المركز القومى للترجمة



المشروع القومى للترجمة

الحل الجراحى

تاريخ التعقيم الإجبارى فى الولايات المتحدة

تأليف

فيليب ر. رايلى

1242

ترجمة

داليا محمد محمد عبد السميع

مراجعة

مصطفى إبراهيم فهمى

إهـــــــداء٢٠٠٩

دار الكتب و الوثائق القومية

القاهرة

الحل الجراحى

تاريخ التعقيم الإجبارى فى الولايات المتحدة

المركز القومي للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد : ١٢٤٢
- الحل الجراحي - تاريخ التعقيم الإجباري في الولايات المتحدة
- فيليب ر. رايلي
- داليا محمد محمد عبد السميع
- مصطفى إبراهيم فهمي
- الطبعة الأولى ٢٠٠٨

هذه ترجمة كتاب :

The Surgical Solution

A History of Involuntary Sterilization in the United States

by : Philip R. Reilly, M.D., J.D.

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة . ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo
e.Mail:egyptcouncil@yahoo.com **Tel.:** 27354524 - 27354526 **Fax:** 27354554

الحل الجراحى

تاريخ التعقيم الإجبارى فى الولايات المتحدة

تـأليـف : فيليب ر. رايلى
ترجمـة : داليا محمد محمد عبد السميع
مراجعة : مصطفى إبراهيم فهمى



٢٠٠٨

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ر. رايلى ، فيليب
الحل الجراحي - تاريخ التعقيم الإجبارى فى الولايات المتحدة /
تأليف : فيليب ر. رايلى ، ترجمة : داليا محمد محمد عبد السميع،
مراجعة : مصطفى إبراهيم فهمى ، القاهرة ، المركز القومى للترجمة ،
٣٠٨ ص ، ٢٤سم
١ - التعقيم .
(أ) عبد السميع ، داليا محمد محمد (مترجم)
(ب) فهمى ، مصطفى إبراهيم (مراجع)
(جـ) العنوان ٦١٣/٩٤٢
رقم الإيداع ٢٠٠٨/٩٦١٤
الترقيم الدولى 8 - 733 - 437 -977
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

الفهرس

تصدير :

فى العقود الحديثة انتقل مؤرخو الطب إلى أبعد من مجرد الانشغال بسير الأطباء المشهورين و التوكيد التقليدى الحتمى على تقدم التطبيق والفكر الطبى. وبدأوا يسألون أسئلة جديدة ويتفحصون مشكلات لم تكن تُطرق: كالعلاقة بين الطب والمجتمع، وتفاعل المفاهيم العامة والمهنية عن الصحة والمرض، ودور المتغيرات البيئية والاجتماعية الاقتصادية فى تغيير أنماط الموت والمرض، وبزوغ أشكال ونظم مؤسساتية جديدة للعلاج والرعاية، والطرق التى وظفت بها فعلياً التكنولوجيا والتدخلات الطبية. فأضعفوا بذلك – على نحو ملحوظ – الالتزام القديم بالنظرة التاريخية، وهى الاعتقاد بأن تاريخ الإنسان يتحرك صاعداً نحو هدف أو نهاية مثالية. وفى ظل قلة اهتمامهم بتمجيد التقدم فى مجال الطب، يسعى الباحثون المعاصرون إلى فهم أسباب التغير، والطرائق التى عمل بها حقًا نظام رعاية الصحة، والاستخدامات التى استعمل فيها.

يقدم " تاريخ التعقيم الإجبارى" توضيحًا مثيراً للعلاقة المتلازمة بين الطب من ناحية والعمليات الاجتماعية الأوسع من ناحية أخرى. ففى نهاية القرن التاسع عشر تجمعت سلسلة من التيارات لتخلق اقتناعًا بأن الشخصية الحقيقية للمجتمع الأمريكى قد وقعت تحت تهديد الأعداد المتزايدة من المنحطين فى التكوين الذين دفعتهم صفاتهم البيولوجية إلى الاستهداف لحياة الجريمة والتبطل والفقر والتبعية وإدمان الكحوليات والجنون والعته والمرض عمومًا. وقد أدى الإيمان بأن الثقافة تشكلها البيولوجيا لا البيئة، إلى التأثير على استجابة الكثير من الأمريكيين، إذ اعتقدوا أن زيادة الانحطاط سواء من المصادر الأجنبية أو المحلية، قد هددت استقرار وهدوء وصالح أمتهم.

مع بداية القرن كان التيار العام من الخوف قد بدأ يشكل السياسات العامة بالفعل. أصبح عزل من يزعم انحطاطهم داخل المؤسسات ممارسة عامة. قامت أيضًا حركة تقييدية ناشئة تأسست على الإيمان بأن الهجرة المستمرة من جنوب وشرق أوروبا لحاملى الجينات المتدنية تشكل خطرًا جليًا؛ لذا لم يكن من المستغرب فى مثل هذه البيئة أن يؤيد بعض الأفراد والجماعات بحماس التعقيم الإجبارى لمن يزعم أن سلوكهم غير الأخلاقى والمرفوض يعكس إرثًا بيولوجيًا متدنيًا.

كتاب "الحل الجراحى" لفيليب ر. رايلى – الذى جعلته دراسته للطب والتاريخ حساسًا لتعقيدات العمليات الاجتماعية – يمثل أول محاولة مثقفة للتركيز على أصول وتاريخ التعقيم الإجبارى. وكما بين رايلى بوضوح، فقد كانت نشأة عملية قطع قناة نقل المنيّ (وقطع قناة فالوب(*) فيما بعد) ملازمة منذ البداية للثقة التامة بأن لدى علم الطب إجراءً بسيطًا وإنسانيًا فى الوقت نفسه، لا يشوه الفرد وسينفع المجتمع. والحق أن التعقيم الإجبارى كان يمثل محاولة للنهوض بالمجتمع من خلال منع تكاثر من افترض أن سلوكهم غير المقبول اجتماعيًا قد نتج عن تراث بيولوجى معيب. أما أن يكون للتعقيم إغراء كبير، فتثبته حقيقة أن ما يقرب من ثلثي الولايات قد سنت قوانين تجيز هذا الإجراء بصيغة أو بأخرى.

كان التاريخ التالى للتعقيم الإجبارى، كما يوضح – جيدًا – دكتور رايلى، أكثر تعقيدًا مما هو مدرك عمومًا. فمع الحرب العالمية الأولى أوقف العمل بالكثير من القوانين الأولى. إلا أن التعقيم الإجبارى انبعث من جديد خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين – العقدين اللذين انبعثت فيهما ثانية نزعة كراهية الأجانب ضد الجماعات العرقية والإثنية. وبقيادة هارى هـ. لولين عززت جماعات صغيرة، وإن تكن مؤثرة، من المؤيدين تضمنت أطباء بارزين، عززت إصدار قوانين لحماية نقاء الإرث العرقى لأمريكا. لم يكن التعقيم مجرد كلام، ففى سنوات الكساد العظيم خضع فى كل

(*) قناة فالوب : قناة تتلقى البويضات من المبيض ويبدأ فيها تلقيح البويضة بالمنيّ. (المترجم)

عام ٢٥٠٠ فرد لهذا الإجراء المتطرف. كانت ألمانيا واحدة من الدول الأخرى القليلة التى حذت حذو المثل الأمريكى في إقرار تشريع يجيز التعقيم الإجبارى لجماعات صنفت على أنها جماعات متخلفة.

لكن أكثر ما يلفت النظر في تاريخ رايلي، وصفه عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية. فخلال الحرب انخفض عدد عمليات التعقيم الإجبارى بسرعة (مقارنة بتلك التى أجريت فى ثلاثينيات القرن العشرين) أساساً ؛ لأن الكثير من كبار الجراحين كانوا قد جندوا فى القوات المسلحة. وما أن عاد السلام حتى انبعث التعقيم جزئيًا على الرغم مما توفر من المعرفة والأدلة الواضحة من التجارب والممارسات النازية والتأكد منها. ومن المثير حقًا، أن الانخفاض التالى فى التعقيم لأغراض يوجينية(*) قد صاحبته محاولات ومساعٍ لجعل التعقيم الإجبارى خياراً لتنظيم الأسرة. ومع ذلك لم يتلاش التعقيم الإجبارى تمامًا على الرغم من الاعتراضات على دستوريته. تشير البيانات المتاحة فى الواقع إلى أن التعقيم الإجبارى استمر يحظى بتأييد بعض من يعتبرونه طريقة فعالة لمعالجة المشكلات الاجتماعية الملحة.

ما الذى يمكن أن نتعلمه من نشأة ونهوض وانحدار التعقيم اليوجينى؟ لا شك أن "دروس" التاريخ عادة ما تكون غامضة وكثيراً ما تكون متناقضة. ثم إن من يستخدمون التاريخ لتبرير ادعاءاتهم الخاصة، يختارون دائمًا الأمثلة التى تثبت حجتهم ويتجاهلون كل البيانات التى تفيد العكس. فبعد عام ١٩٤٥ على سبيل المثال، استخدم جنود الحرب الباردة عمومًا المقارنة بميونيخ ليدعموا حجتهم لتأييد دبلوماسية مبنية على القوة العسكرية. و أكدوا أن ضعف الديمقراطيات الغربية فى ثلاثينيات القرن العشرين هو الذى شجع هتلر وأنصاره النازيين على استخدام أساليبهم العدوانية، وبالتالى جعل من اندلاع الحرب العالمية الثانية أمراً محتومًا. ومع ذلك فإن نفس من

(*) يوجينية : نسبة إلى اليوجينيا وهى علم تحسين النسل. (المترجم)

جادلوا بأن حسن الاستعداد العسكرى كان شرطاً أساسياً للسلام، تجاهلوا عبرة الحرب العالمية الأولى. ففى عام ١٩١٤ كانت جميع القوى الأوروبية الرئيسية مستعدة عسكرياً ومع ذلك كانت الحرب - لا السلام - هى ما حدث.

على أن القول بأن دروس التاريخ غامضة، لا يعنى أن نحاج بأن دراسة الماضى غير ذات جدوى، بل على العكس إن دراسة الماضى تلقى الضوء على الحدود التى تساعد على تحديد الشخصية الحقيقية للبشر. فعلى الرغم من كل شىء لم تنشأ ممارسة التعقيم الإجبارى عن بواعث أنانية أو شريرة فحسب، بل على العكس، كان مؤيدو التعقيم على قناعة بأنهم كانوا يعملون لصالح قضية نبيلة ستعود بالنفع على الجنس البشرى. فقد اعتقدوا أن المعرفة العلمية والطبية ومعها تكنولوجيا جديدة، قد بلغت نقطة من الزمن أصبح فيها من الممكن استئصال العيوب الوراثية. ولا شك أن تصدع إيمانهم بمعرفتهم غير المحدودة، صار حقيقة بدهية. ومع ذلك يبقى حلم السيادة الإنسانية احتمالاً جذاباً سواء عبر عنه بمصطلحات دينية أو علمية أو طبية. ولما كان الأفراد يتصرفون على أساس معتقداتهم، فمن غير المرجح ألا يكون لهذا الحلم الفاوستى نتائجه. وبهذا المعنى يجب أن يدفعنا كتاب رايلى "تاريخ التعقيم الإجبارى فى الولايات المتحدة" إلى أن نشك فى كل ادعاءات المعرفة غير المحدودة - دينية كانت أو علمية أو طبية - خشية أن نحذو حذو أسلافنا وأن ننزل بالآخرين معاناة لا نهائية.

جيرالد ن. جروب

مقدمة :

ليس تاريخ التعقيم الإجبارى إلا واحدًا من مظاهر تاريخ اليوجينيا فى الولايات المتحدة. ولا أدعى أننى أتناول الموضوع الأكبر، الذى كان يومًا من بين أكبرالانشغالات الفكرية فى الدولة، والذى تناوله ببراعة شديدة مارك هالير، وكنيث لودميرر، ودانييل كيفلس، وجارلاند الين، وبنتلى جلاس، ومؤرخون آخرون.

خلال العقود الستة الأولى من القرن العشرين، عقم أكثر من ستين ألف شخص متخلف عقليًا أو مريض عقليًا لأسباب يوجينية، وكان معظمهم من نزلاء مؤسسات كبرى بالولايات. لابد وأن يقر حتى من يكونون أصحاب أكثر الآراء لطفًا ومجاملة لبرامج التعقيم، بأنه فى أحسن الأحوال لم يكن من وافقوا على إجراء الجراحة إلا عدد صغير جدًا من هؤلاء الناس. ففى الواقع أن هناك المئات وربما الآلاف من الناس، معظمهم من النساء، لم يخبرهم أحد بأنهم قد عقموا. ومما يلفت النظر ما بلغه عدد "عمليات استئصال الزائدة الدودية" التى أُجريت فى بعض ملاجئ الولايات للمتخلفين فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضى.

أما اليوم، فإن تقريرًا عن تعقيم شخص معاق واحد إجباريًا، سيثير اهتمامًا كبيرًا من قِبَل كلٍّ من الصحف والمحاكم. الواضح أن الكثير قد تغير.

شرعتُ لأوثق وأعيد بناء وصف كامل لتقدم وتراجع برامج التعقيم اليوجينى فى الولايات المتحدة. كيف نشأت هذه البرامج ؟ ماذا كان يقلق المشرعين فى الولايات الكثيرة التى أقرت قوانين للتعقيم؟ من الذين شكلوا رواق ضغط على الهيئات التشريعية؟ من الذين أعدوا مشروعات القوانين ؟ وبعدما تسن القوانين، من كان يرسم برامج التنفيذ ؟ ماذا كانت معايير التعقيم؟ وهل تغيرت المعايير مع الوقت؟ وهل

كانت ثمة اختلافات مهمة فـى تشـغيل هـذه البرامج ؟ وهـل تفاوتت وفقًا للمؤسسة أو الولاية أو الإقليم؟ وما الذى أدى إلى توسيع هذه البرامج؟

لو قيمت ببساطة برامج التعقيم وفقًا لعدد من عقموا كل عام، سنجد أنها قد بلغت ذروتها فى نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين. ثم بعد ذلك دخلت فترة انحسار بطيئة وطويلة، تخللها نشاط متزايد فى منطقة جغرافية واحدة على الأقل. فما الذى تسبب فى الانحسار؟ ولماذا استمرت برامج التعقيم (على عكس التأكيدات الكثيرة) طويلاً بعد الحرب العالمية الثانية ؟ وهل لا يزال المعاقون يعقمون حتى الآن؟

تمكنت من الإجابة عن بعض الأسئلة. وعرفت على طول الطريق أن كرامة المرضى عقليًا و المتخلفين عقليًا قد تم تجاهلها على نحو نظامى لعقود كثيرة فى الولايات المتحدة. كما أن هذا الكتاب الذى يدعم بالوثائق تاريخًا محزنًا عن إساءة معاملة الدولة للمتخلفين وغيرهم، يوضح أيضاً إلى أى مدى نضج مفهوم الاستقلال الشخصى فى مجتمعنا.

(١)

قابلية الانحطاط لأن يورث

عار علينا، كبشر أذكياء فخورين فى نواحٍ أخرى بسيطرتنا وتحكمنا فى الطبيعة، أن يكون علينا أن ندعم نحو نصف مليون من المجانين وضعاف العقول والمصابين بالصرع والمكفوفين والصم و ٨٠,٠٠٠ سجين و ١٠٠,٠٠٠ من المعدمين بتكلفة تزيد على المائة مليون دولار فى العام الواحد.

– تشارلس ب. دافينبورت، الوراثة وعلاقتها باليوجينيا، ١٩١١.

أولت الصحافة اهتمامًا واضحًا بروايات عن قلة من رجال افترض أنهم قد تلقوا كروموزوم Y إضافيًا وارتكبوا جرائم خطيرة، مشيرة إلى الفكرة الخادعة التى تقول بأن كروموزوم Y واحدًا يوجد بطبيعة الحال فى الذكور ويسهم فى الميول العدوانية لديهم، وأن كروموزوم Y إضافيًا يدفع بهذه الميول إلى ما يتجاوز حدودهم الطبيعية.

– هـ. أ. ويتكين وآخرين، "رجال XYY و XXY : الإجرامية والعدوانية "، مجلة ساينس، ١٩٧٦.

فى خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كان ثمة اعتقاد منتشر بأن الكثير من المشاكل الاجتماعية التى أثقلت المدن والبلدات الأمريكية قد تسبب عن سوء سلوك الأفراد المنحطين الذين أدت أصولهم البيولوجية إلى أن يكونوا عرضة، بل أن يكون مصيرهم المحتوم، هو حياة الجريمة والفقر والبغاء. كانت أمريكا لاتزال ذات طابع قروى فى جوهرها، حيث يتحمل الأمريكيون معتوهى القرية وسكارى البلدة، ويتخوفون

من المصابين بالصرع والمجانين، ويدعمون ملاجئ للمعدمين والمتخلفين ويعظون ضد الرذيلة وسوء استعمال الكحول. مع مطلع القرن العشرين، أقامت كل الولايات تقريبًا مؤسسات ضخمة ومركزية ومدعمة ضريبيًا، للمتخلفين والمجانين والمصابين بالصرع. وما أن أصبحت الدولة أكثر تحضرًا ومدنية، وما أن تلاشى ما كان يوجد من تحمل مرتبك للمنحطين، حتى ازدهرت سياسة عزلهم عن بقية المجتمع. لم يكن هذا كل شيء، فقد ساد إحساس بأن هؤلاء الأشخاص يشكلون خطرًا على المجتمع، وبدأت الجهود والمساعى للتحكم فى تناسلهم والحد منه. قادت هذه الحملة فى نهاية الأمر إلى التعقيم الإجبارى، موضوع هذا الكتاب.

فى الفترة ما بين ١٩٠٧ و ١٩٦٠ تم تعقيم أكثر من ٦٠٠٠٠ متخلف ومريض عقليًا دون موافقتهم. وكلهم ضحايا برامج صممت لوقف تدفق جينات، زُعم أنها معطوبة، إلى مستودع جينات الأمة.

فى الفترة التى تزايد فيها القلق بشأن خطر ضعاف العقل، أعاد ثلاثة علماء أوروبيون هم : كارل كورينز، وهوجو ده فريز، وأريك فون تشير مارك اكتشاف وتأكيد تجارب جريجور مندل التى أجراها لدراسة توارث الصفات فى بسلة الزهور. برهن عمل مندل بوضوح على طبيعة الجين كجسيم، ووضع بدقة قوانين الوراثة الأساسية، ليُرسى بذلك أسس علم الوراثة.(١) حظى علم الوراثة الجديد باهتمام عظيم خاصة من قلة اعتقدت أنه سيوفر الحل لمشكلة الانحطاط، الاسم الذى كان يطلق عادة على الجريمة والفسوق.

علاوة على خطوات التقدم فى علم الوراثة، أدى التقدم فى مجالات مهمة أخرى إلى الميل إلى الاعتقاد بأن الوراثة تحدد سلوكيات الإنسان المعقدة. حيث أثر التقدم فى البيولوجيا والإنثروبولوجيا، وعلم الجريمة بصفة خاصة، فى نشأة برامج التعقيم الإجبارى. لاشك أن نشر كتاب "أصل الأنواع" العظيم لتشارلس داروين عام ١٨٥٩ قد مهد الطريق أمام رؤية بيولوجية للبشرية. وبعد قرن من التحدى، تراجع زمان الكتاب المقدس؛ ليترك المجال لتقويم زمنى علمى يجعل عمر العالم أطول بكثير. على الرغم من

أن "أصل الأنواع" لم يركز على الإنسان، إلا أن نظرية التطور لداروين كانت شاملة، والنتيجة الحتمية لها هي أن يكون الجنس البشرى قد تطور بتأثير الانتخاب الطبيعي. لم تكن ميكانيكية الوراثة هي المقوِّم الرئيسى لنظرية داروين فى التطور، بل الحق أن تصوره بأن "ناقلات الصفات" اندمجت فى الغدد التناسلية لتشكل الجيل الجديد التالى، لم يكن سوى واحد من الكثير من المفاهيم – وإن كانت على خطأ – التى كانت تدور حول الوراثة وتسود فى القرن التاسع عشر. ومع ذلك فقد غير داروين نظرة الناس لأنفسهم.

• نشأة حركة اليوجينيا :

يعد فرانسيس جالتون مؤسس علم وراثة الإنسان. فى حوالى الوقت الذى نشر فيه داروين (ابن خاله) "أصل الأنواع"، بدأ اهتمام جالتون بوراثة الإنسان. صحيح أن عمل داروين قد أسرع فى تأكيد هذا الاهتمام، إلا أن هناك عوامل أخرى قد أثرت. فلا شك أن زواجه العقيم وكذلك الكثير من الزيجات العقيمة الأخرى فى أسرته وأسرة زوجته قد أثرت هى الأخرى. من بين التأثيرات الأخرى كان هناك هربرت سبنسر الذى سبقت أفكاره عن البقاء للأصلح نظريات داروين وتوماس مالثوس الذى كانت نماذجه الرياضية للعشائر ذائعة الصيت فى إنجلترا بمنتصف القرن التاسع عشر.

فى عام ١٨٦٤ بدأ جالتون دراسة تناولت تكرر وجود المتفوقين بين أقارب الشخصيات البارزة المتفوقة. ونشر نتائج دراسته تحت عنوان "العبقرية الوراثية" فى مجلة ماكميلان الشائعة فى يونيو وأغسطس عام ١٨٦٥، كان جالتون قد تأثر كثيراً بالعدد الهائل من أقارب الشخصيات المتفوقة الذين حققوا تفوقًا مماثلاً، فقام بتوسيع بحثه وتحقيقه بخطى ثابتة. حيث نشر فى عام ١٨٦٩ كتاباً عنوانه "الموهبة الوراثية: بحث فى قوانينها ونتائجها" ذكر فيه الرأى المتحيز الذى أصبح الركن الأساسى فى حركة اليوجينيا لثلاثة عقود متتالية. كتب جالتون يقول :

إننى أضيق ذرعًا بالفرضية التى يعبر عنها أحيانًا ويشار إليها ضمنيًا بكثرة خاصة فى قصص الأطفال التى تكتب لتعلم الأطفال كيف يكونون صالحين، الفرضية بأن كل الأطفال يولدون متشابهين كثيراً، وأن العوامل الوحيدة التى تسبب الاختلافات بين الولد والولد، وبين الرجل والرجل هى التطبيقات الثابتة والجهد الأخلاقى. وإننى لأعترض تمام الاعتراض على دعوى المساواة بالفطرة حيث إن الخبرات المختلفة فى الحضانة والمدرسة والجامعة ومجال العمل المهنى، تقدم بسلسلة من الأدلة التى تفيد العكس.(٢)

لم تمضِ آراء جالتون بلا نقاد. فى عام ١٨٧١ نشر العالم السويسرى ألفونس ده كاندول كتاب "تاريخ العلوم والعلماء فى قرنين" متهمًا فيه جالتون بالمبالغة فى أهمية الوراثة، الأمر الذى حفز جالتون على البدء فى دراسات أكثر. وبنصيحة من هربرت سبنسر، أعد جالتون استفتاء طويلاً يشمل مواضيع كخصائص الأسرة، وبنية الجسم، والمزاج، والتعليم وكذلك المعتقدات الدينية، فطلب الإجابة عن تلك الأسئلة من ١٨٠ عضواً فى الجمعية الملكية التى تعد أرقى هيئة علمية فى بريطانيا العظمى. أعد جالتون كتابه التالى مستخدمًا البيانات التى حصل عليها من مائة مجيب، وكان عنوانه "رجال العلم الإنجليز: بين الطبع والتطبع" (١٨٧٤)، وهو عمل بدا قادراً على إثبات أطروحته بأن الموهبة تحددها الوراثة بشكل كبير. أظهرت البيانات أن ثلاثة عشر رجلاً من بين الستمائة والستين وثيقى القرابة بالمائة مجيب، كانوا "مبرزين"، وهذه فئة – وفقًا لمعايير جالتون – استحقها مالا يزيد عن خمسين رجلاً ممن توفوا فى تلك الدولة كل عام(٣).

فى خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، قام جالتون المفكر الفيكتورى الكلاسيكى الذى نشر أفكاره على نحو واسع ومستمر، بتكريس اهتمامه الأكبر للأنثروبومترية(*). كان رجلاً مولعًا بالقياس، فقد قام بقياس ظواهر متنوعة مثل احمرار جلد الوجه عند الإثارة، وفعالية الصلاة فى مساعدة المريض على الشفاء.(٤)

(*) الأنثروبومترية : قياسات الجسم البشرى. (المترجم)

أسهمت معظم البيانات التي حصل عليها جالتون في تحرى واكتشاف مشكلة الطبع والتطبع بشكل أعمق كثيراً من أى وقت مضى. فى عام ١٨٨٣ عندما نشر جالتون كتابه "أبحاث فى القدرة الإنسانية وتطورها" كان قد اقتنع بأن الجنس البشرى قادر على تعديل وتحسين نوعه، وهى سياسة صاغ لها لفظة جديدة هى "اليوجينيا". على الرغم من اعترافه بأن الموضوع كان "متشابكًا مع اعتبارات موازية ومكملة"، فإن جالتون قدم الأفكار الأولى عن كيفية تنفيذ سياسات اليوجينيا(٥).

فى الفترة من عام ١٨٨٣ حتى وفاته عام ١٩١١ نشر جالتون سيلاً مطرداً من المقالات عن اليوجينيا. فى عام ١٩٠٤ تبرع جالتون لجامعة لندن لتأسيس مكتب السجل اليوجينى. وبعمله هذا كان يسعى إلى إقرار تعريف رسمى لـ "اليوجينيا الطبيعية" ظهر بعد أن عدلته لجنة من الجامعة كالتالى: "دراسة العوامل تحت التحكم الاجتماعى التى قد تحسن أو تفسد الخصائص العرقية للأجيال القادمة جسدياً وعقلياً"(٦).

على الرغم من اعتباره مؤسس حركة اليوجينيا، إلا أنه من الصعب تقييم تأثير جالتون فى الفكر الأمريكى. لم يقم أبداً بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية ولم يحقق أى من كتابيه عن اليوجينيا مبيعات جيدة لا فى إنجلترا ولا فى الولايات المتحدة الأمريكية. نشر جالتون فعلاً فى الدوريات الأمريكية العديد من مقالاته عن اليوجينيا، ولكن عند ظهورها، كان الكثير من الأمريكيين قد اعتنقوا من قبل مبادئ اليوجينيا، لكن مع مكانة جالتون فى المجتمع الفيكتورى لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك فى أن عمله منح قدراً كبيراً من الاحترام الفكرى لعلم اليوجينيا.

كانت أواخر القرن التاسع عشر فترة تقدم سريع فى البيولوجيا. ساهم عمل العديد من العلماء المبرزين، وإن يكن دون قصد، فى خلق مناخ إيجابى لليوجينيا. فعلى سبيل المثال، توصل البيولوجى الألمانى أوجست ويزمان فى العقد التاسع من القرن التاسع عشر إلى نتائجه الثورية عن استمرارية البلازما الجرثومية(*) أعلنت هذه

(*) حسب نظريات الوراثة القديمة هناك جزء من النواة يسمى "البلازما الجرثومية" يعمل كوسيلة نقل للوراثة تستمر من جيل لآخر. (المترجم)

الأطروحة نهاية النظرية اللاماركية التى تقول بإمكان وراثة الصفات المكتسبة.(٧) بعد عدة عقود كان اليوجينيون يحاجون بانتظام بأن السلوك الاجتماعى المنحرف يسرى فى العائلات بسبب جينات فاسدة. كان من الإسهامات المهمة أيضًا ما قدمه آرنست هيكل أستاذ علم التشريح بجامعة يينا بسويسرا الذى طبق أفكار داروين لتفسير تطور الإنسان. وباقتناعه التام بأن الإنسان قد انحدر عن كائن سابق من الهومينيد(*)، دفع هيكل بدور الله ليكون أبعد؟ وراء فى الزمان(٨).

كان هربرت سبنسر أيضًا مؤثرًا إلى أبعد حد. فكما كتب ريتشارد هوفستادتر أنه "كان من المستحيل في العقود الثلاثة التى تلت الحرب الأهلية أن ينشط أحد فى أى حقل من العمل الفكرى دون أن يستوعب سبنسر".(٩) ظل سبنسر يصقل رأيه الفريد بتضمين نظرية التطور فى المجتمع الإنسانى بدءًا من كتابه "الفلسفة التركيبية" ١٨٦٤ وصولاً إلى كتابه "دراسة علم الاجتماع" الأقل شأنًا وانتشارًا، والذى ظهر فى شكل سلسلة فى دورية "شهرية العلم الجماهيرى" فى أوائل العقد الثامن من القرن التاسع عشر. فى وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨٥٠ عرض كتابه "إحصائيات اجتماعية" بشكل صريح أفكارًا لجأت إليها حركة اليوجينيا بعد خمسين سنة. وكما قال سبنسر فإن "الطبيعة" محكمة كبرى يحاكم فيها البشر عما: "إن كان لدى البشر من الكمال ما يكفى لأن يعيشوا، وأن يعيشوا فعلاً، وما يوجب أن يكون من الأفضل أن يعيشوا. أما إذا لم يكن لديهم ما يكفي من الكمال لأن يعيشوا، فسيموتون والأفضل أن يموتوا"(١٠). وفى مجتمع قد اعتنق مثل هذه الفكرة، يكون من الصعب أن تبدو برامج كبح تناسل ضعاف العقول انتهاكًا أساسيًا للحقوق.

• نظرية التطور والفروق العرقية:

على الرغم من المقاومة اللاهوتية الشديدة للنظرية الداروينية، إلا أن كثيرًا من الأمريكيين قد وقعوا فى أسرها. جذبتهم نظرية التطور بتضميناتها عن العلاقات بين

(*) الهومينيد: حيوان من عائلة (الإنسانيات) Hominidae التى تشمل الإنسان وأسلافه البائدة ذات الساقين. (المترجم)

الأعراق. فأيًا ما كان الضرر الذى ألحقته هذه النظرية بعلم الكتاب المقدس، فقد كان لنظرية الانتخاب الطبيعى فائدتها فى توفير منهج يمكن به تسويغ الاعتقاد السائد بأن الزنوج أدنى من القوقازيين. فمنذ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية بلداً لذوى البشرة الحمراء والبيضاء والسوداء (والصفراء فى أواخر القرن التاسع عشر) وهى فى صراع مضنٍ مع مشاكل عدم المساواة بين الأعراق. كيف يمكن أن تبقى العبودية فى دولة قامت على مبدأ أن "كل البشر خلقوا سواسية"؟ صحيح أن الحرب الأهلية قد قضت على العبودية، لكنها لم تغير المواقف العرقية. وعلى هذا فليس من المستغرب أن يهتم الأمريكيون فى القرن التاسع عشر كثيراً بأصل الأعراق.

لا شك أن تأمل الفروق بين البشر كان دائمًا موضوعًا للتفكير. تفرد القرن التاسع عشر برفضه الكتاب المقدس كسلطة رسمية فى دراسة الرموز الإنسانية، مفسحًا المجال بذلك أمام القياسات الجسدية لتباينات البشر. مع بداية القرن، سادت الرؤية الأحادية القائلة بأن البشر جميعًا من نوع واحد. بالنسبة لبوفون و كانت ومعظم زملائهما، كانت قدرة البشر باختلاف أعراقهم على الإنسال معًا بنجاح دليلاً لا يقبل الجدل على صحة هذه الرؤية. وطبيعى إن كان حتى أنصار المذهب الطبيعى الأكثر تحرراً فى فكرهم يؤمنون بأن الله هو الذى خلق الإنسان.

ومع ذلك كان لايزال من الضرورى أن تفسر الفروق الثقافية والجسدية بين الشعوب فى شمال غرب أوروبا وإفريقيا الساحلية وأمريكا الوسطى. اعتقد الكثير من المفكرين الرواد خاصة الكونت ده بوفون مؤلف كتاب "التاريخ الطبيعى" (١٧٤٩) ورجل التشريح الألمانى يوهان بلومنباخ (١٧٥٢ - ١٨٤٠) أن الأعراق البشرية قد نتجت عن "انحطاط" نمط أصلى. لون البشرة هو مؤشر تقريبى على درجة الانحطاط. وقد أرضى مفهوم الانحطاط العرقى، الاقتناع الراسخ لدى الأوروبيين والأمريكيين الشماليين بتفوقهم الفطرى، دون انتهاك العهد القديم. فإذا كان الله قد خلق بشراً واحداً مثالياً، فإن الانحطاط وحده هو ما يمكن أن يفسر الدونية الجسدية "الواضحة" والضعف الثقافى لدى الأفارقة.(١١) وبعد مائة عام، حاج اليوجينيون الأمريكيون بأن الجنون

والضعف العقلى هما تعبيران عن الانحطاط العقلى، وأن المجرمين منحطون أخلاقيًا. وقد سهَّل هذا تصنيفهم على أنهم أدنى منزلة وأن يعالج أمرهم بأن تنفذ فيهم برامج التعقيم.

لعل أول مفسر لرؤية أحادية الأصل فى الولايات المتحدة الأمريكية كان القس صموئيل ستانهوب سميث أستاذ الفلسفة الأخلاقية فى برنستون. فى أطروحته المعنونة بـ "مقال عن أسباب تباين البشرة والهيئة فى الجنس البشرى" (١٧٨٧) والتى تجنب فيها فكرة الانحطاط وأيد فكرة التباين، ونسب الاختلافات العرقية الواضحة إلى تأثير البيئة عبر القرون. فى محاولة منه لتفسير كيف أصبحت التأثيرات البيئية وراثية، تشبث سميث بصورة فجة من اللاماركية. لاحظ د. سميث أن الشمس تسبب النمش لذوى البشرة الفاتحة، فخمن أن الزنوج قد يرثون "كلفًا عام الانتشار". وقد أقر دكتور بنيامين راش الطبيب الرائد فى أمريكا المستعمرة، بأن البيئة هى المسئولة عن الاختلافات العرقية. اعتقد راش أن البشرة الداكنة تعرض صاحبها للجذام. عارض راش تمازج الأجناس، خوفًا من أنه قد ينقل قابلية الجذام إلى البيض الأمريكان(١٢).

فى عام ١٨٣٩ حدثت أول وأهم مواجهة أمريكية للفرضية التى تقول بأن كل الأعراق نشأت من نمط شائع واحد، عندما نشر الطبيب الدكتور صمويل جورج مورتون كتابه "الجماجم الأمريكية". انزعج مورتون الذى تعلم أنه من الممكن الاستدلال على عمر الكون من الكتاب المقدس، من شواهد قدمها علماء الآثار المصرية تقول إن الزنوج والقوقازيين كانوا بالفعل مختلفين بتمايز أثناء حكم الفراعنة. كان البيولوجيون قد أثبتوا أن الأنواع تتغير ببطء، كيف إذن توفر الوقت الكافى لما يلزم من التفرع المتباعد (أو الانحطاط) عن النمط الشائع بين جنة عدن ومصر. توصل مورتون إلى أن الإنجيل ليس صحيحًا حرفيًا، وأن الأجناس البشرية المختلفة لابد وأن بزغت بعد الطوفان ولها ببركة من الله ملامح مكيفة لمناخ مواطنها(١٣).

حاول مورتون أن يتفحص الاختلافات العرقية بإجراء اختبارات جسدية تصنيفية لـ ٢٥٦ جمجمة من خمسة شعوب رئيسية هي: (العرق القوقازى، والمغولى، والملايى، والأمريكى، والحبشى). تابع مورتون بحثه بما بدا وكأنه حذر علمى دقيق، واستخدم مورتون طلقات الرش لقياس حجم كل جمجمة. وجد أن هناك اختلافات مهمة فى حجم الجمجمة بين الشعوب المختلفة. وعلى الرغم من تردده فى بادئ الأمر فى أن يستخلص أن نتائج بحثه قد تستخدم فى التمييز بين الأعراق، إلا أنه أصبح في عام ١٨٤٠ على يقين من أن متوسط حجم جمجمة القوقازى أكبر من متوسط حجم جمجمة الزنجي بسبع بوصات مكعبة. ولما كان يرفض التفسير البيئى لهذا التغاير رفضاً تاماً، ولما كان داروين لم ينشر بعد نظريته الثورية، لم يكن أمام مورتون سوى خيار واحد هو أن يقر بأن الخالق هو الذى نوّع من حجم الجمجمة بين الأعراق. كانت النتائج مطمئنة: فإذا كانت عقول القوقاز أكبر، ألا يعنى هذا أنهم أسمى؟ أليس الله هو من قدّر ذلك؟ غير أن ستيفين جيى جولد عالم الباليونتولوجيا(*) البارز بجامعة هارفارد قد بين أن قياسات مورتون كانت متحيزة إلى حد كبير(١٤).

من بين الدراسات العلمية المبكرة الأخرى عن التباين العرقى، هناك دراسة جديرة بالملاحظة، ترتكز على الإحصاء الرسمى لعام ١٨٤٠، كان هذا الإحصاء (وهو السادس) أول إحصاء يعدد "المجانين" و "المعتوهين". قام إدوارد جارفيس الطبيب الذى درس فى هارفارد والذى أولع بالإحصائيات الحيوية، بتحليل تلك البيانات لمكتب الإحصاءات، ولاحظ أن انتشار الجنون بين الزنوج كان أعلى بكثير فى الشمال عنه فى الجنوب. قاده هذا إلى نشر ورقة بحث يخمن فيها أن العبودية وليست الحرية هى الطريق الأسلم إلى هدوء وراحة الزنوج.(١٥) ولكنه اكتشف بإعادة الفحص أن تقارير الجنون فيما بين الزنوج فى بعض المدن الشمالية كانت مرتفعة إلى حد المحال. على

(*) الباليونتولوجيا (الإحاثة): علم دراسة أشكال الحياة فى العصور الجيولوجية السابقة كما تتمثل فى حفريات الحيوان والنبات. (المترجم)

الرغم من أنه أسرع ونشر بحثًا رفض فيه نتائجه الشخصية، إلا أن الضرر قد حل. قضى جارفيس بقية حياته، وقد أصبح أحد الثقات فى الإحصاءات الرسمية فى الولايات المتحدة الأمريكية، يحاول دون جدوى أن يدفع الكونجرس إلى رفض التقرير الرسمى لعام ١٨٤٠(١٦).

كان تمازج الأجناس واحدًا من أكثر المشاكل إزعاجًا لمن اقتنعوا باختلاف الزنوج اختلافًا متمايزًا وكذلك دونيتهم. كان دكتور جوشيه نوط من أكبر أنصار الأطروحة التى تقول بأن الخلاسى أدنى بكثير من الأبيض والأسود. كان نوط وهو من ساوث كارولينا، قد حصل على شهادة الطب من جامعة بنسيلفانيا عام ١٨٢٧، وقد نشر أول تحذيراته الرهيبة عام ١٨٤٣، حاج نوط فى بحثه الذى تنبأ فيه بإبادة كلية لكلا العرقين لصالح الخلاسى المنحط، بأن القوقازيين والزنوج كانوا نوعين مختلفين. اعتقد نوط أن الله قد خلق كل عرق فى عملية خلق مستقلة، فلكل عرق عملية خلقه الخاصة به. دفعته ملاحظاته كطبيب إلى الاقتناع بأن الخلاسى سيظل دائمًا أدنى من كلٍّ من سلفيه المختلفين عرقيًا(١٧) أصبحت حماية السلامة العرقية هى مهمة نوط فى حياته. حاول على مدار عشرين عامًا أن يثبت أن الأعراق المختلفة قد نشأت من أصول مستقلة، وهى رؤية تدعم بوضوح الجزم بالتفاوت بين الأعراق. كانت من بين أعماله التى أثرت كثيرًا ترجمته لكتاب "مقال عن التفاوت بين الأجناس البشرية" لآرثر جوبينيوه (١٨٥٣)، وهو المقال الذى أنذر بقلق الأمريكيين فيما بعد بأثر السلالة الضعيفة من المهاجرين على القوة البيولوجية للأمة. وقد أهدى نوط هذا الكتاب إلى "رجال الدولة فى أمريكا"(١٨).

كان الجدل بأن السود أدنى من البيض، وبخطر اختلاط السلالات البشرية أمرًا شائعًا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. بنهاية القرن التاسع عشر آمن الكثيرون من البيض بأن التطور قد أدى بالقوقازيين إلى الذكاء والثقافة والحضارة، بينما كان التقدم بطيئًا فى الزنوج، بل ربما انحط الزنوج عن أسلاف أكثر نجاحًا.

ومثل هذا التفكير يمكن بسهولة أن يقبل التأكيدات بالدونية والانحطاط فى جماعات أخرى من بينها ضعاف العقول، وهذا موقف ساعد فى الوصول إلى اتخاذ القرار بتعقيم العديد منهم.

• قابلية الانحراف للتوارث:

شهد العقدان الأخيران من القرن التاسع عشر ازدياداً مطرداً فى عدد من يناصرون الأساس البيولوجى لضعف العقل والصرع والجنون والجريمة. وعلى أنه لم يكن هناك سوى عدد قليل نسبيًا من الدراسات العلمية المؤيدة لهذه النظريات، إذا استثنينا أنثروبولوجيا الجريمة. أسس سيزار لومبروزو المدرسة الوضعية لعلم الجريمة. أجرى لومبروزو أبحاثًا على مدى ما يقرب من نصف قرن، بدءاً بدراساته عن الجنود الإيطاليين عام ١٨٦٤، وفحص فى هذه الأبحاث الأنثروبولوجيا الجسدية لدى المئات من المجرمين. وعلى الرغم من أنه قد اقترح عدداً هائلاً من الأفكار المعقولة، (قوانين الطلاق المتحررة للحد من جرائم الزنا)، إلا أن أشهر أعماله كانت مؤسسة على دراسات أنثروبومترية، كُذبت الآن بعد أن كانت مقبولة ذات يوم بالولايات المتحدة.

كانت فكرة لومبروزو عن المجرم "بالفطرة" – حسب ما قاله هو نفسه – تعد وميضاً من نفاذ البصيرة. أثناء إجراء الصفة التشريحية لجثة قاطع طريق شهير يدعى فيليلا، لاحظ لومبروزو انخفاضاً غير طبيعى لا يوجد فى الجماجم البشرية (حفرة قذالية متوسطة(*)) ولكنه يشيع عادة فى جماجم القوارض. لم يكن هذا مجرد فكرة وإنما هو وحى. عندما رأى الجمجمة، بدا وكأنه قد رأى على حين غرة "مشكلة طبيعة المجرم وقد بانت واضحة كسهل فسيح تحت سماء ساطعة – كائن مرتد يولد فى شخصه الغرائز الوحشية للبدائيين من البشر وللحيوانات الدنيا"[١٩].

(*) القذال: عظم مؤخر الرأس . (المترجم)

بعد ذلك بقليل، وبينما كان لومبروزو في مقابلة مع قاتل أودى بحياة الكثيرين يدعى ميسديا ويعاني من الصرع الذي" بدا أنه وراثي عند جميع أفراد عائلته"، هبط عليه وحي جديد فقال:

"ومض بذهني أن كثيراً من خصائص المجرمين التي لم تكن تعزى إلى الارتداد كاللاسمترية في الوجه، والتصلب الدماغي، والاندفاع، والفورية، ودورية الأعمال الإجرامية، والرغبة في الشر لمجرد الشر، هي خصائص مرضية شائعة في الصرع، امتزجت مع خصائص أخرى بسبب الارتداد"(٢٠).

كان لأفكار لومبروزو بأن الارتداد والخصائص المرضية هي أسباب رئيسية للجريمة، أثر فعال في الفكر الأمريكي في علميّ الطب والجريمة في تسعينيات القرن التاسع عشر. أكد هنري م. بويس الباحث في علم الجريمة وعضو مجلس بنسيلفانيا للمؤسسات الخيرية الحكومية وعضو لجنة الولايات للجنون، في كتابه "المسجونون والمعدمون" على التالي:

إن كل من قام بزيارة المسجونين ولاحظهم وهم مجتمعون بأعداد كبيرة، قد انطبع في ذهنه ولا شك كنتيجة لمظهرهم وحده أن نسبة كبيرة منهم قد ولدوا مجرمين. يبدو أن هناك بعض ملامح معينة واضحة تميزهم عن باقي البشر وتصنفهم بعيداً وحدهم كطبقة مجرمة، يمكن أن يفترض أنه على الرغم من إمكانية إنقاذ وإصلاح أي فرد بعينه منها، إلا أنها كطبقة يكون المصير المحتوم لأفرادها ككل هو أن يعيشوا ويموتوا مجرمين. (٢١)

وفي الكتاب نفسه فصل بويس بعد ذلك مبادئ الحتمية البيولوجية التي سرعان ما تولد عنها دعوة للعمل :"قوانين البيولوجيا تقول: إن المثيل ينجب المثيل، وإن البذرة الفاسدة للوالدين لا يمكن أن تنتج نسلاً طيباً، وإن زواج الأقارب يكثف ويضخم صفات

---

(٢) الارتداد atavism العودة إلى صفات الأسلاف بعد فترة من الغياب . (المترجم)

الوالدين، وإن عيوبًا أو أوجه نقص معينة موروثة تسبب الإجرامية وتؤدى إلى الإملاق. هذه القوانين كلها معروفة جيداً ومتفق بالإجماع على أنها ثابتة لا تتغير مثل قانون الجاذبية الأرضية"(٢٢).

على الرغم من أن مثل هذه الأبحاث الأكاديمية كانت مؤثرة، فإنها لم تصل إلا إلى جمهور صغير نسبيًا. إذا ما حاولنا فهم أسباب ازدهار حركة اليوجينيا فى أمريكا وخاصة أسباب تنفيذ العديد من الولايات لبرامج التعقيم على أشخاص ظن أنهم معيبون عقليًا أو جسديًا، لابد لنا من أن نهتم خاصة بدراسة واحدة لعائلة فى نيويورك أجراها إنجليزى مستوطن يدعى ريتشارد دوجديل.

فى أواخر ستينيات القرن التاسع عشر وسبعينياته كان لدوجديل نشاط بالغ فى نيويورك، حيث مكنه إرثه من متابعة اهتمامه الشديد بالإصلاح الاجتماعى. هكذا عمل (غالبًا فى آن) بسكرتيراً لقسم علم الاجتماع فى جمعية نيويورك لتقدم العلوم والفنون، وسكرتيراً لجمعية نيويورك للعلوم الاجتماعية، وسكرتيراً لنادى علم الاجتماع بنيويورك. كما كان أيضًا أمينًا لصندوق نادى نيويورك الليبرالى، ونائبًا لرئيس جمعية منع حوادث الشوارع. فى عام ١٨٦٨ أصبح عضواً فى اللجنة التنفيذية لجمعية نيويورك للسجون. أثناء عمله مع تلك الجمعية، قابل طبيبًا يدعى دكتور اليشا هاريس كان السكرتير المراسل لهذه الجمعية. فى عام ١٨٧٤ أقنع هاريس، دوجديل بأن يساعده فى معاينة سجون الولاية، ووافق دوجديل على تغطية الجزء الشمالى من الولاية. كان هدفهما هو دراسة المسجونين كى يكتسبا فهمًا للأسباب التى دفعت بهم لارتكاب الجريمة، وكيف يمكن كسر دائرة الارتداد إلى الجريمة. (٢٣) بدأ هاريس ودوجديل فحصًا مفصلاً تضمن أسئلة عن الوراثة، وتاريخ العائلة والتعليم، والتاريخ الطبى، "والقدرة العقلية والأخلاقية". على الرغم من حصوله على دورات تعليمية فى التجارة والأعمال وعلم الاجتماع فى اتحاد كوبر، إلا أن دوجديل لم يدرس فى الجامعة. ومع ذلك فقد قرأ لمالثوس وكان من أوائل المؤيدين لتحديد النسل. من المحتمل أنه عندما

أجرى فى صيف عام ١٨٧٤ استفتاء فى سجون الولاية، كان مشبعًا بالاقتناع بفكرين هما : قلق مالثوسى بشأن التزايد المطرد فى عدد السكان، وفكرة لومبروزو بأن بعض المجرمين تفرض عليهم الوراثة قدرهم.

فى مقابلات دوجديل مع المسجونين فى أحد السجون اتضح له أن ستة منهم كانت تربطهم صلة قرابة. اهتم دوجديل كثيرًا بعائلتهم، فأعاد توجيه جهوده ناحية دراسة شاملة عن تفاعل هذه العائلة مع العدالة الجنائية فى الولاية، والجهاز البدائى للرعاية الاجتماعية. بدأ دوجديل تتبعه لحياة المسجونين الستة، وانتهى إلى تتبع حياة ٧٠٩ فردًا كانت تربطهم صلة قرابة بالدم (٥٤٠ فردًا) أو بالزواج والتعايش (١٦٩ فردًا) ليصل أخيرًا إلى خمس شقيقات تزوجن من أبناء رجل واحد يدعى ماكس، هو من سلالة المستوطنين الهولنديين وولد حوالى عام ١٧٣٠ أطلق دوجديل عليهم كنية ساخرة فأسماهم "آل جيوك"(*) وتتبع تاريخ العائلة "بدقة تقريبًا عبر خمسة أجيال". توصل فى النهاية إلى أن لدى آل جيوك نزعة شديدة إلى الملاجئ والسجون وبيوت الدعارة في نيويورك. على الرغم من اعتقاده بأن تفاعلاً معقدًا بين البيئة والوراثة هو السبب فى ألا تحيا هذه العائلة حياة طبيعية مثمرة، إلا أنه أحس بالاهتمام بالعنصر الوراثى. وعلى سبيل المثال فقد خمن أن "البغاء ربما أصبح سمة وراثية تتواصل مستمرة، بلا حاجة إلى بيئة خاصة داعمة ينشأ عنها تفعيله"[٢٤].

ليس من السهل إعادة بناء نظرية الوراثة عند دوجديل ولكنه كان فى الأساس لاماركيًا. كان لدوجديل إيمانه بأنه من الممكن اكتساب الصفات وتوريثها، وحاول تجميل هذا الرأى بفكرة أن تزاوج الأقارب وتزاوج الأباعد قد يقوى أو يضعف صفة ما، وأن الارتداد إلى الأنماط السابقة للخط الوراثى أمر قد يحدث. على الرغم من أنه كان يعطى أهمية كبيرة للوراثة، إلا أنه اعترف بأن البيئة تكون فى بعض المجالات عاملاً رئيسيًا. آمن دوجديل بأنه "حيث إن السلوك يعتمد على معرفة بالالتزام الأخلاقى

(*) كلمة جيوك Juke : بالإنجليزية تعنى أصلا راقص. (المترجم)

(باستثناء حالات الجنون والعته)، فإن للبيئة تأثيراً أكبر من الوراثة، لأن نشأة الخصائص الأخلاقية تعتمد في المقام الأول على تكوين خلايا المخ بعد الولادة لا قبلها"(٢٥).

عندما نشر دوجديل أفكاره وآراءه لم يتوقع أن الجمهور سيتجاهل تحليله المعقد نسبياً، ويتمسك في المقابل بحقيقة أنه قد وصف خمسة أجيال من المعدمين والمجرمين. طبيعي أن عنوان أول خطاب عام ألقاه بالجمعية الأمريكية للعلوم الاجتماعية في خريف عام ١٨٧٧، لم يسهم كثيراً في تبديد آراء من يؤثرون التفسير الوراثي، وكان عنوان الخطاب هو "نزعة الفقر المعدم وراثياً كما توضحهاعائلة جيوك". في عام ١٨٧٧ قام ناشر يدعى جورج دابليو بوتنام الذي عمل بالعديد من اللجان مع دوجديل، بنشر كتاب "آل جيوك". حقق الكتاب نجاحاً فورياً ليطبع ثلاث مرات خلال عدة شهور.

قدم كتاب "آل جيوك" دليلاً قوياً لمن يعتقدون أن السلوك المنحرف أو الشاذ (كالجريمة، وإدمان المسكرات، والبغاء) هو سلوك يتحتم بيولوجياً. تزخر أدبيات الرعاية الاجتماعية في الثمانينيات بإشارات إلى عائلة آل جيوك. وقد أثمر هذا الكتاب عن ضرب جديد من ضروب العلم الاجتماعي بلغ أوجه بعد أربعة عقود، عندما قاد العديد من اليوجينيين الآخرين خاصة تشارلس ب. دافينبورت وزملاؤه في كولد سبرنج هاربور دراسات صيغت على غرار عمل دوجديل. هذا وقد أفادت بعض الدراسات مثل قبيلة إسماعيل (١٨٨٨)، وأهل التل (١٩١٢)، وعائلة نام (١٩١٢)، والكاليكاك (١٩١٢)، وسكان وادي صيدم (١٩١٩)، أفادت في سوغ وتبرير الحجج التي تؤيد عزل المتخلفين عقلياً أو جسدياً مدى الحياة، وكان هذا هو الحل الفيكتوري لمشكلة تكاثرهم. حاجت هذه الدراسات بأن المتخلفين لديهم خصب استثنائي، وبأنهم يكلفون الدولة أموالاً طائلة في رعايتهم في المؤسسات. عزز هذا الأمر كثيراً من حجة إيداعهم مدى الحياة في المؤسسات، ومهد المسرح لظهور برامج التعقيم اليوجيني.

(٢)

ثمن الانحطاط

تسببت عائلة واحدة تضم ١٢٠٠ شخص فى خسائر تخطت المليون وربع المليون دولار خلال خمسة وسبعين عامًا، دون حساب المبالغ التى دفعت نقداً على الويسكى، أو دون اعتبار للنتائج التى يوجبها ذلك من إملاق وجريمة تحل بالأحياء فى الأجيال التالية، وأمراض لا علاج لها وعته وجنون تنشأ عن هذا الفسوق، لنصل إلى أبعد مما يمكننا حسابه.

– ريتشارد ل. دوجديل، "آل جيوك" ١٨٧٧ .

هناك مؤسسة محافظة للبحث هنا (مؤسسة التراث) قد نشرت للتو أفكاراً هى فى الواقع منافية للعقل ومنفرة أخلاقيًا، وتقول: إن السبب الرئيسى وراء انهيار مستوى الإنجازات الأكاديمية هو أن الحكومة الفيدرالية قد فككت منهاج الدراسة الذى كان يتطلب براعة أكاديمية فائقة، واهتمت برعاية ذوى الاحتياجات الخاصة مثل المعاقين، وحابت التلاميذ المضارين على حساب من لديهم أعلى القدرات للإسهام إيجابيًا فى المجتمع.

– جورج ف. ويل "وثيقة الماجنا كارتا للمعاقين"(*)، صحيفة بوسطون جلوب، ٢٣ يونيو ١٩٨٣ .

(*) وثيقة الماجنا كارتا (العهد العظيم) : وثيقة صدرت فى انجلترا عام ١٢١٥ حين أجبر النبلاء الملك جون على التعهد بضمان حقوقهم الأساسية، ويمجد الإنجليز هذه الوثيقة باعتبارها أول تحديد لسلطة الملك. (المترجم)

بدأت فى ماساتشوستس فى ١٨٨٤ مؤسسة لرعاية ضعاف العقول تُعَد من بين أوائل المؤسسات التى كرست لهذا الغرض. فى خمسينيات القرن التاسع عشر، حصل أنصار رعاية الحالات العقلية فى المؤسسات وتدريب أولئك الذين كان يمكن بغير ذلك أن يعيشوا كمعتوهى القرية، حصلوا على دعم تشريعى لهم فى نيويورك (١٨٥١)، وبنسيلفانيا (١٨٥٣)، وكونيكتيكت (١٨٥٥)، وأوهايو (١٨٥٧)، وكنتكى (١٨٦٠). وعلى الرغم من الفجوة التى أحدثتها الحرب الأهلية إلا أنه تم أيضًا افتتاح عدد من المؤسسات الجديدة فى سبعينيات هذا القرن. فى بادئ الأمر، كانت معظم الحجج المؤيدة للمؤسسات المدعمة حكوميًا حججًا بنزعة إيثارية بشكل كبير. غير أن مديرى هذه المؤسسات قد عززوا فى سبعينيات هذا القرن مطالبتهم بالدعم التشريعى، بأن حاجوا بأن الأموال التى تنفق على ما كان يسمى بأنه من المدارس هو استثمار حكيم سيقلل من العبء الاجتماعى للجريمة والبغاء والإنجاب غير الشرعى، وهو عبء سنتعرض له إذا أهملنا فى أن نعزل ضعاف العقول.[1] كان معدل إنشاء المؤسسات المدعمة حكوميًا لرعاية صغار السن من ضعاف العقول لا يزال معدلاً سريعًا فى ثمانينيات القرن التاسع عشر. فى الفترة ما بين عام ١٨٧٦ و١٨٨٥، لحقت ولايات أيوا ومينيسوتا و إنديانا وكانساس وكاليفورنيا ونبراسكا، بالولايات الشمالية الشرقية وولاية الينوى فى فتح مدارس من هذا النوع. لم تبدأ الولايات الجنوبية المدمَّرة اقتصاديًا فى دعم المؤسسات من هذا النوع إلا بعد عقد آخر. بحلول عام ١٨٨٨ كان هناك خمس عشرة مؤسسة فى أربع عشرة ولاية ترعى ٤٢١٦ من التلاميذ. فى زمن مبكر يرجع إلى عام ١٨٧٧ كان عدد أفراد الجماعة الذين كرسوا أنفسهم لرعاية المتخلفين عقليًا، عددًا كبيرًا بما يكفى لإنشاء ودعم منظمة قومية، هى جمعية أطباء المؤسسات الأمريكية لرعاية المعتوهين وضعاف العقول (إيه إم أو) وهى السلف لما يسمى حاليًا الجمعية الأمريكية للتخلف العقلى.

تؤرخ التقارير السنوية لجمعية (إيه إم أو) تغيرات الدعم المقدم لهذه المدارس من قِبَل الولايات. على سبيل المثال، فى عام ١٨٧٨ كتب دكتور هيرفيه ب. ويلبور مدير مصحة الولاية للمعتوهين فى سيراكيوز تقريراً يخبر فيه زملاءه بكل فخر أن "الهيئة

التشريعية لم تتأخر أبداً عن منح مطالب التمويل المعقولة".[٢] وعلى نحو مماثل، أكد المدير الطبى لمؤسسة أوهايو لرعاية صغار السن من ضعاف العقول أن "مؤسستنا تحتل منزلة حميمة فى قلوب شعبنا". كانت الولاية قد أمدته بـ ١٨٠ ألف دولار "لننفقها فى أى طريق نراه ملائماً" لرعاية وتدريب ٣٢٤ تلميذاً فى مؤسسة أوهايو[٣].

ظل التأييد التشريعى للمؤسسات قوياً فى الثمانينيات، غير أن القلق بشأن تكاليف رعاية هذه المؤسسات كان يتزايد. فى عام ١٨٨٠ حذر دكتور إيزاك كيرلين المدير الطبى فى ألوين ببنسيلفانيا والطبيب الرائد للأمة فى مجال التخلف العقلي، من أن "الدولة لن ترهق دافعى الضرائب بدعم أكثر من جزء" من ضعاف العقول بالدولة. كان يوجد ما يبرر قلق كيرلين فى البيانات التى سجلها الإحصاء الرسمى لعام ١٨٨٠ فمن بين عشيرة من المعتوهين ضمت ٧٦٨٩٥ معتوهاً، وجد عدد من ٢٤٢٩ فقط فى المؤسسات العامة. هكذا لم تكن هناك مفاجأة فى أن يكون لدى كل مؤسسة فى كل ولاية قائمة انتظار طويلة. وفقاً لكيرلين، تزايد عدد السكان عموماً بنسبة ٣٠٪ خلال عشر سنوات، غير أن الزيادة "الواضحة" فى عدد المعتوهين كانت بنسبة ٢٠٠٪. علاوة على ذلك، كان كيرلين مقتنعاً بأن الإحصاء الرسمى قد بخس تقدير عدد ضعاف العقول بشكل خطير. فمن بين ٢٩٥ طفلاً متخلفاً قدمت طلبات التحاقهم بألوين عام ١٨٨٠، لاحظ كيرلين أن أقل من نصفهم فقط قد سجلوا فى الإحصاء الرسمى[٤].

• كبح تكاثر ضعاف العقول:

فى عام ١٨٨٠ درست جمعية (إيه إم أو) رسمياً للمرة الأولى برنامجاً للحد من تكاثر غير اللائقين. فى العام السابق نجح نيويوركى مرموق يدعى آمى شو لويل، فى تشكيل رواق للضغط على الهيئة التشريعية لتأسيس مأوى للنساء فى نيوآرك بنيويورك. لم تبد الهيئة التشريعية أى "تردد" فى توفير ١٥ألف دولار لبدء هذا المشروع. وقد بدا ذلك إنفاقاً حكيماً، ذلك أن هذا التمويل سوف ينفق على إيواء وحماية سبع وتسعين من "الإناث ضعيفات العقول" اللائى ولدت كثيرات منهن كأطفال غير شرعيين واللائى سيكون منهن "عبء مدى الحياة على دافعى الضرائب". الهدف من ملجأ نيوآرك هو

حماية النساء "اللاتى تصل بهن سذاجتهن إلى درجة تسهل انقيادهن لرجال بأهداف شريرة"، والملجأ يمثل بذلك تغيراً فى طريقة التعامل مع ضعاف العقول، وهو تغير أزعج بعض أعضاء جمعية (إيه إم أو) حتى عام ١٨٧٩ كان هناك تشديد أساسى فى نيويورك على التدريب المكثف لضعاف العقول لإعادتهم إلى المجتمع فى وضع من الاعتماد على الذات. إلا أن مدرسة نيوآرك بخلاف مدارس الولاية الكبرى لم تكن تشدد على برامج لتدريب الإناث. والواقع أن مدرسة نيو آرك كانت تحتجز النساء أساساً لحمايتهن من أن يحملن(٥).

خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر، توصل خبراء آخرون إلى أن كثيراً من ضعاف العقول غير قابلين للتدريب، ولاحظت تقارير جمعية (إيه إم أو) تزايداً مطرداً فى أقسام "الحجز القضائى" بهذه المدارس. غير أن التخطيط للرعاية مدى الحياة فى المؤسسات يعنى زيادة فى احتياجات الميزانية. فتوجهت المؤسسات بسرعة لأن تصبح معتمدة على ذاتها. وهكذا جرت منافسة ودية بينها، فأخذ المشرفون يتفاخرون بمزارع إنتاج اللبن، وبساتين الخضر، ومصانع الأحذية وما شابه.

فى أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر تباطأ نمو عدد المؤسسات، فأصبحت قوائم الانتظار أكثر طولاً وامتلأت المبانى الجديدة سريعاً. غدت أهمية عزل ضعاف العقول خلال سنوات تكاثرهم، لاسيما النساء، تناقش الآن كثيراً وبصراحة. فى تعليق على ملجأ نيوآرك للنساء، الذى أصبح يأوى الآن ثلاثمائة "فتاة" وحصل على تمويل لإيواء مئة آخرين، حاج خبير بـ "أننا ليس علينا دين لنفس المرأة البلهاء البالغة هى وحدها، بل علينا دين أيضاً للبشرية والعالم ككل لنحميها بكل الطرق الممكنة ضد إساءة معاملة هذه الفئة وتزايدها". كان فى نيويورك موظف واحد على الأقل مقتنعاً بأن سياسة الحجز مدى الحياة ستنجح. من وجهة نظره لم يكن ثمة شك فى أن "انتشار العته الذى تواصل فيما سبق بواسطة هذه الفئة من ضعيفات العقول ما بين منازل وملاجئ ولايتنا، سيقل بما له قدره من الآن فصاعداً". تطرح تعليقات مماثلة أن ثمة تفاؤلاً غير مبرر بأنه عند عزل آلاف قليلة من البلهاوات، سيتمكن المجتمع من أن يوقف جزءاً كبيراً من ولادات الأفراد المتخلفين(٦) .

خلال تسعينيات القرن التاسع عشر زاد اهتمام أطباء جمعية (إيه إم أو) على نحو مطرد باستراتيجيات تقليل تكاثر المتخلفين. استمر تزايد الإنذار بخطر ما يزعم من الخصوبة المرتفعة عند ضعاف العقول، وكان هذا فى جزء منه نتيجة لدراسة "آل جيوك" المشهورة (١٨٧٧) وأعمال مماثلة. فى عام ١٨٩٠ أعلن دكتور ر.أ.موت مدير مؤسسة مينيسوتا للمتخلفين، قائلاً بصراحة: إن "خصب ضعاف العقول يضرب به المثل". وكان هذا هو حجر الأساس فى حجته بأن من واجب الولاية أن تحتجز المتخلفين لحين تجاوزهم سن التكاثر(٧) .

أثار تعداد السكان لعام ١٨٩٠ تشاؤماً كبيراً فى دوائر جمعية (إيه إم أو). شعر كيرلين أن البيانات الجديدة تدل على "زيادة نسبية مطردة فى تكاثر البلهاء والمعتوهين بالنسبة لعدد السكان عموماً" . مع منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر تزايد الاقتناع بين الخبراء الطبيين بأن قوة الوراثة الحتمية، ومشكلة ارتفاع الخصوبة، والصعوبة المتزايدة فى الحصول على الموارد المالية المطلوبة، تتطلب أن توجه المؤسسات جهودها نحو منع التكاثر بواسطة أى شخص متخلف فى المجتمع. فى عام ١٨٩٥ رأى دكتور أ. دابليو. ويلمارث رئيس جمعية الضعف العقلى (الاسم الذى أعيدت به تسمية جمعية إيه إم أو)، أنه سيكون من الضرورى سريعاً أن يمنع أى زواج لضعاف العقول، وأن يعزل جميع المعتوهين.

كانت شدة هذه الهواجس من القلق ترجع إلى حد كبير لحسابات النفقات التى أجراها دوجديل عندما درس عائلة آل جيوك. استنتج دوجديل ببحث أجراه على ٨٣٤ فرداً، أن هذه العائلة ضمت ١٢٠٠ عضو خلال الأجيال الخمسة الماضية. وقد خمن دوجديل، مستخدماً هذا الرقم، عدد المعدمين والمجرمين ومعتادى السرقة والمومسات ومرضى الزهرى والأطفال غير الشرعيين. ثم قدر النفقات التى كلفها هؤلاء الأشخاص للمجتمع خلال حياتهم (جدول ١). ومن المثير للاهتمام توكيده على النفقات التى تكبدها المجتمع بسبب البغاء.

استنتج دوجديل أن عائلة آل جيوك قد كلفت الولاية ما يلى:

تسببت عائلة واحدة تضم ١٢٠٠ شخص فى خسائر تخطت المليون دولار خلال خمسة وسبعين عامًا، دون حساب المبالغ التى دفعت نقدًا على الويسكى، أو دون اعتبار للنتائج التى يوجبها ذلك من إملاق وجريمة تحل بالأحياء فى الأجيال القادمة، وأمراض لا علاج لها وعته وجنون تنشأ عن هذا الفسوق، لنصل إلى أبعد مما يمكننا حسابه. حان الوقت لنتساءل عما إذا كانت محاكمنا وقوانيننا وملاجئنا وسجوننا تعالج المسألة المطروحة أم لا؟[٩]

جدول(١) تقدير دوجديل للنفقات التى كلفتها عائلة آل جيوك لولاية نيويورك بحلول عام ١٨٧٧ :

		النفقات
إجمالى عدد الأشخاص	١٢٠٠	
عدد البالغين المعدمين	٢٨٠	
تكلفة إعانة ملاجئ الفقراء		١٥٠٠٠
تكلفة الإعانة خارج الملاجئ		٣٢٢٥٠
عدد مرتكبى الجرائم والجنح	١٤٠	
سنوات السجن	١٤٠	
تكلفة الإعاشة ، ٢٠٠ دولار سنويًا		٢٨٠٠٠
عدد الاعتقالات والمحاكمات ، ١٠٠ دولار لكل واحدة		٢٥٠٠٠
عدد معتادى السرقة، المدانين وغيرالمدانين	٦٠	
عدد سنوات السلب والنهب، بمعدل ١٢ سنة لكل فرد	٧٢٠	
تكلفة السلب والنهب ، ١٢٠ دولار سنويًا		٨٦٤٠٠

عدد الأرواح التى أزهقت بالقتل	٧	
القيمة، بمعدل ١٢٠٠ دولار لكل فرد		٨٤٠٠
عدد مومسات البغاء العلنى	٥٠	
متوسط عدد سنوات الدعارة	٧٥٠	
تكلفة الإعاشة عن كل واحدة فى العام الواحد	٣٠٠	
تكلفة الإعاشة		٢٢٥٠٠٠
عدد النساء المصابات بأمراض محددة	٤٠	
متوسط عدد الرجال الذين نقلت إليهم كل سيدة عدوى مرض دائم	١٠	
إجمالى عدد الرجال الذين نقلت إليهم عدوى المرض	٤٠٠	
عدد الزوجات اللائى انتقلت إليهن عدوى المرض عن طريق الرجال السابق ذكرهم	٤٠	
إجمالى عدد من انتقلت إليهم عدوى المرض	٤٤٠	
تكلفة الدواء و العلاج الطبى بقية حياتهم/بمعدل ٢٠٠دولار لكل فرد		٨٨٠٠٠
متوسط خسارة الأجور التى تسبب فيها المرض لبقية حياتهم، بسنوات	٣	
إجمالى بسنوات الأجور التى أضاعها٤٠٠ رجل	١٢٠٠	
الخسارة بمعدل ٥٠٠ دولار سنويًا		٦٠٠٠٠٠

متوسط عدد السنوات التي سحبتها كل مومس من الصناعة المنتجة	١٠	
إجمالي عدد السنوات التي أضاعتها ٥٠ مومسًا	٥٠٠	
القيمة المقدرة بمعدل ١٢٥ دولار سنويًا		٦٢٥٠٠٠
إجمالي تقليص حياة ٤٩٠ شخصًا بالغًا، في تكافؤ مع ٥٠ فردًا تام النمو	٥٠	
التكلفة النقدية، كل حياة ١٢٠٠دولار		٦٠٠٠٠
إجمالي عدد الأطفال الذين توفوا قبل الأوان	٣٠٠	
متوسط عدد السنوات التي عاشها كل طفل	٢	
التكلفة النقدية، كل طفل ٥٠ دولارًا		١٥٠٠٠
عدد الدعاوى عن الأبناء غير الشرعيين	٣٠	
متوسط نفقات كل قضية، ١٠٠ دولار		٣٠٠٠
تكلفة تبديد الملكية، والابتزاز، والشجار		٢٠٠٠٠
متوسط رأس المال الموظف في المنازل، والخزين، والأثاث .... إلخ ، بالنسبة للرهبان		٦٠٠٠
الفائدة المركبة لمدة ٢٦ عامًا بنسبة ٦٪		١٨٠٠٠
الصدقات التي توزعها الكنيسة		١٠٠٠٠
الصدقات المكتسبة من التسول		٥٤٥٠
الإجمالي		١٣٠٨٠٠٠ دولار

المصدر: جدول دوجديل كما ورد أصلاً فى كتاب "آل جيوك" ص ٦٩، ٧٠ .

تأصلت ملحمة آل جيوك سريعًا فى التربة الأمريكية. كانت الـ "أتلانتيك مونثلى و"الويستمنستر ريفيو" من بين الصحف الشعبية التى نشرت قصصًا تناولت مشكلة العائلات "المجرمة". هذا وقد أثرت القصة أيضًا فى الدوائر المهنية. ففى عام ١٨٨٤ عندما تحدث دكتور كيرلين أمام المؤتمر القومى الحادى عشر للأعمال الخيرية والإصلاحات، أشار إلى "أنه نادرًا ما تخلو هذه المؤتمرات من كلمة تقدم ماكس وإدا جيوك".(١٠) وفى العام التالى عندما تحدث إلى المؤتمر القومى الثانى عشر للأعمال الخيرية والإصلاحات، استعان كيرلين بقصة آل جيوك ليحاج بأن أى هيئة تشريعية ترفض أن تدعم ملاجئها، ترتكب خطأ أحمق.(١١) بعد ثلاثة أعوام، عندما تحدث القس أوسكار ماك كلوتش المصلح الاجتماعى النشط من إنديانا أمام المؤتمر ذاته، ألقى وصفًا لـ "قبيلة إسماعيل: دراسة فى الانحطاط الاجتماعى". أيدت دراسته "للإسماعيليين" نتائج دراسات أخرى تقول بأن غير اللائقين تكون لديهم خصوبة فريدة. وفقًا لماك كلوتش خلال خمسة أجيال أنجب ثلاثة إخوة ذرية من ١٧٥٠ فردًا، عاش الكثير منهم حياة منحرفة. على الرغم من المظهر العلمى لهذه الدراسة، إلا أنها مع عدم تضمنها لأى معلومات عن خصوبة الأسوياء، لا تشكل تحليلاً دقيقًا لخصوبة ضعاف العقول(١٢) .

بدا من الأبحاث فى فروع أخرى للمعرفة، أنها تؤكد أوجه القلق التى أثارها دوجديل وماك كلوتش وزملاؤهما . فعلى سبيل المثال، سجل هنرى م. بويس الباحث فى علم الجريمة السابق ذكره أنه بين عام ١٨٥٠ و ١٨٩٠، حينما زاد عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٧٠٪، زاد عدد المجرمين بنسبة ٤٤٥٪. نسب بويس هذا التفاوت جزئيًا إلى تحرير العبيد والهجرة وإدمان المسكرات. غير أنه عبر عن أشد قلقه بشأن ارتفاع خصوبة "الفئات" المجرمة. ذكر بويس أنه فى بنسيلفانيا بين عام ١٨٨٠ و١٨٩٠ تزايد عدد نزلاء المؤسسات العقابية بنسبة ٥٠٪، أى بأسرع من معدل

نمو السكان بالولاية. وعلى نحو خطير، تخطى أيضًا عدد المتخلفين المعلومين هم والمعدمين العقلاء، الزيادة العامة فى عدد السكان. فى عقد واحد تزايدت نفقات تشغيل مؤسسات الولاية لإيواء المتخلفين والمنحطين بنسبة تنذر بالخطر وصلت إلى ٣٥٪(١٣).

فى بداية القرن الجديد، كان العبء المالى لمعالجة الجريمة شأنًا عامًا خطيرًا. فى الاجتماع السنوى للجمعية القومية للسجون عام ١٩٠٠، ألقى محامى مشهور فى نيويورك يدعى يوجين سميث بحثًا تحت عنوان "ثمن الجريمة"، قدر فيه أن النفقات السنوية تصل إلى حوالى ٦٠٠ مليون دولار. وبعد عقد واحد، سجل طبيب أن جمعية السجون بماساتشوستس تقدر الآن أن نفقات معالجة تحديات الجريمة أكبر من أى بند آخر فى ميزانية الولاية إذا استثنينا التعليم العام.(١٤) وقد بدا أن هذا يؤكد مرة أخرى نتائج دوجديل بأن عائلة آل جيوك قد كلفت شعب نيويورك ما يزيد على ١٢٥٠٠٠٠ دولار(١٥).

فى الفترة ما بين ١٨٩٠ و ١٩١٠ كان ثمة قلق كبير أيضًا بشأن حماية السلامة العرقية للولايات المتحدة الأمريكية. تحول الاهتمام نحو مشكلة تقييد هجرة السلالات "الأضعف". بدءًا من حوالى عام ١٩٠٥ تزايد الاهتمام المكرس من قبل الصحافة الشعبية لهذه المشكلة بشكل مثير. سجلت صحيفة "دليل القارئ للأدبيات الدورية" قائمة من ٢٧ مقالاً تحت مادة "اليوجينيا" فى الفترة بين عام ١٩٠٥ و١٩٠٩ . كما قدم للقراء المهتمين إسنادات ترافقية(*) لـ "الانحطاط"، و "الوراثة" و "التدهور العرقى". خلال الأعوام الخمسة التالية سجل ١٢٢ مادة تحت عنوان "اليوجينيا"، لتصبح بذلك أحد أكثر الموضوعات مرجعية فى الفهرست. من الواضح أن الجمهور القارئ كان يواجه

(*) الإسناد الترافقى:الإحالة من جزء من كتاب أو فهرس أو ملف إلى جزء آخر منه فيه معلومات لها علاقة بالأمر.(المترجم)

روتينيًا بهذه الإصدارات. لاشك أن كثيراً من المقالات مثل "انتحار العرق والقوة المنيعة العرقية" و "مستقبل العرق البشرى" و"المتخلفون لدينا"، كانت بنغمة من الإنذار، وهكذا ساعدت فى خلق مناخ تمكنت فيه الحلول المتطرفة من أن تلقى رواجًا.

تشارلس ب. دافينبورت، ومكتب السجل اليوجينى:

يمكن إلى حد ما أن تعزى شعبية أدبيات هذا الموضوع الجديد، إلى جهود تشارلس بنيدكت دافينبورت. ولد دافينبورت فى بروكلين عام ١٨٦٦، ودرس الهندسة أولاً. لكنه بعد فترة قصيرة من حصوله على درجة علمية من معهد بروكلين للفنون التطبيقية، تحدى آمال والده وذهب إلى جامعة هارفارد لدراسة البيولوجيا. وبعد اثنى عشر عاماً فى كامبردج، قضى سبعة منها فى وظيفة معيد متواضعة، أمضى بعد ذلك خمسة أعوام (١٨٩٩ - ١٩٠٤) فى جامعة شيكاغو وقد ارتقى لوظيفة أستاذ مساعد. فى الفترة ما بين عام ١٩٠٢ و ١٩٠٤ أقنع دافينبورت الرسميين بمعهد كارنيجى بواشنطن الذى كان قد نال منح تمويل جديدة بإنشاء محطة للتطور التجريبى فى كولد سبرنج هاربور، وأدت حملته هذه أيضًا إلى وصوله لمنصب إدارة المحطة عام ١٩٠٤[١٦].

درس دافينبورت كلاً من الرياضيات والتاريخ الطبيعى، وهكذا فإن هذا الشاب الطموح كان فى الوضع المثالى لتقدير التضمينات التاريخية لإعادة اكتشاف عمل مندل فى تربية النبات. فى نوفمبر عام ١٩٠٠ أكمل دافينبورت ورقة بحث حلل فيها بحث كورينز و ده فريز، وهما اثنان من الأوروبيين الثلاثة الذين أخذوا ينشرون رسالة المندلية. فى عام ١٩٠٤ تخلى دافينبورت تماماً عن مدرسة جالتون البيومترية، وانهمك بعمق فى التجارب المندلية على "الخصائص الموحدة" مثل لون الجلد فى الحيوانات. فى ظل نشوته لإدراكه بساطة قوانين مندل الرائعة، واقتناعه بتطبيقها على وراثة الإنسان، توجه دافينبورت بسرعة إلى دراسة الناس لا الدواجن أو نبات البسلة. فى عام ١٩٠٨

نشر دافينبورت ورقة بحث عن وراثة لون العين ولون البشرة في الإنسان.[١٧] كان دافينبورت وقتذاك مقتنعًا بضرورة وجود معهد آخر في كولد سبرنج هاربور، مستقلاً عن محطة التطور التجريبي، يمكن تكريسه حصريًا لدراسة وراثة الإنسان.

كانت المهمة الرئيسية هي ضمان الراعي المالي لهذه المجازفة المالية الجديدة. كان الحظ حليفًا لدافينبورت ثانية، كما كان في عام ١٩٠٢ عندما قام معهد كارنيجي بتمويل مختبره الجديد. في سبتمبر عام ١٩٠٩ توفي إ.هـ. هاريمان قطب السكك الحديدية، تاركًا ممتلكات تقدر بسبعين مليون دولار لزوجته المحبة للخير والبشر. كان دافينبورت قد درس علم الوراثة لابنتهما ماري في صيف عام ١٩٠٦ . انتظر دافينبورت بحكمة لحين تخمد الموجة العارمة الأولى من ملتمسي المعونة، ثم استغل معرفته الشخصية بماري لترتيب مناقشة مع مسز هاريمان حول إنشاء مكتب السجل اليوجيني، وهو معهد يكرس حصريًا للتحسين الوراثي عند البشر. فتنت مسز هاريمان بإمكانية حل المشكلات الاجتماعية الرئيسية عن طريق تعيين وإزالة الجينات المعيبة من المستودع الجيني البشري. فوافقت على إنشاء المباني الضرورية، وعلى تمويل مكتب السجل اليوجيني لخمس سنوات. ووفاءً منها بوعدها، دفعت مسز هاريمان من عام ١٩١٠ حتى عام ١٩١٧ نحو ٢٥٠ ألف دولار، وهو ما يعادل ٨٥٪ تقريبًا من ميزانية المكتب[١٨]. جمع دافينبورت على وجه السرعة فريقًا من الباحثين وأنشأ برنامجًا لجمع التواريخ الوراثية لعائلات بدا أنها تحمل جينات معيبة. قام الباحثون الميدانيون المدربون، ومعظمهم من الشابات، بفحص ملفات السجون والملاجئ والمستشفيات لتحديد المشتبه بهم، ثم جمعوا بيانات عن أصولهم. فكدسوا طوال العقدين التاليين بيانات عن مئات الآلاف من الأشخاص. استأجر دافينبورت أيضًا العديد من الأشخاص لإعداد مونوجرافات(*) تدور حول عائلات فيها على وجه الخصوص ما

(*) المونوجراف: كتاب أو مقال أو كتيب يبحث موضوعًا معينًا يكون عادة في نطاق محصور. (المترجم)

يوضح الأمور. كتب دافينبورت وزملاؤه أربعة من الدراسات الخمس الرئيسية عن العائلات "المنحطة" التى نشرت قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة.

فى أغسطس عام ١٩١٢ قام دافينبورت وفلورنس هـ. دانيلسون، وهو باحث ميدانى دربه دافينبورت، بنشر "أهل التل: تقرير عن مجتمع قروى من المتخلفين بالوراثة ". طرح هذا العمل بقوة أن المتخلفين لديهم خصوبة مرتفعة. حاج الاثنان بأن "الزيجات المبكرة قاعدة" بالنسبة للمعدمين، وتتبعها حتماً عائلة كبيرة من الأطفال ذوى "بنية جسدية قوية إلى حد ما". وكدليل على ما تشكله هذه العائلات من الأعباء الاجتماعية، رسم دافينبورت خريطة زواج واحد أنتج "أحد عشر طفلاً على الأقل، سبعة منهم كانوا ضعاف العقول بشكل مؤكد".(١٩) كان هناك مونوجراف آخر لمكتب السجل اليوجينى عنوانه: "عائلة نام : دراسة عن فساد الأعراق" على أساس بحث ميدانى أجراه دكتور آرثر هـ. استابروك فى عام ١٩١١ . يرى استابروك أن "مجتمعات "المنحطين" القروية عادة ما تشترك فى التالى : افتقار غير عادى للصناعة، وتخلف فى العمل الدراسى، وعجز عن إدراك قواعد التقاليد المتفق عليها للعلاقات الجنسية. ثمة سبب وراء استنتاج أن الصفتين الأولى والثانية وراثيتان، وأنهما السبب المبرر فى تأسيس هذه المجتمعات إلى حد ما . أما الصفة الأخيرة، فربما تعود إلى حد كبير إلى انعزال الجماعة عن المؤثرات الاجتماعية"(٢٠) .

فى خريف عام ١٩١١ اكتشفت مسز و . ف . لويس زوجة السكرتير العام لجمعية السجون بنيويورك، المذكرات التى كتب منها دوجديل كتابه "آل جيوك" عام ١٨٧٧ . لما كان دوجديل قد توفى من سنوات كثيرة، فقد اتصلت مسز لويس بمكتب السجل اليوجينى، وسمحت لاستابروك باستخدام هذه المادة. قضى استابروك ثلاث سنوات فى تتبع سير أفراد عائلة آل جيوك (الذين تفرقوا الآن عبر أربعة عشر ولاية). سجل استابروك أنه على الرغم من أن الزمن والتغير قد مزقا العزلة القروية وشتتا العائلة، إلا أن المهاجرين منهم كانوا أينما استوطنوا ينزعون إلى أن يتزوجوا أشخاصًا مثلهم. تجنب استابروك و دافينبورت (الذى قاد البحث وكتب المقدمة) تحليل دوجديل الحذر

للإسهامات النسبية للوراثة والبيئة، وأرجعا صراحة الدور الأكثر أهمية إلى البلازما الجرثومية. وقد وجدا دعمًا فى أبحاث مندل وويزمان البيولوجى الألمانى الذى أنشأ نظرية استمرارية البلازما الجرثومية. إذا كان العيب العقلى قد برمج فى البلازما الجرثومية وامتثل لقوانين مندل، يكون هناك بوضوح حكم محتوم على نسل البعض المعين من الزيجات التعسة بالإخفاق لا محالة(٢١) .

• عائلة كاليكاك :

من دراسات العائلة التى كان لها تأثير نافذ مثل دراسات مكتب السجل اليوجينى، كتاب آخر عنوانه "عائلة كاليكاك" نشره هنرى هربرت جودارد عام ١٩١١، وهو البحث الذى أثار حقًا الاهتمام المعاصر وعزز كثيراً الإيمان بقابلية توارث حالات الضعف العقلى(٢٢).

نشأ جودارد فى ماين فى عائلة من الكويكرز(*) . بعد تخرجه من جامعة هارفارد عام ١٨٨٧، درس لفترة قصيرة فى جامعة الطفل بكاليفورنيا الجنوبية.من بين أكثر التوافه الخفية، حقيقة أن هذا العملاق فى المستقبل فى مجال السيكولوجيا كان أول مدرب كرة قدم لفريق (يو إس سى). فى أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر عاد جودارد إلى المشرق ليتابع دراساته لدرجة الدكتوراه مع ج. ستانلى هول فى جامعة كلارك. بعد حصوله على الدكتوراه عام ١٨٩٩ قضى ستة أعوام يدرس فى جامعة ويستتشستر بنيويورك. عمل إدوارد ج. جونستون مديراً لمدرسة التدريب بفاينلاند بنيوجرسى وأقنع صموئيل فلس تاجر الصابون الثرى بفيلادلفيا بدعم دراسات عن أسباب ضعف العقل. فى عام ١٩٠٦ جند جونستون جودارد لإنشاء إدارة للأبحاث. قضى جودارد أول ثمانى عشرة شهراً له فى فاينلاند منشغلاً فى الملاحظات المفصلة عن الأطفال ضعاف العقول، وهو يحاول إنشاء طرق جديدة لاختبارهم. أمل جودارد أن يكتشف العوامل التى تحدد من يكونون قابلين للتربية. بعد عام ونصف العام بغير أى نجاح، ذهب إلى فرنسا ليدرس ما كان يفعله السيكولوجيون المجددون هناك. فى

باريس قابل ثيودور سيمون والفرد بينه، وتعلم كيف كانا يستخدمان طرق الاختبار الجديدة فى تصنيف مرتبة الذكاء لدى الأطفال. فى عام ١٩٠٨ جاء جودارد بأول اختبارات معامل الذكاء إلى الولايات المتحدة، وهى وثائق ترجمتها اليزابيث كايت مساعدته فى بحثه[٢٣].

غيرت رحلة جودارد من مفهوم قياس الذكاء فى الولايات المتحدة الأمريكية. فى ذلك الحين كان جودارد قد درس من قبل – تحت تأثير دافينبورت – عائلات من أودعوا فى مؤسسات فاينلاند، وقد دهش كثيراً عند اكتشافه قدر التخلف العقلى الكبير لدى الأقارب[٢٤]. والآن وقد أصبح مسلحاً بأداة لفحص القدرة الذهنية لتلاميذ فاينلاند، بدأ بتفحص وراثة العيوب العقلية من خلال دراسة نتائج الاختبار داخل العائلات وفيما بينها. فى عام ١٩١٠ انغمس جودارد واليزابيث كايت انغماساً عميقاً فى دراسة ٣٢٧ عائلة، وهى دراسة شكلت فى آخر الأمر الأساس لكتاب ضخم عنوانه "ضعف العقل: أسبابه ونتائجه".[٢٥] وأثناء انشغالهما فى ذلك العمل لاحظ جودارد وكايت أنهما قد اكتسبا مادة كاملة يعتمد عليها بشكل استثنائى عن عائلة قد عاشت فى باينى وودز جنوب نيوجرسى الوسطى لما يزيد عن ١٥٠ عاماً، فى امتداد من ستة أجيال. كان ثمة شىء لا يكاد يقاوم عن قصة الكاليكاك.

مارتن كاليكاك هو الجد الأعلى للخط الوراثى الذى أنتج أخيراً ديبوراه المقيمة فى فاينلاند، وهو ينحدر من عائلة ناجحة من الكويكرز. عند اندلاع الحرب الثورية، تخاصم مارتن مع عائلته الرافضة للعنف ليحارب ضد إنجلترا. أثناء أدائه فى خدمة الجيش أصبح مارتن والداً لطفل غير شرعى من فتاة عاشت فى مستوطنة بباينى وودز. استقر مارتن بعد انتهاء الحرب فى مزرعة كبيرة منتجة على بعد أقل من حوالى عشرين ميلاً، وتزوج شابة محترمة، وبدأ خطاً وراثياً شرعياً ازدهر فى نيوجرسى الوسطى. غدت العائلة مرموقة، وأنتجت قضاة وأساتذة، بل حتى غدت تنشر سلسلة نسبها الخاصة. تمكن جودارد وكايت من أن يقارنا بين الخطين الوراثيين، خط أنجبته بلهاء من باينى وودز، وآخر أنجبته فتاة محترمة ذكية مثابرة من الكويكرز.

توضح الطريقة التي وصف بها جودارد العائلتين أنه كان يعتقد أن الدراسة قدمت تبصراً مهمًا لطبيعة الأدوار النسبية للوراثة والبيئة كأسباب لضعف العقل .

هكذا فإن لدينا بسلسلتين لوالدتين مختلفتين، ولكنهما لوالد واحد. تمتد هاتان السلسلتان لستة أجيال . عاش أفراد السلسلتين حياتهم وهم عمليًا فى نفس المنطقة وفى نفس البيئة، فيما عدا أنهم فيما يختص بهم هم أنفسهم قد غيروا تلك البيئة بسبب شخصياتهم المختلفة. بل الحقيقة أن أفراد السلسلتين كانوا فى أماكن شديدة القرب. حتى أنه فى إحدى الحالات كان رجل متخلف من السلسلة السيئة يعمل فى خدمة عائلة من السلسلة الطبيعية، وعلى الرغم من حملهما لنفس الاسم، إلا أن أيًا من الجانبين لم يشك فى وجود أى قرابة بينهما.

هكذا فإن لدينا تجربة طبيعية ذات قيمة رائعة لعالم الاجتماع وطالب الوراثة. لا شك أننا نتعامل مع مشكلة وراثة حقيقية، لأنه على الرغم من زواج الكثير من سليلى مارتن كاليكاك الابن من عائلات ضعيفة العقول وما ترتب على ذلك من إدخال المزيد من الدم الملوث، إلا أن مارتن الابن ذاته قد تزوج من سيدة طبيعية، مما يوضح أن العيب قد انتقل عن طريق الأم، على الأقل فى هذا الجيل. علاوة على ذلك، تظهر صفات عائلة كاليكاك باستمرار حتى إلى ما يصل الجيل الحالى، وثمة صفات كثيرة متشابهة فى العائلات السيئة والجيدة، مما يوضح قوة وإستمرار السلالة السلفية[٢٧].

دعم عمل جودارد فكرتين كانتا رئيسيتين بالنسبة لمن عارضوا تكاثر غير اللائقين. أولاً، بدا أنه قد أثبت أن ضعف العقل يمكن أن ينقل كصفة غالبة. ثانيًا، عندما يقارن فوج الأطفال الكبير المولود فى كل جيل من الخط الوراثى للباينى وودز (أنجب ميلارد كاليكاك وحده ثمانية عشر طفلاً من زوجتين)، بعائلات الخمس والأربع أطفال من الكاليكاك "المتفوقين"، يتبين أن ضعاف العقول لديهم خصوبة مرتفعة.

كتب كتاب "عائلة كاليكاك" بلغة واضحة وزين بصور فوتوغرافية قارنت ديبوراه الجذابة بمن لم يودعوا في المؤسسات من أقاربها البُلَهاء ذوى المظهر الشرير وقصار القامة نسبياً، فكان له تأثيره المراد في الجمهور. أعادت ماكميلان طبع الكتاب في عام ١٩١٣ و ١٩١٤و ١٩١٦ و ١٩١٩، فأكسب الكتاب جودارد قدراً من الشهرة. لم يحط الشك بسلامة التحقيق ككل حتى عام ١٩١٨ عندما اكتشف أن الصور قد عدلت لتبدو ديبوراه في صورة أفضل وأكثر جاذبية من أقاربها.[٢٨] على أنه في عام ١٩١٢ لم يكن في إمكان أي واحد أن يقرأ الكتاب دون أن يتساءل عما إذا كان مستقبل المجتمع يتطلب أن يمنع تكاثر غير اللائقين.

اليوجينيا والتشريعات المقيدة:

في بداية القرن الجديد كانت إحدى المشاكل الاجتماعية الرئيسية في أمريكا ناتجة عن تدفق المهاجرين تدفقًا دراميًا. شق الكثير من الوافدين الجدد طريقهم في أرض صلبة وليس في تربة خصبة. منذ سبعينيات القرن التاسع عشر فصاعداً، كان جزء كبير من نزلاء الملاجئ في بوسطون ونيويورك وفيلادلفيا من الأجانب. مع مرور السنين وتضخم موجات الهجرة، كان حتمًا بالتالي أن يتضخم عدد المعدمين الذين يتذمرون صاخبين عند الجلوس إلى موائد العشاء في الملاجئ. إلا أن تكلفة إطعام الفقراء تعد مشكلة صغيرة عند المقارنة بمشكلة تهدئة الغضب الذى ينتشر بين العمال المنظمين المولودين محلياً، بسبب وصول عشرات الآلاف من الرجال والنساء الراغبين في العمل بأجور الكفاف. على الرغم من أن الاتحادات العمالية الكبيرة كانت من حيث المبدأ ملتزمة بارتباطها بالاتحاد الدولى للعمال، إلا أنهم خضعوا لجماهير العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب رجال يرتدون ثياباً غريبة ويتحدثون لغات غامضة. أعلن اتحاد فرسان العمل تأييده تقييد الهجرة عام ١٨٩٢، وتبعه في عام ١٨٩٤ الاتحاد الفيدرالى الأمريكى للعمل الأكثر نفوذاً، وذلك بأن صدّق رسمياً على إجراء اختبار لمعرفة القراءة

والكتابة كشرط لدخول الولايات المتحدة. نجح العمال الأمريكيون فى ولايات كثيرة فى الضغط على الهيئات التشريعية لمنع الأجانب من منافستهم. فى عام ١٨٩٤ و ١٨٩٥ قامت ولايتا بنسيلفانيا ونيويورك باستبعاد الوافدين الجدد من شغل الوظائف فى الولاية وفى الأشغال العامة والمحلية[٢٩] .

من الطبيعى أن لمن شعروا بأنهم قد وقعوا تحت تهديد تيار الهجرة المتزايد، أن يبحثوا عن حجج تجيز معارضتهم. حدث فى وقت مبكر يرجع إلى أربعينيات القرن التاسع عشر (التى شهدت أول وأصغر موجة من موجات الهجرة الكبيرة الأربعة)، أن كان ثمة من يحاجون بأن الأجانب يضعفون الدولة بدلاً من تقويتها. خلال تسعينيات القرن التاسع عشر وفى السنوات الأولى من القرن الجديد عندما تجاوزت الهجرة كل التوقعات بارتفاعها من ٢٢٥٠٠٠ فى عام ١٨٩٨ إلى ١٣٠٠٠٠٠ فى عام ١٩٠٧، وضع أنصار تقييد الهجرة أيديهم على الحجة اليوجينية.

فى رأى اليوجينى الذى يرى العالم بنظارة عليها مسحة من ظل وراثى، أن ثمة بيانات كثيرة تطرح أن عدداً كبيراً غير ملائم من المهاجرين قد نشأوا من سلالات مختلفة. فى عام ١٨٤٨ قبلت مستشفى نيوأورليانز الخيرية ١١٩٤٥ مريضاً، كان من بينهم ١٠٢٨٠ أجنبيًا. فى عام ١٨٥٤ ذكرجيرمياه كليمينز، وهو سناتور أمريكى من آلاباما، أنه خلال العام السابق قام ملجأ نيويورك برعاية ٢١٩٨ شخص من بينهم ١٦٣٣ أجنبيًا. وعلى نحو مماثل، على مدار الأعوام الستة الماضية قبلت مصحة نيويورك للأمراض العقلية ٧٧٩ من الأمريكيين الأصليين و ٢٣٨١ من الأجانب[٣٠] .

ظل تشريع القوانين الفيدرالية عن الهجرة قليلاً حتى عام ١٨٧٥، بيد أنه منذ ذلك الحين حتى عام ١٩٢٤ غالبًا ما كانت تطرح مشروعات قوانين الهجرة فى الكونجرس باستمرار. يشير السجل المعقد لهذه المشروعات الكثيرة إلى زيادة مستمرة فى فئات الأشخاص الذين يطرح إبعادهم عن شواطئ الدولة. كان القلق بشأن النفقات وبشأن حماية السلامة العرقية "الأمريكية" هما حجرا الزاوية لهذه السياسة. حظر

قانون سن عام ١٨٧٥ استيراد نساء للبغاء، وحظر دخول ذوى السوابق إلي البلاد. وعلى الرغم من ظاهره الحيادى، إلا أن هذا القانون كان يهدف لمعالجة مشكلات أثيرت في كاليفورنيا بسبب التدفق الهائل للعمالة غير الماهرة. وأدى بتنفيذه إلى أن قلل بوضوح من دخول النساء الشرقيات، وبناءً عليه قلل فرصة حصول الرجال الشرقيين على زوجات لهم وهذا بدوره حث الرجال على العودة إلى الصين. فى عام ١٨٨٢ صدر قانون جديد يمنع لأول مرة دخول المجانين والمعتوهين ومن يرجح أن يكونوا عبئًا عامًا. تضمن القانون شرطًا مهمًا ألزم أصحاب السفن بتحمل نفقة إعادة الأجانب المبعدين، وهى قاعدة قصد بها تعزيز الفرز فى الموانئ الأوروبية(٣١) .

وفقًا "للجنة المختارة للبحث فى استيراد عمال العقود، والمدانين، والمعدمين" التى نشرت تقريرها فى عام ١٨٨٩، لم توضع إجراءات إبعاد "غير الأكفاء" موضع التنفيذ. ساعدت تلك الدراسة على إصدار قانون أكثر صرامة سن عام ١٨٩١ . فإلى جانب العمال الصينيين أبعد هذا القانون المعتوهين، والمجانين، والمدانين بجرائم فساد أخلاقى. فى عام ١٩٠١ كان الرئيس الإمريكى ثيودور روزفلت الذى كانت له نزعة صريحة لوطنية المجتمع(*)، يستحث إصدار قوانين أكثر تقييدًا. كان روزفلت داروينيًا اجتماعيًا متحمسًا، يمقت بشدة تدفق السلالات "الأضعف" إلى أمته، فلم يرد إبعاد المتخلفين فحسب، بل أراد أن يجرى بحرص فرزًا لـ"القدرة الذهنية على تقدير المؤسسات الأمريكية". أيد روزفلت اقتراحًا بجعل دخول الولايات المتحدة مشروطًا بإثبات معرفة القراءة والكتابة بلغة ما، وهى فكرة أثارت نقاشًا ساخنًا. كان الكونجرس قد أصدر بالفعل ذات يوم قانونًا عن معرفة القراءة والكتابة، لكن الرئيس كليفلند رفضه بفيتو منه(٣٢) .

(*) وطنية المجتمع Nativism : سياسة اجتماعية انتشرت فى الولايات المتحدة منذ القرن التاسع عشر أساسها حماية مصالح المواطنين الحاليين وتقديمها على مصالح المهاجرين. (المترجم)

فى عام ١٩٠٣ سن قانون جديد للهجرة حظر دخول مرضى الصرع، ومن أصابتهم لوثة الجنون فى أى وقت، وكذلك كل من ابتلى بواحدة من حشد من المشكلات الطبية. فى عام ١٩٠٧ وفى قمة موجة تدفق الأجانب، وسع الإبعاد ليمنع دخول البُلَهاء، وضعاف العقول، ومرضى السل . وأصحاب السفن الذين ينقلون مثل هؤلاء الأشخاص، يمكن أن تفرض عليهم غرامة قدرها مائة دولار للشخص الواحد. توسعت قائمة المبعدين بشكل مطرد، لتتفق تمامًا مع النظريات السائدة فيما يتعلق بالطبيعة الوراثية لهذه الأنواع من العيوب بما فيها الميل إلى التقاط عدوى السل[٣٣] .

عبّر عن أعنف الحجج اليوجينية المعارضة للهجرة بتفصيل ووضوح، "عصبة تقييد الهجرة" التى نشأت فى بوسطون عام ١٨٩٤ . أنشأ هذه العصبة خمسة من شباب الخريجين من جامعة هارفارد انتابهم القلق بشأن النفقات الاجتماعية التى وقعت على كاهل مدينتهم بسبب الكثير من الأيرلنديين الفقراء الذين وصلوا مؤخرًا للبلاد. كانت هذه العصبة صغيرة طوال تاريخها ولكنها ثرية ذات نفوذ. نالت العصبة اهتمام السناتور هنرى كابوت لودج، وشكلت جماعة ضغط فعالة فى واشنطن، وأرسلت نشرات بأعمالها مباشرة إلى خمسمائة جريدة يومية. وقد قادت الكفاح لصالح اختبار معرفة القراءة والكتابة. كانت عصبة تقييد الهجرة رائدة أعلى الأصوات التى هاجمت بقوة سياسة الدولة المتحررة نسبيًا فى الهجرة قبل وبعد الحرب العالمية الأولى. كانت حججها عن حطة الإيطاليين، النذير السابق للنواح العرقى الصاخب الذى صدر فيما بعد عن اليوجينيين من أمثال ماديسون جرانت[٣٤] .

أدت المشكلات الاقتصادية الناجمة عن تدفق المهاجرين فى تسعينيات القرن التاسع عشر (وهو عقد مزقته قلاقل عمالية وكساد اقتصادى) والمخاوف من التأثير الذى سيكون لهذه الملايين من الأجانب على الأصول العرقية الأمريكية، أدت إلى إدراك إلحاح مشكلة العدد المتزايد بسرعة من الأفراد الذين يولدون محليًا وهم فى حاجة للإعالة. على أنه كان هناك تغير ديمغرافى رئيسى آخر يعزز من أوجه القلق: تزايد مستوى التمازج بالتزاوج بين السود و البيض.

صحيح أن تمازجًا واسعًا بين الأجناس وجد بلا شك طوال تاريخ الأمة، إلا أن قلقًا عميقًا خاصة فيما بين البيض الجنوبيين قد تصاعد فى عقود ما بعد الحرب الأهلية بسبب تزايد هذا التمازج بسرعة خطيرة[٣٥]. وفقًا لأحد الثقات، تزايد بين عام ١٨٩٠ و ١٩١٠ عدد السكان الملونين بنسبة ٨١٪، بينما تزايد عدد السكان الزنوج بنسبة ٢٣٪ فقط. أكد كاتب آخر أنه بين عام ١٨٥٩ و ١٩١٠ تزايد عدد السكان الخلاسيين بنسبة ٥٠٠٪[٣٦]. خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ضيقت القيود القانونية على تمازج الأجناس. كانت الطريقة المعتادة التى يتم بها إنجاز ذلك، هى إصدار تعريف أوسع لـ "الزنجى". فى الفترة ما بين عام ١٨٧٥ و ١٩٢٤ قامت ولايات كثيرة بتعديل قوانينها لتجعل من غير الشرعى زواج الأبيض من أى شخص يحمل "جزءًا من ستة عشر أو أكثر من الدم الزنجى". وأخيرًا عرفه البعض بأنه أى شخص يتبين أنه يحمل قطرة دم زنجى واحدة[٣٧] .

خلال هذه الحقبة، انهمر سيل من قوانين جديدة تحظر الزواج بين البيض والشرقيين. من بين العشر ولايات التى سنت هذه القوانين، كان هناك تسع ولايات تقع غرب نهر المسيسيبى. كان هذا ردًا مدروسًا على التدفق الهائل للعمال الصينيين الذين جلبوا لتشييد السكك الحديدية العابرة للقارة. بدا أن رسالة هذه القوانين إليهم نصها: "يمكنك العمل هنا، ولكن لا يمكنك البقاء بعد إنهاء العمل". كان ثمة اعتراضات قانونية قليلة على هذه القوانين. على أنه حتى فيما ظهر بالفعل من الاعتراضات، كانت المحاكم تجمع على تأييد دستوريتها. فى إنديانا (١٨٧١)، والاباما (١٨٧٧)، وتكساس (١٨٧٧)، وأركانساس (١٨٧٥)، ولويزيانا (١٩٠٧) أيدت المحاكم سلطة الولاية فى منع الزواج بين الأعراق[٣٨]. الناس الذين يوافقون على هذه القوانين يكون من المرجح أنهم سيؤيدون ما يناظر ذلك من إجراءات تهدف لحماية الأمة من تهديدات أخرى بما فيها إنجاب أطفال بواسطة ضعاف العقول.

خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما استمر عدد نزلاء المؤسسات المدعمة حكوميًا فى التزايد بسرعة، تزايد القلق بشأن خصوبة ضعاف العقول. حظرت قوانين

جديدة أن يقيم الأطفال بين سن سنتين وست عشرة سنة فى الملاجئ، فزاد ذلك من طول قوائم الانتظار للقبول فى مدارس ضعاف العقول. كان هناك أيضًا تزايد فى اليقين بأن كثيرًا من الأفراد المتخلفين قد ورثوا ما لديهم من عيوب. فى عام ١٨٨٦ جمع دكتور ج.س. كارسون الذى كان يعمل بمؤسسة نيوآرك "تحليلاً وراثيًا لطلبات القبول". استنتج بتشاؤم أن البيانات لا تخلف إلا أدنى شك فى أن ضعف العقل يسرى بقوة فى العائلات. وكان واثقًا من أنه كلما جمع بيانات أكثر، "ستبدو الصبغة الوراثية أكثر ظلمة"(٣٩) .

بحلول عام ١٨٩٠ نجد أن الرسميين الذين كانوا يعارضون قبل خمسين عامًا فقط الرعاية بحكم قضائى، أصبحوا يوافقون على نطاق واسع على سياسة العزل طيلة الحياة للنساء ضعيفات العقول. اعترف ر . أ . موت مدير "معهد مينيسوتا للمتخلفين" بأن هدفه هو "الحفاظ على الأشخاص الذين عهد إلينا برعايتهم لحين تجاوزهم سن التكاثر، وتقليل البلاهة والصرع الوراثيين داخل الخطوط الوراثية بدولتنا إلى أدنى حد".(٤٠) أجرى فى عام ١٨٩٠ تعداد كشف أيضًا عن زيادة مثيرة أخرى فى عدد المعتوهين والبلهاء، مما عزز من الحجج المؤيدة للعزل الصارم للنساء المتخلفات. بل إنه بحلول عام ١٨٩٥ كان ثمة خبراء يؤيدون أيضًا اتخاذ إجراءات تمتد للوصول إلى الغالبية العظمى من ضعاف العقول الذين لم يودعوا المؤسسات. وحسب إدراك أحد الأطباء للأمر، فإن المشكلة قد وصلت إلى حجم ينذر بالخطر بحيث يتحتم أن "تتخذ إجراءات لمنع زواج ضعاف العقول، والإبقاء على الفصل بين المعتوهين حتى لا ينشأ جيل آخر منهم"(٤١)

سرعان ما قبلت بشكل واسع سياسة عزل النساء ضعيفات العقول للتقليل من مخاطرة حملهن. ومع ذلك، فمع تضاؤل نسبة ضعاف العقول الذين تم إيواؤهم فى المؤسسات، ومع بعد احتمال ضمان الموارد المالية لإيواء أكثر من جزء من هؤلاء الأشخاص على نفقة الدولة، لم يكن من المستغرب أن تنبثق حلول أخرى لهذه المشكلة.

ولعل أكثر المتحمسين كان عضواً بالكونجرس اقتنع بدور العوامل الوراثية فى الجريمة، فاقترح إنشاء مستعمرة عقابية فى ألاسكا حيث يمكن نفى جميع معتادى الإجرام بالأمة[٤٢] .

فى عام ١٨٩٥ غدت ولاية كونيكتيكت أول ولاية تحظر زواج المتخلفين. إذا كان أى من طرفى الزواج من "مرضى الصرع أو البلهاء أو ضعاف العقول"، سيكون من الممكن أن يسجن لأكثر من ثلاث سنوات، إلا إذا كانت المرأة فى الخامسة والأربعين من عمرها أو أكبر. امتد الخطر أيضًا إلى الأفراد غير المتزوجين. القانون هنا له مجال انتشار أوسع. فبالإضافة لقيود أخرى، فإن أى فرد "معدم" له اتصال "جنسى" بأى أنثى دون سن الخامسة والأربعين، يكون عرضة أيضًا لأن يسجن لمدة ثلاث سنوات. حظيت قوانين تقييد الزواج بقدر من الشعبية لما يقرب من عشرين عامًا. بحلول عام ١٩١٣ كانت هذه القوانين قد سنت فى أربع وعشرين ولاية، ومقاطعة كولومبيا، وفى بويرتوريكو. حظرت الغالبية العظمى من هذه القوانين زواج مرضى الصرع، أو المعتوهين أو البلهاء أو المجانين أو ضعاف العقول. حظرت ولايات قليلة زواج المعدمين ومدمنى الخمر، ومن يعانون من "العجز الجسدى". ولعل واشنطن هى التى أصدرت أكثر قوانين الدولة يوجينية،إذ حظرت هذه الولاية زواج مرضى الصرع، والمعتوهين أوالبلهاء، وضعاف العقول، ومعتادى الإجرام، ومدمنى الخمر، والمجانين، وذوى الحالات المتأخرة من السل، والمصابين بأمراض تناسلية . واستثنى المعدمين[٤٣] .

فى عام ١٩١٣ حلل دافينبورت القوانين من منظور يوجينى. وفى حين أنه أبدى موافقته على الهدف من هذه القوانين واعتقاده أنها وجهت إلى الفئات الملائمة، إلا أن دافينبورت أبدى شكه فيما إذا كان ثمة دليل بيولوجى يبرر حظر زواج شخص متخلف من آخر خالٍ من أى شائبة عصبية. طبق دافينبورت تحليلاً منذليًا مبسطًا تبسيطًا مفرطًا بحيث جعله يعتقد أن أطفال مثل هذين الزوجين سيكونون "طبيعيين عقليًا أو

سيكونون في الحد الأقصى مصابين بمزاج عصبي إلى حد طفيف". وقد أوضح تحليله لإثنى عشر زواجًا – كلٌّ منها بين شخص طبيعي وآخر مصاب بالعصاب – أنه من بين خمسين طفلاً كان الجميع "طبيعيين،عدا ثلاثة، أحدهم مشاكس، والثانى سكير، والثالث عصبي". استنتج دافينبورت أن قوانين تقييد الزواج لن تنجز الهدف منها. فيما يتعلق بضعيف العقل الذى اعتقد دافينبورت أن لديه "تحكم جنسى ضعيف"، لن يكون للتشريع التقييدى أى قوة رادعة. وصف دافينبورت القوانين التى تحظر زواج مرضى الصرع بأنها غير قابلة للتطبيق وأنها غير عادلة بالنسبة للمصابين بالحالات الخفيفة من المرض. يعتقد دافينبورت أن معظم حالات الجنون عادةً ما تظهر فى منتصف سن البلوغ، ولذا فهو يعتقد أن قوانين حظر الزواج لن تؤثر كثيرًا فى هذه المشكلة . المرض الوحيد الذى يشعر دافينبورت بأن قوانين تقييد الزواج فى حالته تكون معقولة، هو رقص هنتنجتون، وهو مرض عصبي يظهر فى سن متأخر وصف لأول مرة فى مجلة لونج أيلاند، وقام دافينبورت بدراسته.(٤٤) وحسب كلمات دافينبورت :"ليس الإجراء المناسب فى حالة من يرغبون فى الزواج من البلهاء والمصابين بحالات صرع واضحة أن نرفض إعطاءهم تصريح بالزواج، ولكن الإجراء المناسب هو أن نودعهم مؤسسة تحت رعاية الولاية على الأقل خلال فترة التكاثر بأكملها . لن يكون أى قانون رخيص ضد الزواج هو الوسيلة لأن يحل محل العزل الإجبارى لحالات تخلف واضحة"(٤٥) .

يبدو أن قوانين تقييد الزواج لم تنفذ أبدًا بقوة. فعلى سبيل المثال، فى عام ١٩٠٥ أصدرت المحكمة العليا بكونيكتيكت، حكمًا بأن سيدة أخفى عنها زوجها أنه مصاب بالصرع يحق لها رفع دعوى للطلاق استنادًا إلى خداعها، وأشارت المحكمة إلى أن قانونها الذى يصل عمره إلى عشر سنوات لم ينفذ من قبل قط. يوفر رأى المحكمة تبصرًا استثنائيًا للرؤية الشائعة عن الصرع فى تلك الفترة و هى:" إن مسألة أن الصرع مرض له طبيعة خطيرة و منفردة بشكل خاص، و ينزع إلى إضعاف القوة

العقلية، وغالبًا ما ينقل من الوالدين إلى الطفل، أو يستلزم إصابة نسل الشخص المصاب بحالات خطيرة أخرى من المرض العصبى،لهى مسألة من معرفة شائعة سوف تلاحظ قضائيًا فى المحاكم"(٤٦)

سنت القوانين التى حظرت زواج ضعاف العقول، والمجانين ومرضى الصرع، فى مناخ من اليقين بالعلم الزائف. فى الدوائر اليوجينية نظر إلى الأهمية الطاغية للوراثة كحقيقة راسخة . عندما لم يعبر الأطباء والعلماء الأكثر حرصًا والأقل نشاطًا سياسيًا عن رأيهم بحرية، بدت الأدلة المؤيدة لليوجينيا أكثر تأثيرًا مما كانت عليه حقًا. فعلى سبيل المثال، فى عام ١٩١١ سجل طبيب يوجينى يدعى دكتور أ. ج روزانوف، أن دراسته عن المجانين، الذين قيل عن الكثيرين منهم أنهم مصابون بالصرع أيضًا، أوضحت أن ربع "عدد السكان الكلى" يحملون خلايا جرثومية مَعيبة فى القوة العصبية(٤٧) بعد سنوات قليلة، عند ذروة الاهتمام التشريعى بتقييد الزيجات المفسدة للصفات الوراثية، أخذ هذا النوع من الأبحاث العلمية يوفر لأنصار هذه القضايا مصدرًا لدعمهم.

مع هذا المناخ، لم يكن من المستغرب أن يعتنق البعض حلولاً متطرفة لمعالجة ارتفاع معدل الجريمة، وتفشى البغاء، ولمعالجة مشكلات اجتماعية أخرى. درست العديد من الهيئات التشريعية بجدية إقرار قوانين تجيز خصي من يدان بالقتل أو بالاغتصاب، وكادت هيئتان أن تقرا بها. يرجع التاريخ التشريعى لمشروعات قوانين خصي المدانين بجرائم معينة إلى عام ١٨٥٥ على الأقل. ففى ذلك العام سنت الهيئة التشريعية المحلية بكانساس قانونًا يجيز خصي أى "زنجى أو خلاسى" يدان باغتصاب أو الشروع فى اغتصاب أو اختطاف أى امرأة بيضاء. وعدل ذلك فيما بعد ليجيز خصي المغتصبين بصرف النظر عن اللون. فى عام ١٩٠٧ قدم مشروع قانون فى الهيئة التشريعية بتكساس يجعل الخصي عقوبة الاغتصاب، والاعتداء بغرض الاغتصاب، وغشيان المحارم. أقر مشروع القانون فى المجلس التشريعى مع معارضة صوتين فقط، ولكنه مات فى مجلس الشيوخ(٤٨) .

لعل أكثر المؤيدين الأوائل للخصي نشاطًا هو جيديون لينسيكوم، وهو طبيب من تكساس علم نفسه بنفسه. فى عام ١٨٤٨ تخلى لينسيكوم عن الممارسة المربحة للطب فى كولومبوس بمسيسيبى، وانتقل إلى تكساس. وهناك أعاد توطيد ممارسته لمهنته، ولكنه كرس كثيرًا من حياته لدراسة التاريخ الطبيعى ومتابعة القضايا الاجتماعية. فى عام ١٨٤٩ أجرى الصفة التشريحية لثلاث جثث لأشخاص قد أعدموا، وهى تجربة قادته إلى أن يطور الأطروحة الغريبة بأن الخصي طريقة أكثر إنسانية من الشنق للتعامل مع القتلة المدانين. وفى عام ١٨٥٤ كان دكتور لينسيكوم مقتنعًا تمامًا بآرائه، حتى أنه أعد مقالاً أرسله إلى أكثر من ستمائة من المشرعين، ورؤساء تحرير الصحف، والأطباء. ومن وجهة نظره، فإن ارتفاع معدل الجريمة يثبت أن قانون العقوبات الحالى قد أخفق. والسبب فى هذا أن "الجزء الحيوانى لا العقلى لبنائنا العضوى، هو الذى يرتكب الجريمة ويقوم بالعنف". بتعبير أكثر بساطة، الشهوة هى سبب الجريمة.

حاج لينسيكوم بأن التهديد بالخصي سيردع النشاط الإجرامى. كما اعتقد أنه سيحول المجرم القاسى إلى مواطن رحيم. وكدليل على هذا وصف حالة زنجى أثيم، كسول، متمرد، سكير، اعتاد ارتكاب جريمة اغتصاب فتيات جنسه، فهدده جيرانه بإطلاق النار عليه . بعد اكتشاف أنه قد تسبب فى حمل فتاة بيضاء معتوهة، ذهب إليه ثلاثة رجال فى الحقل الذى يعمل فيه وقاموا بخصيه. بعد أقل من سنتين، سمعت سيدته تقول أنه قد أصبح خادمًا نموذجيًا لا ينام أبدًا حتى ينهض بأعباء كل ما هو صغير ودقيق فى المكان. الحمل أو الخنزير أو الفروج الصغير، كلهم يتلقون منه رعاية حامية(٤٩).

سخرت الصحافة من لينسيكوم، إلا أنه حدث بعد سنوات قليلة فى عام ١٨٦٤ أن أدانت هيئة من المحلفين فى بيلتون بتكساس، زنجيًا بالاغتصاب. وأوصت بخصيه، وهو حكم نفذ بالفعل. ولعل هذه هى حالة الخصي القانونية الوحيدة فى تاريخ الدولة.

شاعت الحجج المؤيدة للخصي العقابى واليوجينى فى تسعينيات القرن التاسع عشر. غير أنه ظهر جدل كبير حول الخصي فى عام ١٨٩٤ عندما كشف دكتور هويت بيلتشر مدير مأوى شباب المعتوهين وضعاف العقول بواينفيلد بكانساس، عن أنه قد قام بخصى أربع عشرة فتاة وأربعة وأربعين ولداً. وكان معظمهم من المراهقين، عرف دكتور بيلتشر بإدمانهم ممارسة العادة السرية، وهى ممارسة كان يعتقد أنها ستفاقم من تأخرهم. عندما أذاعت صحيفة محلية قصة عمليات الخصي بواينفيلد، ثارت ضجة كلفت دكتور بيلتشر عمله. ولكن افتتاحية فى مجلة "كانساس مديكال جورنال" (صحيفة كانساس الطبية) أيدت بقوة التأثير المفيد صحيًا للخصي، وأكدت أن "هذه العمليات تحدث باستمرار"(٥٠).

كان الخصي أكثر وحشية من أن يوفر حلاً مقبولاً اجتماعيًا للحد من خصوبة ضعاف العقول. ومع ذلك، فإن الخصي فى أوائل القرن العشرين كان يبدو إزاء التعقيم أمراً إنسانيًا وأكثر استساغة سياسيًا.

(٣)

الحل الجراحى

إذا أمكن أن نخلص كل معتادى الإجرام من القدرة على الإنجاب، سوف يحدث سريعًا أن يتناقص على نحو ملحوظ جداً عدد هذه الفئة، وسيتبع ذلك بطبيعة الحال تناقص فى عدد المجرمين الناشئ عن الاحتكاك.

– أ.ج. أوتشسنر، " العلاج الجراحي لمعتادى الإجرام"، مجلة الجمعية الطبية الأمريكية، ٢٢ أبريل، ١٨٩٩ . "يُعقَّم المدعى عليه للحصول على حكم مخفف".

– صحيفة نيويورك تايمز،٢٢ يوليو،١٩٨٦ .

التقرير الأمريكى الأول عن حالة لقطع الوعاء الناقل للمَني نشره أ.ج. أوتشسنر كبير جراحى مستشفى بسانت مارى ومستشفى أوجوستانا بشيكاغو، ويصف التقرير اثنين من المرضى قاما باستشارة أوتشسنر بسبب مشاكل بروستاتية فى صيف عام ١٨٩٧ . كان المريض الأول قد عانى منزعجًا من التهاب البروستاتا لثلاثة أشهر، وقد تحسن كثيراً بعد أسبوعين من قطع الوعاء الناقل للمَني. بمتابعة المريض بعدها بعشرين شهراً، ذكر أن "قوته الجنسية" التى كانت قد ضعفت إلى حد ما قبل العملية، غدت "جيدة مثلما كانت فى أى وقت خلال حياته". لاحظ أوتشسنر نتائج إيجابية مماثلة مع مريضه الثانى.

يعد تقرير أوتشسنر تقريراً استثنائيًا لسببين مختلفين. أولاً، لا يوجد أى أساس فيزيولوجى لافتراض أن قطع الوعاء الناقل للَمني يحسن بالضرورة تضخم البروستاتا،

أو يعالج التهاب البروستاتا، أو يزيد من القوة الجنسية. نحن مضطرون إلى أن نعزو تحسن المريضين إلى الصدفة أو إلى التأثير الإيحائي للجراحة التي أجريت. ثانيًا، اختار الجراح الشاب أن يصف الدلالات الطبية لتقدمه التقني بأسلوب غير تقليدي إلى أبعد حد. تأمل عنوان المقالة : "العلاج الجراحي لمعتادي الإجرام". يؤكد أوتشسنر في مناقشته، أنه "قد ثبت دون أدنى شك أن نسبة كبيرة جدًا من جميع المجرمين والمنحطين والمنحرفين ينحدرون من والدين قد أصيبوا بالعيوب ذاتها. كما تبين أيضًا، خاصة بواسطة لومبروزو، أن ثمة عيوب تشريحية وراثية معينة تميز المجرمين، مما يؤكد وجود مجرمين بالفطرة"[1] .

أكد أوتشسنر بعدئذ أنه: "إذا أمكن أن نخلص كل معتادي الإجرام من القدرة على الإنجاب، سوف يحدث سريعًا أن يتناقص على نحو ملحوظ جدًا عدد هذه الفئة". حاج د. أوتشسنر بأن قطع الوعاء الناقل للمَني يقدم طريقة مقبولة اجتماعيًا للتخلص من المجرمين بالوراثة من "جانب الأب"، وبأن العلاج نفسه "يمكن أن يقترح بشكل معقول لعلاج مدمني الخمر والبلهاء والمنحرفين والمعدمين". في صفحة من كتاب دراسي منشور، فصل أوتشسنر حلاً، بدا بسيطًا بطريقة مضللة، لوقف التيار المتزايد من "التدهور العرقي" الذي أزعج أمريكا كثيرًا آنذاك.

أجرى أوتشسنر أول عملية لقطع الوعاء الناقل للمَني عام ١٨٩٧، وهي فترة كان أطباء المسالك البولية يبحثون فيها عن معالجة جراحية لتضخم البروستاتا. في ثمانينيات القرن التاسع عشر قام بعض الجراحين بخصي رجال كانوا يعانون من أكثر الأعراض شدة. ولكن هذه العملية لم تكن فيها الشفاء، وكانت خطيرة بنفس القدر تقريبًا بالنسبة للجراح كما بالنسبة للمريض؛ فعلى الأقل، قتل شخص حانق الطبيب الذي قام بخصيه على سبيل العلاج. في عام ١٨٩٠ فضل جراح بفيلادلفيا يدعى ج. إيوينج ميرس، مداواةً أقل تشويهًا إلى حد ما بربط الحبل المنوي. ولعل هذا الخصي الفيزيولوجي (فالعملية توقف تدفق الدم للخصى) قد أوحى بفكرة قطع الوعاء الناقل للمَني[2].

كان مقال أوتشسنر عن قطع الوعاء الناقل للمَني هو الإسهام الوحيد الذى نشر له عن مشكلة "الانحطاط الوراثى". فى عام ١٩٠٠ عين أوتشسنر أستاذًا للجراحة السريرية بجامعة الينوى، وهو منصب شغله حتى قبل وفاته مباشرة عام ١٩٢٦ . طوال تاريخه المهنى الثرى، نشر أوتشسنر أربعة كتب من بينها كتاب دراسى عن جراحة الغدة الدرقية، كما عمل كرئيس للكلية الأمريكية للجراحين[٣] وعلى الرغم من أنه لم يؤيد التعقيم اليوجينى، فربما يكون قد أثر فى كثير من جراحى الغرب الأوسط المبرزين الذين أيدوا هذا التعقيم.

فى الثامن من مارس عام ١٩٠٢ نشر أحد هؤلاء الجراحين ويدعى دكتور هارى سى. شارب، الجراح بإصلاحية إنديانا، ثانى أهم مقالة طبية تؤيد التعقيم اليوجينى. عنوان المقال هو "قطع الوعاء الناقل للمَني وعلاقته بالتكوين السيكوباتى العصبى"، وكانت المقالة واقعيًا بمثابة البيان الرسمى لإعلان حركة التعقيم. رتب شارب أولاً البراهين على وجود "قوانين" للوراثة. وعلى الرغم من أنه ذكر جالتون واستشهد بالسيكولوجى الفرنسى ثيودول ريبوت، إلا أن من الواضح أنه لم يكن بعد مدركًا لأهمية أبحاث مندل التى سرعان ما استخدمها اليوجينيون أمثال دافينبورت فى المحاجة بأن التعبيرات المختلفة عن الضعف العصبى (نزعة الإجرامية، والإملاق، إلخ) تمرر بجسيمات دقيقة بطريقة بسيطة.[٤] كان اهتمام شارب بأسباب وجود عيوب فى المادة المكونة للخلايا الجرثومية أقل من اهتمامه بعبئها المتزايد بسرعة. عندما راجع شارب بيانات تعداد الولايات المتحدة، لاحظ أنه:

فى عام ١٨٥٠ كان ثمة ٦٧٣٧ مجرمًا من الولايات المتحدة، أو واحد إلى كل ٣٤٤٢ من عدد السكان ؛ بينما فى عام ١٨٩٠ يتضح أن عدد السكان الذين نالوا عقوبات هو ٨٣٣٢٩ أو واحد إلى كل ٩٥٧ من السكان. هذا بالنسبة للمجرمين وحدهم. لو أن كل الحالات أُخذت فى الاعتبار، مثل من يقيمون بالمستشفيات الخاصة والعامة للمجانين والملاجئ، ومؤسسات ضعاف العقول، لوجدنا بالضرورة أن النسبة تقترب من واحد إلى كل ثلاثمائة من السكان.

وجد شارب أن هذا ينذر بالخطر إلى أكبر حد ويستلزم "طريقة أقوى بكثير للمعالجة"، وهى طريقة بدأها هو.(٥)

سجل دكتور شارب أنه في محاولة لمنع توالد المجرمين، قام هو شخصياً بقطع الوعاء الناقل للمَني لاثنين وأربعين من نزلاء السجون تراوحت أعمارهم بين سبعة عشر وخمسة وعشرين عاماً. وكما كتب، فإنه يحدث بعد قطع الوعاء الناقل للمَني، أن المرضى "يشعرون بأنهم أقوى، وينامون أفضل، وتتحسن ذاكرتهم، وتغدو الإرادة أقوى، ويؤدون أداءً أفضل في المدرسة". ومع اقتناعه بنتائجه، حث شارب زملاءه الأطباء على الإلحاح على الهيئات التشريعية لإقناعها بمنح مديرى مؤسسات الولاية سلطة أن "يعقموا كل ذكر يعبر بواباتها سواء أكانت ملجأ أو مصحة للمجانين أو مؤسسة لضعاف العقول أو إصلاحية أو سجناً".

تعود أهمية مقالة شارب إلى ثلاثة أسباب؛ فهى قد جاءت بأول المبالغات المنمقة عن الفوائد المتدفقة من قطع الوعاء الناقل للمَني، وهى تأكيدات زاد شيوعها كلما زاد عدد الأطباء المؤيدين للتعقيم اليوجينى. ثانياً، أنها وجهت أول دعوة لتشكيل رواق للضغط على الهيئات التشريعية بواسطة الأطباء لتأييد قوانين التعقيم. ثالثاً، أنها وثقت أول فترة للتعقيم الجماعى لنزلاء المؤسسات فى العالم (وهو تعقيم يمارس دون موافقة المحكمة أو موافقة المريض).

فى السنوات القليلة التالية تضخم سريعاً عدد الأطباء المؤيدين للتعقيم اليوجينى، ونشر كثير منهم مقالات مؤيدة للتعقيم. هناك مثل نمطى لذلك هو أول مقالة ظهرت بهذا الصدد فى جريدة طبية بكاليفورنيا. وفيها يصف الكاتب دكتور ر.سى. إلينوود صبياً مراهقاً يصبح مهووساً "بتأثير الإثارة الجنسية". وفقاً لإلينوود، بعد خضوع الصبى لعملية قطع الوعاء الناقل للمَني، تلاشت نوبات الهياج وأصبح الصبى "فى أتم حال من الجد والطموح وسعيداً فى متابعة مهنته"(٦).

عندما أصبح الأطباء على دراية كافية بهذه العملية البسيطة، بدأ قليل منهم فى الضغط بصخب على الهيئات التشريعية لصالح التعقيم الجماعى للرجال المتخلفين. فى

اجتماع عام ١٩٠٥ لجمعية "المؤسسات الأمريكية لضعاف العقول" الذى عقد فى نيوجرسى، رسم دكتور س.د.رايسلى صورة قاتمة لأمريكا المهددة بحشود من المتخلفين. كان مقتنعاً "بأن هناك أعداداً هائلة ممن يولدون كل عام وسطنا ويصيرون وراثيًا من المعدمين والبلهاء والسكيرين والمجرمين، وهذه الأعداد الهائلة ليست هى وحدها التى تضخم عدد هؤلاء المنحطين، ولكنهم أيضًا يدخلون عبر باب نظام الهجرة لدينا المفتوح على مصراعيه". وكما يرى رايسلى، كانت المشكلة تتنامى بتضاعف أسى. وهو يعتقد أن "الطفل المولود لوالد ضعيف العقل أو مجرم أو سكير، يبدأ حياته الآثمة ليس فحسب مبكراً، بل يواصلها بزخم يفوق الآباء" . كان مقتنعًا أيضًا بأن العادة السرية تفاقم العيوب الأساسية التى تثقل كاهل هؤلاء الناس، إذ تفاقم من ميلهم للإصابة بـ "الصرع، وغيره من حالات التشوش العقلى، والأمراض العصبية الأخرى ذات النمط غير المحدد". كان قطع الوعاء الناقل للمَني هو الحل الوحيد للارتفاع بهم من "حمأة الانحطاط".

انطلق رايسلى بجولة مكثفة مبكرة فى حملة التعقيم، فانتقد بحدة حاكم بنسيلفانيا لإعلانه فيتو يرفض الموافقة على مشروع قانون للتعقيم فى وقت سابق بذلك العام. وصف رايسلى رسالة الفيتو بأنها مثال مدهش لـ "الاستبداد السيكولوجى للموقف المتحيز"، وحاج بأن من اللازم أن يقوم الأطباء بتثقيف المحامين بشأن هذه الأمور. نشرت دعوى رايسلى فى مجلة "سيكو استثينيكس" (الوهن النفسى)، وهى الدورية الوحيدة باللغة الإنجليزية التى كرست حصريًا لمشاكل رعاية ضعاف العقول، وأتاح هذا النشر لدعواه أن تصل إلى جمهور مهم من المهنيين(٧) .

بدايات تشريع التعقيم:

كان عام ١٩٠٧ مرحلة حاسمة فى تاريخ التعقيم اليوجينى. فى التاسع من إبريل عام ١٩٠٧، بعد حوالى شهر واحد من تصويت ثلثى أعضاء كلا المجلسين التشريعيين بالموافقة، وقّع ج. فرانك هانلى حاكم إنديانا على قانون يجيز التعقيم الإجبارى لأى

ممن يثبت أنه مجرم أو معتوه أو مغتصب أو أبله فى مؤسسة بالولاية وتقرر هيئة الأطباء المعينة أن حالته "غير قابلة للتحسن". أدى سن أول قانون لإحدى الولايات إلى تشجيع هيئات تشريعية أخرى على دراسة هذا الموضوع المثير للجدل.

لعب دكتور شارب دوراً رئيسيًا فى نشاط رواق الضغط لإصدار قانون إنديانا، وهكذا فإنه بزغ سريعًا كشخصية قومية بارزة فى مناقشة التعقيم. خطب د.شارب فى شيكاغو أمام الاجتماع السنوى "للجمعية القومية للسجون"، فأفاد بأنه قد قام بإجراء ٢٢٣ عملية لمسجونين دون أى مضاعفات. تدل دراساته لمتابعة المرضى على أن كلاًّ من الحالة الجسدية والعقلية للمرضى قد تحسنت. هناك واجب واضح فى ذهن شارب "نحو مستقبل عرقنا وأمتنا، بأن نستوثق من أن المتخلفين والمرضى لا يتكاثرون"[٩] .

أثارت ملاحظاته تعليقًا مؤيداً بشكل عام. فعلى سبيل المثال، صرح مدير مستعمرة لمرضى الجُذام فى كوبا بأنه سيغير خطته الحالية لتعقيم مرضى الجذام بالإشعاع إلى استخدام قطع الوعاء الناقل للمَني. كما أكد أحد الرسميين بولاية أوهايو أنه يتمنى لو أنهم يحظوا قريباً بقانون كقانون إنديانا .عبر نائبان عن قلقهما بشأن دستورية قانون إنديانا، ولكن سرعان ما وافقت اللجنة الدائمة لإصلاح القانون الجنائى بالجمعية القومية للسجون على القانون الجديد. بعد يوم واحد، انتُخب شارب رئيسًا لجمعية الأطباء بالجمعية القومية للسجون. حدث فى وقت ما خلال عامه كرئيس، أنه نشر بصورة شخصية كتيبًا عنوانه "قطع الوعاء الناقل للمَني"، ليستخدمه مؤيدو مشروعات قوانين التعقيم كعونٍ فى نشاط أروقة الضغط على الهيئات التشريعية. أُلحق بالغلاف الداخلى بطاقة بريدية يمكن للقراء نزعها والتوقيع عليها وإرسالها إلى ممثلى ولايتهم لإظهار تأييدهم لمشروع قانون كهذا.

فى الثانى عشر من أغسطس عام ١٩٠٩ أصبحت كونيكتيكت ثانى ولاية تقر قانونًا صيغ على غرار مشروع إنديانا. وبسن قوانين للتعقيم فى إنديانا وكونيكتيكت وبجهود دكتور شارب الذى لا يعرف الكلل تزايد الاهتمام سريعًا بالتعقيم الجماعى داخل الوسط الطبى.

ركزت المناقشات المبكرة للتعقيم اليوجيني بشكل واسع على الرجال. درس أوتشسنر مشكلة المجرمات الإناث، ولكنه لاحظ أن "الطبيعة عادةً ما تحمى المجتمع من احتمال أن ينجبن ذرية، لأن نسبة كبيرة جداً منهن يكتسبن التهاباً خاصاً ببطانة الرحم وقناة فالوب". كانت ملاحظته عن أن المومسات غالباً عقيمات بسبب إصابتهن بعدوى أمراض تناسلية مزمنة، ملاحظة صحيحة بلا شك. وعلى الرغم من أنه اعتبر أن قطع قناة فالوب نظير للإجراء اليوجينى بقطع الوعاء الناقل للمَني، إلا أنه قد أصاب فى الحكم عليه بأنه خطير للغاية. وعلى الرغم من المحاولات التى جرت عرضاً فى الولايات المتحدة الأمريكية فى زمن مبكر يرجع إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر، إلا أن قطع قناة فالوب قد طوره حقاً جراح ألمانى يدعى م.مادلينر. أجرى فى الفترة ما بين عام ١٩١٠ و١٩٢٠ تعقيماً لتسع وثمانين سيدة، توفى منهن ثلاثة فقط بعد الجراحة، وهى نتيجة ممتازة بالنسبة لهذه الفترة(١٠). بالنسبة لشارب وأوتشسنر والأطباء الأمريكيين الآخرين الذين أحسوا بقلق من اكتظاظ السجون بالمسجونين الذكور، كانت مشكلة خلل المادة الجرثومية لدى الإناث ذات أهمية ثانوية. عندما يؤخذ فى الاعتبار إلحاح مشكلة المجرمين (الذكور)، وتفشي حالات عقم الإناث بين الفئات "المنحطة"، والفرق الشاسع فى النفقات والمراضة بين قطع الوعاء الناقل للمَني وقطع قناة فالوب، كان التركيز على الذكور هو الأمر المعقول.

فى الثالث عشر من ديسمبر عام ١٩٠٧ أصبح دكتور ويليام ت. بلفيلد أول جراح ذى سمعة أكاديمية قومية، يتحدث فى صف التعقيم اليوجينى الجماعى. فى ذلك الوقت كان بليفيلد (الذى يُنسَب إليه فضل إجراء أول عملية لاستئصال البروستاتا عن طريق جراحة ما فوق العانة عام ١٨٨٦)، فى أوج تاريخه المهنى كأستاذ للجراحة فى كلية رش الطبية . اهتم بلفليد منذ زمن طويل بالطب الشرعى، وقد أسهم فى عام ١٩٠٣ بفصل عن الفحص المجهرى للشعر فى كتاب دراسى عن الطب الشرعى(١١). فى اجتماع مشترك لنادى الأطباء ونادى القانون بشيكاغو، قرأ دكتور بلفيلد مقالة عنوانها "الانتحار العرقى عند الطفيليات الاجتماعية" لُخصت فيما بعد فى "مجلة الجمعية الطبية الأمريكية". لاحظ بلفيلد أنه بين عام ١٨٨١ و١٩٠٦ ارتفع المعدل القومى لجريمة

القتل أربعة أضعاف، وأن معدل القتل في شيكاغو كان أعلى منه في لندن بثلاث وثلاثين مرة . في ظل اقتناعه بأن معتادي الإجرام كانوا يجتاحون الولايات المتحدة، رأى بلفيلد أن التعقيم الإجباري هو الحل الوحيد . فاستحث وهو يمدح قانون إنديانا، إقرار برنامج مماثل في إلينوي(١٢) .

تزايد تأييد التعقيم اليوجيني في الوسط الطبي باطراد ؛ فبين عام ١٩٩١ و١٩١٠ أُدرجت ثلاث وعشرين مقالة عن التعقيم اليوجيني في فهرس الإنديكس ميديكس. المقالات الطبية التي نشرت بين عام ١٨٩٩ و١٩١٢ عن التعقيم اليوجيني كلها أيدت هذه الممارسة . وغالبًا ما كانت هذه المقالات ذات طابع عنيف إلى أبعد حد. لننظر أمر مقالة الدكتور إيوينج ميرس، طبيب المسالك البولية بفيلادلفيا، التي صدرت في مجلة "بوسطن ميديكال آند سيرجيكال جورنال" (مجلة بوسطن الطبية والجراحية) تحت عنوان "منع الإنسال كإجراء علاجي للتخلص من صور معينة من الانحطاط الجسدي والأخلاقي والعقلي" (وقُصد بمنع الإنسال هنا التعقيم لا الخصي). تستحث المقالة على استخدام الجراحة لوقف تيار "الانحطاط" بجميع أنواعه لا الإجرامية فحسب. ذكر دكتور ميرس في هذه المقالة أن دكتور توماس ل. ستدمان، وهو أحد المحررين ذوي النفوذ في مجلة ميديكال ريكورد (السجل الطبي)، قد أمده بنسخة من ورقة بحث بلفيلد، التي تشير إلى أن مؤيدي التعقيم قد أخذوا ينسقون جهودهم. تباهى ميرس بمواصلة تأييده للتعقيم اليوجيني بالكتابة إلى مديري مؤسسات الولاية(١٣) .

في عام ١٩٠٩ طبعت "مجلة الجمعية الطبية الأمريكية" خطبة ألقاها دكتور شارب أمام الدورة السنوية السادسة عشرة للجمعية الطبية الأمريكية. أكد شارب أنه بين عام ١٨٩٠ و١٩٠٨ زادت نفقة إعالة المؤسسات التي قامت بإيواء مختلف الأفراد المعولين في إنديانا بنسبة تفوق المئة في المئة، وأن عدد نزلاء السجون في الولاية قد قفز من ٦٠٠ سجين في عام ١٨٩٢ إلى ١٢٧٥ سجينًا في عام ١٩٠٨ . وبعد انتقاده لاقتراحات أخرى كانت تدور آنذاك للحد من تكاثر غير اللائقين (كقوانين تقييد الزواج، والعزل، والخصي)، ذكر شارب آخر البيانات عن حملته الخاصة بالتعقيم في إنديانا .

فقد أجرى فى عشرة أعوام ٤٥٦ عملية لقطع الوعاء الناقل للمَني دون أى مضاعفة خطيرة واحدة. ادعى أن مرضاه فى إصلاحية جيفرسونفيل قد أصبح لديهم بعد إجراء الجراحة "مزاجًا أكثر تفاؤلاً"، وغدوا "أكثر ذكاءً"، وكفّوا عن ممارسة الاستمناء بإفراط! من الواضح أن شارب إذ تخلى عن هواجسه المبكرة بشأن المخاطر الجراحية، فإنه أخذ يطرح مد برامجه إلى الـ ٣٠٠ فتاة فى مؤسسة الولاية لضعاف العقول. فالأمر كما يراه هو "إن السبب الوحيد للاحتجاز هو أنه بهدف عزلهن لأنهن لا يملكن الشخصية التى تمكنهن من مقاومة الإلحاح عليهن من الرجال المجردين من المبادئ".[١٤] أليس التعقيم مما سينتج عنه الإقلال من الحاجة إلى إيداع الإناث فى المؤسسات؟

لاقت ملاحظات شارب جمهوراً مؤيداً . فأثناء المناقشة، ذكر طبيب بنيويورك يدعى وودز هتشينسون، أن تحليله لسجلات العائلات بمدرسة الولاية فى فاينلاند قد أقنعه بـ "الخصوبة الهائلة" لضعاف العقول. لاحظ دكتور تشارلس روزينواسر نائب رئيس لجنة الجريمة والاعتماد على الإعالة بنيوجرسى، أن إحدى الدراسات فى إلينوى تعزو حالات جميع الجانحين النزلاء فى المؤسسات إلى انتمائهم كأعضاء فى عائلات يقل عددها عن المائة والخمسين. كشف روزينواسر عن خطته لتقديم مشروع قانون للهيئة التشريعية بنيوجرسى يقترح فيه التعقيم الإجبارى لمعتادى الإجرام.[١٥] سنت نيوجرسى بالفعل قانونًا للتعقيم بعد ما يقرب من ثمانية عشر شهراً.

لعل إقرار هذا القانون كان مضمونًا فى جزء منه بفضل جهود دكتور ديفيد ف . ويكس، وهو طبيب اشترك مع تشارلز دافينبورت فى دراسة الصرع . كان ويكس كبير أطباء قرية مرضى الصرع فى ولاية نيوجرسى، ونظراً لخبرته الواسعة بالمتخلفين، فربما اعتمد المشرعون كثيراً على رأيه. ما إن سُن قانون التعقيم بنيوجرسى، حتى تحرك د. ويكس بسرعة لتنفيذ برنامج للتعقيم[١٦] .

كان تشارلس ف. كارينجتون، وهو جراح بإصلاحية ولاية فيرجينيا، طبيبًا آخر يرغب فى أن يكون أحد الأعضاء العاملين فى أروقة الضغط على الهيئة التشريعية.

طلب كارينجتون من زملائه أن "نضمن إقرار هيئتنا التشريعية القادمة لقانون (كان قد كتب بالفعل مسودة له) سيقضى بتعقيم فئات معينة من مجرمينا". وكما يرى كارينجتون الأمر فإن "الطبيب الجيد يكون له ثقل هائل عند مناقشة هذا الموضوع مع عضو مفكر بالهيئة التشريعية". وقد باءت محاولاته بالفشل، إذ لم تسن فرجينيا قانوناً للتعقيم حتى عام ١٩٢٤[١٧] .

فى عام ١٩٠٩ ظفر دكتور ف. دابليو هاتش سكرتير لجنة الجنون لولاية كاليفورنيا، بانتصار مهم لصالح التعقيم اليوجينى. لما كان هاتش مقتنعاً بأن معظم حالات الجنون وراثية وغير قابلة للشفاء، فإنه قد أعد مسودة لمشروع قانون للتعقيم قدمه صديقه السيناتور دابليو ف. بريس . لعل المخاوف من "انتحار العرق" التى تولدت لدى الكثير من الكاليفورنيين بسبب التدفق الهائل للمهاجرين الشرقيين، قد خلقت مناخًا مؤيداً للسياسة اليوجينية. أُقر مشروع القانون فى كلا المجلسين التشريعيين دون معارضة تقريباً، ووقَّع عليه الحاكم جيمس ن. جيليت فى يونيو. بعد فترة قصيرة من سن القانون، أصبح د. هاتش المشرف العام لمستشفيات الولاية، وهو منصب منحه سلطة تنفيذ القانون الجديد . منذ عام ١٩٠٩ حتى وفاته عام ١٩٢٤ اتبع هاتش بنشاط سياسة التعقيم الجماعى لنزلاء المؤسسات، لاسيما المجانين منهم . أجرى الجراحون تحت إشرافه عمليات تعقيم بمستشفيات الولاية العشرة يصل عددها إلى نحو ثلاثة آلاف شخص[١٨] .

من بين أوراق البحث الكثيرة المؤيدة للتعقيم التى نشرت عام ١٩١٠، هناك مقالتان مهمتان بسبب شهرة كاتبيهما . فى يونيو من ذلك العام نشر لويليس ف . باركر الذى خلف ويليام أوسلر العظيم كرئيس لأطباء مستشفى جونز هوبكنز، مقالة طويلة عنوانها " أهمية الحركة اليوجينية وعلاقتها بالصحة الاجتماعية " فى "مجلة الجمعية الطبية الأمريكية" . لما كان باركر رئيس الأطباء فى المدرسة الطبية الرائدة بالدولة وواحداً من أكثر الأصوات تأثيراً فى الطب، فإن مناقشته المتوازنة عن وراثيات الإنسان واليوجينيا كانت ولا ريب لها تأثيرها . على الرغم من أنه لم يصرح بتأييده

للتعقيم اليوجيني، إلا أن قراءه كان في استطاعتهم أن يستنتجوا أن باركر يؤيد الممارسات اليوجينية العقلانية المتنورة. أجازت ورقة بحثه على نحو غير مباشر الفكر اليوجيني(١٩).

في السادس من إبريل عام ١٩١٢ أسهم ج . فرانك ليدستون أستاذ جراحة المسالك البولية والتناسلية بجامعة إلينوي، بمقالة طويلة عنوانها "تشوهات جنسية في مجال العلاج الاجتماعي" كتبها لمجلة نيويورك ميديكال جورنال(٢٠) (مجلة نيويورك الطبية) . كان في الخامسة والخمسين من عمره، وقد عرف عنه أنه أنجح ممارسي الجراحة في شيكاغو، وبهذا اعتبر دكتور ليدستون واحداً من رواد أطباء أمراض المسالك البولية في الغرب الأوسط . إلى جانب نشره لعشرات من المقالات الطبية ولكتاب دراسي عن المسالك البولية، اهتم ليدستون كثيراً بالطب الشرعي أيضاً . كان تلميذاً للعالم الإيطالي في علم الجريمة سيزار لومبروزو، تولى لسنوات كثيرة أستاذية الأنثروبولوجيا الإجرامية بكلية كنت للحقوق (٢١).

في ديسمبر عام ١٩٠٦ نشر دكتور ليدستون كتاب " أمراض المجتمع "، وهو أول كتاب في أمريكا يوصي بتعقيم كلا الجنسين كوسيلة للتخلص من "المرض الاجتماعي". من الواضح أن هذا الكتاب الضخم الذي يُزعم أنه بحث دقيق في مشكلة " الرذيلة والجريمة " في الولايات المتحدة، كتاب قد تأثر بلومبروزو . فعلى سبيل المثال، كانت صفحة العنوان محاطة برسم كبير لـ "جمجمة قاتل زنجي " . اهتم ليدستون أكثر الاهتمام بتحري أسباب الرذيلة، وهكذا لم يناقش التعقيم إلا في فصله الأخير " أوجه علاج المرض الاجتماعي ". في رأيه :

"إن للتعقيم في كلٍّ من الذكر والأنثى، نطاق واسع من التطبيق في منع المرض الاجتماعي . فكما سبق وأن أشرنا، يجب أن يُمنح من تؤكد حالتهم الجسدية أو الأخلاقية عدم صلاحية ذريتهم المحتملة، الخيار البديل بالإذعان للتعقيم على أنه الشرط الوحيد الذي يكون به الزواج جائزاً قانونياً . يجب ألا يُسمح بالزواج بأي شروط أخرى لمن لديهم تاريخ من الجنون والمصابين بالصرع والمصابين بهوس الكحول ومرضى

الزهرى الذين لا يمكن شفاؤهم، وبعض من يعانون من التشوه أو من مرض مزمن، والمجرمين، وأصحاب السجلات الإجرامية . يجب دائمًا أن يخضع لإجراء هذه العملية من لا يمكن شفاؤهم من المجرمين ومرضى الصرع والمجانين، بصرف النظر عن الزواج . بل إن الحالات النادرة ممن أُصلح حالهم من معتادى الإجرام، يجب أن تخضع للعملية لأن معالجة ميولهم الخاصة الإجرامية لن تحول دون نقل تلك الميول إلى ذريتهم(٢٢).

قام ليدستون، وهو مفكر مستقل وناقد دائم للطب المنظم، بدمج آرائه عن الطب والعلوم الاجتماعية لتطوير نظرية ذات بنية خاصة إلى حد ما فى علم الاجتماع. اعتقد، أن " الأعمال الإجرامية لغير اللائقين تشكل حقًا أمراضًا للجسد الاجتماعى "، وأن "الدكتور الطبيب هو أفضل طبيب اجتماعى أيضًا" . دافع ليدستون دون خجل عن سياسات اجتماعية متطرفة : فخصي المدانين بالاغتصاب، ودقة الفحص الطبى الشامل "لجميع" طالبى تصريح الزواج، مع تعقيم غير اللائقين (كمرضى السل ومرضي الصرع، والمجانين، ومن لا يمكن شفاؤهم من مدمنى الكحوليات، والمجرمين)، كل هذا لا يعنى وجود شرط أساسى مسبق للحصول على الرخصة، وإجراء تحقيق جدى عما إذا كان ينبغى إجراء اختبار الوضع المالى للمرشحين للزواج. كما أيد أيضًا استخدام غرفة محكمة الإغلاق مزودة بماسورة سرية لإدخال غاز مميت " ليقتل فورًا المدانين بالقتل ومن لا علاج لهم من البلهاء "(٢٣) .

لمجلة تكساس ميديكال جورنال (مجلة تكساس الطبية) موقف مؤيد لليوجينيا يستحق بعض الذكر . أسس هذه المجلة الشهرية الحمراء الصغيرة، طبيب بأوستين يدعى دكتور ف . إ . دانييل عام ١٨٨٥، وقد قام بتحريرها ونشرها حتى وفاته فى مايو عام ١٩١٤ . فى عام ١٨٩٣ سافر د. دانييل إلى نيويورك ليقرأ مقالة تؤيد خصي " المجرمين المجانين، والمنحرفين جنسيًا " أمام الجمعية الطبية ـ القانونية الأمريكية . فى عام ١٨٩٤ كتب تقريرًا شاملاً عن فضيحة كانساس التى غاص فيها دكتور بيلتشر عندما اعترف بخصيه لمراهقين معاقين . أعاد دانييل طبع افتتاحية من مجلة "كانساس

ميديكال جورنال" تدافع عن تصرفات دكتور بيلتشر .[٢٤] فى عام ١٩٠٧ أعلن بقوة عن تأييده لمشروع قانون يشترط ضرورة خصي من يُدان بالاغتصاب أو محاولة الاغتصاب أو زنا المحارم، وهو إجراء كان قد وافق عليه المجلس التشريعى بتكساس وإن كان مجلس الشيوخ قد رفضه[٢٥]

فى عام ١٩٠٩ عمل دكتور دانييل كرئيس لقسم الطب والصحة العامة بالولاية فى جمعية تكساس الطبية . فى خطبة الرئيس التى ألقاها تحت عنوان "تعقيم المجانين من الذكور"، لاحظ دانييل أن المصحات العقلية الخمس بولاية تكساس كانت مكتظة بخمسة آلاف مريض، وتنبأ أنه بحلول عام ١٩٣٠ ستحتاج الولاية عشر مصحات وميزانية ضخمة . فاستحث لجنة التشريع بالجمعية أن تطلب إقرار قانون للتعقيم يستهدف المجرمين والمجانين[٢٦] .

بين عام ١٩١٠ و١٩١٢ كثيراً ما نشر دكتور دانييل مقالات مؤيدة للتعقيم كتبها طبيب من بروككفيل بإنديانا يدعى هنرى ج . بوجارت . أبقى بوجارت أطباء تكساس على دراية بأحدث القوانين التى تؤيد التعقيم . فى يناير عام ١٩١٣ أطلق دانييل عموداً شهرياً عنوانه " إدارة اليوجينيا " بسجل تقارير عن أنشطة جمعية ولاية تكساس للصحة الاجتماعية . مع وجود مركزها الرئيسى فى سان أنطونيو، أسهمت هذه الجمعية المؤلفة من خمسة عشر طبيباً ذوى فكر يوجينى، بفيض ثابت من المواد المطبوعة حتى وفاة دكتور دانييل . بعد ذلك، قامت مسز دانييل التى لم تشارك زوجها اهتماماته اليوجينية، بتحويل تركيز المجلة إلى مشكلة البلاجرا.(*)[٣] على الرغم من أن د. دانييل لم ينجح أبداً فى استخلاص قانون لتكساس، إلا أن حملته التى لا تكل من أجل التعقيم قد أكسبته أعلى الدرجات كطبيب ناشط فى الدعوة .

(*) البلاجرا: مرض مزمن ينشأ عن نقص غذائى فى أحد مكونات فيتامين ب المركب وفى البروتين و يصحبه تغضن فى الجلد ، وهزال، ومرض عقلى. (المترجم)

الأرشيفات الطبية الخاصة فيها صفحات جفت بالزمن توفر لنا أدلة قوية تثبت أن هناك على الأقل عدداً صغيراً من الأطباء قد شكلوا بين عام ١٩٠٠ و١٩١٥ جماعات ضغط صريحة تدعو لبرامج للتعقيم الإجبارى لوقف انتشار الجينات الجرثومية المتخلفة ولكن أى تأثير كان لهؤلاء الرجال على تنفيذ السياسة الاجتماعية ؟ للمساعدة على الإجابة عن هذا السؤال، يجب أن نحدد عدد الولايات التى أصدرت قوانين للتعقيم فى هذه الفترة، وما إذا كان ثمة دليل على أن الأطباء قد ضغطوا من أجلها على الهيئات التشريعية .

فى الفترة ما بين عام ١٩٠٧ و١٩١٣ أقرت الهيئات التشريعية بست عشرة ولاية مشروعات قوانين للتعقيم، رفض الحكام الموافقة على أربعة منها (فى بنسيلفانيا، وأوريجون، وفيرمونت، ونبراسكا) . كانت الولايات الاثنتا عشرة التى سنت قوانين للتعقيم هى إنديانا، وواشنطن، وكاليفورنيا، وكونيكتيكت، ونيفادا، وأيوا، ونيوجيرسى، ونيويورك، ونورث داكوتا، وميتشيجان، وكانساس، وويسكونسين . سُنّ القانون الأول فى إنديانا حيث لا يمكن تجاهل تأثير دكتور شارب . فى كاليفورنيا وكونيكتيكت ونيوجرسى قام أطباء مبرزون بمن فيهم من الذين عملوا فى إدارات الصحة العامة، بتشكيل أروقة ضغط على الهيئات التشريعية لصالح مشروعات قوانين التعقيم التى أصبحت قانوناً . من مكتبة فى لجنة الولاية للجنون، أعد دكتور ف . دابليو . هاتش مسودة مشروع قانون كاليفورنيا، وألح به على الأصدقاء فى الهيئة التشريعية. فى السنوات التالية وصف أحد قادة حركة التعقيم هاتش بأنه العضو الرئيسى فى رواق الضغط على الهيئة التشريعية لصالح ذلك المشروع[٢٧]. فى كونيكتيكت كتب عدد من أطباء هارتفورد المبرزين لصالح التعقيم، ولكن ليس هناك أى دليل واضح على تأثيرهم على الهيئة التشريعية. كان د . ديفيد ف . ويكس رئيس أطباء قرية ولاية نيوجرسى لمرضى الصرع، مؤيداً صريحًا للتعقيم، وما إن سُنّ القانون فى تلك الولاية، حتى سارع بتنفيذه . ومع ذلك، فإن دليل تأثيره على الهيئة التشريعية يعد قرينة فحسب . لم يسبق لولاية إلينوى، وهى موطن العديد من أبرز الأطباء الذين أيدوا التعقيم، أن أقرت مثل هذا القانون أبداً .

لا جدال فى أن الأطباء كانوا قادة جهود الضغط على الهيئات التشريعية من أجل تأييد التعقيم فى بنسيلفانيا وأوريجون . عمل دكتور إيوينج ميرس بقوة ليضمن إقرار قانون ١٩٠٥ فى بنسيلفانيا، وغضب كثيراً عندما رفض الحاكم الموافقة عليه . فى أوريجون قادت دكتورة ب . أوينس أداير الحملة المؤيدة للتعقيم بنشرها عشرات من الرسائل فى مجلة "أوريجونيان" . كانت مقتنعة بأن التعقيم هو السلاح الاجتماعى الوحيد المتاح لمحاربة تلوث النسيج الجرثومى بسبب الكحول . كانت ذات منزلة رفيعة حتى أن الحاكم عندما رفض الموافقة على مشروع القانون كتب ليشرح لها قراره[٢٨] .

تشير الأدلة إلى أن حفنة من الأطباء الناشطين لعبوا دوراً مهماً فى ضمان إقرار قوانين تجيز تعقيم "المتخلفين" . قاموا بتثقيف أهل مهنتهم بشأن وجود أبعاد لمشكلة اجتماعية ووجود وسيلة جديدة مقبولة نسبياً لعلاجها . إحدى المشاكل الصغيرة كانت فى شرح الفرق بين الخصي التعقيم، والكف عن تسميتهما معاً بأنهما "منع الإنسال". فى عام ١٩٠٩ من الواضح أن مشرعين كثيرين قد اعتبروا أن قطع الوعاء الناقل للمَني، تدخل جراحى مقبول .

على الرغم من سن اثنتي عشرة ولاية لقوانين تجيز التعقيم، إلا أن عدد ما أُجرى من العمليات كان متواضعًا . ففى العقد الذى بدأ من عام ١٩٠٧ حتى عام ١٩١٧ أجريت ١٤٢٢ عملية تعقيم لنزلاء المؤسسات طبقًا لقانون الولاية[٢٩] نادراً ما كانت تستخدم القوانين، إلا فى كاليفورنيا حيث أجريت أكثر من نصف عمليات التعقيم جميعًا، وإنديانا حيث اعترف دكتور شارب بأنه قد عقم مئات عديدة من الرجال أكثر مما أشارت إليه سجلات الولاية . والحق أنه بين عام ١٩١٣ و١٩١٨ أثيرت اعتراضات دستورية ضد سبعة من القوانين، وصرح بأنها "جميعًا" باطلة . مع هذا السجل الكئيب، ربما يعتقد المرء أن التعقيم اليوجينى كان بدعة ستنقرض . والحقيقة، هى أن السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى كانت مجرد مقدمة لحملة أكثر خطورة بكثير، سرعان ما بدأت بعد أن خمد الحريق الهائل بفترة قصيرة .

(٤)

قوانين التعقيم

منذ هذا القرار التشريعي الرائد في الولايات المتحدة لصالح التعقيم الإنساني العلاجي واليوجيني، غدت دولتنا المؤيد والنصير الأول للقضية في العالم. سُنّ ثلاثة وستون قانونًا مختلفًا للتعقيم الإنساني منذ البداية القانونية لهذه الحركة في الولايات المتحدة. اليوم، ربما تمارس سبع وعشرون ولاية التعقيم الإنساني اليوجيني بشكل قانوني في الولايات المتحدة.

– ج. هـ. لاندمان، "التعقيم الإنساني"، ١٩٣٢.

"محكمة ماريلاند تقر التعقيم القسري للقاصرين المتخلفين"

– مجلة "أمريكان ميديكال نيوز" (الأخبار الطبية الأمريكية)، ٦ أغسطس، ١٩٨٢.

في السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى، نجح مؤيدو التعقيم اليوجيني على نحو ملحوظ في الحصول على قوانين للولايات استهدفت نزلاء المؤسسات بمَن فيهم من المسجونين وضعاف العقول والمجانين. عندما يحاول المرء فهم الأسباب التي دفعت المشرعين بالولايات إلى إقرار مشروعات قوانين للتعقيم في السنوات الأولى من هذا القرن، سيعوقه ما يوجد من نقص في التاريخ التشريعي. فعلى سبيل المثال، لا تضم مكتبة ولاية كونيكتيكت أي مادة في مجموعتها التشريعية قبل عام ١٩١١، بعد مرور عامين على إقرار كونيكتيكت لقانون التعقيم. أفضل المصادر هي عمليات المسح

الكثيرة التي أجراها مؤيدو مشروعات القوانين. هناك دراسة أجراها موظف برود أيلاند، تزخر بشكل خاص بمعلومات عن التصويت ورسائل الفيتو والمواقف التي اتخذها الرسميون الرئيسيون بالولايات[1]. ثمة قيمة خاصة لعمل هارى هاميلتون لولين (الذى سيناقش فى الفصل الخامس). كان لولين مديراً لمكتب السجل اليوجينى بكولد سبرنج هاربور بنيويورك، وأجرى على نحو دورى عمليات مسح تفصيلى فى ولايات كثيرة. يضم كتابة "التعقيم اليوجينى فى الولايات المتحدة" تاريخاً قانونياً شاملاً عن التعقيم[2].

أنصار تشريع التعقيم وخصومه :

انبثق التأييد الرئيسى لقوانين التعقيم المبكرة من أربعة قطاعات صغيرة من المجتمع، وإن كانت لها تأثيرها وهى : الأطباء، خاصة من عملوا فى مؤسسات الولايات؛ وحفنة من العلماء المبرزين أمثال ديفيد ستار جوردان، وهو بيولوجى كان رئيساً لجامعة ستانفورد، ودافينبورت فى كولد سبرنج هاربور ؛ واليوجينيون غير العلميين (بمَن فيهم من القضاة والمحامين والصحفيين) الذين اقتنعوا بأن اليوجينيا قدمت حلاً للمشكلات الاجتماعية التى ألموا بها كثيراً، ومحبو الخير الأثرياء أمثال مسز إ. هـ. هاريمان وجون د. روكفيلر. وقد ناقشت سابقًا الدور الذى لعبه أطباء المؤسسات، وناقشت إلى حد ما دور اليوجينيين العلميين. أُضمِّن هنا مناقشة مختصرة لباقى الشخصيات البارزة فى مناقشة هذه السياسة.

فى حين وفر عمل رجال أمثال دافينبورت وجودارد الأساس العلمى للحجج المؤيدة للتعقيم، ساعد أفراد مشهورون من المحامين والصحفيين ورجال الأعمال فى طرح هذه الحجج أمام المشرعين والجمهور. وكمثال للمؤيدين من هذا النوع، هناك وارين دابليو. فوستر قاضى قضاة محكمة الجلسات العامة بمقاطعة نيويورك. فى نوفمبر عام ١٩٠٩ نشرت المجلة الدورية الواسعة الانتشار "بيرسون مجازين" مقاله المعَنْوَن بـ"النزعة الإجرامية الوراثية وعلاجها المؤكد". أكد فوستر أولاً على أن التعقيم هو

أفضل وسيلة لوقف المد المتزايد من المجــرمين. ثم أكد القاضــي البارز لقرائه أن قانون التعقيم سيكون مقبولاً دستوريًا. سُنّ قانون التعقيم فى نيويورك بعد ثلاثة أعوام[٣].

كثيرًا ما نُشرت افتتاحيات تؤيد التعقيم فى صحف علمية رائجة. فعلى سبيل المثال، فى يونيو ١٩١١ ذكّر محررو مجلة "سينتيفيك أمريكان" قراءهم بأن "الباحثين العلميين فى الجنس البشرى، ومديرى مصحات ومستشفيات المجانين، والباحثين فى علم الجريمة فى كل العالم، كانوا يجمعون الإحصائيات ليس فحسب لتوضيح خطر السماح بزواج المجرمين والمجانين وغير اللائقين جسديًا، وإنما أيضًا لتوضيح أثر ذلك فى الجنس البشرى". وفى رأيهم "أن الموقف الصحيح الذى يجب اتخاذه نحو تواصل الأنماط الفقيرة هو : يمكنكم أن تعيشوا، ولكن يجب ألا تتكاثروا".[٤] عبَّر محررو "سينتيفيك أمريكان" عن تأييدهم لليوجينيا بصراحة فى خمس مناسبات على الأقل خلال الفترة من عام ١٩١١ حتى عام ١٩١٤.

لعل أكثر مظاهر حركة اليوجينيا لفتًا للنظر كان الاهتمام غير المعتاد الذى أثارته بين العائلات الصناعية الكبرى بأمريكا. كان الدعم الذى وفرته مسز هاريمان، إحدى أغنى نساء أمريكا، خارق للمعتاد. فإلى جانب توفيرها أكثر من خمسة عشر ألف دولار لبدء مكتب السجل اليوجينى، تكفلت بمرتبات معظم الموظفين. خلال السنوات الأولى (١٩١٠ - ١٩١٢) منحت مكتب السجل اليوجينى، نحو ألف وخمسمائة دولار كل شهر، تغطى نحو أربع أخماس نفقات تشغيله. ومن خلال محاميها اليقظ سى. سى. تيجيثوف، راقبت بعناية ما يجرى فى كولد سبرنج هاربور. بل إنها بين الفينة والفينة، كانت تبحر بيختها فى زيارة للونج آيلاند. اهتمت اهتمامًا شديدًا بأن يُطلعها دافينبورت بدقة على العمليات اليومية[٥]. فى نفس الفترة، أسهم جون د. روكفيلر بنحو أربعمائة دولار كل شهر، ليجعله ذلك ثانى أكبر مصدر دعم لمكتب السجل اليوجينى[٦].

تكثر الأمثلة الأخرى على الحماس الذى اعتنقته العائلات الرائدة بأمريكا لحركة اليوجينيا. ففى عام ١٩١٤ نظم دكتور جون هارفى كيلوج شقيق قطب الحبوب، المؤتمر الأول لتحسين العرق فى باتل كريك بميتشيجان - أكبر ندوة عن اليوجينيا عقدت فى الولايات المتحدة آنذاك. زاد اهتمام كيلوج باليوجينيا وأسس فى النهاية كلية باتل كريك كمعهد خاص يُكرَّس للتعليم اليوجين[٧]. كما أسهم صمويل فلس صاحب مصنع صابون شهير بفيلادلفيا، بالكثير أيضاً فى القضايا اليوجينية.

كان ثيودور روزفلت يوجينياً متحمساً هو الآخر. قاده قلقه بشأن قدرة الشعب الأمريكى على الانتصار فى القتال العسكرى، إلى اعتناق اليوجينيا الإيجابية. فبالنسبة لروزفلت، يعتمد جوهر القوة القومية على وجود عدد كبير من السكان الأصحاء، وكثيراً ما حذر الشعب الأمريكى من مخاطر "الانتحار العرقى". لم يكل أبداً من تأييد الحياة الخلوية الشاقة، ونصح أمثاله من المواطنين على نحو منتظم بأهمية تكوين عائلات كبيرة. صحيح أنه كان فى المقام الأول قلقاً بشأن الآثار الضارة فى الأمة بسبب تدفق المهاجرين، لكن روزفلت أيد أيضاً تعقيم المتخلفين الأمريكيين[٨].

ثمة عائلات أخرى كثيرة أقل فقط هوناً فى شهرتها، ودعمت أيضاً الأنشطة اليوجينية. هناك بليكر فان واجنين رئيس لجنة التعقيم بجمعية المربين الأمريكان وكان مستثمراً ثرياً للعقارات. وهناك ماديسون جرانت، وهو محامى بنيويورك وعالم بالتاريخ الطبيعى وحامى الحدائق العامة بالمدينة، وكان أيضاً خصماً متحمساً للهجرة. وكتابه "موت العرق العظيم" يعد بياناً رسمياً لمن عارضوا الهجرة[٩]. ومن الجليِّ أن أقوى مؤيدى التعقيم تضمنوا بعض ذوى النفوذ الهائل الذين تمكنوا من الوصول إلى آذان الرسميين المنتخبين.

عندما غدت المطالبة بقوانين التعقيم أكثر حدة، عبر من عارضوا هذه السياسة عن رأيهم بوضوح أيضاً. ولعل أكثرهم شهرة كان فرانز بواس أستاذ

الإنثروبولوجيا(*)[٤] بجامعة كولومبيا. فى عام ١٩٠٧، وهو عام القلق المتزايد بشأن الهجرة، أنشأ الكونجرس لجنة خاصة للهجرة وكلفها بمهمة تحديد ما إذا كانت حشود الوافدين الجدد يمكنها التكيف مع المجتمع الأمريكى. طلبت اللجنة من بروفسور بواس أن يدرس قضية الاستيعاب. مع استنتاج بواس أن تغيرات القوام والبنية الجسمية ستكون الأكثر سهولة في القياس، قضى عامين فى قياس المهاجرين وأطفالهم أمريكيٍّ المولد فى شوارع مدينة نيويورك. فى ديسمبر عام ١٩٠٩ أتم بواس تقريره المعَنْوَن بـ"تغيرات فى البنية الجسمية لسليلى المهاجرين" الذى وافقت اللجنة عليه ومررته إلى الكونجرس. استنتج التقرير أن اليهود والصقليين يمكن استيعابهم بسهولة، وهى نتيجة كانت بغيضة بالنسبة لليوجينيين(١٠).

كان ألكسندر جونسون سكرتير المؤتمر القومى للأعمال الخيرية والتصحيح عام ١٩٠٩، أحد أهم النقاد الآخرين. حاجّ بأن التعقيم يجب ألا يُجرى على الأفراد الذين تصل بهم شدة تخلفهم لأن يقضوا حياتهم على أى حال وهم فى مؤسسات معزولة، كما أن تعقيم المجرمين سيشجع فحسب على الإباحية. وعوضاً عن ذلك، كان جونسون يحلم بأن تؤسَّس " فى كل ولاية من الاتحاد، مجتمعات منظمة لغير المتزوجين معزولة عن الكيان السياسى، يقيمونها بأنفسهم على أرض تُختار لهذا الغرض، فى مبانٍ تشيَّد بأيديهم هم أنفسهم إلى حد ما، حيث يمكن توفير رعاية مستمرة لضعاف العقول ومرضى الصرع والمجانين جنوناً مزمناً، وجَعْل جزء كبير منهم قادرين على إعالة أنفسهم إعالة كلية"(١١). وكما كان جونسون يشعر بأن معارضته للتعقيم كانت صوتاً "يصرخ فى البرية"، فإن بواس مثله كان يحس بقلق من أن "الطبع لا التطبع قد رُفع إلى منزلة العقيدة". ولكن حتى بواس سلم بأنه من الملائم أن "تخمد تلك الفئات المتخلفة التى يمكن بطرائق صارمة إثبات أن عيوبها تعود إلى أسباب وراثية" (١٢).

(*) الأنثروبولوجيا: علم الإنسان الذى يبحث فى أصل الجنس البشرى و تطوره و أعراقه وعاداته ومعتقداته.(المترجم)

ليستر وارد أحد مؤسسى علم الاجتماع الأمريكى، وقد فضح بشكل مؤثر زيف حركة اليوجينيا، ورفض مقترحاتها على أنها أوهام من يقتنعون بأنهم النخبة. لكن كتاباته كانت موجهة إلى الدوائر الأكاديمية ولم تصل إلى جمهور كبير(١٣). عارض محررو مجلة "نيويورك تايمز" أيضًا – بشكل منتظم – أفكار اليوجينيا الأكثر تطرفًا. فعلى سبيل المثال، أثارت مقالة فوستر فى مجلة "بيرسون مجازين" افتتاحية عنوانها "قتل العرق" عارضت مباشرة قوانين التعقيم. تعرض الافتتاحية بعض صورة من التأييد الذى حظيت به فكرة التعقيم :

" عندما يظهر مثل هؤلاء الرجال المحترمين والقديرين كالقاضى وارين. دابليو. فوستر والقاضى تشارلس دابليو. بيكيت ويوجين سميث رئيس جمعية السجون بهذه الولاية، تأييداً لخطة، لو أقرتها الهيئة التشريعية فى نيويورك كما أُقرت سابقًا فى كونيكتيكت وإنديانا، لأدانت أطفال المجرمين قبل مولدهم ولمنعت ولادتهم، عند ذلك يحين الوقت لأن نبحث إلى أى مدى بالضبط يمكن أن تمضى الولاية فى تقرير مصير أجيال المستقبل. نحن نطلب من القاضى فوستر والقاضى بيكيت والرئيس سميث أن يعيدوا النظر فى اقتراحهم"(١٤).

صدر تقرير فى عام ١٩١١ للجنة ماساتشوستس للبحث فى مسألة تزايد المجرمين والمتخلفين عقليًا ومرضى الصرع والمنحطين، ويتضمن التقرير معظم حجج من عارضوا التعقيم. تشككت اللجنة فى تغيرات المزاج العجيبة التى قيل أن قطع الوعاء الناقل للمَني يحدثها، وقلقت من أن الإفراج المشروط عمن يعقمون سيكون "تشجيعًا مباشرًا على الرذيلة الجنسية"، يفضى إلى وباء من المرض التناسلى. رأت اللجنة أن فوائد قطع الوعاء الناقل للمَني غير مُبرهَن عليها، ونصحت الولاية بأن تقر سياسة لـ"العزل الدائم"(١٥).

تشريع التعقيم بالولايات (١٩٠٥ - ١٩٢٢) :

يشير تعيين لجان خاصة للتحقيق فى الحكمة من تعقيم المتخلفين، إلى أن النزاع حول التعقيم كان عنيفًا. على الرغم من عدم وجود أثر كبير لكل النشاط الذى كرسه المشرعون لهذه المسألة، إلا أننا نعلم بالفعل أنه بين عام ١٩٠٥ و١٩٢٢ أقرت ثمانى عشرة ولاية ثلاثين مشروع قانون يجيز تعقيم نزلاء المؤسسات (ويسرد جدول ٢ أهمها). أصدر حكام خمس ولايات(هى بنسيلفانيا وأوريجون وفيرمونت ونبراسكا وإيداهو) فيتو برفض الموافقة على بعض هذه المشروعات، إلا أنه تم فى النهاية سن القوانين فى خمس عشرة ولاية خلال هذه الفترة. سنت ولايات عديدة (لاسيما كاليفورنيا التى صوتت لصالح مشروعات قوانين للتعقيم فى خمس مناسبات بين عام ١٩٠٩ و١٩١٧) قانونين أو أكثر عن هذا الموضوع.

يوضح جدول ٢ التصويت التشريعى على هذه الاقتراحات. على الرغم من أن هذه البيانات تمنح قدرًا من التبصر فى موقف الجمهور من التعقيم، إلا أنها مشوهة نتيجة حقيقة أننا لا نعرف شيئًا عن الأصوات فى الولايات التى رفضت هذه المشروعات. ومع ذلك، فمن الواضح أن الولايات التى سنت هذه القوانين - عادةً - ما فعلت ذلك بفرق كبير فى الأصوات. من بين سبع عشرة مرة نودى فيها على الأسماء فى مجلس الشيوخ كما هو مدرج بالجدول، أُقر مشروع القانون بأغلبية وصلت إلى ثلثى الأعضاء على الأقل فى كل المرات ما عدا ثلاث منها. ومن بين الثمانى عشرة مرة لمناداة الأسماء المدرجة بالجدول، أقر مشروع القانون، ثلثا الأصوات فى المرات كلها عدا أربعة. فى معظم الهيئات التشريعية، كان التصويت مؤيداً بشكل ساحق. إذا استثنينا فيرمونت، كانت قرارات الحكام بالرفض بالفيتو هى فيما يحتمل قرارات تتعارض مع الرأى العام. حصل مؤيدو التعقيم على أعظم نجاح لهم على مدى خمس سنوات فى الفترة من عام ١٩٠٩ حتى نهاية عام ١٩١٣. فقد سُنَّت أربعة من قوانين الولايات فى عام ١٩١٣. خلال هذه الفترة، كان خيار التعقيم مؤيَّدًا فى الغرب الأوسط والغرب الأقصى بقدر أكبر منه على طول الساحل الشرقى

أو في الجنوب أو الجنوب الغربي. سنّت قوانين للتعقيم في ثلاث ولايات متجاورة في الشمال الشرقي، وفي أربع ولايات متجاورة في الغرب الأقصى، وفي عنقود من ثماني ولايات بالغرب الأوسط(١٦).

جدول ٢ : سجلات تصويت الولايات على مشروعات قوانين للتعقيم من عام ١٩٠٥حتى عام ١٩٢١:

الولاية	السنة	تصويت المجلس التشريعي	تصويت مجلس الشيوخ	الرفض بالفيتو
بنسيلفانيا	١٩٠٥	إقرار	إقرار	نعم
	١٩٢١	إقرار	٣٦ – ٥	نعم
إنديانا	١٩٠٧	٥٩ – ٢٢	٢٨ – ١٦	
أوريجون	١٩٠٩	٥٠ – ٥	٢٠ – ١٠	نعم
	١٩١٧	٣٧ – ١٨	١٦ – ١٢	
واشنطن	١٩٠٩	إقرار	إقرار	
	١٩٢١	٦٨ – ١٣	٣٦ – ١	
كاليفورنيا	١٩٠٩	٤١ – ٠	٢١ – ١	
كونيكتيكت	١٩٠٩	١٣٠ – ٢٨	إقرار	
أيوا	١٩١١	٦٤ – ١٣	٣٢ – ٠	
نيوجرسي	١٩١١	٣٣ – ٦	١٢ – ٠	
نيفادا	١٩١٢	٣٤ – ٧	١٧ – ١	
نيويورك	١٩١٢	٧٨ – ٩	٤٨ – ٠	

نورث داكوتا	١٩١٣	٧٣ – ٢٠	٣٤ – ٤	نعم
ميتشيجان	١٩١٣	٧٢ – ١٦	٢١ – ٩	نعم
كانساس	١٩١٣	إقرار	إقرار	
ويسكونسين	١٩١٣	٣٩ – ٣٧	٢٤ – ٣	
فيرمونت	١٩١٣	٩٦ – ٨٢	إقرار	
نبراسكا	١٩١٣	٥٢ – ٣٣	٢٨ – ٢	
	١٩١٥	٥٢ – ٣٥	٢١ – ١٢	
سوث داكوتا	١٩١٨	٨١ – ٤	٣٤ – ٩	
إيداهو	١٩١٩	٥٦ – ١	٣١ – ١	نعم

قوانين كاليفورنيا وإنديانا لها أهمية خاصة. عندما سُنَّ قانون إنديانا فى عام ١٩٠٧، وفر نموذجًا للولايات الأخرى. كان القانون يضم إليه بحزم الفرضية الوراثية ويفوض الأطباء العاملين فى مؤسسات الولاية بتعقيم النزلاء الذين أقر مجلس المديرين أن تكاثرهم "غير مستحسن". ونظراً لأنه أثر كثيراً فى التشريع اللاحق، فقد أوردته هنا كاملاً :

قانون لمنع تكاثر معتادى الإجرام والمعتوهين والبلهاء والمغتصبين ؛ شريطة أن المشرفين أو مجالس مديرى المؤسسات التى يحجز فيها مثل هؤلاء الأشخاص، يُمنحون سلطة تعيين لجنة من الخبراء، تتألف من طبيبين، لفحص الحالة العقلية لهؤلاء النزلاء.

لما كانت الوراثة تلعب دوراً بالغ الأهمية فى أن تمرر للذرية الجريمة والعته والبلاهة :

بناءً عليه، وحسب ما تسنه الجمعية العمومية لولاية إنديانا، تقرر أنه منذ وقت إصدار هذا القانون وما بعده، سيكون إلزامياً على أى وكل مؤسسة بالولاية عُهِد إليها برعاية معتادى الإجرام والمعتوهين والمغتصبين والبلهاء، أن تعين فى هيئتها من العاملين اثنين من الجراحين الماهرين المسلَّم بمهارتهما، إلى جانب أطباء المؤسسة الدائمين، لتكون مهمتهما بالتضامن مع رئيس أطباء المؤسسة – هى فحص الحالة الجسدية والعقلية لهؤلاء النزلاء عندما يوصى بذلك طبيب المؤسسة ومجلس الخبراء ومجلس المديرين. وإذا حكمت لجنة الخبراء هذه بأن التكاثر غير مستحسن، وأنه لا يوجد أى احتمال لتحسين الحالة الجسدية والعقلية للنزيل، سيكون من القانونى أن يجرى الجراحون هذه العملية لمنع التكاثر عندما يتقرر أنها الآمن والأكثر فاعلية. على أنه لن تجرى هذه العملية إلا فى الحالات التى يتقرر أنها غير قابلة للتحسن. ويُشترط ألا تزيد أتعاب الاستشارة فى أى حالة عن ثلاثة دولارات لكل خبير، يتم دفعها من الصناديق المخصصة للإنفاق على الحفاظ على هذه المؤسسة(١٧).

سنت كاليفورنيا أول قانون تعقيم لها فى فبراير عام ١٩٠٩. وهى مثل إنديانا، قد منحت أطباء المؤسسات سلطات واسعة لمراجعة سجلات النزلاء، وتعقيم من يقررون أنهم سيستفيدون من الإجراء. أُضفي على تعقيم المسجونين تشديد خاص. بعد أربع سنوات، وضع مكان القانون قانون أشمل يتضمن إضافتين مهمتين. المرضى الذين تقرر "لجنة الولاية للجنون" أنهم يعانون من أمراض عقلية معينة، لا يمكن أن يطلق سراحهم إلا بشرط أن يوافقوا على الخضوع لعملية التعقيم. كما أجاز القانون الجديد أيضًا بوجه خاص تعقيم المتخلفين (المعتوهين)، ولكنه جعل الجراحة موقوفة على شرط الموافقة المكتوبة من الآباء أو الأوصياء. ربما يكون شرط الموافقة سببًا فى أن القانون لم يتعرض لهجوم دستورى. نظراً لأن أكثر من عشرين ألف من نزلاء المؤسسات قد عُقموا طبقًا لقانون كاليفورنيا، أطرح لكم النص الرئيسى :

فقرة ١ : بالنسبة لأى شخص تم إيداعه بشكل قانونى فى أى مستشفى مجانين بالولاية، أو كان نزيلاً فى ملجأ سونوما بالولاية، وهو مصاب بجنون وراثى أو بجنون

أو هوس مزمن لا يُشفَى أو خرف، فإنه قبل أن يتم إطلاق سراح أو خروج أى منهم من هناك، يمكن للجنة الولاية للجنون فى تقديرها التالى لفحص دقيق لكل ملابسات الحالة أن تُخضع هذا الشخص لعملية عدم الإنسال، وسيكون عدم الإنسال هذا قانونياً سواء أكان بموافقة المريض أو دونها، ولن يجعل اللجنة السابق ذكرها أو أعضاءها أو أى شخص يشترك فى العملية عرضة للمساءلة قانونياً سواء مدنياً أو جنائياً.

فقرة ٢ : حيثما يرى الطبيب المقيم بأى سجن بالولاية أن عدم الإنسال سيكون مفيداً ومفضياً إلى نفع الحالة الجسدية أو العقلية أو الأخلاقية لأى مجرم عائد سُجن قانونياً فى هذا السجن، فإن هذا الطبيب يستشير عندها المدير العام لمستشفيات الولاية وسكرتير مجلس الصحة بالولاية، ويقوما بالاشتراك معاً بفحص تفاصيل الحالة مع الطبيب المقيم الآنف ذكره، وإذا رأوا جميعاً أو رأى أى اثنين منهم أن عدم الإنسال سيكون مفيداً لهذا المجرم العائد، فإنه يمكنهم اتخاذ الإجراء ذاته ؛ ويشترط ألاّ تُجرى هذه العملية إلا إذا كان هذا المجرم العائد الآنف ذكره قد تم إيداعه سجناً بهذه الولاية أو أى ولاية أو دولة أخرى لمرتين على الأقل بسبب الاغتصاب، أو الاعتداء بغرض الاغتصاب، أو الإغواء، أو لثلاث مرات على الأقل بسبب جريمة أو جرائم أخرى، ويجب أن يكون قد قُدم دليل أثناء وجوده فى سجن بهذه الولاية على أنه منحط أو منحرف جنسيًا أو أخلاقيًا ؛ وبالنسبة لحالة المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة فى سجن الولاية والذين يظهرون أدلة مستمرة على الفساد الأخلاقى والجنسى، فإنه يشترط أيضًا أن الحق فى إجراء عملية عدم الإنسال لهم كما هو وارد فى هذه الفقرة، ينطبق عليهم سواء كانوا أو لم يكونوا نزلاء فى سجن ولاية بهذه الدولة أو فى أى ولاية أو دولة أخرى ؛ "ويشترط أيضًا" أن أيًا مما فى هذا القانون لن يكون مما يطبق أو يرجع به على أى مريض متطوع يحتجز أو يحتفظ به فى أى مستشفى حكومى بهذه الولاية.

فقرة ٣ : أى معتوه إن كان قاصراً، يمكن إجراء عملية عدم الإنسال له بواسطة أو تحت إشراف المدير الطبى لأى مستشفى بالولاية، بموافقة مكتوبة من والده

أو والدها أو الوصيّ عليه أو الوصيّ عليها، أما إذا كان بالغًا، فإنه عندها مع الحصول على الموافقة المكتوبة من الوصيّ المعيَّن قانونيًا عليه أو عليها، وبناءً على الطلب المكتوب من الوالد أو الوصيّ أو من أى من هؤلاء المعتوهين أو الساذجين، فإنه عندما سيجرى مدير أى مستشفى بالولاية هذه العملية أو أنه سوف يسبب إجراء العملية ذاتها دون التعرض للاتهام بسبب ذلك(١٨).

يستخدم مصطلح عدم الإنسال هنا كمرادف للتعقيم. لم يكن مشرعو القوانين فى كاليفورنيا يعتزمون خصي المجرمين العائدين والمعتوهين. كثيراً ما كان يساء فهم هذه الكلمة، وربما أخفقت اقتراحات التعقيم فى قليل من الولايات بسبب الاعتراض على الخصي.

على الرغم من التفاوت الكبير فى مستوى النشاط، إلا أن معظم الولايات ذات التشريع المخوِّل لسلطة قد نفذت برامجًا للتعقيم. ففى الفترة من عام ١٩٠٧ الذى سُنَّ فيه أول قانون، حتى آخر يوم فى عام ١٩٢١ أُجريت ٣٢٣٣ عملية تعقيم على الأقل فى هذه الدولة لنزلاء المؤسسات طبقًا لقانون كل ولاية. عُقم إجمالى من الذكور وصل إلى ١٨٥٣، ومن النساء وصل إلى ١٣٨٠ (مائة منهن عقمن عن طريق استئصال المبيض). أُجريت الغالبية العظمى من هذه العمليات على المجانين (٢٧٠٠)، فى مقابل ضعاف العقول (٤٠٣) أو المجرمين (١٣٠). تعكس هذه الأرقام حقيقة أن إطلاق سراح المجانين فى كاليفورنيا كان مرجحًا لأكثر بكثير من إطلاق سراح المتخلفين، وأن الخروج من المؤسسات كان مشروطًا بالتعقيم.

يتضح من عدد عمليات التعقيم التى سجلتها كل ولاية خلال الفترة ما بين عام ١٩٠٧ و١٩٢١، أن التعقيم كان يُجرى بانتظام فى القليل فقط من ولايات الغرب الأوسط وأوريجون وكاليفورنيا، بالرغم من تركز قادة حركة اليوجينيا فى منطقة نيويورك. يوضح تحليل نماذج للتعقيم على مستوى الولايات أن البرامج زادت وتضاءلت وفقًا لمواقف الحكام، والرسميين بالإدارات المعنية بالولاية، ومديرى المؤسسات المعنية، وحسب القرار القضائى بشأن الاعتراضات الدستورية. فعلى سبيل المثال، خلال عام

١٩٠٧ و١٩٠٨ قامت إنديانا بتعقيم ١٢٠ من نزلاء المؤسسات (١١٨ رجلاً وامرأتين)، أما في عام ١٩٠٩ فقد وجه الحاكم توماس مارشال أمرًا إلى مدير إصلاحية جيفرسونفيل (وهي المؤسسة الوحيدة بالولاية التي كانت تُجرى فيها الجراحة) بالتوقف عن التعقيم. خلال فترة ولاية مارشال، لم تُخصَّص أي موارد مالية للإنفاق على هذه العمليات. مضى برنامج إنديانا بدون تمويل من عام ١٩٠٩ حتى عام ١٩١٩، عندما اعتُبر أنه غير دستوري. ومع ذلك، استمر دكتور شارب في تعقيم المسجونين بجيفرسونفيل بعد عام ١٩٠٩ بفترة لها قدرها(١٩).

جدول ٣ : عمليات التعقيم، ١٩٠٧ – ١٩٢١ :

الولاية	عدد عمليات التعقيم	سنوات نفاذ القانون
كاليفورنيا	٢٥٥٨	١٩٠٩ – ١٩٢١
كونيكتيكت	٢٧	١٩٠٩ – ١٩٢١
إنديانا (أ)	١٢٠	١٩٠٧ – ١٩١٩
أيوا (ب)	٤٩	١٩١١ – ١٩١٤ ، ١٩١٥ – ١٩٢١
كانساس	٥٤	١٩١٣ – ١٩٢١
ميتشيجان (أ)	١	١٩١٣ – ١٩١٨
نبراسكا	١٥٥	١٩١٥ – ١٩٢١
نيفادا	صفر	١٩١٥ – ١٩٢١
نيوجرسي (أ)	صفر	١٩١١ – ١٩١٣
نيويورك (أ)	٤٢	١٩١٢ – ١٩١٨
نورث داكوتا	٢٣	١٩١٣ – ١٩٢١

أوريجون (ج)	١٢٧	١٩١٣ ، ١٩١٧ - ١٩٢١
سوث داكوتا	صفر	١٩١٧ - ١٩٢١
واشنطن	١	١٩٠٩ - ١٩١٢ ، ١٩٢١
ويسكونسين	٧٦	١٩١٣ - ١٩٢١
الإجمالى	٣٢٣٣	

(أ) أعلن أن القانون غير دستورى خلال هذه الفترة.

(ب) أُعلن أن القانون غير دستورى فى عام ١٩١٣، واستُبدل فى عام ١٩١٥.

(ج) أُلغى قانون أوريجون الذى سُنَّ عام ١٩١٣ باستفتاء عام للشعب أُجرى بعدها بشهور قليلة. أجريت عمليات للتعقيم خلال الفترة ما بين عام ١٩١٧ و١٩٢١ طبقًا لقانون عام ١٩١٧.

عندما تُحلَّل بيانات التعقيم حسب المؤسسة، يتضح تأثير المديرين بسهولة. ففى ويسكونسين التى أجازت التعقيم اليوجينى للأشخاص "المجرمين والمجانين، وضعاف العقول، ومرضى الصرع"، كان يوجد إحدى عشرة مؤسسة، إلا أن مجلس الولاية للتحكم (ولأسباب مالية فيما يتحمل) أجاز إجراء العمليات - فقط - فى ملجأ ضعاف العقول بتشيبواه فالس. أجاز المدير أ. دابليو. ويلمارث تعقيم ستة وسبعين شخصًا بين عام ١٩١٣ و١٩٢١، وذلك لأن عددًا كبيرًا جدًا من "البلهاء بدرجة شديدة" كانوا نشطين جنسيًا، وكذلك ليحرر العائلات من القلق بشأن بناتهن عندما يعدن للبيت فى زيارة لقضاء الإجازة(٢٠). القلق بشأن حماية البنت ضعيفة العقل من الحمل بعد الإغواء أو الاغتصاب من قِبل ذكر غير متخلف، موضوع يُعاود ذكره فى سجلات المؤسسات.

كان معظم الرسميين بولاية نيويورك معارضين لتنفيذ برامج التعقيم، ولم تجرَ أى عملية تعقيم فى سبع وعشرين مؤسسة من الثلاثين مؤسسة التى شملها قانون هذه الولاية. إلا أنه جرى تعقيم اثنتي عشرة امرأة شابة يعانين من الشيزوفرينيا فى مستشفى الولاية ببافللو، حيث كان د. آرثر دابليو. هورد يعتقد أن الحمل يُحدث "نوبات متكررة من الجنون". وعلى نحو مماثل، عُـقِّمت تسع وعشرون امرأة فى مستشفى الولاية بجواندا، حيث كان المدير يعتقد أنه بدون أعباء الحمل، يمكن لبعض النساء المجنونات أن يعشن بنجاح فى المجتمع(٢١).

كان دكتور ف. دابليو. هاتش المدير العام للجنة ولاية كاليفورنيا للجنون، يعتقد أن التعقيم يسمح أحياناً للأشخاص المجانين أن يحيوا بأمان فى المجتمع، وهكذا فإنه كان يأمل بأن عملية قطع الوعاء الناقل للمَنيّ وعملية قطع قناة فالوب، قد تكون حتى فى بعض الأحيان إجراءً شافياً. لما كان هاتش يشعر بالقلق بشأن الاعتراضات القانونية على برنامجه اليوجينى، فقد حظر التعقيم إلا إذا وافق عضو من العائلة على التعقيم كتابياً (وهو عنصر "لم" يفرضه القانون). ولما كان هاتش يتحكم فى اختيار المديرين لجميع مستشفيات الولاية، فمن المرجح أنه خلال فترة ولايته الطويلة قد استخدم مؤيدى التعقيم فحسب(٢٢). خلال ١٩١٥ – ١٩١٦، وهى فترة نموذجية فى عهد هاتش، عُقم ٢٩١ شخصاً (١٦١ رجلاً، و١٣٠ امرأة) بزعم أن كلاً منهم يعانى من إحدى الحالات التالية المفترض أنها حالات مندلية(*)٥ (وراثية) : مرض الاكتئاب الهوسى، أو الشيزوفرينيا، أو الصرع، أو البلاهة، أو إدمان الكحول والمخدرات. فى عام ١٩١٨ ذكر دكتور تشارلس أ. روبينسون أيضاً أنه بتعقيمه لشاب بمدرسة برستون للصناعة، قد شُفي المريض من حالة مزمنة من الاستمناء باليد(٢٣).

(*) الحالات المندلية: أى التى تخضع لقوانين مندل الوراثية عن الاحتمالات الإحصائية لتوزيع الصفات الوراثية فى الأجيال المتتالية. (المترجم)

كان الهدف الرئيسى لبرنامج التعقيم بكاليفورنيا، هو منع تمرير الجنون للذرية. وهذا فى مغايرة واضحة مع ولايات أخرى كان التركيز فيها هو على تقليل حدوث التخلف العقلى. فى مؤسسة واحدة هى مستشفى ولاية كاليفورنيا الجنوبية (للمجانين) بباتون، عُقم ١٠٠٩ شخص فى السنوات السابقة لعام ١٩٢١. ونظراً لأن هذا كان ٤٠ ٪ من العدد الإجمالى القومى فى ذلك الوقت، لابد وأن دكتور جون رايلى، وهو المدير الطبى الذى وصف نفسه فى رسالة بعام ١٩١٨ بأنه مشغول للغاية "بتعقيم ٤٣ شخصًا فى مارس"، لابد وأنه كان المهندس اليوجينى البطل لعصره فى الولايات المتحدة[٢٤]. وفى تغاير مع الممارسة فى مستشفيات الولاية، عقم سبعة فقط من نزلاء سجون كاليفورنيا خلال هذه الفترة.

الهجوم الدستورى على القوانين :

يوضح العدد المثير للقوانين التى سُنت بين عام ١٩٠٩ و١٩١٣ أن برامج التعقيم اليوجينى حظيت بدعم جماهيرى واسع وواجهت معارضة لم يدعمها إلا القليل. وكما سبق أن أوضحت، كانت مشروعات القوانين التى تجيز تعقيم نزلاء المؤسسات تنال عادةً موافقة أغلبية كبيرة من الهيئات التشريعية فى كلا المجلسين التشريعيين. هناك ثلاث هيئات تشريعية فقط (ويسكونسين، وفيرمونت، ونبراسكا) من الهيئات التشريعية الست عشرة التى أقرت هذه المشروعات، كان التصويت فيها متقاربًا بشكل معقول فى كلٍّ من المجلسين. أُخذت هذه الأصوات فى عام ١٩١٣، وأصدر حاكما نبراسكا وفيرمونت فيما بعد فيتو يرفض الموافقة على مشروعات القوانين.

لم تترجم الانتصارات التشريعية – دائمًا – إلى برامج تعقيم فاعلة. أجريت عمليات تعقيم قليلة نسبيًا قبل الحرب العالمية الأولى، باستثناء ما أُجرى منها فى كاليفورنيا – وإلى حد ما فى إنديانا وأوريجون ونبراسكا (حيث نجحت فى ١٩١٥ محاولة ثانية لسن قانون للتعقيم). تثبت الدعاوى القضائية العديدة التى رُفعت ضد القوانين الجديدة، وجود معارضة فيها تصميم. أبطل هجوم قانونى ناجح على هذه

القوانين، الانتصارات التشريعية لأولئك الذين أيدوا التعقيم. فى الفترة ما بين عام ١٩١٢ و١٩٢١ وجهت اعتراضات دستورية لثمانية قوانين يوجينية، وأُسقط سبعة منها. يتيح تحليل القضايا بعض التبصر فيما يوجد من عيوب وأخطاء بالقوانين.

كانت المحكمة العليا بواشنطن أول محكمة تصدر حكمًا بشأن دستورية قانون للتعقيم. قُدِّم الاعتراض بالنيابة عن رجل يدعى بيتر فيلين، كان قد أدين بالاغتصاب. حكم عليه قاضى المحاكمة بالسجن لمدة ما، وأمره فى ممارسة لسلطته تحت بند جديد من قانون العقوبات بأن يخضع لعملية قطع الوعاء الناقل للمَني. اشترط القانون الذى نحن بصدده أنه "حيثما يُدان أى شخص بالتحرش الجسدى بأنثى تحت سن العاشرة، أو بالاغتصاب، أو يحكم القضاء بأنه معتاد للإجرام، فإنه يمكن للمحكمة إلى جانب ما تفرض عليه من هذه العقوبة أو السجن، أن تقضى بإجراء عملية لهذا الشخص لمنعه من التكاثر". عارض فيلين سلطة أن يكون للولاية السلطة بأن تأمره بالخضوع لقطع الوعاء الناقل للمَني، مجادلاً بأن هذه عقوبة وحشية وشاذة. فى رأى موجز يوصف التعقيم بأنه إجراء عقابى صِرف وليس يوجينيًا، رفضت المحكمة أن تستنتج أن قطع الوعاء الناقل للمَني فيه وحشية أو شذوذ. يطرح الرأى الاستئنافى أن المحكمة تأثرت بشهادة دكتور شارب بأن العملية بسيطة وسريعة وبلا ألم. عندما نأخذ فى الاعتبار أن المحكمة وصفت جريمة فيلين بأنها "وحشية وشائنة ومقززة"، يكون من المحتمل أن القضاة لم يكن لديهم رغبة كبيرة فى أن يرأفوا به. لعل فيلين هو المغتصب المدان الوحيد الذى عُقم بأى حال طبقًا لقانون عقابى. أُلغى قانون واشنطن فى عام ١٩١٣، ولم يكن قانون التعقيم الذى حل محله فى عام ١٩٢١ ينطبق على المجرمين المدانين(٢٥).

هناك غير ذلك قانون واحد آخر للتعقيم العقابى تم سَنُّه فى نيفادا عام ١٩١٥. وهو أيضًا يشترط أن الأشخاص المدانين بالتحرش بالأطفال أو اغتصابهم، والأشخاص الذين يحكم بأنهم من معتادى الإجرام يمكن إخضاعهم للتعقيم، ولكن الخصي كان محظوراً. فى عام ١٩١٨ عارض مغتصب مدان يدعى بيرلى سى. ميكل

أمر المحكمة بالتعقيم على أنه انتهاك لدستور الولاية الذى يحظر العقوبات الوحشية أو الشاذة. كان قاضى المحاكمة الذى نفذ القانون الجديد لأول مرة، قد تأثر بكون ميكل مصاب بالصرع، وهو تشخيص أُعتقد أنه يدفع الناس إلى ارتكاب الجرائم. صحيح أن المحكمة الاستئنافية اقترحت أن تطبيق الإجراءات اليوجينية على مرضى الصرع بالمؤسسات فقط، فيه انتهاك لبند "الحماية المتكافئة" فى التعديل الرابع عشر، ولكنها أبطلت القانون لأسباب أخرى، فحكمت بأن قطع الوعاء الناقل للمَنيّ هو "عقوبة شاذة" يحظرها دستور نيفادا(٢٦)

قُدمت الاعتراضات الدستورية الستة الأخرى (فى نيوجرسى، وأيوا، وميتشيجان، ونيويورك، وإنديانا، وأوريجون) ضد قوانين قد قُصد بها حماية الولاية من عبء رعاية الأطفال الذين ولدوا لآباء متخلفين، وكذلك تعزيز إمكان الخروج الناجح للأشخاص من الرعاية المؤسساتية. شن المعارضون هجومًا مزدوجًا، مجادلين بأن القوانين التى تجيز تعقيم نزلاء مؤسسات الولاية ولكنها لا تؤثر بشكل مماثل فيمن لم يودعوا فى المؤسسات، هى قوانين تنتهك بند "الحماية المتكافئة" وتنتهك بند "الإجراء القانونى المناسب" (ليس لأى ولاية "أن تحرم أى شخص من الحياة أو الحرية أو الملكية بدون الإجراء القانونى المناسب"). فى نيوجرسى وميتشيجان ونيويورك، بدت المحاكم أكثر اهتمامًا بعدم الإنصاف فى التطبيق، بينما ركز القضاة فى أيوا وإنديانا وأوريجون على قضايا الإجراء القانونى المناسب. هذا التمييز له أهميته. المحاكم التى وجدت أن القوانين تنتهك بند "الحماية المتكافئة"، ربما لم يحدث بالضرورة أنها قد عارضت التعقيم الإجبارى من حيث المبدأ. أما تلك التى أسقطت القوانين على أساس انتهاكها لبند "الإجراء القانونى المناسب"، فمن المحتمل أنها كانت تؤيد نظامًا للإجراءات الوقائية، سيرفع كثيراً نفقة تنفيذ هذه القوانين، هذا موقف ربما يعكس عداءً أساسيًا تجاه هذا التشريع.

كانت المحكمة العليا بنيوجرسى أول من درس أمر دستورية قانون للتعقيم اليوجينى. تحت عنوان "قانون لتفويض السلطة والنهوض بتعقيم ضعاف العقول (بما

فيهم المعتوهين والبلهاء والمغفلين) ومرضى الصرع والمغتصبين، وبعض المجرمين وغيرهم من المتخلفين"، كان القانون نتاجًا لعمل العديد من اليوجينيين المبرزين بما فيهم ديفيد ف. ويكس كبير أطباء قرية ولاية نيوجرسى لمرضى الصرع السابق ذكره. خلق القانون مجلسًا للفاحصين كانت مهمتهم أن يفحصوا الحالة الجسدية والعقلية للنزلاء الملائمين. وإذا أجمع مجلس الفاحصين هو وكبير الأطباء بمؤسسة ما، على أن الإنجاب "غير مستحسن"، وعلى عدم وجود أى فرصة لتحسن حالة نزيل معين، يكون من القانونى أن يأمر المجلس بالتعقيم.

فى مايو عام ١٩١٢ وافق مجلس الفاحصين هو ودكتور ويكس على تعقيم آليس سميث، وهى مريضة مصابة بالصرع كانت قد أودعت "قرية الولاية" عام ١٩٠٢. بعد أن أيدت محكمة القرار، استأنف المحامى الذى عُين ليمثل آليس سميث الأمر بالتعقيم. عند مراجعة سجل المحاكمة، كان مما أثر فى المحكمة الاستئنافية أن سميث لم تُعانِ من نوبة صرع طيلة خمس سنوات. كما لاحظت أيضًا أن جراحة البطن ستعرض المرأة لمخاطر لها أهميتها من الجرح أو الموت. بعد أن أسقطت المحكمة متوسطة المستوى القرار القانونى، أخذ به استئناف آخر إلى المحكمة العليا بالولاية. سأل القضاة قائمة من الأسئلة. لم يكن الصرع المرض الوحيد الذى يولِّد نفقات اجتماعية هائلة. لو أن هذا القانون أُخذ به، هل يمكن للولاية أن تعقم المصابين بالسل أو الزهرى؟ وماذا عن الحالات غير الطبية التى يحكم عليها المجتمع بأنها غير مرغوبة ؟ فى لحظة تبصر، أبدت المحكمة العليا قلقها من أن "الفروق العرقية، على سبيل المثال، قد توفر أساسًا لمثل هذا الرأى فى المجتمعات التى تكون فيها تلك المسألة لسوء الحظ قضية مستمرة فائقة الأهمية". عندما يركز القانون على مرضى الصرع الذين كانوا نزلاء بمؤسسات الولاية، ألا يتجاهل بذلك الغالبية العظمى من المصابين بالمرض نفسه وهم مطلقو السراح ؟ لما كان نزلاء مؤسسات الولاية معزولين حسب الجنس ومن المستبعد أن ينجبوا، فقد توصلت المحكمة بالاستدلال إلى أن

القانون يقع على الجماعة التى لديها "أقل" احتمال فى تمرير الجينات الجرثومية المعيبة. اعتبرت المحكمة أن قانون نيوجرسي انتهك على نحو غير دستورى مبدأ الحماية المتكافئة أمام القانون.

بعد فترة قصيرة من سَنّ قانون التعقيم فى أيوا عام ١٩١٣، حدث اعتراض أيضاً على دستورية هذا القانون. وكغيره من هذه القوانين، فإنه كان يمنح مجلس الولاية لإطلاق السراح المشروط والذى يعمل بالاتفاق مع الموظف المدير ومع الطبيب فى كل مؤسسة عامة، يمنحه السلطة التقديرية لإجراء التعقيم. منحت هذه السلطة لممارستها على الأشخاص "الذين سينجبون أطفالاً عرضة للمرض أو التشوه أو الجريمة أو الجنون أو ضعف العقل أو العته أو البلاهة أو الصرع أو إدمان الكحوليات، أو إذا كان من المحتمل أن تتحسن بذلك تحسناً أساسياً الحالة العقلية أو الجسدية لأى من هؤلاء النزلاء، أو إذا كان هذا النزيل مصاباً بالصرع أو بالزهرى، أو يظهر عليه دليل خلال وجوده كنزيل بهذه المؤسسة على أنه أو أنها منحرف جنسيًا أو أخلاقيًا". جعل القانون التعقيم إجباريًا أيضاً على الأشخاص المدانين بجنح جنسية معينة وعلى جميع الجناة الذين يدانون لمرتين.

انتاب القاضى الفيدرالى الذى عُرضت عليه الدعوى، شكًا بسيطًا فى عدم دستورية التعقيم الإجبارى، إلا أن من الواضح أنه لم يفهم مصطلح التعقيم الجراحى. وصف القاضى الخصي بأنه "أشد قسوة من الناحية الجسدية"، ولكنه وصف قطع الوعاء الناقل للَمني بأنه "الأشد فظاظة، والأكثر سوقية". أكد القاضى على أن الاختلافات بين العمليتين قد أثارت جدلاً أكثر من اللازم، فى حين أنهما كلتاهما تخلفان "نفس الخزى والذل والهوان والعذاب الذهنى". أطاح القاضى بقانون أيوا على أنه عقوبة وحشية وشاذة، وانتهاك لبند "الإجراء القانونى المناسب" وعلى أنه مشروع قانون يجرد المرء من حقوقه المدنية (قانون يعاقب شخصاً بدون محاكمة)[٢٨].

قضية نيويورك لها أهمية خاصة، لأنه قد حدث فيها أن أدلى اثنان من أكثر يوجينىّ الولايات المتحدة أهمية بشهادتيهما. فى عام ١٩١٢ أقرت نيويورك قانونًا

للتعقيم الإجبارى أجاز لمجلس فاحصى ضعاف العقول والمجرمين وغيرهم من المتخلفين، أن يراجع حالات نزلاء المؤسسات، وأن يوصى بالتعقيم متى كان ملائمًا. وفّر القانون مستشاراً قانونيًا للنزيل وطلب أن تُراجَع أوامر التعقيم فى محكمة. فى عام ١٩١٧، ربما فى محاولة لتوسيع برنامج التعقيم، صوّت مجلس الفاحصين لتعقيم نزيل فى ملجأ روم كوستوديال، وهو مؤسسة تأوى ١٣٠٠ من ضعاف العقول ويديرها مدير يعارض الجراحة. لحل الخلاف حول هذه السياسة، اختار المجلس رجلاً ضعيف العقل فى الثانية والعشرين من عمره يدعى فرانك أوسبورن، وخلق عن طريقه قضية للاختبار. استأنف محاميه فوراً فى أمر التعقيم.

أثناء المحاكمة، اعترف أعضاء مجلس الفاحصين بأنهم لم يدرسوا آثار قطع الوعاء الناقل للمَنيّ بالتفصيل، وهى حقيقة أزعجت المحكمة. عبر دكتور فرانسيس برنستين مدير المصحة بقوة وصراحة عن معارضته لسياسة التعقيم. وأنكر الفرضية اليوجينية القائلة بأن نسبة ضعاف العقول فى الولاية كانت تتزايد، وأكد على أن فرانك أوسبورن لم يكن معرضًا لخطر زائد بأن ينجب أطفالاً ضعاف العقول، إلا إذا تزوج من سيدة ضعيفة العقل. كان هناك آنذاك اعتقاد منتشر بأن معظم صفة ضعف العقل تمرر للذرية كخلل متنحٍ بكروموسوم جسدى). حاج برنستين أيضًا بأن قطع الوعاء الناقل للمَنيّ أمر مضر لأنه يشجع من هم فى درجة شديدة من الضعف العقلى على أن يشاركوا فى علاقات جنسية متسيبة.

أدلى دافينبورت وبليكر فان واجينن أيضًا بشهادتيهما. ومن المستغرب أن دافينبورت لم يصرح بتأييده للتعقيم، وأيد العزل بدلاً منه. إذا أخذنا فى الاعتبار التزامه العميق ببرامج اليوجينيا ودعمه القوى لدراسات لولين عن التعقيم، يبدو من المرجح أن دافينبورت صاغ شهادته وعينه على دلالاتها السياسية. لعله أحس بالهزيمة، فقرر أن يسلك طريقًا وسطًا. أما واجينن فقد مضى فحسب لأبعد قليلاً، حيث أيد التعقيم إذا كان المرضى قادرين على إعطاء الموافقة. ولما كان قد أيد التعقيم

الإجبارى لضعاف العقول بقوة قبل سنوات قليلة، فربما كبت فان واجينن أيضًا آراءه لأسباب استراتيجية. قلقت المحكمة بصورة خاصة من أن الهدف الرئيسى لقانون نيويورك كان "توفير النفقات لأجيال المستقبل". وخوفًا من أن التعقيم الجماعى سينتج عنه عدم إيواء غير القادرين على رعاية أنفسهم، أطاحت المحكمة بالقانون على أنه انتهاك "لبند الحماية المتكافئة"(٢٩).

فى عام ١٩١٩ أسقطت المحكمة العليا بإنديانا قانون التعقيم اليوجينى الأصلى فى الدولة. على الرغم من أن دكتور شارب كان قد وصل إلى الحد الأمثل فى عملية قطع الوعاء الناقل للمَنيّ* التى يجريها للرجال فى إصلاحية جيفرسونفيل، إلا أن سلسلة من الحكام المعارضين قد رفضوا أن يمولوا برنامجه منذ عام ١٩٠٩. وعندما عُرضت قضية للاختبار، رفضت المحكمة حجج مؤيدى التعقيم بدون مناقشة، معتبرة أن القانون قد أخفق فى أن يفى بأدنى مستويات "إجراءات حماية الحقوق"(٣٠).

خلال الفترة ما بين عام ١٩١٨ و١٩٢١، عندما تم إعلان معظم الآراء القضائية، تلاشت قوانين التعقيم سريعًا بما يكاد يماثل ظهورها سريعًا. وفى حين أنه ربما كانت هناك أسباب كثيرة أدت بالمحاكم لأن تكون أقل تأييداً من المشرعين لفكرة التعقيم، إلا أنه لا ريب فى أن أحد هذه الأسباب هو أن أوامر التعقيم (مثل أوامر الإيداع) قد قدحت زناد الدور التاريخى للنظام القضائى كحامٍ للضعفاء. طالب القضاة بدليل واضح على أن العملية ستساعد ضعاف العقول أو الحالات المعولة الأخرى. أحد الأسباب الأخرى أنه فى السنوات القليلة التى انقضت بين سَنّ هذه القوانين وإبطالها، بدأت فى الظهور تحديات علمية لرؤية دافينبورت التبسيطية لوراثة الإنسان. فعلى سبيل المثال، فى عام ١٩١٣ نشرت دكتور إديث سبولدينج ودكتور ويليام هيلى دراستهما عن ألف حالة من المجرمين العائدين الصغار، وهى دراسة توليا إجراءها لتحديد المدى الذى تكون به الوراثة حقًا عاملاً له دوره فى السلوك الإجرامى. فى الاجتماع السنوى للأكاديمية الأمريكية للطب فى مينيابوليس، حاجًا

بـ"أننا لا نستطيع أن نجد أى دليل على وجود سمات إجرامية وراثية". ورفضا "فكرة السمات الإجرامية المنحطة، خاصة فى مظاهرها الوراثية، لكونها فرضية ميتافيزيقية لا أساس لها"(٣١). كان سبولدينج وهيلى من بين أوائل العلماء الذين هاجموا الاستنتاجات الفظيعة حول آل جيوك والكاليكاك والعائلات "المنحطة" الأخرى. لكن على الرغم من الصدوع المتزايدة في الأساس العلمي للتعقيم اليوجيني، إلا أن سنوات انتصاره كانت لا تزال تمضى قدماً.

(٥)

هارى هـ لولين : نصير التعقيم

يجب ألا يرتكب أى خطأ ؛ حيث إنه فى البداية سيُختار الأدنى على الإطلاق ليتم تعقيمهم، وسيتم اختيارهم على أساس دراسة تاريخهم الشخصى وتاريخ عائلاتهم، ويجب أن يثبت أولاً أن الفرد الذى يُختار هكذا حامل لسمات وراثية لطبقة دنيا تهدد بالخطر.

– هارى هاميلتون لولين، ١٩١٤.

توضح دراساتنا أيضًا أن ميزة الإجبار قد رسخت الآن عميقًا بالممارسة الطويلة. كما توضح أيضًا أنه ليس من الضرورى أن يكون الشخص الذى سيعقَّم نزيلاً فى إحدى المؤسسات، ولكنه على نحو يساوى ذلك فى قانونيته، ربما يتم اختياره من السكان عامة. يبقى أن نرى ما إذا كانت الولايات تستطيع أن تمد التعقيم إلى أفراد يبدون ظاهريًا أسوياء ولكنهم ينحدرون من أصول أدنى بكثير كما يُحكم عليهم من خلال الصفات البنيوية لأهلهم الأقربين.

– هارى هاميلتون لولين، ١٩٣٢.

تاريخ الجهود التى بُذلت لضمان إصدار قانون التعقيم الإجبارى للمتخلفين، هو تاريخ للأعمال التى قامت بها مجموعة صغيرة ولكنها متفانية من أشخاص اقتنعوا بأن مستقبل الولايات المتحدة يتوقف على حماية "العرق". يقف هارى هاميلتون لولين فى المركز من هذه المجموعة، وهو مدرس من الغرب الأوسط انتقل إلى كولد سبرنج

هاربور عام ١٩١٠ وأصبح داعية متحمساً لليوجينيا. ما بين عام ١٩١٠ و١٩٣٩ عمل بلا كلل من أجل كل قضية فى حركة اليوجينيا، ولكن جهوده الرئيسية كانت لتبرير تقييد النسبة المخصصة لهجرة السلالات العرقية "الأضعف" وللتشجيع على تعقيم غير اللائقين.

ولد هارى هاميلتون لولين فى أوسكالوزا بأيوا عام ١٨٨٠، ولكنه اعتبر أن كيركفيل بميسورى، هى موطنه، حيث انتقلت إليها عائلته عام ١٨٩١. كان الوحيد بين أشقائه الخمسة الذى لم يدرس تجبير العظام واختار بدلاً من ذلك أن يتأهل ليصبح مدرسًا. بعد تخرجه من دار المعلمين الابتدائية بشمال ولاية ميسورى عام ١٩٠٠، واصل لولين دراساته فى "كلية ولاية أيوا"، ولكنه لم يحصل على أى درجة علمية. بين عام ١٩٠٠ و١٩٠٥ عمل مديراً لمدرسة ثانوية ودرّس الأحياء. وعمل من عام ١٩٠٥ حتى عام ١٩٠٧ مديراً لمدارس كيركفيل، ثم ترك ذلك المنصب ليدرس مقررات تعليمية فى الزراعة فى الكلية التى كان قد تخرج فيها(١).

كانت السنوات الأولى من القرن العشرين، سنوات مثيرة بالنسبة للعلوم الزراعية. أدت إعادة اكتشاف أبحاث مندل إلى الوعد بأوجه تقدم فى تربية الحيوانات والمحاصيل الداجنة. فى فبراير عام ١٩٠٧ كان لولين يجرى تجاربَ للتربية على بعض الأنواع غير المألوفة من الدواجن، وكتب لتشارلس بنديكت دافينبورت مدير المحطة الجديدة لدراسة التطور التجريبى بكولد سبرنج هاربور، يطلب نصيحته عن كيفية تصنيف حيواناته(٢). استهل هذا مراسلات قادت لولين إلى زيارة نيويورك ذلك الصيف ليدرس مقرراً علمياً فى علم الوراثة، وهى تجربة وصفها لولين فيما بعد بأنها "أكثر ستة أسابيع إفادة قضيتها فى حياتى". لابد وأن دافينبورت قد أعجب بلولين، لأنه دعاه إلى أن يعود العام المقبل، وهى دعوة لم يستطع لولين قبولها(٣).

أثناء السنوات التالية، تواصل دافينبورت ولولين بشكل منتظم. لا شك أن المدرس الصغير قد سجل فوزاً موفقًا عندما أقنع العالم المشهور بزيارة الكلية فى كيركفيل أثناء سفره لحضور الاجتماع السنوى لجمعية المربين الأمريكان فى كولومبيا،

بميسوري[٤]. ناقش دافينبورت اهتمامه المتزايد بوراثة الإنسان مع لولين وجنّده بسهولة ليعمل معه. في عام ١٩٠٩ كان لولين مشغولاً بجمع بيانات عن العائلات لملء "الخانات المندلية" (في جداول أصول العائلات) التي أرسلها إليه دافينبورت.

زوجة لولين اسمها بانسي بوين وهي مدرسة تتبعت أسلافها حتى أحد الموقعين على بيان الاستقلال. عاد لولين وزوجته إلى كولد سبرنج هاربور في صيف عام ١٩١٠. وتحت إشراف دافينبورت، أصبح لولين مهتمًا بمشروع لتدريب "الباحثين الميدانيين" على جمع سجلات شاملة لتاريخ العائلات. كان من المأمول أن هذا سيتيح للعلماء أن يحللوا قابلية توارث الصفات الإنسانية "الإيجابية" و"السلبية". أقنع دافينبورت ماري هاريمان بأن تتعهد بالدعم المالي لتأسيس مكتب السجل اليوجيني، وسارع بعدها بدعوة لولين لأن يصبح مديراً ويتولى مسئولية تحليل بيانات العائلات التي يجمعها البحاث الميدانيون. وافق لولين فوراً، وانتقل هو وبانسي إلى كولد سبرنج هاربور في أكتوبر. أظهر لولين منذ البداية تفانيًا وولاءً لم يفتر أبداً. يتضح مدى ارتياح دافينبورت في خطاب كتبه لمسز هاريمان يقول فيه : "لقد دهشت من مدى تقبله للفكرة. فقال إنه مع إدراكه لأنه لن تكون ثمة فائدة مالية، إلا أنه فوق كل شيء يرغب في أن يشترك في هذا العمل. لم يطالب بأي شروط، حتى فيما يتعلق بمدة تعيينه. وإنني لمرتاح ارتياحًا لم أحسه من قبل إلى أن هذا هو الرجل المناسب لنا"[٥].

خلال السنوات الأربع التالية، أخذ لولين على عاتقه مهمة تطوير مكتب السجل اليوجيني. كانت أكثر الحاجات إلحاحًا هي تجنيد وتدريب ونشر جيش من الباحثين الميدانيين. أُنجز معظم التدريب خلال برنامج صيفي خاص. ولم يكن تعيين المكان الملائم صعبًا، إذ تلهفت كل مؤسسة بالولايات لاستضافة أو استخدام أحد الباحثين الميدانيين الذين تدربوا بمكتب السجل اليوجيني. بحلول عام ١٩١١ كانت مجموعة صغيرة وإن كانت متزايدة من الشباب المتفاني (ومعظمهم من الفتيات) تجمع معلومات عن أسلاف المجانين، وضعاف العقول، ومرضى الصرع والمعدمين المقيمين في تلك

لمؤسسات، وترسل البيانات إلى مكتب السجل اليوجينى. خلال السنوات القليلة التالية صبح رذاذ المعلومات سيلاً عارماً.

عمل لولين بلا كلل على تحليل وتخزين البيانات. طور لولين طريقة لتلخيص لبيانات من جداول كبيرة للعائلات إلى بطاقات ملفات. خُزِّنت هذه البطاقات فى خزائن ضادة للنار، وفُهرِسَت ثلاثياً لتسهيل الوصول إليها. فى عام ١٩٣٩ عندما لاقى مكتب لسجل اليوجينى حتفه، كان ثمة مئات الآلاف من المدخلات، لعلها أوسع مجموعة سلسلة أنساب جمعت فى الولايات المتحدة، ما عدا تلك الخاصة بالكنيسة المورمونية. ليوم فإن الخزائن الأصلية المتخمة ببطاقات الملفات المرتبة بإتقان، تنعم بنوم هادئ فى بدروم معهد دايت بجامعة مينيسوتا.

من الصعب أن نحدد بدقة متى أصبح لولين مهتمًا بتعقيم المتخلفين. لاريب أن اليوجينيا كانت موضوعاً له أهميته الجارية خلال سنوات دراسته فى المدرسة الثانوية والجامعة. كان لولين يعانى من نوبات صرع خفيفة، ولعل هذه الحقيقة تفسر كلاً من اهتمامه باليوجينيا وكذلك زواجه بلا إنجاب. لاشك أن لولين تأثر بشرح لحجج تؤيد التعقيم فى اجتماع جمعية المربين الأمريكان الذى حضره مع دافينبورت فى ينــاير عام ١٩٠٩. عمل دابليو م. هايس أستاذاً لتربية النبات بجامعة مينيسوتا وكان مساعداً سابقًا لوزير الزراعة بالولايات المتحدة، وقد أسس فى عام ١٩٠٣ جمعية المربين الأمريكان، وهى منظمة للمزارعين البراجماتيين والمنظِّرين الجامعيين، أزدهرت لفترة ما. فى عام ١٩٠٦ أفرخت الجامعة ثلاثًا وأربعين لجنة، بما فيها واحدة لليوجينيا ترأسها ديفيد ستار جوردان رئيس جامعة ستانفورد(٦).

تحت تأثير جوردان (الذى كان يعتقد أن الانحطاط العرقى يهدد الأمة)، أعلنت اللجنة هدفها بشىء من الإلحاح. تأمل اللجنة فى "التأكيد على قيمة الدم الراقى، وخطر الدم المنحط على المجتمع". فى عام ١٩١٠، وهو العام الذى كان فيه دافينبورت سكرتيراً لها، أصدرت لجنة اليوجينيا بجمعية المربين الأمريكان تقريراً يؤيد التعقيم الجراحى للأشخاص الذين يصنفون على أنهم آباء محتملون لأطفال متخلفين(٧).

أصبح اهتمام جمعية المربين الأمريكان بمشكلة الانحطاط العرقى اهتمامًا بالغًا، حتى أنها شكلت فى عام ١٩١٢ "لجنة لدراسة وتسجيل أفضل الوسائل العملية للقضاء على الجينات الجرثومية المتخلفة فى السكان الأمريكان". تألفت اللجنة من خمسة رجال يرأسهم بلكير فان واجينن المحامى البارز بنيويورك. أُسند إلى هارى لولين – وهو العضو الآخر الوحيد الذى لم يكن طبيبًا – منصب سكرتير اللجنة. تشاورت اللجنة فى الرأى مع هيئة رفيعة المستوى من الخبراء ضمت دكتور لويليس ف. باركر الطبيب بمدرسة جونز هوبكنز للطب، وهنرى هـ. جودارد أخصائى القياس السيكولوجى بمدرسة التدريب بفاينلاند فى نيوجرسى، وعالم الوراثة رايموند بيرل، ولويس مارشال وهو محامى نيويوركى بارز رأس المؤتمر اليهودى الأمريكى. تولت اللجنة أيضًا مهمة القيام بمسح لرأى الأطباء لتحديد الآثار بعيدة المدى للتعقيم. قاد لولين إجراء هذا المسح، الذى كان الأول من نوعه(٨).

فى اجتماع عام ١٩١٣ لجمعية المربين الأمريكان، ألقى فان واجينن تقرير اللجنة. كانت هذه الوثيقة من بين أوائل كتابات لولين عن الموضوع، وهى تقول فى جزء منها :

فى السنوات الأخيرة تنبه المجتمع إلى حقيقة أن عدد الأفراد داخل فئاته المتخلفة يتزايد بسرعة سواء فى العدد المطلق أو العدد النسبى فى السكان ككل ؛ كما أن إنفاق الصدقات يتزايد سنويًا ؛ وكذلك فإن بعض السلالات الطبيعية غدت تتلوث بصفات متخلفة معادية للمجتمع ؛ وأن ما ينتج من العار والتأخر الأخلاقى والعبء الاقتصادى لوجود مثل هؤلاء الأفراد، أصبح ملموسًا بشدة كما لم يسبق من قبل. تزايد الاهتمام الجماهيرى بهذه القضية بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية بصورة خاصة. غدت كلمة "اليوجينيا" معروفة للمرة الأولى لآلاف من الأذكياء الذين ينشدون الآن فهم ما لها بالكامل من المغزى والتطبيقات. ويخبرنا البيولوجيون بأن هناك أعضاء لفئات مَعيبة، سواء كانت عيوبهم وراثية بالكامل أو كانت بسبب نزعة لا تُقهر لتلك العيوب الفطرية، وهؤلاء يجب أن يُعتبروا عمومًا غير لائقين اجتماعيًا ويجب – إن أمكن –

التخلص من أن يكونوا مورداً لسلالات بشرية، إذا كنا نرغب فى أن نرفع أو نحافظ على مستوى الجودة الضرورى لارتقاء الأمة والعرق.

هذه الفئات هى التالية :

١ – ضعاف العقول : باستخدام المصطلح بصفة عامة.

٢ – فئة المعدمين : العائلات المعدمة عبر أجيال متعاقبة.

٣ – أشباه المجرمين : أشخاص تولد بنزعة إجرامية واضحة.

٤ – مرضى الصرع.

٥ – المجانين : (باستثناء صور معينة من الجنون الحاد لا تظهر أى صفة وراثية).

٦ – ضعاف البنية، أو الفئة الضعيفة.

٧ – أولئك الذين هم عرضة لأمراض معينة، أو الفئة المستهدفة.

٨ – المشوهين خِلْقياً.

٩ – أولئك الذين يعانون من عيوب فى أعضاء الحس، كالصم البكم، أو الصم، والعميان، أو فئة ممن تنقصهم أعضاء حسية.

مع الإحصاءات المتاحة حالياً، من المستحيل أن نعطى بياناً دقيقاً عن الأعداد الموجودة داخل كل واحدة من هذه الفئات فى الولايات المتحدة. لو اتخذنا كأساس لنا دراسة الأرقام المماثلة فى تعدادات سكان الولايات المتحدة الخاصة الحادية عشرة والثانية عشر والثالثة عشر، سيكون من الموثوق به فيما يبدو أن نستنتج أن ١ ٪ تقريباً من إجمالى عدد السكان تحت الوصاية طول الوقت فى مؤسسات لترعاهم وتتحكم فيهم. غير أن هذه عشيرة دائمة التحول والتغير، وهكذا فإن عدداً كبيراً أكبر

كثيراً من ذلك العدد إجمالاً يكونون نزلاء بالمؤسسات خلال أى عام واحد. أما خارج المؤسسات، فيبدو من التحفظ أن نقدِّر أن من ٣,٥ ٪ إلى ٤ ٪ من المتخلفين بنفس المستوى، ليسوا تحت رعاية الوصاية، بينما عند حد بين بين، أعلى بالكاد من مستوى هذه الفئة، هناك فيما يحتمل بضعة ملايين (ربما أربعة إلى خمسة ملايين)، أو لنقل ٥ ٪ آخرين ممن هم قادرون بالكاد على إعالة أنفسهم، أو ممن ينجحون بالكاد فى أن يمتنعوا عن الأفعال التى ستجعلهم يخضعون لوصاية الولاية. يتمازج هؤلاء تمازجًا بالغًا فى علاقة قرابة مع من هم حتى أكثر تخلفًا بحيث يكونون غير لائقين كليةً لأن يصبحوا آباءً لمواطنين نافعين ومفيدين. إنهم يحملون جينات جرثومية مشحونة تقريباً بالعيوب، ومالم تكن زيجاتهم مع سلالات أفضل منهم فسوف يسرى الفساد حتمًا فى خطوط سلالتهم العائلية. هكذا نستنتج أن ١٠ ٪ تقريبًا من عدد سكاننا، هم أساسًا بسبب ما لديهم فطرياً من الضعف والعيوب، يمثلون عبئًا اقتصادياً وأخلاقياً على الـ٩٠ ٪ الباقين، وهم مصدر دائم الخطر على الحياة العرقية والقومية. من المستحيل أن نقيس الإعاقة الاجتماعية والصناعية التى يسببها هؤلاء الأفراد. ولكن كما أن قادة المساعى الإنسانية الناجحة يحدثون تأثيراً بقدر لا يتناسب تمامًا مع عددهم، فإنه بمثل ذلك تمامًا تشكل هذه الفئة – بلاشك – عائقًا للمجتمع له حجم مماثل من التأثير(٩).

من بين الحلول العشرة الممكنة لمشكلة الجينات الجرثومية المعيبة التى درستها اللجنة (والتى تتراوح بين العزل والقتل الرحيم)، أيدت اللجنة التعقيم بقوة على أنه الطريقة الأقل إثارة للاعتراض والتى لها أحسن عائد للتكلفة. كان هذا بسبب نتائج المسح الذى أجرته اللجنة عن وجهات النظر فى التعقيم، والذى تضمَّن مقابلات مع مرضى دكتور شارب فى إنديانا. على الرغم من أن تقرير فان واجينن كان فيه أكمل ما أُنتج من حجج لصالح التعقيم فى الولايات المتحدة، إلا أنه فيما يحتمل لم يكن له إلا تأثير قليل فى السياسة الاجتماعية. وكما سبق وأن رأينا، فإنه بحلول عام ١٩١٣

كانت الموجة الأولى من قوانين التعقيم قد بلغت ذروتها بالفعل. توفى بروفسور هايس ذلك العام، تاركًا فراغًا فى قيادة جمعية المربين الأمريكان. خلال سنوات الحرب، أعيد تنظيم الجماعة تحت اسم الجمعية الأمريكية لعلم الوراثة، وبدأت فى إصدار مجلة دورية جديدة اسمها "مجلة الوراثة" وجهت إلى القارئ العام.

بالنسبة للولين، كان العمل فى لجنة فان واجينن بالغ الأهمية. حثه ذلك على تجميع كم هائل من البيانات عن سياسات التعقيم وممارساته فى كل ولاية من الولايات، وهى مادة حدثها لولين بإخلاص ونشرها بتفصيل شامل على مدار الخمسة عشر عامًا التالية. كان النتاج الأول مونوجرافين كتبهما لولين ونشرهما مكتب السجل اليوجينى عام ١٩١٤. كان أحدهما مناقشة شديدة التدقيق عنوانها "المظاهر القانونية والتشريعية والإدارية للتعقيم"(١٠). كتب فى المونوجراف تحليله الشامل الرائع للنشاط التشريعى، الذى تضمن القوانين الحالية ومشروعات القوانين المقترحة ورسائل الرفض بالفيتو من العديد من الحكام، وكان هذا التحليل مجرد بداية. أجرى لولين أيضًا إحصاءً مفصلاً عن ممارسات التعقيم داخل الولايات، وهو الأول من عدة إحصاءات أجراها بعده على مدار العقدين التاليين.

أولى لولين اهتمامًا شديداً بالمدى الملائم لقوانين التعقيم. قدرت لجنة فان واجينن - بتحفظ - أن أربعة أخماس المتخلفين عقليًا لا يتم إيواؤهم فى المؤسسات. وهكذا لن ينجح قانون ضيق النطاق فى أن يشمل الغالبية العظمى من الأشخاص الذين (من وجهة نظرها) يجب أن يعقموا يوجينيًا. أعد لولين مسودة "نموذج" لقانون التعقيم الذى يتمنى له أن يُسَنّ فى كل ولاية. صُمم النموذج ليكون واسع النطاق، ومُمولاً بشكل كافٍ، ويعلو فوق أى هجوم دستورى، وهكذا اقترح فيه وجود "لجنة اليوجينيا" تراجع على نحو نظامى سجل كل نزيل فى مؤسسات الولاية وتقرر مَن الذين لديهم "الاحتمال أن ينجبوا نسلاً سيصبح أفراده فيما يحتمل بسبب وراثة صفات منحطة أو معادية للمجتمع - خطرين اجتماعيًا أو يوضعون تحت وصاية الولاية". وسوف يوصى بتعقيم هؤلاء الأشخاص ولكن سيكون لهم الحق فى إعادة النظر فى الأمر قضائيًا.

أقام لولين اتصالات أثناء عمله فى لجنة جمعية المربين الأمريكان، ساعدته فى البروز كشخصية رئيسية فى حركة اليوجينيا الأمريكية. أتت إشارة مبكرة على شهرته المتزايدة عندما دُعى ليخطب فى "المؤتمر القومى الأول لتحسين العرق" الذى عقد فى باتل كريك بميتشيجان فى يناير عام ١٩١٤. أسس دكتور ج. هـ. كيلوج مصحة باتل كريك وفقًا لمبدأ أنه باتخاذ أسلوب حياة منظم بدقة، قد يحيا الأفراد حياة أكثر صحة. بحلول عام ١٩١٤ كان قد أصبح مهتمًا باليوجينيا الإيجابية (برامج لتربية بشر أصح)، وهو اهتمام قاده إلى تنظيم المؤتمر. استمر المؤتمر لخمسة أيام وحضره ٤٠٦ من المندوبين الرسميين وآلاف من الزائرين المحبين للاستطلاع، فكان بذلك أكبر مؤتمر من نوعه عقد فى الولايات المتحدة من أى وقت مضى. إلى جانب اليوجينيا والهجرة، تضمنت الموضوعات دراسات إحصائية عن الصحة، والصحة الفردية، والكحول والتدخين، وحياة الطفل، وقضايا الجنس، والصحة المدرسية والصناعية، وصحة المدينة، والولاية، والصحة القومية.

كانت محاضرة لولين عنوانها "حسابات لتنفيذ برنامج مقترح للتعقيم"، وقد أكد فيها على أن ١٠ ٪ من عدد السكان هم متخلفون. حاجّ لولين بأن تهديد غير الأكفاء اجتماعياً لهو تهديد خطير لدرجة أنه ينبغى ألا تكون القضايا الأخلاقية أو الاقتصادية حائلاً يمنع التدخل. وصفّ جبالاً من الإحصاءات ليوضح أن عددهم سيتزايد بمعدل سيدمر المجتمع حتمًا. ليس من الممكن تفادي هذا إلا إذا تم إيواء هؤلاء الأفراد فى المؤسسات وجُعِل التعقيم شرطًا لإطلاق سراحهم، لنبطل هكذا تأثير خصوبتهم العالية كما يُزعم(١١).

كانت سنوات الحرب (١٩١٤ – ١٩١٨) فترة هادئة بالنسبة لليوجينيا الأمريكية، وقد شكلت فترة تعزيز فى تاريخ لولين المهنى. عمل لولين فى ظل العديد من البيولوجيين الممتازين الذين جذبهم دافينبورت إلى "محطة التطور التجريبى"، وربما يكون هذا هو السبب الذى جعله قلقًا بشأن مؤهلاته العلمية. فى عام ١٩١٤ تم قبول لولين لعمل الدكتوراه فى البيولوجيا بجامعة برنستون. على الرغم من أنه لم يمضِ إلا

عامًا أكاديميًا واحدًا كفترة للدراسة التخصصية واستمر في العمل بمكتب السجل اليوجيني عام ١٩١٥ و١٩١٦، إلا أن لولين حصل على الدكتوراه في عام ١٩١٧. كانت رسالة الدكتوراه "عن انقسام الخلية الفتيلي في طرف جذر البصل الشائع"، وقد كتبت تحت إشراف إدوارد جرانت كونكلين، وهو باحث في علم الخلايا له منزلته القومية(١٢). أضفت درجة برنستون العلمية على لولين قدرًا من القبول كعالم وراثة، ولكن مشروع الدكتوراه كان الدراسة التجريبية الدقيقة الوحيدة التي نشرها لولين بأي حال (١٣). على مدار العقود الثلاثة التالية، تابع لولين بحثًا يشبه رواية دون كيشوتية عن طرائق لتربية جياد سباق فائقة الامتياز، ولكن المقالات التي تأسست على هذا البحث كانت تخمينية إلى حد بعيد. اعتبر لولين نفسه عالمًا، ولم يجادل أبدًا عندما أشار إليه الصحفيون على أنه عالم وراثة. أخذ لولين يرعى هذه الصورة بعناية، حتى أصبح قادرًا على أن يدعي لنفسه مرجعية ليست بالصغيرة عند الصحافة والجمهور، وهو موقف ساعده على زيادة تأثير آرائه.

بزوغ لولين كخبير لليوجينيا :

أجرى لولين – كجزء من عمله للجنة فان واجينن – مسحًا لمعظم مؤسسات ضعاف العقول في الولايات المتحدة. ربما كان هذا هو السبب الذي دفع الموظفين بمكتب الإحصاءات بالولايات المتحدة إلى استخدامه في دراسة نزلاء مؤسسات للرعاية بالدولة (كالملاجئ ومدارس ضعاف العقول). كُلِّف لولين بهذه المهمة في وقت متأخر من عام ١٩١٤، وعلى الرغم من دراساته في برنستون، إلا أنه أتم هذا العمل تقريبًا في مارس عام ١٩١٦. في ١١ مارس كتب لدافينبورت يخبره بأن المكتب يخطط لطبع خمس آلاف نسخة من " الدليل الإحصائي لمؤسسات الولايات لغير الأكفاء اجتماعيًا". كما أسرّ إليه أيضًا بأن المدير لم يكن يعجبه العنوان وسعى دون نجاح إلى أن يستخدم مصطلحًا أكثر حيادية لوصف المعدمين بالأمة (١٤).

تأخر نشر المسح الذى ضم ٦٣٤ مؤسسة فى الولايات لأربع سنوات. ظهر المسح أخيرًا تحت عنوان مشابه هو : "دليل إحصائى لمؤسسات الولايات لرعاية فئات المتخلفين، والمعولين والجانحين". ومع ذلك، كان المسح حدثًا مهمًا فى التاريخ المهنى للولين. أقنعته البيانات التى جمعها عن أعراق نزلاء مؤسسات الدولة، بأن المهاجرين الجدد يعوقون المجتمع الأمريكى بدلاً من أن يساعدوه. توجه لولين بسرعة نحو نشر نتائجه التى أكدت أسوأ مخاوف ذلك الجزء من الأمة الذى يعارض سياسة الباب المفتوح للهجرة(١٥).

من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩١٩ كرس لولين معظم نشاطه لكتابة عمل مصنف عن التعقيم اليوجينى. فى عام ١٩١٩ تقدم فى مؤلفه لدرجة أن دافينبورت ذكره فى تقريره السنوى لمعهد كارنيجى ؛ أى المنظمة التى قدمت أهم تمويل لمكتب السجل اليوجينى(١٦) ولكن المخطوطة وصلت إلى حجم كبير (١٣٠٠ صفحة) ولم تحمل إلا أقل أمل لأن يروِّج بيعها، حتى أن معهد كارنيجى (الذى كان يركز على العلم الأساسى) لم يبدِ أى اهتمام فى أن يدفع مالاً لنشرها. علم لولين بأن جون د. روكفيلر قد تكفل ببعض نفقات تشغيل مكتب السجل اليوجينى، وتلا ذلك أن طلب لولين العون من كاثرين ب. دافيس مديرة "مكتب الصحة الاجتماعية"، وهى منظمة تدعمها مؤسسة روكفيلر. على الرغم من إقرار الآنسة دافيس بأن المادة الإحصائية التى جمعها لولين لها قيمتها، إلا أنها قد انزعجت من"رعايته المباشرة المؤيدة لتشريع التعقيم". وهكذا كتبت الآنسة دافيس خطابًا إلى ريموند د. فوسدك رئيس مؤسسة روكفيلر فى ٢ فبراير عام ١٩٢١ تحثه فيه على ألا يمد لولين بالسبعة آلاف دولار اللازمة لإتمام المشروع(١٧).

على الرغم من هذه العقبات، استمر لولين فى توسيع مجال المشروع، متوليًا فوق ذلك إجراء مسح آخر ضم هذه المرة ١٦٠ مؤسسة لديها برامج للتعقيم. بعد شهور قليلة، استخلص لولين أخيرًا الدعم المالى اللازم. وافق المختبر السيكوباتى بشيكاغو على نشر الكتاب، وقد كان هذا المختبر مشروعًا أثيرًا لدى القاضى هارى أولسون، وهو رئيس منظومة المحاكم الجنائية بالمدينة وأحد من يؤمنون قلبيًا بتوارث

النزعة للإجرام. عندما ظهرت تلك الدراسة المفصلة تفصيلاً خارقًا للمعتاد تحت عنوان "التعقيم اليوجينى فى الولايات المتحدة"، فى عام ١٩٢٢، أهلت لولين بسهولة ليصبح الخبير الأول بالأمة فى هذا الموضوع[١٨].

خلال السنوات التى كتب لولين فيها دراسته عن التعقيم، كان يعمل أيضًا على الحد من تدفق المهاجرين. فى ١٦ و١٧ إبريل عام ١٩٢٠ شهد لولين أمام "اللجنة البرلمانية للهجرة والتطبيع"، على العواقب اليوجينية للهجرة. كانت ملاحظاته التى تتأسس على المسح الذى أجراه "لمكتب الإحصاءات"، وكأنها لحن موسيقى أمتع آذان تلك اللجنة التى يهيمن عليها معارضو الهجرة. فنَّدت نتائج لولين بقوة، دراسات مبكرة للكونجرس تنزع إلى تقليل خطر الهجرة واسعة النطاق الوافدة من جنوب شرق أوروبا وروسيا.

مع بداية الحرب العالمية الأولى انخفضت الهجرة بشدة، أما فى سنوات ما بعد الحرب فقد ارتفع المعدل بشكل مثير وارتفعت عاليًا الأصوات المنادية بتقييد تدفق الهجرة. لما كان لولين نفسه نصيرًا قويًا للتقييد، فقد أسعده أن يشهد بصفته الشاهد العلمى الوحيد للجنة البرلمانية. نشر "مكتب الحكومة للطباعة" انتقاداته فى كتيب عنوانه "الأوجه البيولوجية للهجرة"، وفيه تحذير رهيب من أن مستشفيات الأمة ومؤسساتها للبر ستُجتاح سريعًا بالمهاجرين غير القادرين على رعاية أنفسهم[١٩]. خلال ذلك العام عيَّنه رئيس اللجنة ألبيرت جونسون، "خبيرًا فى اليوجينيا". كانت مهمته أن يدرس "النزلاء الأجانب والنزلاء من أصل أجنبى حديث فى عدة مؤسسات بالولايات لغير الأكفاء اجتماعيًا". خطط لولين لأن يحلل المعدل النسبى لوجود عيوب بين النزلاء الأجانب مولدًا وأن يقارنه بالمعدل بين السلالات المحلية[٢٠].

كانت خطته بسيطة. بدأ لولين ببيانات الإحصاء الرسمى عن نسبة السكان الأمريكان التى تمثلها كل جماعة قومية (كالإيطالية والسويدية،... إلخ)، وحسب لولين عدد ما يتوقع أن يجده من كل جماعة بين نزلاء المؤسسات. ثم درس بعدها ثلاثًا وتسعين مصحة للمجانين، وسجونًا عديدة، ومجموعة منوعة من المنشآت الخاصة

(كمصحات السل)، وقام بتجميع كم هائل من البيانات وغربلتها، وجمع عدداً كبيراً له تأثيره من الجداول والرسوم البيانية. شمل مسح لولين ٨٤١٠٦ فرداً من النزلاء، وكلما ظهر في مسحه عدد من الأفراد الأجانب مولداً يكون أكبر من العدد المتوقع منهم، فإن تلك الجماعة القومية تسهم إذن بنصيب غير مناسب من المواطنين غير الأكفاء اجتماعيًا. وبناءً عليه، فإن الهجرة من تلك الدولة تهدد القوة العرقية للشعب الأمريكي.

أكد المسح الذى نشر تحت عنوان "تحليل للبوتقة الأمريكية الحديثة"، تحيزات حركة اليوجينيا. وجد لولين أن هناك نسبة من ٩١,٨٩ ٪ فقط من العدد المتوقع من البيض المحليين في المؤسسات، ولكنه وجد نسبة ١٢٥,٧٩ ٪ من العدد المتوقع من السلالة الأجنبية، و١٤٣,٢٤٪ من العدد المتوقع من ذوى الأصل الأوروبى الشرقى والجنوبى. استنتج لولين أنه "حتى مع حسبان جميع العوامل المنطقية للظروف البيئية التى قد لا تكون مواتية للمهاجر، فإن المهاجرين الجدد ككل (وإلى حد بعيد من يفدون من جنوب وشرق أوروبا) يمثلون نسبة كبيرة من الصفات الموروثة لعدم الكفاءة اجتماعيًا، وهى أعلى مما تمثله السلالات الأقدم"(٢١).

عندما استُكمل التقرير فى خريف عام ١٩٢٢ وطُبع كجزء من جلسات الاستماع "للجنة البرلمانية للهجرة والتطبيع" للدورة السابعة والستين للكونجرس، كان هذا التقرير هو الذخيرة التى احتاجها ألبيرت جونسون لتبرير آرائه، وكان عندها قد اشتبك بعمق فى كفاح لضمان تشريع سيقلل تقليلاً له قدره من الهجرة من شرق أوروبا. ونظراً لأن اللجنة لم تكلف أحداً بأى دراسات أخرى وحصرت الشهادة أمامها، فقد استطاع جونسون أن ينشئ سجلاً يؤيد التقييد بقوة. وكما قال برونو لاسكر رئيس تحرير مجلة "سيرفاى" (المسح) : "إننا نشعر بأن حجج دكتور لولين لصالح المزيد من التقييد هى خطط من الصعب مقاومتها إذا كانت صحيحة، وبأن حقائقه ستُلقَى فى وجهنا فى المستقبل فى كل مرة نلتمس فيها معالجة ليبرالية لقضية الهجرة"(٢٢).

في عام ١٩٢٣ أصبح لولين الخبير العلمي الرائد في بيولوجيا الهجرة. لم يلقَ تحديًا جديًا أو متينًا من أي من الثقات المرجعية الأخرى. كان له وضع بالغ في الهيمنة، حتى أن الدكتور رايموند بيرل، وهو عالم وراثة رائد قد تنكر لإيمانه المبكر باليوجينيا، كان يتخوف من أن "آراء أعضاء الكونجرس فيما يتعلق عمومًا بهذه الجماعة (لولين وزملائه) تعتبر أنها الجماعة الوحيدة التي لديها معرفة علمية عن الهجرة"(٢٣).

ظهر تقرير لولين بعد إصدار قانون الهجرة لعام ١٩٢١، وهو نفسه إجراء مقيد للهجرة، ولهذا السبب كان أهم تأثير في التشريع الرئيسي التالي لقانون عام ١٩٢١. خلق قانون عام ١٩٢١ نظامًا للحصة النسبية حسب الأصول القومية للسكان المقيمين في أمريكا في عام ١٩١٠ (أحدث السنوات التي أتيحت فيها بيانات من الإحصاء الرسمي). حدد القانون الهجرة السنوية من كل دولة أوروبية إلى نسبة ٣ ٪ من إجمالي عدد الأمريكيين الذين ادعوا أن تلك الدولة هي موطنهم الأصلي في عام ١٩١٠. غير أن هذا القانون قد تم إقراره كإجراء مؤقت لإعطاء الكونجرس مهلة ليتخذ قرارًا فيما يتعلق بسياسة قومية للهجرة. هذا علاوة على أنه كان بمثابة حل وسط بين مجلس النواب ذي النزعة الأهلوية(*)[٦] ومجلس الشيوخ الأكثر حذرًا. كان مجلس الشيوخ في حاجة إلى ما يقنعه.

كانت اللجنة البرلمانية تحاول استغلال النزعة الأهلوية العارمة في البلد وفي البيت الأبيض (كان الرئيس كوليدج قد أيد بصراحة الإجراءات التقييدية قبل أن يتولى منصبه). وفر لولين للجنة البيانات اللازمة لها لتبرر تغييرًا رئيسيًا : وهو تغيير عام المرجع من ١٩١٠ وهو وقت هاجرت فيه بالفعل الكثير من الأنماط "معدومة الكفاءة اجتماعيًا" من إيطاليا وبولندا، إلى عام ١٨٩٠ حيث انهمر معظم المهاجرين الجدد من

(*) الأهلوية: سياسة اجتماعية أساسها حماية مصالح أهل البلد الأصليين و تقديمها على مصالح المهاجرين. (المترجم)

شمال غرب أوروبا، وهى موطن "الأعراق" النوردية والتيوتونية(*)[٧] المفضلة. بل إن مؤرخًا واحدًا حاجّ أيضًا بأن تقرير لولين لعب دورًا حاسمًا فى سن قانون الهجرة لعام ١٩٢٤.[٢٤] حرص جونسون والأعضاء الآخرون باللجنة على ألا يتحدثوا بصخب عن انحدار القوة العرقية. وأكدوا فحسب على أن تحليل لولين للمؤسسات أظهر أى الشعوب هى التى يصعب استيعابها؟. أليس من الحماقة أن نفتح أبوابنا أمام أناس لا يرجح أنهم سيتكيفون مع الأوضاع الجديدة ؟ وعلاوة على هذا، فإن الإحصاء الرسمى لعام ١٨٩٠ يعكس الأصول القومية لمعظم الأمريكيين. أليس من الظلم أن نجعل سياسة الهجرة منحازة لصالح آخر موجات الهجرة تحت قناع العدالة؟، تغير عام المرجع لقانون ١٩٢٤ من عام ١٩١٠ إلى عام ١٨٩٠، وخُفضت الهجرة المسموح بها سنويًا من إيطاليا وبولندا واليونان بنسبة ٨٠ ٪. صوّت كلا المجلسين التشريعى والشيوخ بأغلبية ساحقة لصالح مشروع القانون الذى وقع عليه الرئيس كوليدج. من وجهة نظر لولين، عمل القانون - بلا شك - على منع إضعاف قوة أمريكا العرقية بواسطة الأنماط المنحطة، أكثر مما عملت عليه جميع قوانين التعقيم مجتمعة. كان هذا أعظم انتصار له.

الشهرة والخلاف :

بالرغم من أن مكانة لولين تنامت باطراد داخل مجتمع اليوجينيا خلال العقد الأول له (١٩١٠ - ١٩٢٠) فى مكتب السجل اليوجينى، إلا أن لولين قفز إلى أوج جديد عام ١٩٢٢. فى ذلك العام قام "المختبر السيكوباتى لمحكمة شيكاغو المحلية" الذى تضمن القانون النموذج الذى كان لولين متأكدًا كل التأكد من أنه سينجو من التمحيص الدستورى. فى خريف عام ١٩٢٢ أكمل لولين أيضًا "تحليل للبوتقة الأمريكية الحديثة"

(*) النورديون: الشعوب الجرمانية التى تقيم فى أوروبا الشمالية وخاصة اسكنديناڤيا، والتيوتون المتحدثون بلغة جرمانية ومن بينهم الإنجليز والألمان و الهولنديون و الاسكندافيون. (المترجم)

الذى أثر كثيراً فى الكونجرس كما سبق أن رأينا. فى عمر الاثنين والأربعين وبعد أن بقى لولين لاثنى عشر عامًا فى ظل دافينبورت، أصبح لولين نفسه يوجينيًا رائدًا.

فى فبراير عام ١٩٢٣ انتُخب لولين "لجمعية جالتون"، وهى ناد حصرى مكرس لـ "دراسة أصل وتطور الإنسان"، ويعقد اجتماعاته فى "المتحف الأمريكى للتاريخ الطبيعى". نُظمت جمعية جالتون فى عام ١٩١٨ لتمثل دائرة النخبة الداخلية لليوجينيين الأمريكيين. كان دافينبورت، وماديسون جرانت، وإدوين ج. كونكلين (الذين حصل لولين تحت إشرافهم على درجته العلمية من برنستون) من بين أعضائها الذين وضعوا لائحتها. كان لولين ولا شك متلهفًا لأن يحقق قدراً من التكافؤ الاجتماعى والثقافى مع هؤلاء الرجال. لعل أيًا من منجزاته العديدة فيها ما مكنه من الولوج إلى هذا الحرم الداخلى للمثقفين ذوى الفكر اليوجينى. وهو إلى جانب كتابته لمؤلفه المؤثر عن التعقيم، وخدمته للكونجرس، قد عمل بحماس ليضمن نجاح "المؤتمر الدولى الثانى لليوجينيا" الذى عقد فى "المتحف الأمريكى للتاريخ الطبيعى" فى سبتمبر عام ١٩٢١. لعل هذا الالتزام قد أثر فى هنرى فيرفيلد أوسبورن رئيس المؤتمر الذى كان مديراً للمتحف ومنظمًا لجمعية جالتون.

خلال السنوات القليلة التالية استمر نجم لولين فى الصعود. فى عام ١٩٢٣ وبمساعدة "لجنة الهجرة والتطبيع" التابعة لمجلس النواب، حصل على تعيينه من قِبل وزارة العمل كممثل خاص فى أوروبا للهجرة[٢٥]. طاف لولين بعدها فى أوروبا لمدة ستة أشهر ليجمع بيانات أكثر عن التهديد الذى تطرحه الهجرة. قاد هذا إلى تقريره الثالث للكونجرس "أوروبا كقارة مصدرة للمهاجرين، والولايات المتحدة كدولة مستقبلة للهجرة"، وهى وثيقة أيدت التقييد بقوة، ولكنها ظهرت فيما يحتمل فى وقت أكثر تأخراً من أن تؤثر مباشرة فى قانون تقييد الهجرة لعام ١٩٢٤[٢٦].

خلال عشرينيات القرن العشرين أجرى لولين عمليات مسح سنوية لمتابعة تنفيذ قوانين التعقيم بالولايات. الجمعية الأمريكية لليوجينيا جمعية تشكلت حديثًا، ويهيمن على دائرتها الداخلية العديد من أساتذة ييل، وقد نشرت فى عام ١٩٢٦ مؤلفًا للولين

جدد فيه دراسته فى عام ١٩٢٢ ويتكون من ٧٥٥ صفحة. كانت هذه أخبار طيبة بالنسبة لليوجينيين. فقد كانت فترة الهدوء خلال وبعد الحرب العالمية الأولى تفسح المجال أمام زيادة مفاجئة فى كلٍّ من النشاط التشريعى وعدد عمليات التعقيم اليوجينى. فى عام ١٩٢٦ قامت ثلاث وعشرون ولاية بسن قوانين للتعقيم وأصبح لدى سبع عشرة ولاية برامجاً فعالة، عقم طبقًا لها ٦٢٤٤ شخصاً.

إلى جانب مهامه كمدير لمكتب السجل اليوجينى، كان لدى لولين التزامات أخرى كثيرة. فقد قام بجهد يكاد يكون فردياً بتحرير وكتابة جزء كبير من أعداد "يوجينيكال نيوز" (الأخبار اليوجينية)، وهى مجلة شهرية وجهت إلى الجمهور العام. كتب لولين فى عام ١٩٢٠ اثنى عشر عموداً للمجلة، وفى عام ١٩٢٦ كتب نحو خمسين عموداً، وخلال الفترة ما بين عام ١٩٢٩ و١٩٣١ كتب سنوياً ما يزيد كثيراً عن المائة عمود. سافر كثيراً أيضًا لينشر رسالة التعقيم اليوجينى. وعلى سبيل المثال، ألقى فى ١ مايو ١٩٢٦ محاضرة فى أكاديمية كنتكى للطب، وفى ٤ يونيو ألقى بحثًا عنوانه "التعقيم اليوجينى لضعاف العقول" فى اجتماع "الجمعية الأمريكية لدراسة ضعاف العقول" فى تورونتو[٢٨].

لطالما حاول لولين باستمرار أن يجمع المال لدعم حركة التعقيم. خلال أوائل عشرينيات القرن العشرين بدأ أحد أثرياء نيويورك ويدعى والتر. ج. سالمون مشروعًا مع لولين لتربية أفضل كل الخيول الأصيلة. حاول لولين مراراً وبلا جدوى أن يقنعه بأن يرعى اقتراحه بتأسيس مؤسسة سالمون للبحث اليوجينى لدراسة الآثار النافعة للتعقيم. كما استجدى لولين المال أيضًا من تشارلس م. جويث، وهو أحد أثرياء كاليفورنيا اهتم كثيراً بالهجرة المكسيكية، ولكن جويث قدم معظم دعمه لمشروعات اليوجينيا فى الساحل الغربى. فى عام ١٩٢٧ بعد أن رفضت جامعة هارفارد وصية بميراث من ستين ألف دولار لدعم تعليم اليوجينيا، تعقب لولين المعركة فى المحكمة حول الوصية، وعندما مُنح المال لكلية جيفرسون الطبية، التمس لولين ثانية (وبلا جدوى) قطعة من الحلوى[٢٩].

إذا أخذنا في الاعتبار أن هناك أيضًا نشاطات أخرى جلبت له المزيد من استحسان الجماهير، نجد أنه لما يثير السخرية أن أهم عمل أجراه لولين لتأييد المزيد من التعقيم اليوجيني هو فيما يحتمل أنه كتب خطابًا لموظف بفرجينيا في أكتوبر عام ١٩٢٤. في مارس من ذلك العام لحقت فرجينيا بعدد متزايد من الولايات التي كانت تسن قوانين وجهت إلى تعقيم "الآباء المحتملين للنسل معدوم الكفاءة اجتماعيًا"، وهو مصطلح في قانون لولين النموذجي. بعد أشهر قليلة، تم إيداع كاري باك التي قيل إنها أم ضعيفة العقل لطفلة ضعيفة العقل، في مؤسسة بفرجينيا بواسطة أمها بالتبني. اختارها دكتور أ. س. بريدي مدير "مستعمرة لينشبرج"، وهي منشأة سكنية كبيرة، لتكون حالة الاختبار (التي يمكن من خلالها تحديد مدى دستورية القانون الجديد[٣٠].

حصل بريدي وأوبري سترود، وهو المحامي الذي وجه تحويل مشروع قانون فرجينيا ليكون قانونًا، حصلا أولاً على أمر للتعقيم من مجلس المديرين لمستعمرة لينشبرج، ثم أقنعا صديقًا لسترود يدعى آي. ب. هوايتهيد بأن يمثل كاري باك في اختبار المحكمة. أخذ بريدي يعمل بحرص على أن ينشئ سجلاً محكمًا، فكتب للولين يطلب منه أن يقوم بمهمة الخبير في تقدير لياقة كاري باك للتعقيم. فطلب لولين تاريخًا شخصيًا وعائليًا مفصلاً، وهو ما استطاع بريدي أن يمده بالبعض منه فقط. وعلى الرغم من أن لولين لم يدرس كطبيب أو سيكولوجي ولم يقابل كاري باك مطلقًا، إلا أنه استخدم مادة بريدي الهزيلة ليجيب على قائمة طويلة من التساؤلات، في وثائق برزت بوضوح في قرار القاضي بتأييد أمر التعقيم. ارتأى لولين أن عمر كاري باك العقلي هو تسع سنوات، وأنها بلا خلق جنسيًا وأنها نموذج لـ"المغفل المنحط". وارتأى أن احتمال أن يكون ضعف عقلها راجعًا إلى أسباب بيئية بدلاً من الوراثية، هو احتمال "بعيد بعدًا استثنائيًا"[٣١].

أدى استنتاج لولين بأن كاري باك كانت "والدة محتملة لنسل معدوم الكفاءة اجتماعيًا"، بالإضافة إلى شهادة دكتور أ. هـ. استابروك، وهو عالم زميل بمعهد

كارنيجى (ومؤلف كتاب آل جيوك فى عام ١٩١٥)، وشهادة دكتور جوزيف ده جارنت وهو مدير مؤسسة أخرى بفرجينيا شهد (على نحو خاطئ) بأن ضعف العقل يعد وراثيًا، أدى هذا كله إلى بناء سجل مقنع. لم يستدعِ محامى كارى باك أى خبير طبى، مركزًا هجومه على قضايا الإجراء القانونى المناسب. أُيد القانون الجديد من قبل المحكمة العليا بفرجينيا والمحكمة العليا بالولايات المتحدة[٣٢]. على الرغم من أن القضية لم تلقَ دعاية كبيرة، إلا أنها أعلنت عن عهد جديد. قبل أن تتخذ المحكمة العليا قرارها، كانت برامج التعقيم بالولايات تنفذ على نطاق متواضع نسبيًا. أما بعد قضية باك ضد بل (التى نوقشت بتفصيل أكثر فى الفصل السابع) فقد زاد تسارع المعدل ولم يبطئ حتى الحرب العالمية الثانية.

خلال أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين أصبح عمل لولين عالمى النطاق. فى عام ١٩٢٨ ذهب لولين إلى هافانا كمستشار لكوبا فى "المؤتمر الدولى الثانى للهجرة والنزوح". فى عام ١٩٣٠ كان سكرتيرًا "للمؤتمر الدولى الثالث لليوجينيا" الذى عُقد فى لندن. استمر لولين فى عمله كـ"خبير لليوجينيا" الوحيد "للجنة البرلمانية للهجرة والتطبيع"، وأنتج سيلاً مطرداً من التقارير التى تدعم قضية التقييد.

على الرغم من أن مكانة لولين فى المجتمع العلمى للأمة كانت كافية لتضمن له دعوة للالتحاق "بلجنة وراثة الإنسان" التابعة للمجلس القومى للبحوث فى عام ١٩٢٩، إلا أنه حتى وقتذاك تعرض لهجوم بسبب استخلاصه من بحوثه لاستنتاجات واسعة أكثر مـ ـنبغى وتدعمها أدلة واهية. فلابد أن عدداً ليس قليلاً من العلماء وصناع السياسة قد قلقوا من أن عمله يعد متحيزًا على نحو صريح. فى وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩١٤ اشتكى طالب بالبرنامج التدريبى للباحثين الميدانيين بمكتب السجل اليوجينى، لمسز هاريمان من أن لولين قد عامله بتعصب لأنه يهودى[٣٤]. بعد فترة قصيرة من نشر الكونجرس الأمريكى لتقرير لولين "تحليل للبوتقة الأمريكية الحديثة"، بدأ دكتور جون. سى. ميريام رئيس معهد كارنيجى يشكو لدافينبورت من أن أبحاث لولين مثقلة بالتحيز[٣٥]. فى أكتوبر من ذلك العام غضب ميريام (الذى كان يتحكم فى

تمويل مكتب السجل اليوجينى) مرة ثانية من الانتقادات التى وجهت لأبحاث لولين عن التعقيم فى مجلة " ناتشر" (الطبيعة). فى عام ١٩٢٩ عنَّف ميريام لولين على استخدامه الأدوات الكتابية لمكتب السجل اليوجينى فى رواق الضغط على الكونجرس(٣٦). على الرغم من أن استياء ميريام من لولين زاد مع مرور السنين، إلا أن من الواضح أنه كان قوى التحمل. فلم يتقلقل وضع لولين فى مكتب السجل اليوجينى، إلا بعد أن تقاعد دافينبورت.

خلال أوائل ثلاثينيات القرن العشرين عاد لولين إلى مشكلة الهجرة، عندما اقتنع بأن اليوجينيين قد كسبوا معركة التعقيم (ويحتاجون فقط إلى أن ينموا معدل إجراء العمليات). فى عامى ١٩٣٣ و١٩٣٤ كانت ثمة مناقشة مهمة عما إذا كان يجب أن يعدَّل قانون الهجرة لعام ١٩٢٤ ليسمح ليهود أكثر بأن يغادروا ألمانيا للجوء إلى الولايات المتحدة. دعا المجلس التنفيذى للغرفة التجارية بولاية نيويورك لجنة خاصة للاجتماع للنظر فى الأمر، وطلب من لولين أن يدرس هذه المسألة. فتوصل تقرير لولين الذى أقرته اللجنة وأرسلته بالبريد إلى جميع أعضاء الغرفة التجارية بولاية نيويورك، إلى أنه ينبغى ألا يُمنح "أى حق دخول استثنائى لليهود اللاجئين من الاضطهاد فى ألمانيا". وكما قال لولين "ليس اليهود استثناءً من الأعراق الأخرى التى تتسم بتغاير كبير فى جودة أصول العائلات داخل كل عرق منها. فهناك يهود راقين ويهود منحطين... مرحبًا باليهود الراقين، أما اليهود المنحطين فيجب أن يستبعدوا من الدخول". وهكذا كان اهتمام لولين بالتهديد الذى تتعرض له الولايات المتحدة بسبب هجرة الأفراد المنحطين، أكبر من اهتمامه بالمخاطر التى واجهها اليهود فى ألمانيا النازية. تخوف لولين من أنه لو واصلت الولايات المتحدة أن تقوم بدور ملجأ العالم ومأوى المشردين، سوف تحطم سريعًا حياتها الاقتصادية وإرثها بالمستقبل. فى أغسطس عام ١٩٣٤ أكمل لولين أيضًا مسحًا آخر للنزلاء الأجانب المولد فى المؤسسات الأمريكية، وطرح نتائجه ثانية كدليل لدعم سياسة محكمة للهجرة. استحسنت آراءه مجلة "ساترداى ايفينينجبوست"(٣٧).

على الرغم من أن لولين ظل محبوباً من بعض أعضاء الصحافة واستمر يتلقى دعوات ليقود جماعات دراسة متنوعة، إلا أن دكتور ميريام أخذ على نحو مطرد يضيق ذرعًا بأبحاثه. في عام ١٩٣٥ التمس ميريام رأى عالم وراثة مُبجَّل يدعى ل. سى. دون حول اليوجينيا عمومًا ولولين على وجه الخصوص. فأجاب دون بأن كثيراً من علماء الوراثة ينتقدون تمامًا اليوجينيين لأن أبحاثهم "ليست مدفوعة دائمًا ببواعث علمية نزيهة على نحو صرف"[٣٩]. ولكن ميريام لم يقرر التخلص من لولين حتى عام ١٩٣٨ عندما كان على وشك التقاعد من معهد كارنيجي. فقد رفض ميريام الخطاب السنوى الروتينى من طبيب يشهد على صحة لولين الجيدة، وطلب رأيًا آخر. ثم خفض بعدها تمويل لولين بنسبة ٨٠ ٪ وضمن له مرتبه لمدة الربع الأول فقط من عام ١٩٣٩[٤٠] فلم يجد لولين خياراً سوى أن يستقيل.

تبرأ معهد كارنيجي من اهتمامه السابق باليوجينيا، وأغلق فى التو مكتب السجل اليوجينى. وشُحنت مئات الآلاف من بطاقات الملفات العائلية إلى جامعة مينيسوتا، وأُرسلت أوراق لولين الشخصية الضخمة فى شاحنة بصندوق إلى منزله فى كيركفيل بميسورى[٤١]. وبعد وفاة لولين عام ١٩٤٢، أصبحت هذه الأوراق ملكًا لجامعة شمال شرق ولاية ميسورى حيث لاتزال تقبع.

(٦)

بعث اليوجينيا مجددًا

هل ستتجه أمريكا إلى الانتحار العرقى أو إلى تحسين العرق؟

– دابليو أ. بلكير، أمين سجل الإحصاءات الحيوية بولاية فرجينيا، ١٩٢٥.

" تأييد قانون يعرف "الدم الزنجى" فى لويزيانا".

– (نيو أورليانز) صحيفة "تايمز بيكيون"،الولايات المتحدة، ١٩ مايو ١٩٨٣.

كما سبق أن رأينا، تم فى أول عقدين من هذا القرن العشرين سَنُّ عدد ملحوظ من قوانين التعقيم، وأُخضع نحو ٣٢٠٠ من نزلاء المؤسسات للتعقيم اليوجينى. وقع معظم هذا النشاط من عام ١٩٠٩ حتى عام ١٩١٣، وتطرح سجلات التصويت التشريعى أن هذه القوانين حظيت بتأييد واسع. ومع ذلك لم تُنفَّذ برامج التعقيم اليوجينى فعلاً إلا فى تلك الولايات التى أيد البرامج فيها أشخاص رئيسيون مثل مديرى مستشفيات الولاية. عُقم عدد قليل نسبيًا من نزلاء المؤسسات، إلا فى كاليفورنيا والعديد من ولايات الغرب الأوسط. أثناء الحرب العالمية الأولى أطاحت المحاكم بكثير من القوانين، ولم تُسن أى قوانين جديدة للتعقيم لفترة من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٢.

على الرغم من زوال معظم القوانين، استمر الارتفاع فى عدد نزلاء المؤسسات الذين يعقمون بكل عام فى الولايات المتحدة. كان هذا إلى حد كبير بسبب برنامج

كاليفورنيا. فى الفترة من ١ يناير ١٩١٨ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٢٠، أجريت ١١٥٠ عملية تعقيم على نزلاء فى ست مستشفيات للولاية للمجانين فى كاليفورنيا، أى تقريباً بنسبة واحد مقابل كل ستة أشخاص أُدخلوا المستشفى. كما عُقم أيضاً نحو ثلاثمائة متخلف فى ملجأ سونوما للولاية، وهو مؤسسة تستوعب ٢٢٠٠ نزيل. خلال تلك السنوات الثلاث، أُجرى ٨٠ ٪ تقريباً من إجمالى عمليات التعقيم اليوجينى التى نُفذت فى الولايات المتحدة، وذلك فى سبع مؤسسات بولاية واحدة (١).

على الرغم من خمود برامج التعقيم فعلياً فى كل مكان عدا كاليفورنيا، سرعان ما استعادت حركة التعقيم وضعها على نحو ملحوظ. استغل عدد صغير من اليوجينيين – بشكل فعال – ما شاع من القلق القومى بشأن التدفق الدرامى بعد الحرب للمهاجرين من شرق وجنوب أوروبا، والاضطراب المتزايد بشأن هجرة السود الأمريكان للشمال. ارتبط على نحو وثيق البعث الجديد لبرامج التعقيم مع المطالبة الشعبية بتقييد الهجرة. يحاج اليوجينيون بأن حشود المهاجرين ستضعف المستودع الجينى الأمريكى ووفرت هذه الحجة جزءاً من الأساس المنطقى الفكرى لقانون تقييد الهجرة لعام ١٩٢٤. ليست مصادفة أن تُسن فى نفس الوقت موجة ثانية من قوانين التعقيم بالولايات تستهدف تهديداً آخر "للعرق".

القضايا التى نوقشت فى "المؤتمر الدولى الثانى لليوجينيا" الذى عقد فى "المتحف الأمريكى للتاريخ الطبيعى" بمدينة نيويورك فى سبتمبر عام ١٩٢١، قضايا تعكس هذا القلق المزدوج. قدم ثقات فى علم الوراثة والطب واليوجينيا ١٠٨ أوراق بحث. كانت ثلاث وخمسون منها تقارير عن علم الوراثة المختبرى أو دراسات لأشجار الأنساب توثق وراثة الصفات الإنسانية(٢) ؛ بينما وُجهت خمس وخمسون ورقة بحث للعواقب البيولوجية والاجتماعية للزواج بين أشخاص من خلفيات عرقية مختلفة(٣). تطرح هذه الأوراق البحثية، ومن بينها أوراق بحث مثل "بعض الملاحظات على مشكلة الزنوج" و"مشكلة تمازج البيض والزنوج" و"التزاوج المختلط مع العرق السلافى"، تطرح أن ثمة

أوجه قلق خاص بشأن اختلاط تزاوج السلالات البشرية. لم يقتصر ذلك القلق على الدوائر اليوجينية. فخلال الربع الأول من هذا القرن (العشرين) سنَّت ولايات كثيرة قوانين أُعدت لتضييق القيود الموجودة من قبل على الزواج البين عرقي.

تتأصل جذور القانون المعادى لتمازج الأجناس تأصلاً عميقًا فى تربة التاريخ الأمريكى. فى وقت مبكر يرجع إلى عام ١٦٣٠، أى بعد مرور سنوات قليلة على جلب الزنوج إلى فرجينيا، أعلن مجلس الحاكم أن رجلاً أبيض يدعى هوج دافيس سوف يُجلد علانية لأنه "أساء لنفسه لدرجة إهانة الرب وإلحاق العار بالمسيحيين، بأن دنس جسده بمضاجعة زنجية". فى عام ١٦٦٢ عُدل قانون الولاية العام المعادى للزنا ليضم عقوبات أشد فى حال أن تنتهك الأطراف المذنبة أيضًا الحدود العرقية. عندما نتتبع تاريخ فرجينيا التشريعى (الذى كان نموذجًا للجنوب)، يجد المرء انشغالاً متواصلاً بحماية تلك الحدود. أعلن قانون سُن عام ١٧٨٧ أن "كل شخص سيحمل أو أكثر من الدم الزنجى، سيعتبر خلاسيًا". ظل خط اللون موجوداً هناك حتى عام ١٩١٠ عندما أعلنت الهيئة التشريعية بالولاية، فى رد على التزاوج المتزايد بين البيض والسود، أن أى شخص يكون فى أسلافه من الزنوج، يكون هو الآخر من ذلك العرق(٤). تخوف كثير من الأمريكيين من أن تخفيف كثافة الأصول السلفية بالخلاسيين والسود يهدد مستقبل الأمة. وفقًا لأحد الثقات، فإنه بين عام ١٨٩٠ و١٩١٠ تزايد عدد السكان "الملونين" بنسبة ٨١ ٪ ، بينما تزايد عدد السكان الزنوج بنسبة ٢٢,٧ ٪ فقط.

استجابت الهيئة التشريعية فى فرجينيا بإصدار تشريع عنوانه "قانون لحماية السلامة العرقية"(٦) السمة الرئيسية لهذا القانون، وهو أقوى عقبة قانونية وُضعت أمام الزواج البينعرقى منذ الحرب الأهلية، هى تعريفه الشخص "الأبيض" بأنه شخص "لا يحمل أى أثر على الإطلاق لأى دم آخر غير القوقازى".أُمر الموظفون المكلفون بإصدار تراخيص الزواج بألا يفعلوا ذلك حتى "يتأكدوا على نحو معقول من أن البيانات المتعلقة بلون كلٍّ من الرجل والمرأة صحيحة". أُعلن أن الزيجات البينعرقية الموجودة من قبل،

زيجات باطلة بصرف النظر عن الولاية التى قد رُخصت فيها، كما أُعلن أن التعايش البينعرقى جريمة. كان هناك استثناء واحد للسياسة المعادية لتمازج الأجناس. كُتب "استثناء بوكاهونتاس" مراعاة للعدد الكبير من الأشخاص الذين ادعوا أنهم سليلو بوكاهونتاس وجون رولف، وأجاز هذا الاستثناء للأبيض أن يتزوج "شخصًا يحمل ١٦/١ أو أقل من دم هندى أمريكى". وقد حذت ولايتان أخريان على الأقل، هما جورجيا وألاباما، حذو فرجينيا، وعرفتا البيض بأنهم فقط أولئك الأشخاص الذين لم تتلوث سلسلة نسبهم[٧].

فى فرجينيا وقعت مهمة تنفيذ القانون الجديد المعادى لتمازج الأجناس على عاتق أمين سجل الإحصاءات الحيوية بالولاية. والتر أشبى بلكير طبيب حصل على شهادة الطب من جامعة ميريلاند عام ١٨٨٥، وقد تولى منصب أمين السجل منذ عام ١٩١٢. على الرغم من أنه مارس الطب لسنوات كثيرة فى هامبتون بفرجينيا، إلا أن بلكير كان مهتمًا بالصحة العامة منذ وقت مبكر فى حياته المهنية. بحلول عام ١٩٢٤ كان قد نشر عددًا من أوراق البحث عن قضايا تتعلق بالصحة العامة واليوجينيا، وقد حظى بتدوين مادة عنه فى مجلة "هو إز هو إن أمريكان ميديسين"[٨] (من يكون من فى الطب الأمريكى).

كان بلكير ملتزمًا التزامًا عميقًا بتنفيذ إجراءات القانون المعادى لتمازج الأجناس. فى فبراير عام ١٩٢٨ تنبه لولين لمعركته لحماية "السلامة العرقية". انبثقت المراسلة بينهما نتيجة خطاب كتبه دكتور بلكير لماديسون جرانت، وهو نيويوركى ثرى وعضو بالدائرة الداخلية اليوجينيين. كان بليكر ينشط برواق ضغط لإقرار مشروع قانون سيعطى التعليمات لمكتب الإحصاءات ليستخلص وينشر أسماء رؤوس العائلات كما وردت فى كل إحصاء فيدرالى منذ عام ١٨٠٠. اعتقد بليكر أن هذه البيانات ستساعد على التحقق من التاريخ العرقى للعائلات، مما يتيح له تعيين هوية من يحاولون التسلل على أنهم بيض. كتب بليكر مطالبًا بدعم جرانت ؛ مرر جرانت الخطاب إلى لولين الذى كتب لبليكر ليعلم منه المزيد عن قانون فرجينيا[٩].

ردًا عليه، شرح بليكر استثناء بوكاهونتاس وتذمر من أنه قد خلق منفذًا لتسلل "البقايا ممن يسمون بالهنود الذين فقدوا في الواقع هويتهم بالامتزاج مع الزنوج"، يتسللون منه عبر خط اللون. لمعالجة هذه المشكلة، أرفق بليكر "تحذيرًا" بشهادات الميلاد والوفاة وتراخيص الزواج ليعيد مكتب الإحصاءات الحيوية تصنيف أي شخص كـ"ملون" إذا كان أي من والديه قد صُنِّف على أنه "هندي، أو هندي مختلط، أو مختلط، أو هندي أوروبي، أو من نسل خلافي أو نسل موضع تساؤل، أو أي مصطلحات أخرى مشابهة لغير البيض"(١٠).

أثار هذا الخطاب اهتمام لولين بقوانين السلامة العرقية، وسأل بليكر عن كيفية معالجة الولايات الأخرى لهذه المسألة. أرسل له بليكر قائمة بالقوانين الحالية لتمازج الأجناس، ولاحظ أن "هناك قائمة طويلة على نحو شائن من الولايات التي تجيز التزاوج الحر بين البيض والسود. وتلك هي المشكلة الكبرى في الواقع، إذ تقل النزعة نحو التزاوج البيني عندما يوجد أي قانون بأي حال يحظر التزاوج بين الأعراق، حتى ولو كان ينقصه الكمال. لقد هاجر عدد كبير من السلالات المختلطة لدينا في فرجينيا، إلى بنسيلفانيا ونيويورك وولايات شمالية أخرى، وأُعتقد أن سبب هذا أساسًا هو أن يتجنبوا قانون الزواج لدينا"(١١).

مع تصميم بليكر على أن ينكر وضع البيض على أي هندي لديه أي سلف زنجي، فإنه حاول حتى الضغط برواق التأثير على المكتب الهندي في واشنطن العاصمة، ليغير من تعريفه للهندي على أنه ("أي فرد يحمل أي دم هندي")(١٢) كان بلكير مقتنعًا بأن من يعيشون في محمية بمقاطعة كينج ويليام بفرجينيا، يجب أن يعتبروا ملونين لا هنوداً، لأنهم يحملون من الدم الزنجي بقدر ما يحملون من الدم الهندي أو أكثر. ولكن المكتب الهندي لم يأخذ باقتراحه. فاعتبر نفسه قائدًا لجيش يواجه على نحو يائس بعدو يفوقه عدداً، ومع ذلك كان بليكر فخوراً بأن مكتبه سيكون قادراً على إنقاذ "النساء الشابات من أنهن ربما يُخدعن بالزواج من خلاسيين يتنكرون في إهاب هنود"(١٣).

فى عام ١٩٣٠ وبعد سنوات من الجهد، أقنع بليكر الهيئة التشريعية بفرجينيا بتعديل قانون الأعراق لديها بحيث "يعتبر كل شخص يحمل أى دم زنجى يمكن التحقق منه، شخصاً ملوناً". أعطى هذا لبليكر السلطة ليعيد تحديد الوضع العرقى للسلالات "المختلطة" التى كانت تدرس فى مدارس البيض، وليطرد أشباه البيض الذين هم من أصل زنجى إلى مدارس السود. اهتم بليكر بصورة خاصة بإعادة تصنيف "الفرجينيين الهجين"، وهى مجموعة ربما تتكون من ألف من أشباه البيض من "السلالات المختلطة" الذين نظموا أنفسهم لمحاربة القانون الجديد(١٤).

يوضح آخر خطاب معلوم أرسله بليكر للولين، فهمه الفج الساذج لوراثيات الفروق العرقية ومدى تحيزه العدوانى. كتب يقول : "كنت لأشعر بارتياح أكبر إلى حد ما بالنسبة للأمر، لو أننى كنت أعتقد أن هؤلاء الأشباه للبيض لن ينجبوا أطفالاً يحملون خصائص زنجية. لم أشعر قط بأن لدى المبرر لاعتقاد أنه فى بعض الحالات يكون أطفال الخلاسيين بيضاً حقاً وفقاً لقانون مندل. وعلى الأقل فإنى لا أشعر بما يُرضي من أننا قد نستطيع أن نعرف ولو من حالة فردية أن الحقيقة هى هكذا"(١٥).فى ذلك الوقت كان من الشائع الاعتقاد بخوف مماثل لخوف بليكر من أن واحداً له بشرة بيضاء ومن سلالة زنجى قد ينجب أطفالاً لهم بشرة بنية. ومما يثير السخرية أن دراسات التزاوج بين البيض والسود فى جامايكا التى أجراها دافينبورت منذ عقدين، قد أثبتت أن "الأبيض المستخلص" هكذا لن يلد طفلاً أسود(١٦).

على الرغم من أن كثيراً من أنصار التعقيم اليوجينى المتحمسين كانوا يعتقدون أنه سيقلل تفشى الجريمة، إلا أن معظم الباحثين الأمريكيين فى علم الجريمة فى أوائل القرن العشرين رفضوا بشكل قاطع هذه الأطروحة اللومبروزوية المحدثة. فعلى سبيل المثال، فى كتابه "علم الجريمة" (١٩١٨)، أكد موريس بارملى على أن لومبروزو "كان جاهلاً نوعاً بالبيولوجيا الحديثة، ولا سيما نظرية الوراثة". حاجّ بارملى بأن ما

أسماه لومبروزو بالصفات "التأسلية"(*)^٨ هي في الواقع أمثلة لتطور موقوف سببته بيئة معادية. وأقر بأن العوامل الوراثية تبرز أحيانًا في السلوك الإجرامي، ولكنه فوق كل شيء، لايرى أهمية كبيرة في التعقيم كوسيلة لتقليل الجريمة(١٧).

بعد ست سنوات، عندما نشر إدوين سوزرلاند وهو باحث في علم الجريمة يعمل في جامعة إلينوي، كتابه المدرسي، كانت آثار الفكر اللومبروزوي نادرة حقًا. كتب سوزرلاند أن "النزعة إلى الجريمة في حد ذاتها لا يمكن وراثتها. ولو كان هناك أي صفة موروثة تدفع إلى الجريمة، فنحن لا نعلم ما هي. بل حتى في حالة ضعاف العقول والمجانين، لا نجد من الواضح في نسبة كبيرة جداً من الحالات أن أوجه شذوذهم هي مما يورث، وبالإضافة نجد أنه ليس من الواضح أن من يعانون من هذه الصعوبات يكونون أكثر ميلاً إلى ارتكاب الجرائم من غيرهم". استنتج سوزرلاند أنه "لايوجد ثمة دليل على أن النزعة الإجرامية سيقل أمرها كثيراً" بقوانين التعقيم(١٨).

إلا أن بعض الصحفيين المعاصرين قد طرحوا رؤية أكثر استثارة. فعلى سبيل المثال، حدث خلال عامي ١٩٢٤ و١٩٢٥ أن كتب فرنش ستروزر رئيس تحرير "ورلدزورك" (عمل العالم)، وهي صحيفة مصغرة شائعة، خمس مقالات عن الأساس البيولوجي للجريمة. توضح هذه الأعمال كيف صُوِّرت اليوجينيا للقارئ غير المتخصص. كانت إحدى المقالات هي "سبب الجريمة : عقل متخلف"، صورة بروفيل عن عمل هاري أولسون كرئيس لمحكمة شيكاغو المحلية. استشهد ستروزر بأولسون وهو يؤكد على "أن المجرمين يكونون عمليًا كلهم، غير أسوياء عقليًا"(١٩). ففي عام ١٩١٤ مع اقتناع أولسون بأنه قد حان الوقت لاستخدام الطرائق العلمية في خدمة منع الجريمة، فإنه أسس المختبر السيكوباتي. أعطى تعليمات لمدير المختبر دكتور ويليام هيكسون وأخصائي القياس السيكولوجي، بأن ينشئا "اختبارات للشخصية"

(*) التأسل: عودة ظهور صفات للأسلاف بعد ابتعاد السلالة عنهم. (المترجم)

لتعيين المجرمين. وبعد عقد، سجل ستروزر أن هيكسون قد اكتشف أن الخرف المبتسر (الشيزوفرينيا) هو السبب فى كل الجرائم تقريبًا، وهو اكتشاف عُدَّ بأنه سيحدث ثورة فى علم الجريمة. وقد أمدت استنتاجات هيكسون، القاضى أولسون، اليوجينى الصامد، بالرؤية الميكانيكية للسلوك الشاذ التى كان ينشدها بالضبط. عندما عاد هيكسون من جولته فى المعامل السيكولوجية الأوروبية، أخبر أولسون بأنه قد تعلم طريقة جديدة لفرز الميول الإجرامية. كان مقتنعًا بأن تسعة أفراد من بين كل عشرة مجرمين هم شاذون عقليًا، وبأنه قادر على أن يعين بدقة أكثر الأنماط الخاصة بالعيوب التى تفضى إلى الجريمة. اقترح هيكسون على محققى الصحف أن بوليس شيكاغو ينبغى أن يجمع المائة شخصية الأكثر عنفًا بالمدينة، وأن يودع من تُظهر اختبارات المختبر السيكوباتى أنهم شاذون فى المؤسسات "قبل" أن يضروا المجتمع [٢٠].

هناك مقالة أخرى من مقالات ستروزر عنوانها "علاج الجريمة"، فيها محاجة صاخبة من أجل "وقف تكاثر المتخلفين عقليًا" بأسرع ما يمكن[٢١]. هناك مقالة ثالثة زُعم أنها كتاب تمهيدى عن الوراثة، تعطى مثلاً لتوضيح الوراثة المندلية بمناقشة جين هيئة وجه اليهود. بعد أن حلل ستروزر "كل الهجائن الممكنة بين اليهود وغير اليهود"، ينبه قراءه إلى أن "كل الأطفال المولودين من تزاوج يهودى مع غير اليهود سيشبهون غير اليهود، وإذا تزوج غير يهودى صرف من نصف يهودية، فإن كل أطفالهم سيشبهون غير اليهود، وإذا تزوج نصف يهودى من نصف يهودية، فإن طفلاً واحداً من بين كل أربعة سيشبه اليهود، أما الثلاثة الآخرون فسوف يشبهون كلهم غير اليهود"[٢٢]. مما يُؤسَف له، أن من يقرأون مقالة ستروزر فى أسبوع واحد هم فيما يحتمل أكثر ممن يقرأون الكتب المدرسية عن علم الوراثة فى عام كامل.

ساعدت الجهود التى لا تكل لقلة من اليوجينيين المبرزين أمثال القاضى أولسون، الذى كان يشرف على عمل ستة وثلاثين قاضٍ آخر، ساعدت على إبقاء الحجج المؤيدة

للتعقيم على قيد الحياة خلال السنوات التى تلت مباشرة هزائم *اليوجينيا* فى المحاكم. شجب أولسون مباشرة ما كان من آراء فى الدوائر الأكاديمية لعلم الجريمة تقــول أنه لا يوجــد أى دليل مـقنع أن الميـول الإجـراميـة قـابلة للوراثة. فى خطابه الرئاسى إلى "جمعية البحث اليوجينى" فى عام ١٩٢٥، أكد أولسون على أن "منع الجريمة يُنظَر له أخـيـراً على أنه التـخلص من السـلالات المتـخلفـة، وإنه الخطوة الأولى فى برنامج اليوجينيا[٢٣].

جمعيات اليوجينيا :

عندما تزايد استياء الأمريكان من التدفق الهائل للمهاجرين في سنوات ما بعد الحرب، أصبح الكثيرون مـهتمين بمشكلة النشاط العرقي. نُظمت مجموعات صغيرة من المواطنين فى عشـرات من المدن عبر أمـريكا، لدراسة هـذه المسألة ومسائل يوجينية أخرى. هناك اثنتان من هذه المنظمات، هما "الجمعية اليوجينية الأمريكية" و"مؤسسة التحسين البشرى"، قد توصلتا إلى شىء من الشهرة. على الرغم من صعوبة تقييم تأثيرهما على سياسة التعقيم، إلا أن من المؤكد أنهما نشرتا الكتيبات، ووفرتا الخطباء، وعملتا جاهدتين على أن تظل الاقتراحات اليوجينية حية كموضوعات لها جدارتها إخبارياً، وخاصة موضوع التعقيم.

على الرغم من أن "الجمعية اليوجينية الأمريكية" لم تُشهَّر حتى عام ١٩٢٦، إلا أنها أنشئت بعد فترة قصيرة من المؤتمر الدولى الثانى لليوجينيا الذى عُقد فى مدينة نيويورك فى سبتمبر عام ١٩٢١. إذا كان المؤتمر الدولى الأول لليوجينيا الذى عُقد فى لندن عام ١٩١٢ قد عكس الفكر اليوجينى فى بريطانيا العظمى، فإن اجتماع مدينة نيويورك أظهر أن هناك جماعة من اليوجينيين الملتزمين قد بزغت فى الولايات المتحدة. كان د. هنرى فيرفيلد أوسبورن رئيساً للمتحف الأمريكى للتاريخ الطبيعى، وقد اختاره زملاؤه الأمـريكيون رئيسـاً للمـؤتمر الدولى الثـانى. أُنتـخب ماديسون جرانت أميناً

للصندوق، وعمل لولين الذى لا يعرف الكل رئيسًا للجنة المعروضات. بعد انتهاء المؤتمر، كان هناك العديد من الأمريكيين المبرزين، الذين يرغبون فى أن يفعلوا ما هو أكثر من مجرد الإبقاء على لجنة فرعية من المفوضية الدولية لليوجينيا المؤسسة فى لندن، وهكذا فإنهم شكلوا جمعية اليوجينيا للولايات المتحدة الأمريكية.

بحلول مارس عام ١٩٢٣ كانت هذه الجماعة المؤسسة فى نيويورك، والتى غيرت اسمها إلى الجمعية اليوجينية الأمريكية فى عام ١٩٢٤، قد أصبحت متماسكة بشكل كافٍ لتحاول أن تكوِّن رواق ضغط على الهيئة التشريعية بألبانى ضد قانون شعرت بأنه سيكون له آثار تفسد ارتقاء العرق. قدم اثنان من أعضاء الهيئة التشريعية بنيويورك مشروع قانون يوفر مساعدة تعليمية خاصة للأطفال "المتخلفين" (الذين عُرِّفوا على أنهم من يتعلمون فى مستوى أقل بثلاث سنوات أو أكثر من المتوقع بالنسبة لعمرهم). كان هذا بدعم قويٍّ من "جمعية نيويورك لمساعدة المؤسسات الخيرية"، وهى منظمة يمقتها بشدة اليوجينيون المتعصبون. اقترح مشروع قانون أوستين – كول توفير الموارد المالية من الولاية لتحفيز المدارس على استخدام عدد أكبر من المدرسين ليعملوا فى التعليم الخاص. أعد لولين مذكرة للجمعية اليوجينية الأمريكية حول هذا المشروع، وصفت البرنامج المقترح بأنه "معادى لليوجينيا" تمامًا، ويمتص دولارات دافعى الضرائب التى من الأفضل أن تنفق على الموهوبين. اقترح لولين الضغط برواق على الهيئة التشريعية لتعديل القانون بحيث يمكن تعقيم الأطفال المعوقين، و"إلا" فإنه يتخوف من أن " تعليم الفرد المتخلف سوف يؤدى إلى دعمه (أو دعمها) للوصول إلى مرحلة التكاثر، ويجعل احتمال أنه (أو أنها) يمكن أن يصير والدًا احتمالاً أكبر مما لو كان (أو كانت) أقل تعليمًا". على الرغم من جهود الجمعية اليوجينية الأمريكية، إلا أن مشروع القانون أصبح قانونًا[٢٤].

فى منتصف عشرينيات القرن العشرين كان إيرفينج فيشر أستاذ السياسة العامة بجامعة ييل، هو القوة المحركة للجمعية اليوجينية الأمريكية التى اتخذت مقرها

الرئيسي آنذاك في نيوهافين. جنَّد فيشر يوجينيًا متحمسًا وإن كان قليل الخبرة يُدعى ليون ويتنى ليكون سكرتير الجمعية. خضع ويتنى، وهو مزارع ثرى ومربى متحمس للكلاب، لتحوُّل لليوجينيا يكاد يكون تحولاً صوفيًا، فتخلى عن كل حياته المريحة بالريف ليقحم نفسه باندفاع فى مهنة جديدة. فى عام ١٩٢٨ نشر ويتنى كتاب "أساس التربية" (الذى أهداه إلى لولين)، وهو كتاب يهدف إلى تثقيف غير المتخصصين عن علم الوراثة. مجّد ويتنى فى كتابه أحد الأنشطة اليوجينية الرئيسية وهو رعاية مسابقات "العائلات الأصلح". كثيرًا ما أُقيمت هذه المسابقات فى معارض بالغرب الأوسط : يراجع القضاة شجرة نسب الناس لتحديد أكثر العائلات إيجابية يوجينيًا، تمامًا مثلما تتنافس أفضل الماشية والدجاج والخنازير للحصول على الجوائز الأولى[٢٥]، كما ساعد الجمعية اليوجينية الأمريكية على أن تصدر أيضًا" اليوجينيا : فى سؤال وجواب" وهو كتيب من أسئلة وأجوبة عن اليوجينيا، كما ساعد الجمعية أيضًا على أن تنطلق فى نشر دورية تدعى "يوجينيكس" (اليوجينيا).

خلال فترة الكساد، عندما تكبد كثير من قادة الجمعية خسائر مالية فادحة، تقلصت نشاطات الجمعية اليوجينية الأمريكية بشكل كبير. بحلول عام ١٩٣٤ أفلست الجمعية واستقال رئيسها هنرى بركينس، وهو أستاذ بجامعة فيرمونت، فى منتصف الفصل الدراسى. إلسورث هنتينجتون عالم فى الجغرافيا السياسية بجامعة ييل، وقد وافق على أن يتولى رئاسة الجماعة[٢٦]. خلال ولاية هنتينجتون (١٩٣٤ - ١٩٣٨)، استغل فريدريك أوسبورن، وهو قريب ثرى لهنرى فيرفيلد أوسبورن، نفوذه المالى ليصبح القوة المهيمنة فى الجمعية اليوجينية الأمريكية.

اتفق هنتينجتون وأوسبورن معًا فى أن تركز الجمعية الأمريكية لليوجينيا تركيزًا بالغًا فى سنواتها الأولى على السياسات اليوجينية "السلبية" مثل التعقيم. هكذا أنشآ معًا خطة كبيرة تشمل أمور الصحة العامة والتعليم والتحكم فى النسل، ستمنح اليوجينيا "الإيجابية" قاعدة عريضة فى الحياة الأمريكية. استشعرا معًا على نحو

صائب أن هذا سيكون أكثر استساغة سياسيًا، فكان أن تحركا بسرعة ليجعلا أنشطة الجمعية اليوجينية الأمريكية أكثر جاذبية للتيار الرئيسى السائد. كان فيشر مفكرًا طوبويًا، قاد عجلة إعادة تسمية الجمعية. أراد فيشر أن يتخلص من كلمة "اليوجينيا" ويعيد تسمية المنظمة باسم "الجمعية الخيرية البناءة"، ولكنه لم ينجح فى ذلك[٢٧].

خلال منتصف الثلاثينيات فى القرن العشرين عمل هنتينجتون وزملاؤه جاهدين لبناء جسور للتواصل مع الجماعات الأخرى التى تعمل للصالح العام، ولاقوا بعض النجاح. لعل أكبر انتصار لهم كان نشر كتاب "أطفال الغد"، وهو تخمين لهنتينجتون فيه بعد نظر وإثارة ويدور حول المكاسب المحتملة التى تُجنى من اليوجينيا الإيجابية. عندما نشرت وايلى الكتاب فى أواخر عام ١٩٣٥، كُتبت عنه مقالات عرض طيبة، وحقق مبيعات كبيرة وصلت إلى ٢٠٠٠ نسخة خلال عامه الأول[٢٨]. ما بين عام ١٩٣٦ و١٩٣٨ تضاعفت عضوية الجمعية اليوجينية الأمريكية، وهو تطور نسبه هنتينجتون مباشرةً إلى صورة الجمعية الأكثر اعتدالاً[٢٩].

عارض هذه التغيرات جناح أكثر تطرفًا كان لا يزال متمركزًا فى كولد سبرنج هاربور. فى عام ١٩٣٧ على سبيل المثال، رفض دافينبورت أن يحضر اجتماعًا للجنة استشارية، متهمًا الجمعية اليوجينية الأمريكية بأنها قد اتخذت توجهًا يضفى أهمية على البيئة أكثر مما ينبغى[٣٠]. كان هذا الانقسام هو ما يريده أوسبورن بالضبط. ففى مايو عام ١٩٣٨ كتب بصراحة لهنتينجتون ليقول : "إننى أشعر بشدة، كما أعتقد أنك توافقنى الرأى تمامًا، أنه يتعين علينا ألا نقيد أنفسنا بلولين ودافينبورت أو زمرة مكتب السجل اليوجينى"[٣١].

كان عاما ١٩٣٨ – ١٩٣٩ هما فترة أوج الجمعية اليوجينية الأمريكية الجديدة. ففى مايو عام ١٩٣٨ قبِل س. ج. هولمز، وهو عالم وراثة معروف ببيركلى، دعوة هنتينجتون ليخلفه كرئيس الجمعية[٣٢]. كان والدمان كامبفرت رئيسًا لتحرير العلوم

"بنيويورك تايمز" وهو رجل يمقت آراء لولين بشدة، وقد أقر فى عام ١٩٣٩ بأن الجمعية اليوجينية الأمريكية قد مرت بتحول أبعدها عن اليوجينيا السلبية لتتخذ خطًا آخر أكثر قبولاً(٣٣). ولكن ما إن بدا أن هناك تحسنًا فى مصير الجمعية اليوجينية الأمريكية، إذ بها تصاب ثانية بضربة عنيفة بسبب الشئون العالمية. مع بداية الحرب فى أوروبا، سُحب كثير من قادتها إلى واشنطن. تولى أوسبورن سلسلة من المناصب الحكومية التى قيدت دوره فى الجمعية اليوجينية الأمريكية طوال العقد التالى. بعد الحرب العالمية الثانية، غيرت المنظمة أهدافها ثانيةً واتخذت اسمًا جديداً هو (جمعية التحسين البشرى)، وكرست طاقاتها لقضية التحكم فى عدد سكان العالم.

كانت ثانى أكثر جمعيات اليوجينيا نفوذاً فى الولايات المتحدة، "مؤسسة التحسين البشرى" وكانت المشروع الأثير لدى عزرا سى. جوسنى، وهو مليونير عصامى عاش فى باسادينا بكاليفورنيا. أصبح جوسنى مهتمًا باليوجينيا فى وقت متأخر من تاريخه المهنى النابض بالحيوية. ولد جوسنى عام ١٨٥٥ فى مقاطعة كنتون بكنتكى، وتلقى تعليمه فى كلية ريتشموند بميسورى، وحصل على درجة القانون من جامعة واشنطن. سرعان ما أسس منشأة مارست القانون بنجاح (كان العميل الرئيسى لديه إحدى شركات السكك الحديدية)، غير أن مرضًا خطيراً وجه حياته وجهة جديدة. ففى حوالى عام ١٨٩٠ استقر فى فلاجستاف بأريزونا حيث أصبح مشاركًا بعمق فى صراع مرير يدور حول حقوق الرعى بين مربى الماشية ومربى الغنم نظم جوسنى جمعية "أريزونا لمربى غنم الصوف" التى عمل رئيسًا لها لمدة عشر سنوات، كما أنشأ بنكًا ناجحًا. فى عام ١٩٠٥، وقد أصبح جوسنى الآن بالغ الثراء تقاعد فى باسادينا حيث أصبح شخصية مدنية رائدة، وما لبث أن انطلق فى مضاربة تجارية أخرى. رأى جوسنى سوقًا للحمضيات، فما لبث أن أنشأ واحداً من أكبر بساتين الليمون فى كاليفورنيا. فى هذا الوقت تقريبًا، بدأ جوسنى يبزغ كمحب للخير له اهتمام خاص بالتعليم. ساهم بنصف الأموال اللازمة لبناء "المدرسة الابتدائية للفنون التطبيقية" التى لاتزال واحدة

من المدارس الإعدادية الخاصة الرائدة بأمريكا، وكان سخيًا جداً فيما وهبه من مال للمنح الدراسية لجمعيات فتيان الكشافة فى باسادينا(٣٤).

علم جوسنى لأول مرة بحركة اليوجينيا، من مقالة بإحدى الصحف أعلنت افتتاح مكتب السجل اليوجينى بكولد سبرنج هاربور فى عام ١٩١٠. فكتب لتشارلس دافينبورت ليعلم المزيد، وسرعان ما أصبح اهتمامه تأييداً. بحلول عام ١٩٢٠ أصبح جوسنى مقتنعًا بأن المهمة الحاسمة فى اليوجينيا ستكون تعليم الشباب فيما يتعلق بأهمية انتقاء الزوج أو الزوجة. على الرغم من عروض الدعم المالى التى قدمها، إلا أنه لم يستطع أن يقنع أى جامعة برعاية خطته التعليمية الفريدة. عندما خُذل فى أول محاولة له، حول جوسنى اهتمامه إلى دراسة اليوجينيا السلبية. قرر أن يحلل تاريخ التعقيم فى كاليفورنيا. فى عام ١٩٢٦ نظم جوسنى مجلسًا للمستشارين من بينهم دكتور ج. هـ. مكبرايد، وهو عضو "بلجنة الولاية للهجرة والإيواء"، وبول بوبنو وهو عالم اجتماع يحرر "مجلة الوراثة"، وذلك حتى يأخذ هذا المجلس فى إجراء بحث مُفصَّل عن مدى تأثير تعقيم آلاف المتخلفين بكاليفورنيا فى الولاية. خلال هذه الفترة أصبح اهتمامه اقتناعًا، وفى عام ١٩٢٩ أنشأ "مؤسسة التحسين البشرى"، وهى شركة لا تسعى للربح فالغرض منها تعزيز اليوجينيا.

منذ بداية دراسة التعقيم بكاليفورنيا، تحول جوسنى إلى لولين طلبًا للنصيحة(٣٥). أمده لولين بنسخ من الاستمارات التى يستخدمها لتسجيل وتخزين البيانات اليوجينية فى مكتب السجل اليوجينى، وحثه على أن يزور مستشفيات الولاية، وهى نصيحة ربما أعطاها لولين لأنه كان يعلم التأثير المرعب الذى يمكن أن يحدث لشخص قليل الخبرة عندما يرى الأعداد الكبيرة من ضعاف العقول الذين يتم إيواؤهم إيواءً سيئًا. بعد أسابيع قليلة، كتب جوسنى للولين أن مكبرايد وبوبنو قد زارا مؤسسات هنا وهناك فى الولاية، وأنه يحشد دعم الأطباء وموظفى الحكومة لتولي

دراسة أكبر بكثير عن التعقيم[٣٦]. رداً عليه، أرسل إليه لولين أسماء وعناوين اثنين وخمسين شخصاً ممن يعلم أنهم قد أُطلق سراحهم من مستشفيات بكاليفورنيا بعد أن عُقموا، بحيث يمكن لجوسنى أن يُجري بحثًا لمتابعة الآثار بعيدة المدى لقطع الوعاء الناقل للمَنِيّ[٣٧].

فى مارس عام ١٩٢٦ اتفق جوسنى ولولين رسميًا على التعاون معًا. من وجهة نظر جوسنى هناك على الأقل ما يكفي من سبب لفعل ذلك : "يبدو لى أنه ستكون هناك فائدة عظيمة من وجود دراستين مستقلتين ومتوازيتين عن هذا الموضوع. فمشروع التعقيم بأكمله يتعرض للهجوم باستمرار، ومن المؤكد أنه سيتعرض لهجوم أشد عنفًا إذا بدأنا حملة تعليميـــة لصالحه. لمواجهة هذه الهجمات، سنحتاج لكل الذخيرة المتاحة، ويبدو بما لاشك فيه أن بحثًا واحداً سيكون أقل تأثيراً من بحث ثنائى"[٣٨].

بحلول مايو عام ١٩٢٧ كان جوسنى قد جمع قائمة مثيرة للإعجاب من المستشارين لدراسة التعقيم. كان من بينهم ديفيد ستار جوردان رئيس جامعة ستانفورد، ولويس تيرمان أبرز أخصائى فى القياس السيكولوجى بالدولة، وس. ج. هولمز عالم الوراثة ببيركلى. على مدار الشهور القليلة التالية، وافق مستشارو "مؤسسة التحسين البشرى" على ثمانية عشر تقريراً عن الأبعاد الطبية والسيكولوجية والاقتصادية والقانونية لبرنامج التعقيم الطويل المدى بكاليفورنيا (١٩٠٩ - ١٩٢٧). نشرت هذه التقارير جميعها خلال السنوات الثلاث التالية، وشكلت إجمالاً أول "برهان" شامل على أن التعقيم له عائد تكلفة مفيد ولا يوقع أى ضرر طبى له أهمية على نزلاء المؤسسات الذين يستهدفهم. كتب بوبنو الكثير من أوراق البحث، وأعاد طمأنة القراء على أن البيانات لم تكشف عن أى دليل على وجود تمييز بسبب العرق أو الإثنية، وأن ثلثي من أُطلق سراحهم بشروط بعد التعقيم تصرفوا "جيداً إلى حد معتدل" خارج المؤسسات. بحلول عام ١٩٢٨ حظيت أبحاثه بالكثير من التقدير حتى

أنه دُعى لإلقاء خطاب فى الاجتماع السنوى "للجمعية الأمريكية للمحامين"، عن موضوع التعقيم والنزعة الإجرامية(٣٩). كان كتاب "التعقيم من أجل التحسين البشرى" الذى نشره جوسنى وبوبنو فى عام ١٩٢٩، أول مناقشة شاملة للتعقيم تُوجَّه إلى القارئ غير المتخصص. وقد حاجّا بأنه فى ظل برنامج للتعقيم يطبق علميًا، "ستتمكن من تقليل عدد المتخلفين عقليًا فى المجتمع ربما إلى ما يصل للنصف فى ثلاثة أو أربعة أجيال"(٤٠).

فى عام ١٩٣٠ بدأت "مؤسسة التحسين البشرى" إجراء مسح سنوى لبرامج التعقيم بالولايات. وكما فعل دكتور شارب قبل الحرب العالمية الأولى وهارى لولين خلال عشرينيات القرن العشرين، كان إدوارد جوسني وبول بوبنو خلال ثلاثينيات القرن العشرين هما الداعيان الرئيسيان للتعقيم اليوجينى فى أمريكا ومسجلا ما يحرزه من أهداف. فعلى سبيل المثال، فى عام ١٩٣٥ أرسلت "مؤسسة التحسين البشرى" ما يزيد على أربعين ألف كتيب تحوى نتائج عمليات مسحهما الخاصة بالتعقيم إلى أساتذة فى ٤٣٦ كلية مما يوجد فى كل الولايات وفى عدة دول أجنبية. بل إن جوسنى خلال عام ١٩٣٥ قد أقنع أيضًا هارى تشاندلر، وهو ناشر مجلة "لوس انجلس تايمز"، بأن ينشر عمودًا عنوانه "اليوجينيا الاجتماعية" فى عدد "مجلة الأحد" (٤١).

بحلول نهاية العشرينيات من القرن العشرين بدأ اسم جوسنى يظهر على رؤوس أوراق الجماعات الشرقية المختلفة لليوجينيا. فى عام ١٩٣٢ دُعى جوسنى ليخطب فى "المؤتمر الدولى الثالث لليوجينيا" بمدينة نيويورك. لابد وأنه قد اعتبر هذا شرفًا مميزًا، ذلك أنه على الرغم من عمره وسوء صحته، ركب القطار فى رحلة طويلة عبر أمريكا. ألقى خطابه فى هذا الاجتماع العظيم والأخير لليوجينيين، وأبدى فيه رفضه الاعتقاد بأن العزل أو منع الحمل الإجبارى يمكن أن يحد بشكل مؤثر من تكاثر المتخلفين. كان جوسنى مقتنعًا بأن أى تقنية غير التعقيم سينتج عنها أن يولد من المتخلفين عدد أكبر

كثيراً . ظلت "مؤسسة التحسين البشرى" نشطة تماماً حتى وفاة جوسني فى عام ١٩٤٢، حيث اختفت هى الأخرى من الوجود.

كان هناك عدد أقل من مجموعات يوجينية أصغر لها فيما يُحتمل بعض تأثير فى موقف الجماهير فى ولاياتها، على الرغم من أنها لم تكن ظاهرة للعيان كالجمعية اليوجينية الأمريكية ولم تكن نشطة "كمؤسسة التحسين البشرى". "مؤسسة براش" فيها مثل جيد لذلك. كان تشارلس فرانسيس براش مثالاً للأمريكى الناجح. ولد فى أوهايو عام ١٨٤٩، وأظهر اهتماماً مبكراً بالمغناطيسيات والبطاريات، وهو اهتمام ازدهر فى تاريخ مهنى رائع. بعد حصوله على درجة الهندسة من جامعة ميتشيجان فى عام ١٨٦٩، انتقل إلى كليفلاند. وهناك فى عام ١٨٧٧ حسَّن مصباحاً قوسياً تحسيناً بالغ الإتقان حتى أصبح أول نظام يستخدم لإنارة شوارع كليفلاند. ربحت شركة براش الكهربائية ربحاً هائلاً من المكاسب الناجمة عن أكثر من خمسين براءة اختراع مُنحت لمؤسسها. فى عام ١٨٩١ كان براش قد أصبح مليونيراً كبيراً ورئيساً لبنك، فتوجه للأعمال الخيرية. فى أوائل العشرينيات من القرن العشرين أصبح براش مفتوناً باليوجينيا، وفى عام ١٩٢٨ أسس "مؤسسة تشارلس ف. براش لتحسين العرق البشرى". منح مشروعه الجديد مبلغاً سخياً بلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار[٤٢].

من بين المشروعات الأولى "لمؤسسة براش" هناك مشروع دعم " مؤتمر تحسين العرق" الذى عقدته "جمعية أوهايو لتحسين العرق" فى دايتون فى العاشر من أكتوبر عام ١٩٢٩. اشترك كثير من الأكاديميين المبرزين بأوهايو فى مناقشة اليوجينيا بالمؤتمر، ومن بينهم آرثر مورجان رئيس كلية أنتيوك، بالاشتراك مع مديرى مصحات الولاية وقادة "مؤسسة براش". ومن المثير للاهتمام أنه عندما افتُتح المؤتمر، كان بررووكس شيفرد، وهو أحد أمناء المؤسسة، حريصاً على أن يصرح بـ"أننا لسنا فرعاً للجمعية اليوجينية الأمريكية". وقد اتخذ سبيلاً وسطاً، باعترافه بأن بعض ادعاءات اليوجينيا لم يكن لها أساس جيد، "على الرغم من أنه لا شك فى أن بعضها الآخر له

أساس جيد". وفيما يتعلق بالتعقيم، كان شيفرد غير واثق فيما إذا كان التعقيم أم العزل فى المؤسسات هو الخيار الأفضل. حث على المزيد من البحث العلمى فى اليوجينيا(٤٣).

فى المؤتمر ذاته، أيد دكتور ويليام بريتشارد مدير مستشفى الولاية بكولومبوس، قانونًا للتعقيم تأييدًا شديدًا. مع ما لاحظه من أن هناك ٢١٠٠٠ مقيم فى مستشفيات الولاية و١١٠٠٠ نزيل فى السجن، فإنه قدّر أنه ليس هناك ثمة أمل فى "شفاء" نصفهم على الأقل. وإذ وصف بريتشارد "العزل التام والدائم لكل غير اللائقين" بأنه أمر مستحيل جسديًا وماليًا، فإنه صرح بأن الكثيرين من ضعاف العقول ومرضى الصرع يمكن أن يطلق سراحهم "إذا أمكن كبح النزعة نحو الإفراطات الجنسية وما ينشأ عن ذلك من تكاثر". نادى بريتشارد بدعم مشروع قانون للتعقيم كان فى حالة من الوهن آنذاك فى الهيئة التشريعية.

خلال عام ١٩٣٠ أصبح عدد من الشخصيات الرئيسية فى "مؤتمر تحسين العرق"، متورطًا بالفعل تورطًا عميقًا فى محاولات رواق يضغط على الهيئة التشريعية لصالح مشروع قانون للتعقيم. ساعدت "جمعية تحسين العرق بأوهايو" فى قيادة محاولة الرواق للضغط على الهيئة التشريعية، ولكنها لاقت معارضة شديدة. فعلى سبيل المثال، كتب د. إ. ميلز مدير "معهد أوهايو" نقدًا مسهبًا للتعقيم الإجبارى يتأسس على حجج طرحها عالم الوراثة هـ. س. جيننجز فى كتاب "الأساس البيولوجى للطبيعة البشرية"(٤٥).

جيروم فيشر محامى بكليفلاند ورئيس "جمعية تحسين العرق بأوهايو". كتب فيشر إلى لولين ملتمسًا ذخيرة لتفنيد موقف جيننجز. رد لولين بخطاب متعاطف أرفقه بنسخ للعديد من مقالاته عن قوانين التعقيم، ومقال محكم الحجج من ست صفحات عنوانه "الرد على جيننجز بشأن عدم جدوى التعقيم اليوجينى"(٤٦). استخدم فيشر هذه المادة ليشن هجومًا مضادًا، ولكن أنصار التعقيم فشلوا فى أن يستخلصوا قانونًا لأوهايو.

بالإضافة إلى جوسنى وبراش، بدأ كثير من الرجال الأثرياء الآخرين فى إنشاء جمعيات أو مؤسسات لدعم حركة اليوجينيا. يدل المصير الذى لاقاه "الصندوق المالى" لـ ج. إيوينج ميرس، على أن التعقيم كان يلقى معارضة قوية على الأقل فى بعض الدوائر الأكاديمية. كان دكتور ميرس طبيبًا بارزًا للأمراض البولية بفيلادلفيا ومؤيداً صامداً للتعقيم، وقد جاهد فى رواق للضغط على الهيئة التشريعية لصالح مشروع قانون بنسيلفانيا لعام ١٩٠٥ الذى نقضه الحاكم بالفيتو. عندما تُوفى ميرس فى عام ١٩١٩، ترك ممتلكاته لشقيقته مشترطاً أن ينتقل الميراث إلى جامعة هارفارد عند وفاتها. تشترط الوصية أن اليوجينيا "سوف تُدرَّس بجميع فروعها، لاسيما ذلك الفرع المتعلق بمعالجة فئات المجرمين والمتخلفين عن طريق العمليات الجراحية". فى مايو عام ١٩٢٧ أثناء قمة الحركة المؤيدة للتعقيم، رفضت جامعة هارفارد هذه المنحة الضخمة (٦٠٠٠٠ دولار) لأن قبولها سيترجَم على أنه موافقة على التعقيم الإجبارى[٤٧].

تابع لولين عن كثب المعركة القانونية التى نشأت عندما تنافس الأقارب والمدارس الطبية المختلفة بفيلادلفيا على المال. فى يناير عام ١٩٣٠ منحت المحكمة العليا ببنسيلفانيا أموال ميرس لكلية جيفرسون الطبية وسمحت بحرية أوسع فى استخدامه مما قد اشترطته الوصية[٤٨]. بعد عام، كتب لولين بوصفه رئيس تحرير مجلة "يوجينيكال نيوز" (الأخبار اليوجينية)، فتساءل عن الطريقة التى تنفق بها هذه الأموال. أجاب العميد بأنه ستوضع خطة لاستكشاف "مشكلات واسعة عن الوراثة"، وليس فحسب من أجل "إجراءات لمنع الحمل"[٤٩]. عندما فكر لولين مليًا فى ضياع هذا المال من خزائن القوى المؤيدة للتعقيم، فنبش فى عجلة ملاحَظة قائلاً : "أليس فى هذا ما يؤدى بقسيس إلى ضرب أبيه ؟ على أية حال، لم يحصل الورثة على المال، فى حين حصلت عليه اليوجينيا".

هناك رجل أعمال بمدينة كانساس يدعى ج. هـ. بايل، هو واحد من أكثر اليوجينيين نشاطًا وحماسًا فى ثلاثينيات القرن العشرين (وإن كان غير فعال). شعر

بايل فى عام ١٩٣٨ بقلق بالغ من الانخفاض الحاد لمعدل المواليد الذى عززه الكساد. أنشأ بايل "مؤسسة للأطفال اليوجينيين". كان الهدف منها هو زيادة تكاثر النساء "فوق المتوسطات فى الذكاء"، وإنكار الوالدية على "المعدمين المزمنين ومعتادى الإجرام، وضعاف العقول، والمجانين". كان بايل يأمل فى الحصول على منحة من مائة مليون دولار، فشن حملة ليضم إلى العمل لقضيته الغرفة التجارية بالولايات المتحدة وجمعيات اليوجينيا المختلفة. وكثيراً ما كتب للجمعية اليوجينية الأمريكية. لكن هنتينجتون وأوسبورن تحاشيا التورط مع الجماعات المتطرفة، وقررا "تجنب مستر بايل"(٥٠). ومع ذلك كان لابد وألا تُنبَذ فنتازية بايل الطوبوية بهذه السرعة الفائقة. ففى حين نالت اقتراحاته السخرية فى الولايات المتحدة، كان الرسميون من الألمان يبدأون برنامج "منبع الحياة"، وهو برنامج يتضمن اختطاف الأطفال المرغوبين يوجينيًا من بولندا وأماكن أخرى، وإنشاء بيوت خاصة حيث تُحث أقوى الفتيات الألمانيات على أن تصبحن حاملات بواسطة الضباط الألمان المنتخبين ويلدن أطفالهم "الأرقى"(٥١).

فى عام ١٩٣٩ تودد إلى الجمعية اليوجينية الأمريكية شخص آخر سوف يصبح يوجينياً محباً للإنسانية اسمه جيمس ج. إيدى. بعد تخرج إيدى من جامعة برنستون فى بداية القرن، كسب ثروة من صناعة قطع الأخشاب. وقام فيما بعد بتأسيس معهد لـ"وراثيات الغابة"، أسهم بقوة فى ذلك المجال وحظى بدعم معهد كارنيجى. فى عام ١٩٣٨ اتصل إدى بلولين، وعرض عليه دعم عيادة وراثية للإنسان تحذر الأزواج من خطر إنجاب أطفال متخلفين. فنقل لولين الخطة إلى مديرى معهد كارنيجى (وهذا خطأ نظراً لأنه كان موضع ازدرائهم)، ورفض مديرو المعهد الخطة باعتبار أنها بعيدة تمامًا عن الأبحاث الأساسية. عندئذ تساءل إدى عما إذا كانت الجمعية اليوجينية الأمريكية ستنظر أمر إدارة هذه العيادة التى سيمدها بنصف ميزانية العام الأول. على الرغم من أن أوسبورن قد أعجب بإيدى، إلا أنه وهنتينجتون اتفقا فى أن "مكتبًا

لمراجعة الزواج" كان عملية محدودة أكثر مما ينبغي بالنسبة للجمعية اليوجينية الأمريكية[٥٢]. وبعد سنوات قليلة لاغير، أنشأ معهد دايت بجامعة مينيسوتا عيادة مماثلة، ربما كانت أول مركز استشارى وراثى بالدولة.

على الرغم من أن ثلاثينيات القرن العشرين شهدت تحولاً عاماً فى الاهتمام نحو البرامج التى تعزز مبادئ اليوجينيا الإيجابية، إلا أن بعض الجماعات استمرت فى النضال من أجل التعقيم. كان تفويض "عصبة التعقيم بنيوجرسى" (التى ستُناقَش بتفصيل أكبر فى الفصل السابع) الذى بدأ فى برنستون عام ١٩٣٤، هو من أجل "كبح تكاثر المتخلفين". كان الرئيس هو ت. ل. زيمرمان، وهو قاضى سابق "بمحكمة الأحداث والعلاقات العائلية" فى مقاطعة بيرجين. ظلت العصبة طوال عقد تقريباً، وهى تبذل جهداً شديداً ولكن بلا جدوى، فى رواق للضغط على الهيئة التشريعية لصالح قانون للتعقيم. على الرغم من الهزائم التشريعية المتكررة فى الوطن، ظلت العصبة داعية لا تعرف الكلل للتعقيم اليوجينى.

الموجة الثانية لقوانين التعقيم :

بعد ما كان من ذروة فى عام ١٩١٣ عندما أقرت خمس ولايات جديدة قوانين للتعقيم، تباطأ النشاط التشريعى كثيراً . فمن عام ١٩١٨ حتى نهاية عام ١٩٢٢، كانت واشنطن هى الوحيدة التى أُضيفت إلى الصف، بينما أُبطلت سبعة قوانين بولايات أخرى. على أنه فى عام ١٩٢٣ انبعث النشاط التشريعى من جديد، وسُنت قوانين للتعقيم اليوجينى فى أوريجون ومونتانا وديلوار وميتشيجان. فى العام التالى أقرت فرجينيا قانوناً للتعقيم، وفى عام ١٩٢٥ فُتحت أبواب الفيضان التشريعى. سنت الهيئات التشريعية بتسع ولايات مشروعات للقوانين، وتم إقرار بسبعة منها (ونُقض اثنان بالفيتو). ومن بين هذه الولايات، كانت إيداهو وأوتاه ومينيسوتا وماين تسن أول قوانين لها للتعقيم اليوجينى. فى نهاية عام ١٩٢٥ أصبح التشريع الذى يخول دعم برامج التعقيم قانوناً فى سبع عشرة ولاية.

استفاد المؤيدون من الأخطاء التى ارتكبت فى الجهود التشريعية السابقة. فعلى سبيل المثال، بعد تحليل دقيق للعيوب الدستورية فى القوانين السابقة، أعد لولين مسودة مشروع قانون نموذجي للتعقيم اليوجينى زُعم أن فيه صيانة للحقوق الإجرائية للأشخاص الذين ربما يُطبقّ عليهم، وأنه يفى بمطالب "بند الحماية المتكافئة". يقضى مشروع القانون بأن يتولى يوجينيو الولاية إجراء بحوث مسح لتعيين الأشخاص الذين يكونون "آباءً محتملين لنسل غير كفء اجتماعيًا". سوف تفحص عمليات المسح هذه فحصًا دقيقًا جميع السكان، وليس فحسب نزلاء مؤسسات الولاية، وذلك بصرف النظر عن "الشخصية، أو الجنس أو السن، أو الحالة الاجتماعية، أو العرق، أو الممتلكات". وإذا قرر يوجينيو الولاية أن أحد الأفراد هو والد محتمل لنسل غير كفء اجتماعيًا ومرشح للتعقيم الإجبارى، يقضى القانون بعقد جلسة استماع، ويتبعها اتوماتيكيًا محاكمة بهيئة من المحلفين والحق فى الاستئناف. على الرغم من عدم سن أى ولاية للنص الحرفى لمشروع قانون لولين (وكان فى مسودة وافقت عليها لجنة التعقيم بالجمعية الأمريكية للمحاماة)، إلا أن الكثير من مكوناته كانت تدمج فى مشروعات القوانين الجديدة. فكثيراً ما نُسخت عبارة "والد محتمل لنسل غير كفء اجتماعيًا"(٥٣).

ماذا كان موقف الرسميين فى الولايات فيما يتعلق بتنفيذ هذه القوانين الجديدة ؟ هناك مخطوطة لم تُنشر عنوانها "تعقيم المنحطين غير اللائقين" ضمت نتائج مسح للرسميين بالولايات أجرته مكتبة ولاية رود أيلاند فى عام ١٩٢٥، وتُلقي هذه المخطوطة بعض الضوء على هذا السؤال(٥٤). فعلى سبيل المثال، أجاب أمين مكتبة ولاية كونيكتيكت بأنه لم يجد أى دليل على إجراء عمليات للتعقيم اليوجينى فى مؤسسات تلك الولاية خلال السنوات العشر السابقة(٥٥).

سجل ج. هال أندرسون المدير التنفيذى لمجلس ديلوار للمؤسسات الخيرية، أنه قد أعطى تخويلاً لإجراء تعقيم لأربعة مرضى بدون الاستناد لقانون (ولكن بموافقة من

العائلات). أيد أندرسون بقوة إصدار قانون واسع المدى للتعقيم ليشمل "الحالات الموجودة خارج المؤسسات"، ولكنه لاحظ أنه "فى ظل الوضع الحالى للرأى السياسى، سيكون من المستحيل فيما يحتمل إقناع الهيئة التشريعية بإقرار هذا الإجراء العنيف". أُبديت هذه الملاحظة فى وقت يطابق بالضبط الوقت الذى حدث فيه أن أقر الكثير من الهيئات التشريعية قوانين للتعقيم الإجبارى، مما يطرح أن الرأى العام وضع بقوة خطًا مانعًا عند مداخل المؤسسات(٥٦).

كانت كانساس ولاية أقرت سياسة شديدة العدوان للتعقيم فى منتصف العشرينيات من القرن العشرين، وقد شعر الرسميون فى كانساس بالقلق من أن الجمهور قد يغضبه تطبيق القانون تطبيقًا مفرطًا فى الحماس. كان تشارلس س. هوفمان عضواً "بمجلس المؤسسات التعليمية والخيرية والإصلاحية" وقد لاحظ أن "العدد الأكبر من الاحتجاجات يأتى من أصحاب العقيدة الكاثوليكية الذين يزعمون أنه مما يناقض تعاليمهم الدينية إجراء تدخل فى شئون الطبيعة". أصبحت المعارضة الكاثوليكية للتعقيم نشطة تمامًا خلال منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين. ومع ذلك، كانت كانساس من أوائل الولايات التى أقر الرسميون بها بصراحة سياسة لتعقيم "كل ضعيفات العقول تقريبًا من مريضات المؤسسات اللاتى فى سن الإنجاب" (٥٧).

وكما حدث بالضبط فيما سبق، شن معارضو قوانين التعقيم الإجبارى هجومًا دستوريًا على ما يهب من رياح للقوانين الجديدة. بدأت المعركة فى ولايتين معًا هما ميتشيجان وفرجينيا. كان قانون ميتشيجان يعتزم تعقيم "المعتوهين، والبلهاء، وضعاف العقول، ولكنه لا يعقم المجانين"، ولم يكن هذا القانون يقتصر على نزلاء المؤسسات فحسب. أصدرت محكمة التصديق على الوصايا بمقاطعة واين قرارًا بأن شخصًا يدعى ويلى سميث يجب أن يعقم بـ"قطع الوعاء الناقل للمَنيّ أو بأشعة إكس"، وسرعان ما عارض هذا القانون الوصيّ على سميث الذى عُين له من أجل المحاكمة.

فى الثامن عشر من يونيو عام ١٩٢٥ حكمت المحكمة العليا بميتشيجان بأن القرار القانونى "تبرره نتائج العلم البيولوجى"، وأنه "ممارسة معقولة وصحيحة لسلطة البوليس بالولاية". كما رأت المحكمة العليا أيضًا أن بند القانون الذى يُعفي من التعقيم ضعاف العقول الأثرياء الذين يمكنهم دفع تكلفة رعاية أطفالهم، فيه انتهاك لبند الحماية المتكافئة. مع ذلك، كان قرار ميتشيجان، وهو أول قرار لمحكمة عليا بالولاية يؤيد قانونًا للتعقيم اليوجينى انتصاراً مهمًا للقوى المؤيدة للتعقيم(٥٨).

هناك اعتراض دستورى على قانون فرجينيا فصلت فيه فى النهاية المحكمة العليا بالولايات المتحدة، وكان لقرار المحكمة التأثير الأكبر على برامج التعقيم اليوجينى. لاحظت الهيئة التشريعية بفرجينيا أن "الوراثة تلعب دوراً مهمًا فى النقل الوراثى للجنون والعته والبلاهة والصرع والجريمة"، وهكذا فإن هذه الهيئة أقرت مبكراً فى عام ١٩٢٤ وبأغلبية ساحقة مشروع قانون للتعقيم الإجبارى (صوَّت مجلس الشيوخ بثلاثين صوت ضد لا شىء، وصوَّت المجلس النيابى بخمسة وسبعين صوتًا ضد اثنين). وقّع الحاكم فى ٢٠ مارس ١٩٢٤ على القانون الذى منح مديرى خمس مؤسسات بالولاية سلطة تقديم عريضة التماس لمجلس خاص لإجازة تعقيم أولئك النزلاء الذين يعتقد المديرون أنه سيفيدهم(٥٩).

فى ٢٣ يناير عام ١٩٢٤ تم إيداع سيدة فى الثامنة عشر من عمرها تدعى كارى إ. باك مستعمرة الولاية لمرضى الصرع وضعاف العقول، وقد كانت الابنة غير الشرعية لسيدة زُعم أنها ضعيفة العقل اسمها آدى إيمت، وقد تبنتها إحدى عائلات تشارلوتسفيل وهى فى الرابعة من عمرها. كانت كارى دائمًا طفلة صعبة المراس، وقيل عنها أن عمرها العقلى هو تسع سنوات وأن معدل ذكائها تقرب درجته من الخمسين، وقد أنجبت كارى مؤخراً طفلة غير شرعية زُعم أنها ضعيفة العقل أيضًا. تخوف مدير المستعمرة دكتور أ. س. بريدى من أن تلد كارى أطفالاً أكثر فى مستعمرة الولاية، فقدم عريضة التماس لتعقيمها. عندما أدرك موظفو الولاية أنه

سيتم فى نهاية الأمر إبداء اعتراض على القانون، أصبحوا متحمسين لأن يجعلوا هذه الحالة قضية للاختبار. وأخذوا يبحثون عن شاهد خبير، فطلبوا نصيحة القاضى أولسون الذى زكّى هارى لولين. على الرغم من أن لولين لم يرَ المريضة أبدًا، إلا أنه استنتج على أساس مراجعته لسجلاتها، أن كارى كانت جزءًا من " الفئة الكسولة الجاهلة عديمة القيمة من بيض الجنوب المعادين للمجتمع". كما لاحظ أن فجورها الجنسى هو "صورة نموذجية للمغفل المنحط"، وأن احتمال أن يكون سبب ضعف عقلها راجعًا إلى أسباب غير وراثية لهو احتمال "بعيد بشكل استثنائى"(٦٠).

فى ١٠ سبتمبر عام ١٩٢٤ وافق المجلس على تعقيم كارى باك. عُين أحد صغار المحامين ويدعى ر. ج. شيلتون كوصيٍّ عليها، فاستأنف فورًا لدى المحكمة الطوافة(*)٩ بمقاطعة أمهيرست بفرجينيا. نُظر فى القضية فى ١٨ نوفمبر عام ١٩٢٤، وقُدمت شهادة لولين كدليل. فى ١٣ إبريل عام ١٩٢٥ أيد القاضى بينيت جوردون دستورية القانون وأمر بأن تعقم كارى باك خلال تسعين يومًا. كان السجل الذى جمعه أنصار القانون سجلاً له تأثيره. فإلى جانب شهادة لولين، نالوا دعم وتأييد دكتور ج. س. ديجارنت مدير أكبر مؤسسة بولاية إنديانا، ودكتور آرثور استابروك، وهو زميل للولين بكولد سبرنج هاربور تخصص فى تحليل شجرة الأنساب وعمل كمستشار اليوجينيا لولاية إنديانا. لم يستطع شيلتون أن يحصل على أى خبير ليشهد لصالح كارى باك. عندما أيدت محكمة الاستئناف العليا لفرجينيا قرار المحكمة المحلية، فإنها رفضت حجة كارى بأن القرار القانونى قد انتهك بند الحماية المتكافئة بالدستور. حكم القاضى جيسى ب. ويست بأن القانون يشكل نوعًا معقولاً من التشريع الفئوى الذى يُقصد به "إفادة" الأشخاص الذين سيُعقَّمون. تم إقرار الحكم بدون أى اختلاف فى الرأى(٦١).

(*) المحكمة الطوافة: محكمة تعقد جلساتها فى أماكن و فترات مختلفة. (المترجم)

فى ٦ فبراير عام ١٩٢٦ استأنفت كارى باك لدى المحكمة العليا بالولايات المتحدة. على الرغم من أن المحكمة العليا رفضت فى الماضى أن تستمع إلى أى حجج عن شرعية قوانين التعقيم، إلا أنها سمحت هذه المرة بالاستئناف ونُظر فى القضية فى الخريف. حذر شيلتون فى مذكرته تحذيراً متبصراً من أنه إذا تم تأييد هذا القانون "ستُسلَّم للأطباء مقاليد السلطة، وسوف تضاف باسم العلم فئات جديدة، أو حتى أعراق بأكملها، لتكون داخل مجال هذا النظام حيث تمارَس أسوأ أشكال الاستبداد". لاشك أن هذا ملخص مركّز ليوجينيا النازى(٦٣).

فى ٢ مايو عام ١٩٢٧، بتصويت من ثمانية ضد واحد، أيدت المحكمة العليا قانون التعقيم الإجبارى بفرجينيا. كتب ملخص رأى الأغلبية، القاضى أوليفر ويندل هولمز البالغ من العمر آنذاك ستة وثمانين عاماً. وفى كلمات مشهورة الآن، أكد هولمز على أنه "من الأفضل للعالم بأسره أن يكون فى إمكان المجتمع أن يمنع الأفراد غير اللائقين بوضوح من الإبقاء على استمرار نوعهم، بدلاً من الانتظار حتى يتم إعدام النسل المنحط بسبب الجريمة، أو تركهم يموتون جوعاً بسبب بلاهتهم. المبدأ الذى يستند إليه التطعيم الإجبارى ضد المرضى، عريض بما يسمح له بأن يشمل عملية قطع أنابيب فالوب".

عندما رفض هولمز الاعتراض القائل بأن قانون فرجينيا ينتهك بند الحماية المتكافئة بأن يعامل نزلاء المؤسسات بشكل مختلف عمن ليسوا بالمؤسسات باعتبار أنه "الملاذ الأخير للحجج الدستورية"، فإن هولمز فتح الأبواب بذلك للتعقيم اليوجينى فى الولايات المتحدة، وهولمز له خطابات منشورة، تطرح بقوة أنه كان يوجينياً(٦٤). كان القاضى بتلر، هو المعارض الوحيد، ولكنه لم يضمِّن رأيه فى الملف. على الرغم من أن الانبعاث الجديد لقوانين التعقيم كان قد ظل يمضى قُدُماً طوال أربع سنوات عندما حُكم فى قضية باك ضد بل، إلا أن قرار المحكمة العليا زاد كثيراً من معدل سرعة سن

وتنفيـذ برامج التعقيم. فخلال السنوات القليلة التاليـة، قفز عدد الولايات التى لديها قوانين للتعقيم من سبع عشرة إلى ثلاثين، وارتفع عدد عمليات التعقيم التى أجريت على نزلاء المؤسسات ارتفاعًا كبيراً. وكانت السنوات الخمس عشرة التالية (١٩٢٧ – ١٩٤٢) فترة انتصار لمن اعتنقوا آمالاً وراثية من أجل الارتقاء الاجتماعى.

(٧)

بيانات التعقيم

قمت منذ بضعة أيام بكتابة ونطق حكم يؤيد دستورية قانون بالولاية لتعقيم البلهاء، وشعرت أننى أقترب من المبدأ الأول للإصلاح الحقيقى.

– أوليفر ويندل هولمز الابن، ١٩٢٧.

أكدت جماعة لصحة المستهلك بالأمس على أن هناك ولايات لا تزال تعُقِّم متلقى الرعاية الطبية الفقراء دون الحصول كما ينبغى على موافقتهم بل حتى وهم أصغر من الواحد والعشرين.

– صحيفة "بوسطون جلوب"، ٢٧ يوليو ١٩٨١.

كان قرار المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية بتأييد قانون فرجينيا للتعقيم الإجبارى، علامة على بدء عهد جديد لليوجينيا. ففى عام ١٩٢٧ أقرت إنديانا ونورث داكوتا قوانين للتعقيم، وفى عام ١٩٢٨ حذت ميسيسيبى حذوهما. خلال عام ١٩٢٩ سنت تسع ولايات أخرى قوانين للتعقيم. كانت ثلاثة فقط من هذه القوانين هى الأولى فى كل ولاية منها (وهى أريزونا وماين وويست فرجينيا)، غير أن المراجعات الشاملة للقوانين الموجودة تدل على أن التعقيم اليوجينى كان موضوعاً تشريعياً رئيسياً فى ذلك العام. ضمت جميع القوانين التى سُنَّت بين عام ١٩٢٧ و١٩٣٠ احتياطات إجرائية مشابهة لما فى قانون فرجينيا الذى أيدته المحكمة العليا. استطاع اليوجينيون أن

يتأكدوا فى راحة من أنه على خلاف الموقف منذ عقد من السنين، فإن القوانين سوف تنجو من أى هجوم دستورى أثناء السنوات الخمس التالية (١٩٣٠ - ١٩٣٤) استمرت مشروعات قوانين التعقيم تلقى نجاحًا كبيرًا. فى عام ١٩٣١ قُدِّمت مشروعات قوانين للتعقيم فى عشر ولايات، وأصبحت قانونًا فى خمسٍ، لترفع عدد الولايات التى لديها قوانين تخول إجراء التعقيم إلى ثمان وعشرين[1].

استحثت قضية باك ضد بل لجنة التشريع للجمعية اليوجينية الأمريكية، لتضاعف جهودها أملاً فى أن تنال قانونًا فى كل ولاية. ولكن بعض الولايات كان فيها معارضة كبيرة. اختارت الجمعية اليوجينية الأمريكية ويليام سى. بالمر ليقود حملة رواق ضغط على الهيئات التشريعية ركزت على نيوجرسى وكنتكى. على الرغم من الجهود الكثيرة، إلا أن أنصار التعقيم فشلوا فى كلتا الولايتين. كانت الهزيمة مريرة بصورة خاصة فى نيوجرسى التى كان دعم "عصبة النساء الناخبات" و"اتحاد نوادى النساء" فيها قد جعل احتمالات النجاح تبدو مبشرة. أرجع روزويل جونسون رئيس تحرير الرسالة الإخبارية "يوجينيكس" (اليوجينيا)، الخسارة إلى "التحامل الدينى"، وفى هذا إشارة ليست بالمستترة إلى الكنيسة الكاثوليكية التى كانت عدواً دائمًا. فى كنتكى كانت الهزيمة بشكل كبير نتيجة تقديم مشروع قانون أُعد بشكل ردىء ويقترح تعقيم جميع معتادى الإجرام. علق عضو بمجلس الشيوخ على أنه لو تم إقرار مثل هذا القانون قبل أربعين عامًا، "لما وُجد الآن كثير من المغفلين هنا (فى مجلس الشيوخ)". كما اقترح مشرع آخر تعديلاً ليعقِّم جميع الجمهوريين. غرق مشروع القانون فى موجة عارمة من القهقهات[2].

المؤيدون الأطباء:

على الرغم من أن قضية باك ضد بل كان لها تأثيرها، إلا أنها فى حد ذاتها لا تفسر لماذا اتخذت كثرة بالغة هكذا من الهيئات التشريعية مواقف مؤيدة للتعقيم

اليوجـينى خـلال أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات. هناك عامل آخر مـهم هو أن اليوجينيين نجحوا فى انتزاع الدعم من جماعات من الأطباء. دكتور روبرت ديكينسون، اختصاصى رائد فى أمراض النساء وعضو بلجنة صحة الأم بالجمعية اليوجينية الأمريكية. بعد أن ألقى ديكنسون محاضرة عن التعقيم فى الاجتماع السنوى للجمعية الطبية الأمريكية عام ١٩٢٨، أخبر زملاءه الأعضاء بالجمعية اليوجينية الأمريكية بأن الأطباء قد أبدوا "اهتمامًا عظيمًا" ببياناته عن التعقيم اليوجينى(٣). فى عام ١٩٢٩ عقدت الجمعية الأمريكية لدراسة ضعاف العقول (وهى سليلة جمعية أطباء المؤسسات الأمريكية لرعاية المعتوهين والبلهاء، وتتشكل من جماعة تضم الكثير من الأطباء) اجتماعها السنوى الثالث والخمسين فى أتلانتا. وفقًا لدكتور هارى دابليو. كراين، وهو عالم سيكولوجى بنورث كارولينا، اتفقت الجمعية على أنه "من المستحيل تمامًا أن نتغلب على مشكلة ضعف العقل دون استخدام قانونى للتعقيم"(٤). قام دكتور هارفيه م. واتكينز مدير مدرسة الولاية ببولك ببنسيلفانيا، بمسح لأعضاء الجمعية الأمريكية لدراسة ضعاف العقول عن برامج التعقيم الحالية. رد المجيبون على سؤاله "هل توافق على تعقيم المتخلفين عقليًا؟"، بتصويت ساحق بالإيجاب (٢٢٧ صوت ضد ١٦). بعد تحليل الأسباب وراء اتخاذ هذا الرأى، لاحظ واتكينز أن الاهتمام وسط الأطباء كان يتحول من التحكم فى الاضطرابات الوراثية إلى تقليل تكاثر الآباء غير الأكفاء اجتماعيًا(٥).

خلال العقد التالى بعد قضية باك ضد بل (١٩٢٧ – ١٩٣٦) نُشرت نحو ستين مقالة طبية عن التعقيم، أيدت الغالبية العظمى منها الممارسة. كثيرًا ما نشرت الصحف المحلية مثل مجلة "فيرجينيا ميديكال مونثلى"، مقالات مؤيدة للتعقيم. ولكن المقالات المؤيدة لتعقيم المتخلفين عقليًا ظهرت أيضًا فى الصفحات التى لها اعتبار مميز لمجلة "نيو إنجلاند جورنال أوف ميديسين"(٦). نادرًا ما بحثت هذه المقالات فى الأسس العلمية لهذه البرامج. وركزت بدلاً من ذلك على أمان العملية وتأثيرها فى حياة

المرضى. خلال السنوات التى يُتبع فيها تعقيم نزلاء المؤسسات بأقصى الأشكال عدوانية، كانت ثمة دراسات نظامية قليلة عن الشرعية العلمية لهذه السياسة.

هناك دراسة واحدة واسعة نسبيًا أجراها أطباء فى إلوين ببنسيلفانيا عام ١٩٣١، ولم تنشر إلا فى وقت متأخر للغاية مما يجعلنا نشك فى أنها أثرت على المشرعين. ومع ذلك، فإنها ذات أهمية لأنها تابعت ٢٧٠ مريضًا قد عُقموا فى إلوين منذ تسعينيات القرن التاسع عشر(٧). إذا أخذنا فى الاعتبار أن بنسيلفانيا لم تسن أبدًا قانونًا يجيز عمليات التعقيم، فإن الأمر هكذا يُعَد خارقًا للمعتاد. فهو يطرح أن العدد الفعلى لعمليات التعقيم اليوجينى التى أُجريت فى الولايات المتحدة يتجاوز كثيرًا العمليات التى أجازها قانون الولاية.

وكما حدث بالضبط خلال الموجة الأولى من التشريع قبل الحرب العالمية الأولى، فإن قلة من الأطباء قد لعبوا أدوارًا رئيسية فى تحفيز الانبعاث الجديد لحركة التعقيم. أدى دكتور تشارلس فريمونت دايت فى مينيسوتا جهدًا فى ذلك جديرًا بذكره على وجه الخصوص. أصبح دايت مشاركًا فى حركة اليوجينيا فى عام ١٩٢٢ عندما التحق بجمعية البحث اليوجينى. فى عام ١٩٢٣ أصبح عضوًا مؤسسًا فى الجمعية اليوجينية الأمريكية، وأنشأ خلال ذلك العام جمعية مينيسوتا لليوجينيا. فى عام ١٩٢٤ وهو فى السادسة والستين من عمره بدأ كتابة مقالات عن التعقيم وأصبح نشطًا جدًا فى رواق الضغط من أجل قانون للتعقيم فى ولاية موطنه. أقرت مينيسوتا قانونًا من هذا النوع عام ١٩٢٥ (بتصويت٨٦ ضد ٣٧ فى المجلس التشريعى، وبتصويت ٤٠ ضد ٤ فى مجلس الشيوخ)، وحظِي دايت بالتقدير لسنِّه(٨).

ولكن دايت وهو عضو سابق بالمجلس التشريعى لمنيابوليس، لم يكن راضيًا تمامًا عن القانون الذى لم يكن ينطبق إلا على عشرات قليلة من نزلاء المؤسسات فى كل عام. خلال الثلاثينيات من القرن العشرين قام على نحو منتظم برعاية برامج إذاعية تحاج بأن آلاف الأفراد فى حاجة لأن يُعقَّموا. كأن أحيانًا يكاد يكون متعصبًا فى جهوده

لتوسيع مدى القانون. على الرغم من أن دايت لم ينجح أبداً في محاولته لتعقيم أعداد كبيرة ممن ليسوا بالمؤسسات، إلا أنه حظِي بدعم بعض الرسميين فى الولاية من ذوى السلطة. فعلى سبيل المثال، هناك فرانسيس كولمان وهو عالم سيكولوجى بارز يعمل مديراً لقسم البحوث بإدارة مينيسوتا للمؤسسات العامة، وقد أيد كولمان خطة دايت لتوسيع نطاق التعقيم إلى "ضعاف العقول الذين فى مرحلة متقدمة"[٩] أما دكتور إ. ب. ليون، وهو أستاذ بمدرسة الطب بجامعة مينيسوتا فقد كان حليفًا مهمًا آخر لكولمان فى رواق يضغط بقوة على الهيئة التشريعية لتوسيع برنامج التعقيم. أوصى دايت بأن تخصَّص تركته لتأسيس معهد لعلم وراثة الإنسان فى جامعة مينيسوتا، وعند وفاته كان معروفًا على نطاق قومى كنصير للتعقيم.

كانت نشاطات روبرت ب. سى. ويلسون أنشطة نموذجية كطبيب آخر من بين الأطباء المؤيدين المتفانين. قضى ويلسون، وهو طبيب نفسى، خمسة وعشرين عاماً وهو يعمل فى مدرسة ميسورى لضعاف العقول ومرضى الصرع، وهى مدرسة تقع فى مارشال. فى نوفمبر عام ١٩٣٣ زار المدرسة القاضى دانييل تايلور، وهو عضو بمجلس مديرى مؤسسات البر بالولاية. فانتهز ويلسون الفرصة وعبر عن تأييده بقوة لخطة للتعقيم اليوجينى. كان القاضى تايلور قد "انزعج تمامًا" لرؤية "التعساء الميؤوس منهم"، فوعد بتقديم مشروع قانون للتعقيم فى الجلسة التشريعية التالية[١٠]. تشجع ويلسون بدعم تايلور والرسميين الآخرين الذين زاروا المستشفى، كما أنه كان قلقًا من التزايد المستمر فى عدد المرضى بها، وهكذا فقد بدأ ويلسون بمفرده حملة على مستوى الولاية من أجل مشروع قانون التعقيم. خلال عام ١٩٣٦ طاف ويلسون بالولاية وخطب كثيراً وثابر على العناية بالتغطية الصحفية[١١]. على الرغم من أنه أثار مناقشات عامة لها قدرها، إلا أن دكتور ويلسون عجز عن أن يمرر مشروع القانون الذى أعد مسودته داخل المجلس التشريعى بالولاية.

تهدف مجلة "يوجينيكس" الشهرية إلى أن يظل الجمهور متمشياً مع تقدم الحركة، وقد لاحظ محرروها أن الأطباء لهم ظهور واضح بانتظام فى الجهود التشريعية. فعلى سبيل المثال، فإن قانون ويست فرجينيا لعام ١٩٢٩ الذى أقره المجلسان التشريعيان بسهولة، قد أعد مسودته طبيب مستقل يدعى ب. دابليو. ويست(١٢). يكتب روزويل جونسون عمود "التشريع" لمجلة يوجينيكس، وقد أجرى فى يناير عام ١٩٣١ بحثًا لمسح الدورة التشريعية المرتقبة بالولايات واستنتج أن توقعات الحصول على قانون جديد للتعقيم ستكون أفضل فى جورجيا حيث هناك طبيبان "مستعدان للعمل على الترويج له" وهما دكتور جوزيف ب. بودوين بمجلس الولاية للصحة، ودكتور دابليو ب. بايس عضو الهيئة التشريعية وكاتب مشروع القانون المقترح للتعقيم(١٣).

نُشرت سلسلة من المقالات فى مجلة "بسيكو – استينيكس" (الضعفاء نفسياً) وهى النشرة الرسمية "للجمعية الأمريكية لدراسة ضعاف العقول"، وتطرح هذه المقالات على نحو منتظم التبرير الإكلينكى للتعقيم. وصلت هذه المقالات إلى جمهور له خطره نظراً لأن المجلة كان يقرأها بشكل منتظم مديرو المؤسسات الثلاث والستين بالولايات لرعاية ضعاف العقول وهى كل ما كان موجوداً آنذاك فى أمريكا (هناك أربع ولايات فقط هى أريزونا وأركانساس ومونتانا ونيومكسيكو لم يكن يوجد فيها ولا حتى مؤسسة واحدة). وطبيعى أنه فى فترة من الضغوط الاقتصادية الخطيرة التى سببها الكساد، أن يهتم مديرو هذه المؤسسات (وكان أربعة وخمسون منهم أطباء) ببرامج يبدو أنها ستعزز حياة مرضاهم وستساعد فى الوقت ذاته على التحكم فى حجم ميزانياتهم.

دكتور هيرفيه م. واتكينز مدير مدرسة الولاية ببولك ببنسيلفانيا، وقد ألقى خطاباً على الجمعية فى عام ١٩٣٠ فيه ما يوضح هذه النقطة. على الرغم من اعترافه بأن الدراسات السريرية (الإكلينكية) قد "عدلت وجهة النظر المتطرفة عن الوراثة كما تظهر بوضوح فى آل جيوك والكاليكاك"، إلا أنه حاجّ بأن هناك "الأسباب الاجتماعية العظمى" لدعم التعقيم. ثمة حقائق اقتصادية واضحة تتداخل متناسجة مع تأكيداته

أن العملية تفيد المرضى. وبكلماته هو نفسه : "لا يمكن لأى ولاية أن تتحمل تكلفة الاستمرار فى بناء مؤسسات كبيرة بما يكفى لمعالجة مشكلة المتخلفين عقلياً التى يُدرَك تزايدها أكثر فأكثر كل يوم. يجب وينبغى أن يوجد إجراء ما بخلاف رعاية الوصاية الدائمة". أثنى واتكينز على البرنامج فى سونوما بكاليفورنيا حيث يُعقِّم جميع الأفراد المتخلفين قبل أن "يُسمح لهم بمغادرة ملجأ الولاية"، ورأى أن التعقيم هو المفتاح لإطلاق السراح المشروط الناجح، وهو السبيل العلمى الوحيد لإتاحة الفرصة أمام المؤسسات لمساعدة مرضى آخرين ينتظرون الإذن بالدخول. وقد أيد زملاؤه آراءه بقوة(١٤).

دكتور ل. بوتر هارشمان، طبيب نفسى بمدرسة الولاية بفورت واين فى إنديانا، وقد أجرى بحثًا عن مستوى الدعم الذى توفره الجمعيات الطبية بالولاية لأنصار التعقيم اليوجينى. أجاب على استبيانه اثنتان وأربعون جمعية، بينت ثمانى عشرة منها أنها قد دعمت "رسمياً" برنامجًا للتعقيم فى ولاياتها. سجل مجلس المفوضين بالجمعية الطبية الأمريكية أنه قد درس هذه المسألة فى عام ١٩٢٨، ولكنه لم يتخذ أى إجراء فيها.

أجرى دكتور هارشمان أيضًا دراسة مفصلة عن أوامر التعقيم فى إنديانا. فسأل ثمانية وثمانين قاضيًا و٤٤٧ طبيبًا عن قراراتهم بتعقيم ٤٦٥ مريضًا من ضعاف العقول فى إنديانا بين عامى ١٩٣١و ١٩٣٤. بينما كان الأطباء مجمعين كلهم تقريبًا على الموافقة على التعقيم الذى أُقترح لمن أُرسل لهم من الأفراد للتقييم، كان من الملحوظ ما يوجد بين القضاة من التناقض الكامل فى آرائهم. وافق ستة وعشرون قاضيًا على كل التماس تعقيم قُدم لهم، ورفض أربعة وعشرون قاضيًا أن يأمروا بتعقيم أى مريض، وانقسم أربعة وثلاثون فى قراراتهم. استنتج هارشمان أن القضاة الأربعة والخمسين الذين اتخذوا بثبات أيًا من القرارين، لابد وأن لديهم وجهات نظر شخصية

قوية عن التعقيم اليوجيني. لما كان هارشمان مؤيداً مخلصاً لتعقيم ضعاف العقول، فقد حث الأطباء على إلقاء محاضرات عن فوائد التعقيم أمام جمعيات المحامين الإقليمية ومدارس القانون، أملاً – بلا شك – في التأثير على القضاة المعارضين.

قدم هارشمان تقريراً عن دراسته في اجتماع عام ١٩٣٥ لجمعية أطباء المؤسسات الأمريكية لرعاية المعتوهين والبلهاء، وأثارت هذه الدراسة عدداً من التعليقات التي توفر لنا تبصراً في وضع برامج التعقيم في الولايات المختلفة. أيد طبيب بنيوهامبشير دعوة هارشمان للتعليم، مؤكداً على أن "أي قاضي.... سيصغي باحترام" إلى الدليل العلمي على وجود وصمة وراثية. ولكن دكتور ب. د. هويتين مدير مدرسة الولاية للتدريب في كلينتون بسوث كارولينا، أفضى بأنه قد كفَّ عن النشاط في رواق للضغط على الهيئة التشريعية من أجل قانون للتعقيم، وذلك عندما علم بأن المشرعين يعتقدون أن القانون سيمكنهم من تقليل ميزانية المؤسسات. سجل دكتور ج. م. موردوتش مدير مدرسة مينيسوتا لضعاف العقول بأنه – على نحو مماثل لما كان عليه الحال في كاليفورنيا – أجرى عملية تعقيم لكل من كانوا يطلق سراحهم من المؤسسة. وأخيراً سجل مدير مدرسة في نورثفيل بميتشيجان، أن إجراء عدد قليل لا غير من عمليات التعقيم قد أغرقه في خلاف محلي[١٥].

كان التعقيم موضوعاً رئيسياً في اجتماع عام ١٩٣٥ للجمعية الأمريكية للتخلف العقلي. اعتقد معظم الأطباء أن أطفال النساء المتخلفات عقلياً يحتاجون حتماً ترتيب مكان ملائم لهم وأن جميع النساء المتخلفات اللاتي في سنوات تكاثرهن ينبغي أن يُعقَّمن. حثّ أطباء من بضع ولايات (هي فيرمونت ومينيسوتا وميتشيجان) على أنه على الرغم من وجود قوانين إجبارية، إلا أن من اللازم أن تُطلَب موافقة عائلة المريض، ولكنهم فيما يبدو كان يحثهم الخوف من أن ينالهم انتقام سياسي بقدر ما كان يحثهم القلق بشأن حقوق المرضى[١٦].

توضح المناقشات حول سياسة التعقيم فى الاجتماعات السنوية للجمعية الأمريكية للتخلف العقلى خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، أن مجموعة جديدة من الاهتمامات هى التى كانت تحرك التفكير اليوجينى. تلاشت المخاوف من أن المهاجرين من جنوب وشرق أوروبا سيضعفون ويخففون تركز السلالة الاجتماعية الأمريكية، ولم يعد يُعتقد بعد أن السلوك الاجتماعى الشاذ يتحتم وراثيًا. عندما أصبح الخبراء أكثر اقتناعًا بأن حياة الحرمان المبكرة فى البيت يمكن أن تسبب مشكلات خطيرة فى النمو أخذ أتباع مذهب اليوجينيا يثيرون الحجة المؤيدة لتعقيم النساء الشابات المصابات بتخلف بسيط، لا سيما اللائى قد أثبتن بالفعل أنهن أمهات "سيئات". تعززت هذه السياسة الجديدة بقوة بسبب ما وجد فى فترة "الكساد" من قيود اقتصادية. أخذت ميزانيات مستشفيات الولايات تتضاءل بينما كانت قوائم الانتظار تتزايد. ليس من المستغرب إذن أن يرتفع العدد السنوى لعمليات التعقيم التى أُجريت فى الولايات المتحدة ارتفاعًا جديدًا خلال منتصف وأواخر ثلاثينيات القرن العشرين.

بيانات التعقيم : دليل الانتصار

على الرغم من أن جيش أنصار التعقيم لم يكن أبدًا كبيرًا، إلا أنه بدا دائمًا أنه يضم قليلاً من الموظفين الذين عملوا لأكثر مما يقتضيه الواجب. طوال خمسين عامًا، كان هناك رجال أمثال هارفيه شارب وهارى لولين وإدوين جوسنى لهم فاعليتهم فى الإبقاء على الحجج المؤيدة للتعقيم فى عقل الجمهور. لم يكلوا أبدًا عن جمع البيانات، ونشر الإصدارات الصحفية، وكتابة الخطابات إلى رؤساء التحرير وإنتاج الكتيبات وتوزيعها. أحد الجوانب المهمة لعملهم هو حساب مدى تقدم التعقيم اليوجينى فى الولايات المختلفة. ففى كل عام ابتداء من عام ١٩٢٠ حتى نهاية عام ١٩٦٣ كان عضو ما من الدائرة الداخلية لمؤيدى التعقيم، يُجري مسحًا شاملاً لمؤسسات الولايات المتحدة كلها تقريبًا التى أُجريت فيها (أو ربما أُجريت) عمليات للتعقيم.

خلال عشرينيات القرن العشرين نشر لولين بشكل منتظم نتائج عمليات المسح التى أجراها فى مجلة "يوجينيكال نيوز" (الأخبار اليوجينية)، وهى مجلة دورية شهرية صغيرة كان يمدها بكثير من مادة طبعها. ضَمَّن لولين كل أربع سنوات تقريباً (١٩٢٢، ١٩٢٦، ١٩٢٩) هذه البيانات فى مونوجرافاته الطويلة كالكتب والتى تدور حول وضع برامج التعقيم. فى الثلاثينيات تعهد إدوين جوسنى رئيس مؤسسة التحسين البشرى فى باسادينا، بالقيام بنفقات عمليات مسح سنوية شاملة بمعنى الكلمة. ماريون أولدن مؤيدة متحمسة للتعقيم اليوجينى وسكرتيرة عصبة التعقيم بنيوجرسى (ساعدت أولدن فى بدئها عام ١٩٣٧)، وقد أخذت على عاتقها أثناء الأربعينيات مهمة مواصلة عمليات المسح السنوية. فاستمرت أولدن وخلفاؤها فى تجميع ونشر بيانات التعقيم اليوجينى حتى عام ١٩٦٣.

تواصلت أربعة عقود من بيانات المسح والإحصاءات الموجزة التى كثيراً ما زادت من إثرائها تعليقات خطابات التغطية التى يرسلها الرسميون فى المؤسسات المختلفة، وقد وفر هذا كله مزيجًا غنيًا تُستخلص منه الاستنتاجات عن المسار الذى اتخذه التعقيم اليوجينى. يتيح تحليل هذه التقارير أن يستخلص المرء عدداً من الاستنتاجات هى:

– طوال جزء كبير من القرن العشرين (١٩٠٧ – ١٩٦٣) أجرت ولايات كثيرة برامج أُعدت لتنفيذ التعقيم الإجبارى لنزلاء المؤسسات.

– عُقم أكثر من ستين ألف شخص طبقًا لهذه القوانين.

– كانت برامج التعقيم فى أقصى نشاط خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، إلا أنه فى عديد من الولايات كانت برامج التعقيم الرئيسية نشطة فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين.

– بمرور الوقت، كانت ثمة تغيرات جغرافية رئيسية فى مستوى نشاط برامج التعقيم. حتى أوائل الثلاثينيات كانت كاليفورنيا مسئولة عمّا يقرب من نصف عمليات التعقيم التى أُجريت على نزلاء المؤسسات فى الولايات المتحدة. خلال العشرينيات من القرن العشرين كان لدى العديد من ولايات الغرب الأوسط أيضًا برامج قوية. فى أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين أصبحت العديد من الولايات الجنوبية ملتزمة بشدة بالتعقيم اليوجينى. فى الخمسينيات نفذت فرجينيا ونورث كارولينا أكثر برامج الدولة نشاطًا.

– خلال "الكساد"، كان هناك تغير رئيسى فى العوامل التى أقلقت كثيراً أولئك الرسميين الذين مُنحوا سلطة التعقيم. أصبح هؤلاء الرسميون أقل اهتمامًا بمنع ولادة الأطفال الذين لديهم عيوب وراثية، وأكثر اهتماماً بمنع والدية الأفراد الذين أُعتقد أنهم غير قادرين على رعاية الأطفال. وكان الهدف هو تقليل وجود أعباء جديدة على الإنفاق العام. أحدث هذا تغيراً دراميًا بشأن من الذين سيعقّمون؟.

– بداية من حوالى عام ١٩٣٠ كان ثمة ارتفاع مطرد فى النسبة المئوية للنساء الشابات اللائى يُعقّمن. فى قليل من الولايات كان يُعقّم "فقط" النساء الشابات. ومن عام ١٩٣٠ حتى أوائل الستينيات كانت عمليات التعقيم التى تُجرى على عدد من النساء نزيلات المؤسسات أكثر بكثير من الرجال.

– لم يسهم الاشمئزاز من سياسات ألمانيا العنصرية بالكثير فى تقليص البرامج الأمريكية قبل أو بعد الحرب العالمية الثانية. والحق أن المؤيدين الأمريكان أشاروا إلى ألمانيا ليوضحوا كيف أن برنامجًا متنوراً للتعقيم يمكن أن يصل إلى أهدافه بسرعة.

– خلال الأربعينيات من القرن العشرين كان هناك انخفاض حاد فى عدد نزلاء المؤسسات الذين يُعقّمون فى كل عام فى الولايات المتحدة. وقد نتج هذا غالبًا عن العجز فى الأطباء المدنيين خلال الحرب العالمية الثانية.

– بعد الحرب كانت هناك زيادة عابرة فى عدد العمليات، إلا أنه فى معظم الولايات لم يعد عدد عمليات التعقيم اليوجينى إلى مستويات ما قبل الحرب.

توضح الخطابات التى أرسلها مديرو مستشفيات الولايات ردًا على الاستبيانات السنوية لمؤسسة التحسين البشرى، وضع البرامج المختلفة ومواقف أولئك الذين كانوا يقررون فعلاً من الذى يجب أن يعُقَّم. اعتمدت أبعاد كل برنامج على مواصفات التشريع الذى يخول التعقيم، ومدى وفرة تمويل البرنامج، ومدى دعم كل مدير فرد للخطة. فعلى سبيل المثال، فى عام ١٩٣٣ شكا أحد الرسميين بمسيسيبى من أن قانون الولاية كان من الناحية الإجرائية "تِقَنيًا إلى أبعد حد بحيث يستحيل تقريبًا تطبيقه"(١٧). وشكا أحد الرسميين بويست فرجينيا من أن المعارضين قد عدلوا كثيرًا فى قانون التعقيم "بحيث أبطلوه عمليًا"(١٨). وسجل أحد الرسميين بأريزونا أنه لم يطلق برنامجًا لأن الحكومة رفضت الموافقة على تحمل النفقات القضائية والطبية. هكذا يتضح أن سَنّ القانون لا يضمن دائمًا برنامجًا فعالاً للتعقيم.

اعتمدت البرامج فى بعض الولايات اعتمادًا مباشرًا على النفوذ السياسى للمديرين. بعض الرسميين لم يكن لديهم سلطة كافية للحصول على الموارد المالية. بينما كان هناك آخرون مثل دابليو د. بارتلو، وهو طبيب بألاباما مسئول عن نظام مستشفيات الولاية، الذين استخدموا اتصالاتهم ليضمنوا الموارد المالية اللازمة لبرامج واسعة النطاق. عُقِّم بارتلو "جميع النزلاء الذين صُرفوا من مدرستنا لضعف العقول"، وبلغ عددهم ١٨٤ شخصًا فى عامين(١٩). فى إنديانا سجل دابليو ف. دونهام المدير العام لمدرسة الولاية بفورت واين، أنه على الرغم من اهتمامه الكبير بتعقيم "الحالات المكتسبة من ضعف العقل لأسباب اجتماعية واقتصادية خالصة" إلا أنه لا يعتقد أنه يستطيع التأثير فى عموم الجمهور ليتقبل "إجراء التعقيم عشوائيًا فى المقاطعات"(٢٠).

فى عام ١٩٣٤ أجرت مؤسسة التحسين البشرى مسحاً لتحديد ما إذا كان يتم الحصول على موافقة وكيف تتم هذه الموافقة للسماح بتعقيم شخص ضعيف العقل أو مجنون. وضحت النتائج أن محاولات الحصول على موافقة بالوكالة من الأقارب كانت تتباين إلى حد واسع، لتتراوح بين تعيين وصيّ خاص ليحاجّ ضد العملية، وبين عدم بذل أى محاولة على الإطلاق. فى نبراسكا ونيوهامبشير وويسكونسين، لا تُجرى عمليات التعقيم بدون موافقة عضو مناسب من العائلة. فى سوث كارولينا لم تلقَ الموافقة إلا اهتماماً روتينياً، إذ كان يتم الحصول عليها فى "أقل من ٥٠٪" من الحصول عليها من الحالات[٢١]. فى نورث كارولينا سجل موظف أن الموافقة لم يكن يتم الحصول عليها عادةً، ولكن أفراد العائلة كانوا يعلمون بأمر العمليات وقليلاً ما اعترضوا[٢٢].

كانت تكلفة عمليات التعقيم اليوجينى تثير ضغطاً ملحاً، خاصة مع إجراء عمليات أكثر على النساء. ففى عام ١٩٣٤ سجل موظف بإيداهو أن أنثى واحدة فقط قد عُقِّمت فى ذلك العام لأن الهيئة التشريعية لم تخصص لذلك موارد مالية[٢٣]. رداً على مسح عام ١٩٣٩، سجل موظف بمدرسة التدريب بولاية يوتاه أن هناك تراكم من "٩١ حالة" من المرضى الذين ينتظرون التعقيم بمجرد حصول مستشفى المدرسة على التسهيلات الجراحية اللازمة[٢٤].

تطرح الإجابات على عمليات المسح السنوية لمؤسسة التحسين البشرى، أنه كانت هناك عمليات سرية كثيرة وأن سجل حسابها الرسمى قد بخس كثيراً تقدير عدد عمليات التعقيم التى تُجرى على الأفراد المتخلفين. صرح مساعد النائب العام فى ماين بـ"أننى أعلم جيداً أن عمليات أكثر بكثير (من التى وردت فى التقارير) قد أُجريت، ولكننى أفترض أنه سيجب علينا الاهتداء بالسجلات"[٢٥]. سجل قاضى بمحكمة الإفراج المشروط فى ميتشيجان أنه علم بأنه قد تمت على الأقل ٧١ "عملية تعقيم غير قانونية" (أُجريت على متخلفين غير نزلاء المؤسسات)[٢٦]. كتب مفوّض الصالح العام بفيرمونت أنه يعتقد أن عدد عمليات التعقيم اليوجينى يُبخس فى التقارير[٢٧].

كم عدد نزلاء المؤسسات الذين عُقِّموا قانونياً فى الولايات المتحدة من عام ١٩٠٧ حتى نهاية عام ١٩٤١؟، كما يتضح فى جدول ٤، على الرغم من فورة النشاط التشريعى قبل الحرب العالمية الأولى، لم تُجرَ إلا ١٤٢٢ عملية تعقيم فى الدولة بأكملها خلال العقد الأول. ومن ذلك العدد، أُجريت ١٠٧٧ فى كاليفورنيا، و١١٨ فى إنديانا، و٦٧ فى أيوا. ومع ذلك، على الرغم من الأحكام القضائية التالية (١٩١٦ – ١٩٢٠) التى أسقطت قوانين كثيرة للتعقيم، إلا أن عدد العمليات التى أُجريت تزايد كل عام باطراد. خلال فترة السنوات الثلاث من عام ١٩١٨ حتى نهاية عام ١٩٢٠ كانت هناك ١٨١١ عملية تعقيم أُجري ما يقرب من نصفها فى كاليفورنيا. حدث بالتزامن مع قضية باك ضد بل، تغير أساسى فى أواخر العشرينيات. ففى عام ١٩٢٥ سجل الرسميون أن ٣٢٢ نزيلاً بالمؤسسات قد عُقِّموا. أثناء عامى ١٩٢٨ و١٩٢٩ كان هناك ٢٣٦٢ عملية تعقيم، أى أكبر من ثلاثة أضعاف معدل عام ١٩٢٥. كان هذا بسبب الزيادة السريعة فى عدد الولايات التى لديها قوانين للتعقيم. فعلى سبيل المثال، قبل عام ١٩٢٧ لم يكن لأحد أن يعقِّم قانونياً شخصاً ضعيف العقل فى فرجينيا، ولكن ابتداءً من عام ١٩٢٧ حتى نهاية عام ١٩٣٧ أُجريت هناك نحو ١٠٠٠ عملية يوجينية.

جدول (٤) : عدد عمليات تعقيم النزلاء للمؤسسات فى الولايات المتحدة ١٩٠٧ – ١٩٤١ (مجاميع تراكمية) :

العام	تراكمي			إجمالى
	الإجمالى	الذكور	الإناث	العام الواحد
١٩٤١	٣٨٠٨٧	١٥٧٨٠	٢٢٣٠٧	٢٢٠٩
١٩٤٠	٣٥٨٧٨	١٤٩٠٠	٢٠٩٧٨	٢٨٤٣
١٩٣٩	٣٣٠٣٥	١٣٧٣١	١٩٣٠٤	٢٣٤٥
١٩٣٨	٣٠٦٩٠	١٢٧٩٥	١٧٨٩٥	٢٨٢١
١٩٣٧	٢٧٨٦٩	١١٦٢٨	١٦٢٤١	٢٤٦٦
١٩٣٦	٢٥٤٠٣	١٠٦٧٤	١٤٧٢٩	٢٢٣٧
١٩٣٥	٢٣١٦٦	٩٨٤١	١٣٣٢٥	٣١٠٣
١٩٣٤	٢٠٠٦٣	–	–	–
١٩٣٣	–	–	–	–
١٩٣٢	١٦٠٦٦	٦٩٩٩	٩٠٦٧	٣٩٢١
١٩٣١	١٢١٤٥	–	–	–
١٩٣٠	–	–	–	–
١٩٢٩	١٠٨٧٧	–	–	٢٣٦٢
١٩٢٨	–	–	–	–
١٩٢٧	٨٥١٥	٤٥١٧	٣٩٩٨	–
١٩٢٦	–	–	–	–
١٩٢٥	٦٢٤٤	–	–	٣٢٢

العام	تراكمى			إجمالى
	الإجمالى	الذكور	الإناث	العام الواحد
١٩٢٤	٥٩٢٢	٣١٦٧	٢٧٥٥	–
١٩٢٣	–	–	–	–
١٩٢٢	–	–	–	–
١٩٢١	–	–	–	–
١٩٢٠	٣٢٢٣ (أ)	–	–	–
١٩١٩	–	–	–	–
١٩١٨	–	–	–	–
١٩١٧	١٤٢٢ (ب)	–	–	–
١٩١٦	–	–	–	–
١٩١٥	–	–	–	–
١٩١٤	–	–	–	–
١٩١٣	–	–	–	–
١٩١٢	–	–	–	–
١٩١١	–	–	–	–
١٩١٠	–	–	–	–
١٩٠٩	–	–	–	–
١٩٠٨	–	–	–	–
١٩٠٧	–	–	–	–

(أ) من هذا الإجمالى عُقِّم ٢٠١٦ شخصًا (أى ٦٣٪) فى كاليفورنيا.

(ب) ابتداءً من ١ مارس، ١٩١٨، من هذا الإجمالى عُقِّم ١٠٧٧ شخصًا (أى ٧٠٪) فى كاليفورنيا.

لعل أكثر النتائج أهمية من بيانات مؤسسة التحسين البشرى هو أنه بين عام ١٩٢٨ و١٩٣٢ كان ثمة تغير درامى فى نسبة من يُعقَّمون من أفراد الجنسين. ففى نهاية عام ١٩٢٧ كان نحو ٥٣٪ من جميع الأفراد الذين عُقِّموا قانونيًا بأى حال فى الولايات المتحدة، هم من الذكور. فى حين أنه خلال السنوات الخمس التالية عُقِّم ٥٠٦٩ من الإناث (أى ٦٧٪) و٢٤٨٢ من الذكور (أى ٣٣٪) فى مؤسسات الولايات المتحدة. استمر هذا التركيز على تعقيم النساء الشابات طوال الثلاثينيات ابتداءً من عام ١٩٣٢ حتى نهاية عام ١٩٣٤ أُجريت عمليات التعقيم على ٤٢٥٨ امرأة (أى ٦٠٪) وعلى ٢٨٤٢ رجلاً أى (٤٠٪). لا يفسَّر انعدام التوازن هكذا بين الجنسين بوجود اختلافات فى التخلف العقلى بين الجنسين. هناك فى الواقع زيادة كبيرة (١٠٪ على الأقل) فى نسبة الذكور المصابين فى معظم مدارس الولايات للمتخلفين.

توضح تقارير المؤسسات أن النساء الشابات اللائى كن غالبًا متخلفات إلى حد بسيط، كثيراً ما كُنَّ يُمنحن حق الدخول من أجل هدف وحيد هو أن يتم تعقيمهن. ثم يطلق الرسميون سراحهن، وهم واثقون من أنهن أصبحن غير قادرات على أن يحملن ويلدن أطفالاً قُدِّر عليهم أن يكونوا تحت وصاية الولاية. أُتخذ هذا الأسلوب أولاً فى ويسكونسين. سُنّ قانون هذه الولاية فى عام ١٩١٣، وسرعان ما عُيِّن فريق من الأطباء لتتبع سجلات عائلات المرضى النزلاء بالمؤسسات. فى صيف عام ١٩١٥ بدأت العمليات، وعُقِّم دكتور جونر. ف. ليمان ٢٢ مريضًا من الذكور. ثم أدار الفريق اهتماماته نحو المريضات الإناث ؛ ففى صيف عام ١٩١٦ أُجريت عمليات التعقيم على ٣٥ مريضة فى "ملجأ ضعاف العقول"[٢٨]. خلال الستة عشر عامًا التالية، عُقِّم ٣٨٢ من النزلاء فى مؤسسات ويسكونسين، كان منهم ١٨ ذكراً و٣٦٤ أنثى[٢٩].

فى مينيسوتا قبل ١ يوليو ١٩٢٦ أُجريت ٢١ عملية تعقيم فقط طبقًا لقانون الولاية. وطوال الاثنى عشر عامًا التالية أُجريت ١٢٨٠ عملية تعقيم على ١٠٧٨ من الإناث و٢٠٢ من الذكور (جدول ٥)(٣٠). وعلى نحو مماثل أُجريت عمليات التعقيم فى فرجينيا بين عام ١٩٢٧ و١٩٣٧ لتعقيم ٦٠٩ امرأة بينما عُقِّم ٣٩١ رجلاً فقط. وكما قال طبيب في مؤسسة بفرجينيا : بعد أن "أُعلنت أخيراً دستورية قانون التعقيم، كان ثمة اندفاع لتعقيم أكبر عدد ممكن من المرضى وبأسرع ما يمكن". كان هذا هو السبيل الوحيد لضمان استمرار تبديل المرضى بغيرهم، لأنه بغير ذلك كان يجب أن تُحجز المريضة الأنثى فى المستشفى خلال فترة حملها"(٣١). اتُبع فى نيوهامبشير أيضًا برنامج للدخول، والتعقيم العاجل، وإخراج المريضة سريعًا بالنسبة للنساء الشابات المتخلفات بدرجة بسيطة، وعُقِّم هناك ٣٦٤ امرأة و٦٢ رجلاً من عام ١٩٢٨ حتى نهاية عام ١٩٣٧(٣٢). وعدم التوازن هكذا بين الجنسين فيه ما يلفت الانتباه عندما نفكر مليًا فى أن قطع الوعاء الناقل للمَنيّ إجراء قليل المخاطر، وأن ربط قناة فالوب كان خلال ثلاثينيات القرن العشرين يشكل جراحة كبرى بالبطن. تُوفيت على الأقل ثلاث نزيلات فى مؤسسات كاليفورنيا واثنتان فى مؤسسات فرجينيا بعد إجراء عمليات التعقيم الإجبارى(٣٣).

جدول (٥) : عدد عمليات تعقيم نزلاء المؤسسات فى مينيسوتا من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٣٨:

العام	الإجمالى	الذكور	الإناث
١٩٣٨	١٥١	٤٠	١١١
١٩٣٧	١٨٩	٤٤	١٤٥
١٩٣٦	٨١	٢١	٦٠
١٩٣٥	١٤٠	٢٨	١١٢
١٩٣٤	١٤٤	٢١	١٢٣
١٩٣٣	٩٣	٦	٨٧
١٩٣٢	٧٩	٧	٧٢
١٩٣١	٧٥	٨	٦٧
١٩٣٠	٦٠	٨	٥٢
١٩٢٩	٦٨	٦	٦٢
١٩٢٨	٥٧	٧	٥٠
١٩٢٧	٩٠	٤	٨٦
١٩٢٦	٥٣	٢	٥١
الإجمالى	١٢٨٠	٢٠٢	١٠٧٨

ملاحظة : أُستُخلصت هذه البيانات من التقارير التى يكتبها كل سنتين "مجلس الولاية للتحكم" بمينيسوتا، ١٩٢٦ - ١٩٣٨.

فى حوالى عام ١٩٢٩ قفز عدد عمليات التعقيم اليوجينى التى أُجريت كل عام على نزلاء المؤسسات. يوضح ثبات هذا الحدث عبر حدود الولايات تغيراً حقيقياً فى السياسة. فعلى سبيل المثال، أُجريت فى الفترة من عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٢٩ عدد ٢١ عملية فقط في سوث داكوتا،إلا أنه حدث فى الأعوام الستة التالية أن عُقم ٢٤٨ شخصًا من ضعفاء العقول[٢٤]. فى السنوات الخمس الأولى لبرنامج نورث كارولينا، عَقَّمت الولاية ثلاثة وخمسين شخصًا. أما فى عام ١٩٣٤ (عندما وسَّع قانون جديد من مدى البرنامج ليصل إلى سكان الولاية جميعًا)، فقد أُجريت عمليات التعقيم على واحد وستين شخصاً، وفى عام ١٩٣٥ أُجريت ١٧٨ عملية. ومن عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٤٧ خضع أكثر من ١٩٠٠ شخص (١٤٩٤ امرأة و٤٠٧ رجال) فى نورث كارولينا للتعقيم اليوجينى(جدول ٦). فى عام ١٩٥٠ استنتجت مويا وودساید، وهى عالمة اجتماع درست برنامج نورث كارولينا، أن البرنامج كان سيحقق نجاحًا أكبر، لولا تعرضه لصعوبات إجرائية، وبعض المعارضة الدينية، واللامبالاة من غير المتعلمين ("لاسيما الزنوج") وعدم الاهتمام من الأطباء، والعجز فى عدد من الجراحين. وقد أخبرها ثمانية وثلاثون من موظفى الإصلاح الاجتماعى بالمقاطعة بأن "الإجراءات الروتينية" لاستمارات الموافقة وجلسات المحاكم تشكل عقبة رئيسية، وقد عيَّن خمسة وثلاثون موظفًا آخر وجود نقص فى التسهيلات الطبية، كمشكلة رئيسية[٣٥].

جدول (٦) : عدد عمليات التعقيم فى نورث كارولينا من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٤٧:

العام	الإجمالى	الذكور		الإناث	
		قطع الوعاء الناقل للمَنِيّ	الخصي	قطع فالــوب	استئصال المبيض
١٩٤٧	١٢٢	١٦	٣	١٠٣	–
١٩٤٦	٥٧	٧	–	٥٠	–
١٩٤٥	١١٧	١٥	٣	٩٨	١
١٩٤٤	١٠٧	١٨	٢	٨٧	–
١٩٤٣	١٥٢	٢٩	٤	١١٩	–
١٩٤٢	١٤٨	٣٢	٤	١١٢	–
١٩٤١	١٨١	٤٥	٤	١٣٢	–
١٩٤٠	١٥٩	٤٥	٢	١١٢	–
١٩٣٩	١٣٩	٣٤	٢	١٠٢	–
١٩٣٨	٢٠٢	٥٣	٣	١٤٤	٢
١٩٣٧	١٢٨	١٨	٣	١٠٥	٢
١٩٣٦	٩٨	١١	١	٨٦	–
١٩٣٥	١٧٨	١٧	٧	١٥٢	٢
١٩٣٤	٦١	٧	٨	٤٥	١

العام	الإجمالى	الذكور		الإناث	
		قطع الوعاء الناقل للمَنِيّ	الخصي	قطع فالـــوب	استئصال المبيض
١٩٣٣	٤	١	–	٣	–
١٩٣٢	١٨	–	٩	٧	٢
١٩٣١	١١	–	–	١٠	١
١٩٣٠	١٧	–	٢	١٠	٥
١٩٢٩	٣	١	١	–	١
الإجمالى	١٩٠١	٣٤٩	٥٨	١٤٧٧	١٧

ملاحظة: أُستُخلصت هذه البيانات من إجابات مختلفة لموظفى نورث كارولينا على استبيانات اليوجينيا.

سنجد على الأقل فى ولايات قليلة أن ارتفاع عدد عمليات التعقيم يلفت النظر بوجه خاص عندما يُقارَن بعدد القبول فى المؤسسات. فعلى سبيل المثال، فى عام ١٩٣٨ سمحت مدرسة مينيسوتا لضعاف العقول فى فاريبولت بقبول ٤٥٢ مريضًا وعُقِّمت ١٥١ مريضًا[٣٦]. إذا افترضنا أن النزلاء الذين كانوا متخلفين بدرجة شديدة كانوا عادة لا يُعقَّمون، وأن كثيرًا من المرضى الجدد كانوا أطفالاً صغارًا، يكون من المحتمل أن كل مريض جديد تقريبًا فى سنوات تكاثره (أو تكاثرها) كان يعُقَّم على نحو عاجل.

طوال ثلاثينيات القرن العشرين ظلت كاليفورنيا تمتلك أكبر برنامج للتعقيم اليوجينى فى الدولة (جدول ٧). فمن عام ١٩٢٣ حتى نهاية عام ١٩٢٦ ارتفع العدد السنوى لعمليات التعقيم فى كاليفورنيا من ١٩٠ إلى ٥٤١. خلال السنوات الست

التالية (١٩٢٧ - ١٩٣٢) كان إجمالى عدد العمليات التى أُجريت ٣٣٢٧ ؛ أى ما يقرب من ٥٥٠ كل عام. استمرت الأعداد فى الارتفاع : ففى عام ١٩٣٥ وحده أُجريت ٨٧٠ عملية تعقيم. ومن عام ١٩٣٠ حتى نهاية عام ١٩٤٤ عُقِّم نحو ١١٠٠٠ شخص فى مؤسسات كاليفورنيا.

جدول (٧) عدد عمليات تعقيم نزلاء المؤسسات فى كاليفورنيا (١٩٠٩ - ١٩٤٥):

العام	الإجمالى السنوى	العام	الإجمالى السنوى	العام	الإجمالى السنوى
١٩٤٥	٤٣٦	١٩٣٢	-	١٩٢٠	١١٨
١٩٤٤	-	١٩٣١	-	١٩١٩	٣٢٠
١٩٤٣	٢١٩	١٩٣٠	-	١٩١٨	٤٥٥
١٩٤٢	-	١٩٢٩	-	١٩١٧	٣٧٥
١٩٤١	٦٥٢	١٩٢٨	٥٣٢	١٩١٦	١٨٢
١٩٤٠	٨٤٢	١٩٢٧	٤٣٥	١٩١٥	١١٦
١٩٣٩	٧٨٥	١٩٢٦	٥٤١	١٩١٤	٩١
١٩٣٨	٧٦١	١٩٢٥	٣٩٦	١٩١٣	١٢٠
١٩٣٧	٦٩٦	١٩٢٤	٣١٦	١٩١٢	٨٠
١٩٣٦	٦٨٣	١٩٢٣	١٩٠	١٩١١	١٤٨
١٩٣٥	٨٧٠	١٩٢٢	٢٠٨	١٩١٠	١١
١٩٣٤	-	١٩٢١	١٩٢١	١٩٠٩	صفر
١٩٣٣	-		-	-	-

ملاحظة: أُستُخلصت هذه البيانات من إجابات موظفى كاليفورنيا على استبيانات يوجينية مختلفة عبر السنين.

ينعكس الارتفاع الدرامى فى عمليات التعقيم التى أُجريت سنويًا، بظهور الكثير من البرامج الجديدة بالإضافة إلى الارتفاع الحاد فى مستوى نشاط البرامج المؤسَّسة من قبل. فى عام ١٩٢٠ كان لدى اثنتي عشرة ولاية برامج للتعقيم اليوجينى؛ وبحلول عام ١٩٢٧ وُجدت برامج فى تسع عشرة ولاية ؛ وفي عام ١٩٣٢ وُجدت برامج فى سبع وعشرين ولاية. حدث التغير الرئيسى فى عام ١٩٢٩، خلال عامى ١٩٢٧ و١٩٢٨ أُجريت ٢٢٧١ عملية تعقيم فى مؤسسات الدولة، بينما أُجريت فى عام ١٩٢٩ وحده ٢٣٦٢ عملية تعقيم. من عام ١٩٢٩ حتى نهاية عام ١٩٤١ أُجريت أكثر من ٢٠٠٠ عملية تعقيم يوجينى كل عام فى الولايات المتحدة. كان أكثر السنوات نشاطًا هو عام ١٩٣٢ حيث سُجل إجراء ٣٩٢١ عملية.

على الرغم من قلة مناقشة "الكساد" فى التقارير التى جمعتها مؤسسات الولايات المختلفة فى الثلاثينيات من القرن العشرين، إلا أنه يكاد يكون من المؤكد أن إجراءات التعقيم خلال تلك الفترة كانت تتأثر بحقائق اقتصادية قاسية. ففى هذه الفترة التى لايوجد بها أى موارد مالية لبناء المزيد من المؤسسات، كان أحد الحلول الواضحة للإقلال من وجود تزاحم له قدره الخطير هو اتباع برنامج لإطلاق السراح المشروط لمن هم أقل تخلفًا حتى يسهل إدخال حالات التخلف الأشد. عزز هذا من الحجج المؤيدة لتعقيم الحالات البسيطة لتخلف النساء الشابات. وبدا أن دراسات المتابعة لهؤلاء النساء بعد إطلاق سراحهن المشروط، تؤيد هذه السياسة. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة فى ويسكونسين فى عام ١٩٢٨ أن نصف النساء اللائى أُطلق سراحهن بعد أن عُقِّمن، كن يعملن بنجاح كخادمات في المنازل. استنتجت الدراسة أن :"عندما يوافق الكثيرون من الأفراد المتخلفين عقليًا على إجراء العملية، فإن هذا يسمح لهم بالعودة إلى المجتمع تحت المراقبة، حيث يصبحون وحدات اجتماعية تكفى نفسها بنفسها، كما

يصبحون مواطنين مقبولين. أما أولئك النزلاء الذين يعارضون فى الموافقة على العملية، فيظلون معزولين لحماية المجتمع والصالح الفردى أيضًا"(٣٧). من الواضح أن إطلاق السراح المشروط كان حافزًا قويًا للخضوع للجراحة بالنسبة للكثير من الأفراد ذوى التخلف البسيط الذين يستطيعون فهم الخيار عندما يُطرح عليهم.

سجلت دراسة فى مينيسوتا فى عام ١٩٢٦ أيضًا أن معظم من عُقِّموا طبقًا للقانون الجديد "قد أُطلق سراحهم ليعيشوا فى مجتمع طبيعى"(٣٨). ففى عام ١٩٢٨ قام الرسميون بالولاية بمتابعة مجموعة من ١٤٧ امرأة كن قد عُقِّمن، ووجدوا أن أكثر من مائة منهن لم يعدن بعد نزيلات بالمؤسسات. استنتجوا أن "التعقيم يتيح عددًا كبيرًا من حالات إطلاق السراح المشروط التى ما كان يمكن التخطيط لها بغير ذلك، وأن معظم الحالات كانت ناجحة"(٣٩). لم تتناول هذه الدراسة إمكانية ألا يكون أولئك النسوة فى حاجة إلى إيداعهن فى المؤسسات. ففى عام ١٩٣٤ سجل الرسميون فى مينيسوتا أيضًا أن برنامج التعقيم يتيح إطلاق سراح النزلاء، وذلك عندما أقروا بأن "ارتفاع عدد ضعاف العقول ومرضى الصرع الذين يُعهَد بهم كل عام إلى وصاية المجلس، يستمر قُدُمًا إلى حد يتجاوز كثيرًا برنامج الولاية لتحسين وضع هذه الجماعات". هكذا فإن أعداد حالات إطلاق السراح المشروط فيها ما يلفت الانتباه. ففى عامى ١٩٢١ و١٩٢٢ حيث لم تُجرَ أى عملية تعقيم، تم إطلاق السراح المشروط لسبعين شخصًا. خلال عامى ١٩٣١ - ١٩٣٢ عُقِّم ١٤٦ شخصًا، كان معظمهم من بين عدد من ٢٨٠ شخصًا تم لهم إطلاق السراح المشروط. خلال عامى ١٩٣٣ و١٩٣٤ جرى إطلاق السراح المشروط لعدد من ٣٦٩ شخصًا على الأقل، كان قد عُقِّم منهم ٢١٣ شخصًا.

أُجريت دراسة بسوث داكوتا لمقارنة نفقات التعقيم وإطلاق السراح المشروط بالنسبة للإيداع فى المؤسسات مدى الحياة، واستنتجت هذه الدراسة أن "متوسط نفقة إعاشة المرضى فى بيوتهم الخاصة أقل مما ستتطلبه إعاشتهم فى

المؤسسة"[٤٠]. سجل مسح عن التعقيم فى فرجينيا أن ٧٢٩ شخصًا من أول ألف عُقِّموا، قد وُضعوا أخيرًا "فى بيوتهم الخاصة أو بيوت مناسبة للرعاية". وأُستنتج فى المسح أن التعقيم قد "أثبت قيمته"[٤١]. أُجريت دراسة بنيوهامبشير على الأفراد الذين عُقِّموا وأُطلق سراحهم مشروطًا من مدرسة الولاية بلاكونيا بين عامي ١٩٢٨ و١٩٣٨، ووُجد فى هذه الدراسة أن احتمال نجاح هؤلاء الأفراد أرجح مما عند الأفرادالذين لا يُعقَّمون ويتم إطلاق سراحهم مشروطًا. كذلك فإنه نتيجة لأن إقامتهم فى المؤسسة تكون فى المتوسط لمدة أقصر، فإنهم أيضًا يكلفون الولاية أموالاً أقل مما تكلفه مجموعة غير المعقَّمين الذين يُطلق سراحهم مشروطًا[٤٢].

لم توضح هذه التقارير كيف يعزز التعقيم اليوجينى فرص إطلاق السراح المشروط الناجح. لاشك فى أن العملية تزيل فرصة أن تلد امرأة ما ضعيفة العقل أطفالاً قد يصبح بعضهم تحت وصاية الولاية. الرجال ضعاف العقول الذين أطلق سراحهم بعد تعقيمهم يتقون هم أيضًا أعباء الأبوة، على أن احتمال أن يصبح الرجل المتخلف والدًا يكون فيما يرجح أقل كثيرًا من احتمال أن تصبح امرأة متخلفة حاملاً.

التعقيم خارج البلاد:

تكررت نسخ الانتصارات اليوجينية بالولايات المتحدة فى دول أخرى. فخلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين سُنت قوانين لمنع تكاثر ضعاف العقول والمجانين فى كندا والدانمارك وألمانيا والسويد والنرويج وفنلنده والمكسيك واليابان وفرنسا. انجلترا هى الدولة الكبرى الوحيدة التى نُبذ فيها أنصار التعقيم علــى نحــو لا لبس فيه. كان الأطباء السويسريون فيما يحتمل هم أول من أجروا عمليات التعقيم اليوجينى. كان أكثر المؤيدين تأثيرًا هو أوجست هنرى فوريل، وهو طبيب مشهور للأمراض العصبية كان يدير عيادة للطب النفسى فى جامعة زيورخ. منذ بداية برنامج التعقيم فى أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر، وهو يعتبر جزءًا من الترسانة

العلاجية لمساعدة المرضى العقليين. ومع ذلك لم تُجرَ هذه العمليات إلا اختيارياً بعد الحصول على موافقة من المريض وعائلته أوعائلتها[٤٣]. مما يؤسف له أن الأسلوب الشامل والمتأنى الذى نفذ به أطباء الأمراض النفسية السويسريون اختيار التعقيم، لم يُتبع فى أى مكان آخر.

عندما نأخذ فى الاعتبار تأثير جالتون، لن يكون من المستغرب أن تظهر مبكراً فى انجلترا اقتراحات مؤيدة للتعقيم اليوجينى. بل حتى قبل أن يؤسس جالتون وأتباعه "جمعية التربية اليوجينية" فى عام ١٩٠٧، كان هناك كتَّاب آخرون يؤيدون التعقيم. كان أكثرهم صراحة روبرت ريد رينتول، وهو طبيب فى ليفربول نشر فى عام ١٩٠٣ كتاباً عنوانه "التعقيم المقترح لبعض المنحطين عقلياً وجسدياً". أكسبته هذه الكراسة المثيرة قدراً كبيراً من السمعة، ولكن آراءه المتطرفة أضرت فيما يحتمل الحركة اليوجينية الوليدة. فى عام ١٩٠٩ نشر إنجليزى آخر هو كارل ساليبى "الوالدية وثقافة الأعراق"، وهو مؤلف أكثر تطرفاً إلى حد ما عرض قضية التعقيم بشكل أفضل، إذ منحها مكاناً متواضعاً نسبياً فى برنامج لليوجينيا الإيجابية.

كانت جمعية التربية اليوجينية ناجحة تماماً فى سنواتها الأولى، وكما قال أحد المؤرخين: "التحقت المؤسسة البيولوجية بأكملها تقريباً "بجمعية التربية اليوجينية"، وشارك كثير من أكثر علماء الوراثة تميزاً مشاركة نشطة فى عملها اليومى". فى عام ١٩١٤ كان هناك فروع لها فى مدن كثيرة، وقدرت "جمعية التربية اليوجينية" عدداً يصل إلى ٦٠٠ عضو يدفعون رسوم العضوية. كان من بين أسباب نجاحها، أن "جمعية التربية اليوجينية" اعتنقت آراءً معتدلة. على الرغم من أن أعضاءها أيدوا التعقيم الاختيارى، إلا أن الرسميين فى لندن وفى فرع كمبريدج المهم رفضوا المطالبات بالتعقيم الإجبارى باعتبارها سابقة لأوانها. وكما قال سكرتير فرع كمبريدج : "إننا مازلنا تقريباً نتخبط فى ظلام الجهل بالآثار الجسدية والعقلية والأخلاقية لـ (التعقيم)، ناهيك عن المشكلات الأخلاقية الخطيرة التى تُثار"[٤٤].

فى عام ١٩٠٤ كان هناك خلاف حول أفضل طريقة لرعاية المتخلفين عقلياً، ووصل هذا الخلاف إلى درجة كافية لأن تتشكل لجنة ملكية لدراسة هذه المسألة. عندما أصدرت اللجنة تقريرها بعد أربع سنوات، استنتجت فيه أن هناك أعداداً هائلة من الأفراد المتخلفين عقليًا الذين أُهملت رعايتهم بشكل خطير. أُدمجت أهم توصيات هذه الدراسة فى "قانون ١٩١٣ للتخلف العقلى" الذى شجع بشدة إنشاء برامج لتدريب وإيواء المعاقين ورفض اقتراحات التعقيم اليوجينى[٤٥].

بعد ما يزيد قليلاً عن عقد من السنين، قررت "جمعية التربية اليوجينية" كرد جزئى على التزايد السريع فى الاحتياجات المالية للمستشفيات الحكومية، أن تقترح التعقيم الاختيارى للمتخلفين عقليًا. فى عام ١٩٢٨ نشرت الجمعية كتيبًا يتضمن مسودة لمشروع قانون للتعقيم. فى عام ١٩٣١ كان هناك دعم للفكرة بدرجة كانت كافية لتقديم مشروع القانون فى مجلس العموم. رفض المجلس الاقتراح، ولكنه أعطى توجيهاً لوزير الصحة بتعيين لجنة خاصة لتفحص المسألة. توصلت لجنة بروك (التى سميت على اسم رئيسها) إلى أن تقرر بالإجماع رفض التعقيم الإجبارى ولكنها وافقت بحذر على الاستخدام الانتقائى للتعقيم الاختيارى[٤٦].

تأثر تقرير بروك بدراستين فى عام ١٩٣٣، إحداهما "للجنة التخلف العقلى للجمعية الطبية البريطانية" والأخرى لدكتور ألفريد ترنر وقد رفضت الدراستان الحجج الرئيسية للقوى المؤيدة للتعقيم. فيما يتعلق بالرأى الخلافى بأن معظم المتخلفين عقلياً قد ورثوا مرضهم، أفادت الجمعية الطبية البريطانية صراحة بأن دراسات شجرة الأنساب (التى كان يجمعها غالبًا "مكتب السجل اليوجينى بكولد سبرنج هاربور") التى تأسس عليها الإصرار على هذا الزعم، دراسات خاطئة، وأنه "لم يثبت أن ضعف العقل يُورَّث وفقًا لقوانين مندل الوراثية"[٤٧] فى وقت لاحق من ذلك العام شن د. ألفريد ترنر، وهو طبيب بريطانى مشهور، هجومًا شديداً ضد فكرة أن الأفراد المتخلفين لديهم عائلات كبيرة بشكل غير معتاد. أظهرت دراسة لترنر عن خريجى "مدارس بيرمنجهام

الخاصة" نتيجة مضادة لذلك تماما. فعلى النقيض من نتائج دراسة شجرة الأنساب بمكتب السجل اليوجيني، أثبتت دراسة ترنر أيضًا أن ٥٪ فقط من الأفراد ضعاف العقول كان لهم والدون أو أجداد ضعاف العقول. استنتج تيرنر أن "القول بأن عدد المتخلفين سينزل إلى النصف فى ثلاثة أجيال لو أمكن منع جميع المتخلفين عقليًا من إنجاب الأطفال، هو قول ليس صحيحًا فحسب، وإنما هو أيضًا قول لا أساس له من أى معرفة نمتلكها فى الوقت الحاضر"(٤٨). على الرغم من جهود أروقة الضغط المتقطعة لليوجينيين طوال العقود الثلاثة التالية، لم تقر بريطانيا العظمى أبدًا برنامجًا للتعقيم اليوجينى.

اختلفت مقاطعتان كنديتان عن إنجلترا، ربما لقربهما من الولايات المتحدة، وأقرتا قوانين للتعقيم. المقاطعة الأولى والأهم هى ألبيرتا التى نفذت برنامجًا للتعقيم فى عام ١٩٢٨. عرَّف القانون المتخلف بأنه " شخص ما يعانى من توقف أو نقص فى نمو العقل يوجد قبل الثامنة عشر من العمر "، وفوَّض القانون مجلسًا لليوجينيا من أربعة أشخاص، للنظر فى أمر الالتماسات المقدمة لتعقيم هؤلاء الأشخاص. طوال فترة من ثلاثة وأربعين عامًا عُقِّم ٢٨٢٢ شخصًا وفقًا لقانون ألبيرتا. عندما نأخذ فى الاعتبار عدد سكان المقاطعة الصغير نسبيًا، يكون هذا واحدًا من أنشط البرامج بالعالم. فى عامه الأخير (١٩٧١) نظر مجلس اليوجينيا أمر ثمانية وسبعين التماسًا ووافق على سبعة وسبعين، وعُقِّم خمسة وخمسون شخصًا(٤٩).

بالإضافة إلى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، كانت ألمانيا هى الدولة الأخرى التى تأصلت فيها أفكار يوجينية فى بداية القرن. على الرغم من إمكان تتبع الحركة جيدًا فى القرن التاسع عشر، إلا أن الاهتمام الحقيقى باليوجينيا بدأ فى ألمانيا حوالى عام ١٨٩٠. فريدريك نيتشه فيلسوف رائج الشعبية إلى حد هائل، وقد أثار فى كتاباته الأخيرة مجموعة متنوعة من الإجراءات اليوجينية من بينها العزل، وذلك لحماية العرق النوردى. فى عام ١٨٩٥ نشر أوتوسيك "سقوط العالم القديم"، الذى حاجّ فيه بأن

السبب الغالب لسقوط الحضارة الإغريقية هو نتيجة تأثيرات التفسخ العرقى، وبأن الشعب الألمانى مهدد على نحو مماثل. فى ذلك العام نشر ألفريد بلوتز، وهو طبيب قد درس فى الولايات المتحدة، كتاباً عنوانه " أسس اليوجينيا " طالب فيه بقوة بتأييد التعقيم. هناك كتاب آخر لغير المتخصصين ظهر فى عام ١٩٠٣، وهو "الوراثة والانتقاء فى حياة الشعوب"، وفاز فى مباراة يوجينية قامت برعايتها عائلة كروب لصناعة الفولاذ[٥٠].

فى عام ١٩٠٤ أسس بلوتز، وهو جالتون اليوجينيا الألمانية، أول صحيفة كُرست لدراسة الصحة العرقية، وفى عام ١٩٠٥ نظم الجمعية اليوجينية الألمانية. فى عام ١٩٠٧ وبفضل يرجع فى جزء منه إلى جهود الجمعية، تمت مناقشة مشروع قانون للتعقيم فى البرلمان الألمانى، ولكنه رُفض. فى "المعرض الدولى للصحة" الذى أقيم فى دريسدن عام ١٩١١، قامت الجمعية برعاية معرض عن اليوجينيا. بحلول عام ١٩١٤ كانت الجمعية منظمة جيداً بدرجة أنها كانت تجتمع بانتظام وتنشر مجموعة من المبادئ اليوجينية. أعاقت سنوات الحرب حركة اليوجينيا الألمانية، ولكن الاهتمام تزايد ثانية بحلول العشرينيات من القرن العشرين. فى عام ١٩٢٣ أصبحت بافاريا أول ولاية ألمانية تقيم كرسى أستاذية بالجامعة في اليوجينيا. فى ذلك العام قام ثلاثة من البيولوجيين الرائدين بألمانيا، وهم أرنست بوير وأرنست فيشر وفريتز لينز، بنشر كتاب عن "الصحة العرقية" حقق مبيعات جيدة. فى نفس الوقت تقريباً بدأ الكتَّاب الألمان أيضاً ينشرون كتباً حاجّت بشأن التفوق الوراثى للسلالة النوردية[٥١].

فى أكتوبر عام ١٩٢١ أقرت الجمعية الألمانية للصحة العرقية برنامجاً لليوجينيا من إحدى وأربعين نقطة. ركزت الكراسة تركيزاً كبيراً على اليوجينيا الإيجابية، وهذه الكراسة مذهلة بسبب الصوت الحازم الذى رفضت به فكرة التعقيم اليوجينى الإجبارى. على الرغم من أنها أيدت حق الأفراد المتخلفين فى أن "يُعقَّموا برغبتهم الخاصة"، إلا أنها اتبعت سياسة للعزل واستحثت إنشاء مستعمرات للعمل ليعول

النزلاء أنفسهم بأنفسهم بدلاً من اتخاذ سياسة" للإيذاء الجسدى". عندما كتب أحد اليوجينيين الألمان عن التعقيم فى عام ١٩٢٤، اعترف بأنه "من حيث اتخاذ السبيل التشريعى، لم يتم إلى الآن عمليًا فعل أى شىء فيما بيننا"، ولكنه واسى نفسه بأن "تشريعًا متعجلاً أكثر مما ينبغى فى هذه المسألة قد يثير أيضًا ردود فعل كارثية"(٥٢).

فى هذا الوقت تقريبًا، كان أدولف هتلر الذى استحوذت عليه تمامًا أفكار اليوجينيا، يكتب كتابًا عنوانه "كفاحى" فى أحد السجون الألمانية. فى "كفاحى" كتب هتلر يقول : "مَنْع الأفراد المتخلفين من إنجاب نسل يساويهم فى تخلفهم، لهو عمل يمليه أوضح أضواء العقل. إن تنفيذه لهو الصنيع الأكثر إنسانية من البشر. سوف يمنع ذلك معاناة لا يستحقها ملايين الأشخاص، وفوق كل شىء، سيثمر فى النهاية عن زيادة مطردة فى صالح البشر"(٥٣). لعل أكثر جانب يلفت النظر فى هذه الكلمات، هو تشابهها مع كلمات القاضى أوليفر ويندل هولمز الذى كتب رأى المحكمة فى قضية باك ضد بل.

بعد أن وصل النازيون للحكم بفترة قصيرة، سَنُّوا برنامجًا حكوميًا شاملاً للصحة، كانت إحدى سماته البارزة هى وجود حوافز تشجع الزيجات المبكرة والعائلات الكبيرة. خُصص صندوق لقروض الزواج، ليساعد الشباب البالغين على شراء بيوت بأسعار فائدة جُعلت مناسبة مع مقدرتهم على الدفع. أُمرت الحكومات المحلية بالمساعدة فى تحمل نفقات تربية الطفل الثالث والرابع فى العائلة، وقُدمت إعانات مالية خاصة إلى المزارعين الذين يعانون من ضغوط اقتصادية، وفُرض على غير المتزوجين والأزواج الذين لم ينجبوا أطفالاً أن يدفعوا ضريبة دخل أعلى مما يدفعها والدو الأطفال الكثيرين(٥٤).

سُنَّ قانون ألمانى شامل للتعقيم اليوجينى فى ١٤ يوليو ١٩٣٣، وصار نافذ المفعول فى ١ يناير عام ١٩٣٤ . فى صيف عام ١٩٣٦ شرعت مارى كوب التى كانت

تعمل "باللجنة الأمريكية لصحة الأم"، فى القيام بدراسة مفصلة عن أصل وفعالية وتأثير القانون الألمانى. قضت كوب شهوراً عديدة فى رصد ومقابلة الكثير من قضاة "محاكم الصحة الوراثية". ومن بين الأشياء التى اكتشفتها أن الترجمة الألمانية لـ "التعقيم من أجل التحسين البشرى" لجوسنى ويوبنوه،كان لها تأثيرها إلى أبعد حد، حيث قالت : "لطالما ذكر قادة حركة التعقيم فى ألمانيا المرة تلو الأخرى أن قانون التعقيم لديهم قد صيغ بعد دراسة دقيقة لتجربة كاليفورنيا بإشراف مستر جوسنى ودكتور بوبنو"(٥٥).

يمكننا أن نجد تأثير اليوجينيين الأمريكيين فى دول أخرى أيضًا. فعلى سبيل المثال، فى عام ١٩٢٧ كتب لولين للقاضى هارى أولسون ملحًا فى أن ترسَل نسخة من كتابه عن التعقيم إلى دكتور هـ.و.ويلدينسكون فى بريجنينج بالدانمارك. فى هذا الوقت كان ويلدينسكون المدير الطبى المساعد لمؤسسة الولاية للمتخلفين عقليًا، عضواً فى لجنة خاصة للبحث فى أمر استخدام التعقيم اليوجينى. فى عام ١٩٢٨ سَنَّت الدانمارك قانونًا للتعقيم(٥٦).

تأثر اليوجينيون الألمان بوجه خاص بأبحاث لولين عن التعقيم اليوجينى. فى حوالى عام ١٩٢١ كان لولين قد أصبح معترفًا به كمحب لألمانيا، وأخذ يكتب مقالات عن حركة اليوجينيا فى ألمانيا لمجلة "يوجينيكس نيوز". خلال أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، كتب لولين أيضًا مقالات كثيرة عن التعقيم لصحف ألمانية. فى عام ١٩٣٦ عند أوج حملة التعقيم فى ألمانيا مُنح لولين والعديد من الأمريكيين الآخرين درجات الدكتوراه الفخرية من جامعة هيدلبرج(٥٧).

فوض قانون التعقيم الألمانى محاكمًا خاصة للموافقة على تعقيم الأفراد الذين "حسب خبرات علم الطب، يمكن أن يكون متوقعًا باحتمال كبير، أن نسلهم قد يعانى من ضرر جسدى خطير". بسواء كان الدافع هو اعتبارات تخص الإجراءات القانونية المناسبة أو كان الدافع هو الاهتمام بالكفاءة، فإن القانون ينبه أيضًا إلى أن الجراحين

الذين يعُقّمون مرضى دون تفويض مناسب من موظفى الصحة العمومية، يتعرضون للمقاضاة لسوء الممارسة وللمحاكمة الجنائية. وقع على عاتق موظفى الصحة العمومية مهمة تحديد الأفراد الذين يرجح أن يحدث منهم حمل بأطفال متخلفين، ولكنهم ممن لا يرغبون فى إجراء عملية التعقيم "اختيارياً" أو لا يرجح إجراؤهم لها. عموماً كان يُلفت انتباه الموظفين المحليين لهؤلاء الأشخاص عن طريق مديرى مؤسسات المتخلفين، أو عن طريق الأطباء أو أقرب الأقارب. إذا شعر موظف بالصحة العمومية المحلية أن فرداً ينبغى أن يعقّم، كان على ذلك الموظف أن يقدم التماساً "لمحكمة الصحة الوراثية" للنظر فى القضية. فى البداية كان هناك تسع حالات يكون التعقيم فيها إجبارياً وهى : ضعف العقل الخلقى، والصرع الوراثى، ورَقص هَنْتنْجتون[١٠]، والعمى الوراثى، والصمم الوراثى، والتشوه الجسدى الوراثى الشديد، والإدمان الشديد للمسكرات(٥٨).

ضمت كل "محكمة للصحة الوراثية" ثلاثة أعضاء ؛ هم قاضى منطقة يترأسها، وموظف بالصحة العمومية وطبيب ليساعدا فى القرار اليوجينى. يتقرر الحكم غالباً فى جلسات التعقيم، على أساس التقارير الطبية. بل إن بعض المحاكم لم تكن حتى تستدعى الفرد للجلسة. كان لأى من الطرفين (سلطة الصحة العمومية أو المريض) الحق فى استئناف حكم المحكمة إلى محكمة خاصة للاستئناف، ولكن حكمها كان نهائياً.

عند تنفيذ القانون، اتخذ الموظفون الألمان إجراءين لتقليل المعارضة : فحظروا تعقيم الأطفال الذين لم يدخلوا فى مرحلة التكاثر، وقرروا ألا يُجبَر أى جراح أو

---

(١٠) رقص هنتنجتون : مرض عصبى وراثى مميت تحدث فيه للمريض حركات لا إرادية كالرقص . (المترجم)

قاضٍ كاثوليكي على الاشتراك فى قضية للتعقيم. هذا بالإضافة إلى أنهم وافقوا على ألا يعقم مريض كاثوليكي إذا بقى مقيمًا فى مؤسسة على نفقة عائلته أو الكنيسة(٥٩).

حجم برنامج التعقيم الألمانى خلال منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين جعل كل البرامج السابقة له تتضاءل بجواره. ففى عام ١٩٣٤ وحده، تلقت ٢٠٥ "محكمة للصحة الوراثية" ٨٤٥٢٥ طلبًا للتعقيم. ومن هذه، تم الاستماع والحكم فى ٦٤٤٩٩ (أى ٧٣٪). حُكم بالتعقيم فى ٥٦٢٤٤ حالة (منهم ٢٨٢٨٦ رجلاً و٢٧٩٥٨ امرأة) وذلك "بمعدل إدانة يوجينية" يصل إلى ٨٧٪. استمعت المحاكم الأعلى إلى ٨٢١٩ دعوى استئناف، كان نصفها ناجحًا. وهكذا أُخضع نحو ٥٢٠٠٠ شخص لحكم نهائى بالتعقيم فى ألمانيا خلال العام الأول للبرنامج. خلال عام ١٩٣٥ واصلت المحاكم النظر فى التماسات التعقيم بمعدل سريع. بحلول ١ يوليو، أى بعد ثمانية عشر شهراً فقط من تفعيل القانون، كان قد حُكِم بتعقيم نحو ١٥٠٠٠٠ شخص. حكمت كل محكمة من المحاكم الأدنى بمعدل تقريبى من حوالى ثلاث قضايا يوميًا، وهذا مستوى من الكفاءة القضائية يدل على نحو شبه مؤكد على أن التماسات التعقيم لم تكن تحظى إلا بمراجعة تؤدّى بأقصى درجة من السطحية يمكن أداؤها بأى حال(٦٠).

كان لقانون التعقيم الألمانى تأثير واضح فى الأدبيات الطبية فيما يتعلق بالتعقيم. توضح مراجعة "الفهرس التراكمى ربع السنوى للأدبيات الطبية الحالية" من عام ١٩٢١ حتى نهاية١٩٣٢، أنه كان يظهر ما يقرب من عشرين مقالة سنويًا. فى عام ١٩٣٣، وهو عام القانون الألمانى الجديد، قفز عدد المقالات (التى كُتب معظمها فى ألمانيا) من ٢٦ إلى ٤٢ مقالة. فى العام التالى كانت ثمة ٩٤ مقالة، تبعتها ٩٦ فى عام ١٩٣٥ و٧٥ فى عام ١٩٣٦ . بعد عام ١٩٣٦، ارتد عدد الإصدارات. تقع الأدبيات الألمانية فى فئتين هما : مقالات تُعنَى بتنظيم البرامج والنتائج الجسدية والسيكولوجية للتعقيم على المريض، ومقالات تقدم أدلة جديدة على العنصر الوراثى فى إعاقات مختلفة، مُوسِّعة

بذلك حجم عدد السكان الذين يقعون تحت السلطة القضائية "لمحاكم الصحة الوراثية". بحلول أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين بدا أن الأيديولوجيا اليوجينية تؤثر حتى فى إدارة البحث الطبى. فعلى سبيل المثال، نشر طبيب كندى ورقة بحث عنوانها "التهاب ليبر الوراثى فى العصب البصرى خلال ستة أجيال : إحدى مشكلات التعقيم"(٦١).

فى الولايات المتحدة رحب اليوجينيون بالبرنامج الألمانى ووصفوه بأنه خطة معقولة نجحت جيداً. استنتج أحد الكتاب وهو يصف الطريقة التى تعاملت بها "محاكم الصحة الوراثية" مع "الحالات الملتبسة عند الحد بين البينيين" أن أحكامها كانت "متحفظة". فقد لاحظ رفض إحدى المحاكم لتعقيم مزارع مصاب بالسل، ورفض محكمة أخرى تعقيم طالب موسيقى صاحب موهبة استثنائية كان لعائلته تاريخ من جنون الهوس الاكتئابى(٦٢). ومع ذلك، حدث فى العام نفسه أن اقترح فريتز لينز اليوجينى العلمى الرائد فى ألمانيا، أن يعقِّم جميع حاملى الجينات المعيبة(*)١١، وهى مجموعة كان يُعتقد آنذاك أنها تضم خُمس عدد السكان.

خلال منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين وأواخرها، أصبح برنامج التعقيم الألمانى يغطى مساحة أكبر من أى وقت مضى. ففى أواخر عام ١٩٣٤ قررت المحكمة الألمانية العليا أن يُطبَّق قانون التعقيم على غير الألمان المقيمين فى ألمانيا. خلال عامى ١٩٣٥ و١٩٣٦ كان ثمة انهمار من الالتماسات والمقالات التى تمجد الفوائد الاقتصادية للبرنامج. أصغت لذلك دول أخرى ؛ فى عام ١٩٣٤ أقرت النرويج والسويد قوانين للتعقيم، وتبعتهما فنلندة فى العام التالى. صيغت كل هذه القوانين تقريباً على غرار الطريقة الألمانية. أجاز القانون السويدى لعام ١٩٣٤ تعقيم الأفراد الذين تعوزهم

(١١) حامل الجينات معيبة : مصطلح وراثى يعنى أن حامل هذا الجين لا تظهر عليه أعراض مرض وراثى، ولكنه لو تزوج من امرأة تحمل الجين نفسه ومرر كل منهما جينه للطفل، تظهر أعراض المرض الوراثى فى الطفل. (المترجم)

الأهلية القانونية ويكون من المحتمل أن يحدث منهم حمل أطفال لديهم عيب وراثى أو "يكونون غير قادرين على تحمل المسئولية الأخلاقية والقانونية للتربية السليمة للأطفال". على الرغم من أن القانون سمح لعائلة الشخص أو الوصيّ عليه بالكلام فى الجلسة، إلا أنه لم يكن يتطلب موافقتهم على الجراحة(٦٤).

خلال الفترة من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٣٩ أدارت السويد برنامجًا عنيفًا نسبيًا للتعقيم. ففى أربع سنوات أمر مجلسها الطبى بـ ٣٥٠ عملية تعقيم إجبارى. كما تم بطريق قانونى بديل، تعقيم ٤٧٢ شخصًا آخر، كانوا جميعهم من ضعاف العقول، وقد عُقِّم كلٌّ منهم بعد أن يقرر طبيبان أن هذا التعقيم سيكون مفيدًا. أُجريت ٢٠٩٣ عملية تعقيم فى السويد خلال هذه الفترة (كانت ٨٢٢ منها إجبارية، و١٢٧١ بناءً على "طلب المريض"). كانت الغالبية العظمى من النساء (فبلغ عددهن ١٩١٢ وقد توفى منهن ثلاث عشرة أثناء الجراحة. بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٨ - ١٩٤٩) بوقت له قدره كانت هذه الدولة ذات الكثافة السكانية القليلة تعُقَّم ما يزيد على ٢٠٠٠ شخص كل عام وهذا فوج كان نصف ما فيه من العمليات يتم إجباريًا(٦٥).

دُمِّر الكثير من السجلات خلال الحرب العالمية الثانية، لذا لن نعرف أبدًا عدد مَن عُقِّموا طبقًا للقانون الألمانى. فى عام ١٩٥١ ادعت "الجمعية المركزية للمعقَّمين فى ألمانيا الغربية" أن النازيين عُقِّموا ٣,٥٠٠,٠٠٠ شخص من عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٤٥. هذا العدد يصل تقريبًا إلى ضعف عدد المتخلفين وراثيًا الذين يعيشون فوق أرض ألمانيا حتى حسب ما كان يزعمه أشد اليوجينيين الألمان إحساسًا بجنون العظمة، وبالتالى فإن هذا يطرح أن البرنامج فقد سريعًا أى قيود تتحكم فيه. فعلى سبيل المثال، ادعى رئيس "الجمعية المركزية" برونو كونيجر، أنه عُقِّم فى أواخر عام ١٩٣٣ لسبب وحيد وهو أنه كان نصف يهودى. وهو يتذكر أن "وجود حالة انهيار عصبى، أو محاولة انتحار، أو أى اشتباه مبهم، فيه الدليل الكافى عند النازيين لإبادة شخص غير مرغوب فيه". أكد كونيجر أيضًا على أنه بمرور السنين عُقِّم النازيون عددًا من النساء بنسبة هى حتى أكبر من ذلك(٦٦).

توضح الوثائق الألمانية التى نجت من الحرب العالمية الثانية أن برنامج التعقيم قد انحرف بعيداً عن مجراه الأصلى بحلول الفترة من ١٩٤٠ – ١٩٤١ فلتتأمل مذكرة وقّعها أبورفيرر جريجور إلسنر، وهو طبيب ولادة قرر مصير كثير من الأطفال الرومانيين الذين اُختطفوا من أجل برنامج "منبع الحياة". ففى ٢٥ أغسطس عام ١٩٤١ علق إلسنر على اللياقة الإنجابية لهؤلاء الأطفال، فكتب يقول :"هذا ويجب على الفور أيضاً أن يُجعَل اثنان من الأولاد غير قادرين على الإنجاب، أحدهما هو نيكولاس ريزر لأنه مصاب بالسل، والآخر هو جورج كوهن لأنه بأذنيه الناتئتين وبكتفيه المستديرين، يعطى انطباعاً بالانحطاط"(٦٧).

فى عام ١٩٤٠ عندما انغمست ألمانيا فى غمار الحرب العالمية الثانية اختارت السلطة الألمانية طرائق أكثر شراسة من أى وقت مضى لتحقيق أهدافها. خلال محاكمات نورمبرج، قدمت دائرة مخابرات "شايف"[١٢] الأدلة على أنه من بين يونيو ١٩٤٠ ويوليو ١٩٤١ أُعدم كثير من المرضى المصابين بحالة "شديدة" من النقص أو عيب عقلى أو المرض العقلى. وفقاً لملف سرى نجا من الأوامر بأنه يجب تدميره، أُخذ ١٨٥٧ مريضاً ألمانياً متخلفاً من منطقة ميونيخ ليُقتلوا فى بولندا. كما سُجل أنه فى إجفلينج قُتل مئات عديدة من الأطفال المتخلفين بالسم بأيدى جماعة من "المرضات" أرسلت من برلين. يضم الملف نسخاً من خطابات استعلام أرسلها الأقارب، وأمثلة للأكاذيب المتنوعة (كالموت بسبب التهاب الزائدة الدودية)، التى لُفِّقت للتغطية على عمليات القتل الجماعى. من الواضح أن عدداً كافياً من الأفراد الألمانيين قد ثار غضبهم لدرجة كانت كافية لأن تتوقف ممارسة قتل الرفاق الألمانيين مهما كانوا متخلفين، وهكذا توقفت ممارسة ذلك فى أواخر عام ١٩٤٢(٦٨).

---

(١٢) شايفSHAEF : مخصورة الكلمات الإنجليزية التى تعنى مركز القيادة العليا لقوة حملة الحلفاء. (المترجم)

كان برنامج التعقيم الألمانى منذ بدايته عام ١٩٣٤ حتى نهايته عام ١٩٤٥، يفوق كثيراً الأنشطة الأمريكية المماثلة. لم يُحجب التعقيم اليوجينى بألمانيا فى السر. بل على العكس من ذلك، كان يُعلن عنه بصراحة، ووفر نموذجًا للدول الأوروبية الأخرى. لا يوجد بالتالى أى أساس قوى للتأكيد الشائع بأن الاشمئزاز فيما بعد الحرب من الجرائم النازية قد ساعد على إنهاء برامج التعقيم الأمريكية. فالحق أن عدداً من الولايات ظل يحتفظ ببرامج نشطة فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين.

(٨)

النقـــــاد

"توضح إحصائياتنا بوضوح أنه ليس هناك أى ارتفاع حقيقى فى معدل الإيداع، وأنه من الوجهة البيولوجية، فيما يتعلق بالمرض العقلى، فإن العرق لا يتجه إلى هلاك سريع كما كان الزعم المفضل لبعض الوقت".

- أبراهام ميرسون، "لجنة الجمعية الأمريكية للأمراض العصبية للتحقيق فى التعقيم اليوجينى"، ١٩٣٥ .

ليس من المستغرب أن يكون للقياس السيكولوجى، كما ينبغى، نصيبه من المتعصبين. أما ما يؤسَف له فهو أنهم كثيراً ما يغطون التحيز تحت عباءة علمهم تاركين للدخلاء مهمة الكشف عن الأخطاء.

- نيكولاس ويد، "نيويورك تايمز"،١١ سبتمبر ١٩٨٢ .

هناك صعوبة فى فهم السبب فى أن الأفكار الوراثية كانت لها ذات يوم جاذبية بالغة للعقل الأمريكى، وهى صعوبة يضاهيها ما يواجهنا من التحدى لتفسير السبب فى أن التفكير على نحو أكثر تنوزاً قد حل محل هذه الأفكار. لكننا عندما نبحث بفضول فى صحف مغبَّرة لم تُقرأ منذ عهد بعيد وفى أرشيفات مغبرة لرجال ليسوا مهمين تماماً بما يكفى ليستحقوا حيزاً فى المكتبات، نجد تلميحات قليلة. فى أوقات مختلفة، هاجم الرواد من علماء الوراثة والاجتماع والأطباء، وعلى وجه الخصوص رجال

الكنيسة الكاثوليكية، كلهم هاجموا برامج التعقيم. في وقت أكثر قرباً رفض الأفكار القديمة بكل حدة أتباع مذهب حرية الإرادة المدنية هم والمحامون وعائلات المرضى.

علماء الوراثة:

العقيدة الرئيسية لحركة اليوجينيا هى أن جميع العيوب البشرية تقريباً يمكن أن تفسَّر فى النهاية بوجود واحدة أو أكثر من الخواص التى تحددها الوراثة. فى العقد الأول من القرن العشرين قاد تشارلس دافينبورت مسيرة إعادة تعريف الجنس البشرى بمصطلحات مندلية. وفرت دراسات أشجار الأنساب لحالات خلل الجين الواحد مثل مرض هنتينجتون، دليلاً مقنعًا على حكمة هذا المشروع. لكن اليوجينيون فشلوا فى الحفاظ على نظام وشكوك زملائهم الذين درسوا ذبابة الفاكهة والذرة والفئران. اعتمد دافينبورت وزملاؤه على دعم علمى ضئيل وهم يؤكدون بجرأة على أن معظم من يعانون من ضعف العقل والصرع والجنون قد أُبتلوا بواحد أو أكثر من شتى أنواع الجينات الضارة بالصحة التى تقرر مصيرهم عند الحمل. استخدم اليوجينيون (الذين كانوا يعتبرون أنفسهم علماء فى الوراثة البشرية) طرائق فجة وغير مُتحكَّم فيها لجمع البيانات، وزعموا أيضًا أن النزعة الإجرامية والبغاء وحالات المعدمين تكون غالبًا بسبب اعتلال فى الدماغ محكوم وراثيًا. مضى دافينبورت إلى حد بالغ فى بعده ليعلن أن الرجال الذين انطلقوا إلى البحر قد فعلوا ذلك تحت تأثير جين مرتبط بالجنس، وهى حالة أسماها بـ "هوى البحر"(١).

خلال أوج اليوجينيا كان علم الوراثة يتقدم بسرعة فائقة. فى جامعة كولومبيا قاد توماس هنت مورجان بعض الطلاب الخريجين اللامعين فى كد مثابر لتحليل كروموسومات ذبابة الفاكهة، أى "**Drosophil melanogaster**". عندما تركوا "حجرة الذباب"، بدأ هؤلاء الشباب مختبراتهم الخاصة فى جامعات أخرى ورسموا مساراً يتخذه اليوم أحفادهم فى الفكر. كان بحثهم بطيئًا وحذراً ؛ كثيراً ما تطلب البحث

شـهوراً من دراسة وفحص آلاف الذباب لرسم خريطة صفة وحدة لكروموسوم معين. عندما نأخذ فى الاعتبار معاييرهم الصارمة، نجد أن من المرجح أن عدداً منهم ليس بالقليل كانوا ممن ينتقدون لولين واستابروك وأمثالهما. لاشك أنهم عندما رأوا برامج تقييد الهجرة والتعقيم الإجبارى التى تبررها أدلة يوجينية، قد تشككوا ولابد فى صحة تلك البيانات. فى العشرينيات من القرن العشرين كان هناك قلة فقط من علماء الوراثة الرواد الذين ينتقدون صراحة اليوجينيا، أما معظمهم فقد التزموا الصمت.

ليس من الصعب تفسير هذا الصمت. فخلال أول أربعة عقود من ذلك القرن، كان يوجد فقط مئات قليلة من علماء الوراثة فى الولايات المتحدة. ولما كانوا مبعثرين عبر جامعات الدولة، فقد أمضوا أيام حياتهم جالسين إلى نضد المعامل وهم يربون ذبابهم بالموز المهروس ويحسبون بتدقيق شديد الآلاف من نسل التزاوج المخطط. بل حتى لو كانوا قد رغبوا فى الاشتراك فى النزاعات السياسية، فإن مهام عملهم كانت تتطلب قدراً بالغًا من وقتهم، ولاشك أن الأسلوب الذى درسوا به الوراثة كان له فقط تأثير صغير فى دهاليز السلطة. فكما كتب أحد المؤرخين : "نادراً ما كتب علماء الوراثة المتزنون عن الإنسان، ولذا ظلت التطورات الجديدة محجوبة غالبًا عن الجمهور المثقف، وواصل اليوجينيون هيمنتهم على علم وراثة الإنسان"(٢).

كان هناك سبب آخر فى أن هناك نسبيًا عدداً قليلاً فقط من علماء الوراثة الذين عبَّروا صراحة عن معارضتهم لبرامج التعقيم اليوجينى، وهو افتقارهم لطريقة منهجية يدحضون بها النظريات التى عززت تنفيذ هذه البرامج. فباستثناء قانون هاردى وينبرج الذى أثبت علميًا أن التغاير أمر يحافظ عليه فى العشيرة التى تتناسل عشوائيًا، لم تتطور أسس علم وراثة العشائر حتى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. عندما نأخذ فى الاعتبار هذه الحقيقة، يكون من المثير للاهتمام أنه فى فترة قصيرة (فى حوالى عام ١٩١٥) بعد أن ثبت أن الانتخاب لا يكون فعالاً عندما يوجَّه ضد جين متنحٍ غير شائع، استخدم هذه النتيجة عالم وراثة رائد يدعى ر. س. بونيت،

وذلك حتى يفنِّد ادعاء اليوجينيين أن التعقيم سيقضى خلال أجيال قليلة على ضعف العقل الذى يتحدد بجينات متنحية(٣).

مع نضج علم الوراثة، قلت إمكانية الدفاع عن الأفكار الوراثية التبسيطية التى يعتنقها اليوجينيون. اكتشف مولر فى عام ١٩٢٧ أن الطاقة المشعة يمكن أن تستخدم لخلق طفرات فى الكائنات الحية التجريبية، وكان هذا الاكتشاف حدثًا مهمًا فى أفول اليوجينيا. لا شك أن هذا الاكتشاف قد أثر كل التأثير فى دراسات استرجاع ماضى العائلات التى حبذها كثيراً مكتب السجل اليوجينى، فجعلها تبدو كدراسات لا علمية على نحو يُرثَى له. خلال الثلاثينيات من القرن العشرين لم تعد اليوجينيا تعتبر علمًا، ومن الواضح أن معظم علماء الوراثة الحقيقيين لم يحملوها محملاً جديًا بالقدر الكافى لأن يعارضوها. على الرغم من ذلك، إلا أنهم لم يشجبوا اليوجينيا رسميًا إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو وقت حدث عنده أن تسببت بالفعل قوى أخرى فى موت اليوجينيا(٤).

خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين عبَّر صراحة قليل من علماء الوراثة البارزين عن معارضتهم لليوجينيا. دكتور هربرت جيننجز، عالم بارز فى علم حيوان البروتوزوا[١٣] فى مستشفى جونز هوبكنز، وقد طرح نقدًا لاذعًا لتقرير "تحليل للبوتقة الأمريكية الحديثة"، وهو التقرير الذى قدمه لولين للكونجرس دعمًا لمشروع قانون الهجرة لعام ١٩٢٤. قُرئت مقالة جيننجز النقدية على أوسع نطاق وكان عنوانها "الأجانب المرفوضون"، وقد ظهرت فى مجلة "سيرفاى" (المسح) الشائعة فى ١٥ ديسمبر عام ١٩٢٣. حاجّ جيننجز فيها بأن ما كان عند لولين من "انطباع بأن أوروبا تنقسم إلى منطقتين متباينتين – إحداهما مقبولة والأخرى مرفوضة – الشمال والغرب من ناحية والجنوب والشرق من ناحية أخرى"، لهو انطباع خاطئ (٥). بعد شهور قليلة

(١٣) البروتوزوا : حيوانات أولية بسيطة وحيدة الخلية مثل الأميبا. (المترجم)

نشر جيننجز عرضاً لاذعًا للمادة نفسها فى مجلة "ساينس" (العلم)، يحاجّ فيه بأنه ليس هناك "أى أساس" لتأكيد لولين على الزعم بأن وضع حد بنسبة مئوية على أساس تعداد عام ١٨٩٠ سيقلل تدفق الجينات الجرثومية المتخلفة[٦]. ظهرت ملاحظات جيننجز فى وقت تأخر كثيراً عن أن يكون له تأثير فى سياسة الهجرة.

ومع ذلك، فإنه حتى جيننجز ظل لوقت متأخر يصل إلى ١٩٣٠ يعتبر أن ضعف العقل هو "أوضح حالة بلا شك" للعيب الذى يسببه زوج واحد من الجينات، وهى وجهة النظر التى قدمها اليوجينيون بانتظام ليدعموا برامج التعقيم. يوضح هذا بشكل درامى إلى أى مدى كانت النزعة المندلية التبسيطية تتحكم فى الفكر الوراثى فى تلك السنوات. عارض جيننجز تعقيم ضعاف العقول والسبب الغالب لذلك أنه كان يعتقد أن التحسين التافه الذى قد يوفره للمستودع الجينى تتضاءل أهميته كثيراً إزاء السابقة السياسية الخطيرة التى يشكلها. مع ذلك، اعترف جيننجز بأن برنامج التعقيم الذى يتأسس على طرائق تشخيصية دقيقة، يمكن الدفاع عنه عملياً[٧].

وكما فعل جيننجز، فإن علماء الوراثة الآخرين الذين يعارضون اليوجينيا بقوة، كرسوا نشاطًا لقضية الهجرة أكبر كثيراً عما كرسوه عن حكمة تعقيم ضعاف العقول. ومع ذلك، انطلق بعض وابل من التعليقات على دراسات شجر الأنساب التى كانت تبرر التعقيم اليوجينى. فعلى سبيل المثال، وضح ت.هـ.مورجان الذى كان عميد علم الوراثة الأمريكى آنذاك، أن الناس أمثال آل جيوك والكاليكاك "عاشوا فى ظروف اجتماعية مفسدة للأخلاق قد تُغرق أى عائلة من أشخاص عاديين"[٨]. ولكن مورجان، وهو عالم العلماء، نأى عموماً بنفسه عن الساحة السياسية.

كان رايموند بيرل مدير معهد البحث البيولوجى بجامعة جونز هوبكنز، ناقداً حاداً لليوجينيا، وربما كان حماسه هكذا يستمد وقوده فى جزء منه من ذكريات السنوات السابقة عندما كان يعتنق قضية اليوجينيا. فى خريف عام ١٩٢٧ كتب بيرل نقداً فيه تدمير بالكامل لدراسات أشجار الأنساب التى أجراها اليوجينيون بانتظام منذ بحث

جالتون فى ستينيات القرن التاسع عشر. حذر بيرل قائلاً: "عندما يعظون كما يفعلون، بأن المثيل ينجب المثيل، وأن الناس الأرقى سينجبون أطفالاً أرقى والناس الأحط سينجبون أطفالاً أحط، فإن اليوجينيين التقليديين يسيرون هكذا ضد أحسن الحقائق رسوخًا فى العلم الوراثى، ويسببون على المدى الطويل ما فيه أذى". وهو يحث اليوجينيا على أن تنظف بيتها وتتخلص من "سقط المتاع العتيق الطراز الذى تراكم فى غرفة العلية"[٩].

من المحتمل أن طرد النازيين لآلاف العلماء من مناصبهم فى عام ١٩٣٣ وتجاوزات برنامج التعقيم الألمانى، هى التى حثت بعض علماء الوراثة الأمريكيين على أن يلقوا نظرة نقدية على اليوجينيا الأمريكية[١٠].ولكن موللر كان واحداً من قلة قليلة جداً من العلماء الذين أوضحوا اشمئزازهم من المواقف العرقية التى تخللت الفكر اليوجينى. عندما طُلب منه أن يلقى حديثًا فى "المؤتمر الدولى الثالث لليوجينيا" فى عام ١٩٣٢، أعد مقالة نقدية عن الضعف العلمى للادعاءات اليوجينية. عندما قرأ دافينبورت، وهو رئيس البرنامج، النسخة قبل المطبوعة من مقالته "هيمنة الاقتصاد على اليوجينيا "، غضب بما يكفى لأن يقلل الزمن المخصص لاعتلاء منصة الخطاب من ساعة إلى عشر دقائق. على الرغم من هذا، إلا أن موللر ألقى مع ذلك وابلاً شديداً من الانتقادات ضد مستمعيه من المخلصين اليوجينيين. حاجّ موللر بأنه لم يكن هناك "أى حد صارم بين اللائق وغير اللائق"، وأكد هكذا على أن اللياقة فى ذاتها أكبر بكثير من أن تكون نتاجًا لقلة من جينات معينة. حث جمهور المستمعين على أن يسلموا بأن القوى البيولوجية التى تشكل الحالة الإنسانية هى قوى فوق فهمهم بكثير. موللر اشتراكى مُعتَرَف به فُتن بالشيوعية لفترة ما، وكان يعتقد أن أوجه التقدم فى تطور الإنسان تعتمد على "نظام اقتصادى موجَّه اجتماعيًا" أكثر بكثير من اعتمادها على الجينات[١١].

إ. أ. هوتون عالم أنثروبولوجيا بهارفارد ومعروف بأنه يوجيني. كتب هوتون فى وقت متأخر يرجع إلى عام ١٩٤٣، لينتقد "لامبالاة علماء الوراثة تجاه تطبيقات علمهم على الإنسان". اتهمهم هوتون باتخاذ "موقف جبان وتهرُّبى"، وحثهم على أن "يبزغوا من ملاجئهم وسط الحشرات والفقاريات الدنيا ويعالجوا نوعهم البشرى. تؤكد كلماته أنه لم يكن هناك إلا القليل من علماء الوراثة الذين أنكروا اليوجينيا بصراحة(١٢).

علماء الاجتماع :

أتى من مجال علوم الاجتماع البعض من أوضح نقاد اليوجينيا عمومًا ونقاد التعقيم بخاصة. مع بداية القرن كانت الداروينية الاجتماعية لا تزال موضع خلاف ساخن، وكان هناك نقاش واسع حول ما إذا كان ينبغى أن تطوِّر البرامج الاجتماعية لمساعدة المضطهَدين والمعدمين. كان ثمة اعتقاد سائد، وإن كان بلا إثبات، بارتفاع الخصوبة بين الفقراء، وهو اعتقاد شكَّل عنصراً حاسمًا فى ذلك الخلاف. بل إن بعض الأكاديميين الليبراليين فى نواحٍ أخرى مثل كولين ويلز عالم الاجتماع بدارتموث، كانوا يحاجّون بأن الفقراء يُضعفون المجتمع. إلا أن الأغلبية اتفقت فى الرأى مع ليستر وارد بهارفارد، عميد ذلك المجال وأحد نقاد اليوجينيا. رد وارد بحدة على ويلز قائلاً:

"العقيدة التى يدافع عنها بروفسور ويلز، هى أكمل مثال على نظرة للعالم تتمركز حول الأقلية، وستصل إلى أن تسود فى الطبقات العليا من المجتمع وستركز كل اهتمام العالم على ما يكاد يكون جزءًا متناهى الصغر من العرق البشرى وتتجاهل جميع سائره...... سيواصل المجتمع لفترة غير محدودة ستأتى فيما بعد أن يحتشد عند القاعدة، كما يقول مستر بنيامين كيد بصدق. ستستمر الملايين الغفيرة المتكاثرة من الطبقات الدنيا فى أن تؤدى فى المستقبل كما فعلت فى الماضى - إلى إغراق كل ثمار الفكر وإجبار المجتمع على أن يتمثل هذا الكم الكبير من المادة الفجة بأحسن ما

يستطيع. هذا الأمر يُنظر له عمومًا على أنه النتيجة المؤسفة للقانون الديموجرافى[١٤] المشار إليه، ويقال إن المجتمع حُكم عليه بتدهور ميؤوس. هل يمكن أن نتخذ أى وجهة نظر أخرى؟ أعتقد أنه يمكن هذا، وأن العزاء الوحيد والأمل الوحيد يكمن فى الحقيقة التى أسميها حقيقة دون تردد، وإن كنت بقدر ما أعى الوحيد الذى يؤكدها وربما الوحيد الذى يتقبلها – وهى حقيقة أنه فيما يتعلق بالقدرة الفطرية والخواص الممكنة، و"الوعد والفعالية" بحياة أرقى، فإن تلك الملايين الغفيرة المتكاثرة، الطبقة الدنيا من المجتمع، البروليتاريا، الطبقات العاملة، "قاطعى الأخشاب ومستخلصى الماء"، بل حتى سكان أفقر الأحياء – هم جميعهم بالطبيعة أنداد لأفراد "ارستقراطية المخ" المبجلة التى تهيمن الآن على المجتمع. وتنظر لهم بازدراء، وهم يتساوون فى كل شيء مع أعظم معلِّمى اليوجينيا تنوُّرًا، إلا فى الامتياز الطبقى(١٢)".

فرانس بواس الألمانى المولد وأبو الأنثروبولوجيا فى الولايات المتحدة، هو أهم ناقد لليوجينيا، على الأقل فى الدوائر الأكاديمية. خلال توليه منصبه لزمن طويل بجامعة كولومبيا، درَّب بواس كلاًّ من روث بينديكت وروبرت لوى وروث بيرزيل، وهم رجال ونساء شكلوا مجال الأنثروبولوجيا الثقافية. كان بواس قد درس الفيزياء أصلاً، إلا أنه فى أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر أصبح مفتونًا بعلم الإثنولوجيا[١٥] وقضى عامًا بين "الإسكيمو" بالقرب من جزيرة بافين. عندما عاد إلى برلين درس مع رودولف فيرتشو الأنثروبولوجى الألمانى الرائد الذى عارض بشدة نظرية التطور لداروين. هناك شخص آخر أثر فيه، هو ثيودور وايتز الذى نشر فى عام ١٨٥٩ بحثًا يعتنق فيه بشدة الحتمية الثقافية. أدى رأى فيرتشو المعادي لنظرية التطور ورأى وايتز القويّ الحجج

(١٤) الديموجرافيا : علم دراسة السكان من حيث الحجم والنمو والكثافة والتوزيع والإحصاءات الحيوية كالمواليد والوفيات والصحة والزواج ....إلخ. (المترجم)

(١٥) الإثنولوجيا : علم دراسة أصل وتواريخ وصفات الأعراق البشرية ، وهو أيضًا علم تحليل ومقارنة الثقافات البشرية من حيث التركيب الاجتماعى واللغة والدين والثقافة . (المترجم)

بأن تأثير البيئة أقوى كثيراً من تأثير قوة تشكيل الهبة الطبيعية، أدى هذان الرأيان إلى أن يعطى بواس أقل الاهتمام إلى جانب الطبيعة في النزاع الهائل حول الطبع /التطبع، وهو نزاع كانت حركة اليوجينيا أحد مظاهره(١٤) بدءًا من منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر، كان الهدف الفكرى الرئيسى لبواس أن "يميز بين مفاهيم العرق والثقافة، وأن يفصل بين الوراثة البيولوجية والثقافية، وأن يركز الاهتمام على العملية الثقافية، وأن يحرر مفهوم الثقافة من إرثه من المزاعم التطورية والعرقية، بحيث يمكن أن يصبح بالتالى..... مستقلاً تمامًا عن الحقيقة البيولوجية"(١٥). كان هجومه الرئيسى الأول على اليوجينيا ناتجًا عن دعوة له من الكونجرس ليدرس مدى استيعاب المهاجرين الشباب. درس بواس شباب المهاجرين اليهود والصقليين على الجانب الشرقى الأدنى من منهاتن فى عام ١٩٠٩، وأجرى لهم تقييمًا تفصيليًا من حيث الثقافة وتمثُّل الصفات البشرية، واستنتج أن الوافدين الجدد يزدهر حالهم حالما يتعلمون اللغة الإنجليزية والأساليب الأمريكية(١٦). كذب بواس هذه الأفكار التى طرحها أعضاء "عصبة تقييد الهجرة" وغيرهم ممن كانوا يعتقدون أن الوافدين الجدد يهددون القوة العرقية للأمة.

ظل بواس يقف بمفرده تقريباً فى نقده الصريح لليوجينيا من حوالى عام ١٩٠٥ حتى عام ١٩٢٠، إلا أنه بعد تلك المرحلة لحق به زملاء آخرون فى الأنثروبولوجيا الثقافية وفروع المعرفة القريبة. استخدم نقاد اليوجينيا استراتيجية واحدة، وهى أن يستخدموا الدراسات الميدانية لاختبار نظريات الحتمية البيولوجية. لاشك أن أشهر مثال لذلك هو دراسة مارجريت ميد عن المراهقة لدى الإناث فى البحار الجنوبية. وصف كتابها "بلوغ سن الرشد فى ساموا"، مجتمعًا كانت المراهقة فيه أسهل وأهدأ فترة فى دورة الحياة، حيث تخلو من العواصف التى تميز حياة المراهقين الأمريكيين والتى اعتقد الكثير من الناس أنها محتومة مسبقًا(١٧).

بينما كان بواس وتلاميذه بالاشتراك مع ج.ب. واطسون وتلاميذه فى الحقل الجديد لعلم النفس السلوكى، يطرحون ثقلاً مضاداً للتفكير اليوجينى، اختار قليل من العلماء – أيًا ما كان عددهم – التعقيم الإجبارى كموضوع واحد لنقدهم. كرس الأنثروبولوجيون طاقاتهم لقضية أكبر، وهى إلى أى مدى تتأثر الفروق العرقية وراثيًا وثقافيًا. لاشك أن علماء الاجتماع الذين انتقدوا اليوجينيا وطرحوا البديل الفكرى للحتمية الثقافية، قد ساعدوا فى إنهاء هيمنتها، إلا أنه لم يكن لهم أى تأثير واضح فى برامج التعقيم.

فى حوالى عام ١٩٤٠ بدأ بعض علماء الاجتماع يبحثون فى أمر التعقيم. كتب أستاذ فى جامعة دترويت إلى معهد كارنيجى ليتساءل :

هل يمكنكم إخبارى لماذا لم يعارض محامى كارى باك تعقيمها خلال المراحل العديدة لقضيتها فى المحاكم، على أساس أنه لم يثبُت أن أيًّا من الأجيال الثلاثة قد عانى من "عيب خلقى"، ناهيك عن أن يكون "وراثيًا" ؟ هل يمكن أن تتكرموا بإخبارى أيضًا عما تلا من تاريخ كارى باك ؟ وأن تخبرونى أيضًا، وعلى وجه الخصوص، هل ثبت خلال الأعوام الثلاثة عشر التى تلت التصرف فى هذه القضية أن طفلة كارى باك متخلفة عقليًا، وأن هذا حدث على الرغم من توفير فرص للتنامى جيدة بشكل معقول؟[١٨].

كانت هذه أسئلة جيدة. فى الحقيقة لم تكن كارى باك ولا ابنتها متخلفتين عقلياً. لم يحدث إلا فى أربعينيات القرن العشرين أن نُبذت تمامًا أطروحة القول بأن الأفراد المتخلفين عقليًا يولدون من أفراد متخلفين (وهى العقيدة الرئيسية لبرامج التعقيم). ليونيل بنروز عالم بريطانى مرموق ألف كتابًا له تأثيره اسمه "بيولوجيا التخلف العقلى" يقول فيه "نظرًا لحقيقة أن الغالبية العظمى من المتخلفين من كل درجات التخلف يولدون لآباء لا يمكن أن يصنَّفوا على أنهم متخلفون هم أنفسهم، فإن تقليل التخلف فى المجتمع بمنع كل الحالات المعروفة من أن تنجب أطفالاً، لن تكون له نتائج مثيرة"[١٩]. فيما يتعلق بتعقيم المجرمين وغيرهم من غير الأكفاء اجتماعيًا، يؤكد بنروز على أن

فكرة أن عدم الكفاءة اجتماعيًا "يمكن أن تُمنَع على أساس النظرية الوراثية، هى فكرة باطلة جوهريًا"(٢٠).

مع أواخر الأربعينيات من القرن العشرين وقد اهتمام جديد بالمتخلفين توقَّد فى أغلبه على يد عائلاتهم. فى عام ١٩٥٠ شُكلت "الجمعية القومية لآباء وأصدقاء الأطفال المتخلفين عقليًا". هذه الجمعية النشطة التى أعيدت تسميتها "بالجمعية القومية للأطفال المتخلفين" سرعان ما أصبح لها فروع فى كل ولاية، وخلال عقد نضجت لتكون رواق ضغط قوي.

حدث داخل مجتمع الصحة العقلية، تحوُّل فى الموقف من الأيام المظلمة فى الثلاثينيات من القرن العشرين إلى وجهة النظر الأكثر إشراقًا فى الخمسينيات من القرن العشرين وإن لم يكن هذا التحول بلا متاعب. مع اعتراف أنصار التعقيم بأن الأطروحة الوراثية الأصلية قد بولغ فيها، إلا أنهم غطوا حججهم برداء جديد، مؤكدين على الفوائد التى تمنحها عملية التعقيم. وكما كتب أحد السيكولوجيين، هناك أسس طبية وإنسانية تجعلنا غير عادلين عندما لا نثنى المتخلفين عقليًا عن إنجاب ذرية. هكذا هدأ ذلك الخطاب الطنان عن "تهديد"ضعاف العقول، ولكن ظلت تتلكأ هنالك الأهداف السياسية التى تنتمى لعهد قديم.

الكنيسة الكاثوليكية :

عندما نأخذ فى الاعتبار موقف الكنيسة الطويل الأمد من التحكم فى النسل، لا يكاد يكون من المستغرَب أن ندرك أن اللاهوتيين الكاثوليك كانوا من بين أوائل نقاد التعقيم اليوجينى فى الولايات المتحدة. عندما سُنت القوانين فى البداية (١٩٠٧-١٩١٥) تساءل اللاهوتيون عما إذا كان لتعقيم المتخلفين أو المجانين أو المجرمين أن يجد تبريرًا أخلاقيًا من خلال العقيدة الكاثوليكية. على الرغم من أن الغالبية عارضت عملية التعقيم لأنها تدمر "قدرة طبيعية"، إلا أنه بزغت وجهة نظر للأقلية تناشد بأخذ

التكيف فى الرأى مع التعقيم. فعلى سبيل المثال، حاجّ صموئيل دونوفان بمعهد سانت بونافينشر اللاهوتى بنيويورك، بأنه إذا كان الصالح العام ستهدده أعداد كبيرة من الأفراد المنحطين تهديداً له قدره، سيكون من الجائز أخلاقيًا أن يُعقَّموا. برَّر دونوفان حجته جزئيًا بحقيقة أن العقيدة الكاثوليكية أقرت عقوبة الإعدام كضرورة لحفظ النظام فى المجتمع. أيد العديد من الباحثين الكاثوليك الآخرين هذا الموقف(٢٢).

خمدت شدة المناقشة اللاهوتية لمشكلة التعقيم خلال الحرب العالمية الأولى، إلا أنه مع الموجة الثانية من قوانين التعقيم فى العشرينيات من القرن العشرين زادت نغمة الخطاب الأخلاقى. كان سبب هذا فى جزء منه أن أنصار التعقيم اليوجينى رغبوا أيضًا فى كبح تيار المهاجرين. هدد هذا الكنيسة الكاثوليكية على نحو مباشر، فهى كنيسة للمهاجرين.

فى منتصف العشرينيات من القرن العشرين، كان ممثلو الإبرشيات الكاثوليكية وجماعات الكاثوليك العلمانية، هم غالبًا أهم المناوئين لاقتراحات التعقيم اليوجينى. فى عام ١٩٢٧ أصدر حاكم كولورادو قرار نقض بالفيتو يرفض فيه الموافقة على مشروع قانون للتعقيم، وكان سبب ذلك فى جزء منه هو معارضة "جمعية الاسم المقدس"و "فرسان دنفر بكولومبوس". شجب "اتحاد دنفر الأسقفى للاسم المقدس"مشروع القانون لسببين معًا، هما لأنه ينتهك القانون الطبيعى ولأنه يفرض خطرًا كبيرًا لإصدار حكم ظالم فظيع نتيجة "عدم قدرة الإنسان على إصدار حكم على عقل الإنسان". سجل روزويل جونسون الذى تابع التطورات التشريعية لحساب مجلة "يوجينيكس" (اليوجينيا)،أن الكاثوليك أيضًا هم الذين "يزودون بالمعارضة الرئيسية لمشروعات قوانين التحكم فى النسل بنيويورك وكونيكتيكت"(٢٣). كان جون أ. ريان، أستاذ اللاهوت بالجامعة الكاثوليكية ومتحدثًا باسم الفاتيكان فى قضايا السياسة بالولايات المتحدة، وحدث فى عام ١٩٢٧ أيضًا أنه خرج عن رأى زملائه ذوى التفكير الأكثر نزعة للإصلاح فى "المجلس القومى الكاثوليكى للصالح الاجتماعى"، ليشجب

التعقيم اليوجيني على أنه انتهاك لـ "القداسة الجوهرية للفرد". ومع ذلك، فحتى ريان لم يكن ليستبعد إمكان أن الصالح العام فى ظروف معينة قد يتطلب التعقيم اليوجيني (٢٤).

فى أوروبا (لاسيما ألمانيا) خلال أواخر عشرينيات القرن العشرين، حاجّت حفنة من الباحثين الكاثوليك بقوة بأن التعقيم اليوجيني يمكن أن يبرَّر أخلاقيًا. أكد فريتز تيلمان، وهو فيلسوف أخلاقى فى بون، على أن الأفراد المعرَّضين لخطر أن يلدوا أطفالاً متخلفين، مُلزَمون بأن يحجموا عن الزواج والوالدية. أما جوزيف ماير الذى كان يناضل فى صف التعقيم اليوجيني، فقد التمس مرجعًا له فى عمل توماس أكويناس الذى أقر بسلطة الدولة فى أن تقوم بخصي البعض المعين من المجرمين المدانين. حظي كتاب ماير "تعقيم المرضى عقليًا" باهتمام كبير من الباحثين الكاثوليك (٢٥).

فى يناير ١٩٣٠ أصدر البابا بيوس الحادى عشر منشوراً بابويًا بعنوان "الزواج العفيف" (عن الزواج المسيحى)، وهو أول منشور بابوى يتناول اليوجينيا. اعترف "الزواج العفيف" بأن أهداف اليوجينيا تكون جيدة طالما "أن الطرائق القانونية والمستقيمة توظَّف ضمن الحدود الصحيحة"، ولكنه حذر من أنه "يجب ألا يُرتكب شر لأن خيراً قد ينبع منه". وفيما يتعلق بالتعقيم يرى "الزواج العفيف" أنه:

"أخيراً يجب أن تُشجَب تلك الممارسة الضارة التى تمس إلى حد بعيد الحق الطبيعى للإنسان فى ممارسة الزواج، بل تؤثر أيضًا تأثيراً واقعيًا فى مصالح النسل. ذلك أن هناك بعضًا من الأفراد الذين يبالغون فى شدة التدقيق بشأن قضية اليوجينيا، فهم لا يكتفون فحسب بأن يعطوا نصيحة مفيدة لمزيد من التأكيد على التوصل إلى طفل المستقبل – وهذا أمر لا يتعارض فى الحقيقة مع المنطق السليم – ولكنهم يضعون اليوجينيا فى الأمام قبل أهداف أرقى مرتبة، ويرغبون من خلال السلطة العامة أن يمنعوا من الزواج كل الأفراد الذين وإن كانوا صالحين طبيعيًا للزواج، إلا أنهم

يعتبرون أن هؤلاء الأفراد، وفقًا لمعايير وتخمينات من أبحاثهم، سينجبون نسلاً متخلفًا عن طريق التمرير بالوراثة.

وعلاوة على هذا، فإنهم يرغبون في سن قوانين ليحرموا هؤلاء الأفراد من تلك القدرة الطبيعية بواسطة إجراء طبى على الرغم من معارضتهم ؛ وهم لا يقترحون هذا على أنه لإنزال عقوبة شديدة تحت سلطة الدولة على جريمة أُرتكبت، ولا على أنه لمنع الأفراد المذنبين من ارتكاب جرائم فى المستقبل، ولكنهم يرغبون، ضد كل حق وخير، فى أن تدّعى السلطة المدنية لنفسها بغير حق سلطانًا على إحدى القدرات الطبيعية، وهو سلطان لم تمتلكه أبدًا، ولا يمكن أن تمتلكه أبدًا بشكل شرعى.

إن مَن يتصرفون بهذه الطريقة مخطئون لعدم رؤيتهم لحقيقة أن الأسرة مقدسة أكثر من الدولة وأن الناس لا يولدون من أجل الأرض والزمان، بل يولدون من أجل السماء والأبدية. على الرغم من أنه يلزم غالبًا أن يُنصح هؤلاء الأفراد بالعدول عن ممارسة الزواج، إلا أنه من المؤكد أن من الخطأ أن نصم الناس بوصمة الجريمة لأنهم يعقدون زواجًا، وذلك على أساس أنه بالرغم من حقيقة أنهم قادرون من كل جانب على الزواج، إلا أنهم سينجبون أطفالاً متخلفين لاغير، حتى لو بذلوا الحذر والجهد.

ليس لحكام الجماهير أى سلطة مباشرة على أجساد رعيتهم ؛ وبناءً عليه، فى حال عدم ارتكاب أى جريمة وفى حال عدم وجود أى سبب للعقوبة الشديدة، لا يمكن للحكام أبدًا أن يضروا الجسد مباشرة أو يعبثوا بسلامته، سواء لأسباب يوجينية أو لأى أسباب أخرى. يعلمنا هذا سانت توماس عندما سُئل عما إذا كان لقضاة من البشر أن ينزلوا عقوبة من أجل منع شرور فى المستقبل، فيعترف بأن هذه السلطة توجد بالفعل فيما يتعلق بصور أخرى معينة من الشر، ولكنه ينكرها بشكل منصف صحيح، فيما يتعلق بتشويه الجسد. فلا يمكن لمحكمة بشرية أن تعاقب أى فرد برىء سواء بالجلد حتى الموت أو بالتشويه أو بالضرب(٣٦).

بعد منشور "الزواج العفيف"، حشدت المنظمات العلمانية الكاثوليكية قواها لتعارض مشروعات قوانين التعقيم. استجاب فرسان كولومبوس وجماعات أخرى للعظات الدينية للأساقفة الكاثوليكية، وقدموا اعتراضهم إلى مكاتب ممثليهم التشريعيين. وعلاوة على ذلك، هدّأ المنشور البابوى أولئك اللاهوتيين الكاثوليك الليبراليين الذين تبنوا قبل صدوره وجهات نظر مضادة. شجب منشور "الزواج العفيف" أيضاً شجباً كاملاً التعقيم الاختيارى ومنع الحمل لتحديد حجم الأسرة. وإذ فُعِل ذلك فقد استقطب ضده الكثيرين من اللاهوتيين البروتستانت الذين وافقوا على التحكم فى النسل، وربما دفع القليلين منهم إلى اعتناق بعض عقائد اليوجينيا الأكثر تطرفًا. لا شك أن الاصطدام بين البروتستانت والكاثوليك حول التحكم فى النسل قد احتدم من الثلاثينيات من القرن العشرين فصاعداً. بحلول أربعينيات القرن العشرين قامت الكنيسة الكاثوليكية بحملة متواصلة ضد قوانين التعقيم اليوجينى. فعلى سبيل المثال، فى عام١٩٤٣ وزع "المؤتمر القومى الكاثوليكى للإصلاح الاجتماعى" – توزيعًا واسعًا ـ كتيباً مُسهَباً كتبه القس المبجل إدجار شميدلر، يشجب التعقيم لكونه وسيلة للتحسين البشرى مرفوضة أخلاقياً(٢٧).

ماريون ب. أولدن هى السكرتيرة التنفيذية لجمعية "حق الولادة" (ومعادية متطرفة للكاثوليكية)، وبحلول عام ١٩٤٥ كانت أولدن متأكدة من أن المعارضة الكاثوليكية تشكل "أكبر عقبة" لحركة التعقيم. ادعت أولدن أن الكاثوليك بمقاطعة كويبك قد أثاروا المؤمنين فى ماين وأبطأوا من سرعة تنفيذ برنامج تلك الولاية. كما سجلت أيضًا أن الرسميين فى أريزونا قد أخبروها بأن قانونهم تعذّر تطبيقه "بسبب المعارضة الدينية". أُرسل لها تقرير من ويسكونسين فى عام ١٩٤٠، كان تقريراً مفصلاً بصورة خاصة. كانت "لجنة ويسكونسين" للحفاظ على العرق، قد قدمت مشروع قانون لتوسيع مدى برنامج التعقيم بالولاية. وفقًا لأولدن، هُزم المشروع بالتكتيكات التالية:

زار أحد الكهنة عضواً بالجمعية التشريعية وأخبره بأنه يتحكم فى ١٢٠٠ صوت فى إبرشيته وأن هذه الأصوات ستكون ضرورية لإعادة انتخابه وأنه لا يمكنه أن يأمل فى أن يعود للمجلس إلا إذا صوّت ضد مشروع قانون التعقيم. وهُدد عضو آخر بمقاطعة متجره من قِبَل جميع الكاثوليك فى مقاطعته إذا استمر فى تأييد مشروع القانون. وأُخبر عضو آخر كان يعمل فى التأمين، بأن عقود التأمين التى كتبها للكنيسة الكاثوليكية لن تُجدَّد إذا صوَّت لصالح مشروع القانون. وأُخبر عضو رابع ينشر صحيفة، بأن المشتركين الكاثوليك بصحيفته سيقاطعون الجريدة[٢٨].

وصفت أولدن أيضًا كيف أنه فى عام ١٩٤٥ هزمت عصبة عنيدة من الكاثوليك مشروع قانون للتعقيم فى ألاباما، وهى ولاية كانت الغالبية العظمى فيها من البروتستانت.

كلما قُدمت مشروعات قوانين للتعقيم، يهبط الكاثوليك فى مجموعات على مبنى البرلمان – كهنة وراهبات وعلمانيون – ويهاجمون مشروع القانون باعتباره "ضد مشيئة الله" وباعتباره "هجومًا على الوطن الأمريكى". فى عام ١٩٤٥ جربوا تكتيكات للتأخير. فبعد أن دُعيت اللجنة التشريعية للانعقاد وبعد أن سافرت الوفود المؤيدة لمشروع القانون إلى مونتجومرى، أُجِّلت الجلسة لعذرٍ ما. شهد طبيب كاثوليكى فى الجلسة بأن هناك ولايات لديها هذا القانون، من بينها كاليفورنيا، قد توقفت عن استخدامه، وأن العملية تسلب الرجل رجولته!

لم تكن التكتيكات التى أُستخدمت فى ويسكونسين غائبة عن ألاباما. فقد قدَّم عضو بالهيئة التشريعية عُرف بأنه مقتنع بالتعقيم ونصير له، مشروع قانون لتمويل أبحاث السرطان، وهدده عضو آخر كاثوليكى بهزيمة ذلك المشروع إذا لم تتم هزيمة مشروع قانون التعقيم. أرسل الأسقف خطابًا بشعًا يستقيل فيه من مجلس الولاية

للتحكم فى السرطان ويهدد فيه مشروع قانون السرطان. فى هذا المثال رفض عضو الهيئة التشريعية هذا الإكراه بالتهديد. أخذ الكهنة فى جميع أرجاء ألاباما يلقون مواعظ ضد مشروع قانون التعقيم، مستخدمين كحجة رئيسية أنه كان أول وتد يُدَق لتثبيت البرنامج الهتلرى للتشويه الجسدى. أتى مؤيدو مشروع القانون بوفود كبيرة إلى الجلسات، من بينهم كهنة بروتستانتيون وأساتذة فى البيولوجيا وأطباء نفسيون. ساند اتحاد نوادى النساء والجمعية الأمريكية لنساء الجامعات مشروع القانون. وأخيراً بعد مدة من ثلاثة أيام من التعطيل الكاثوليكى للمشروع بأساليب برلمانية للتعويق، ووُفق على المشروع بسلام فى مجلس الشيوخ. أما فى مجلس النواب فقد تخلى مقدِّم الاقتراح عن مشروع القانون فى صفقة سياسية، وأدى هذا الحدث إلى أن يقرر نائب واحد على الأقل أن ينسحب من السياسة وأن يرفض أن يرشح نفسه فى الانتخابات الأولية القادمة(٢٩).

ادعت أولدن أيضاً أنه على الرغم من وجهة النظر المحبذة لدى جمعية الولاية للمحاماة وعلى الرغم من دعم جماعات الإصلاح الاجتماعى، إلا أن الكاثوليك فى ويومينج بقيادة أسقف تشين هَزموا بسهولة مشروع قانون مُقترَح للتعقيم. فى عام ١٩٤٥ أيضاً كان مكتب الكاردينال بفيلادلفيا فعالاً فى هزيمة مشروع قانون للتعقيم اليوجينى أعدته جمعية بنسيلفانيا للطب النفسى. كتب الكاردينال فيما يُزعم، إلى كل مُشرِّع سائلاً إياهم أن يعارضوا مشروع القانون، زار الكهنة صناع القانون ليكرروا لهم الرسالة، ثم وعظوا ضد مشروع القانون من منابر الوعظ. نظراً لمعاداة أولدن الشديدة للكاثوليكية، من الممكن أنها قد بالغت فى الأمر ولكن تقاريرها لا تخلف إلا أدنى شك فى أن الكنيسة الكاثوليكية قد عملت على رفض الاعتراف بالتعقيم اليوجينى أكثر مما يفعل علماء الوراثة.

الأطباء:

فى الأيام الباكرة نادراً ما ظهر الأطباء كنقاد للتعقيم اليوجينى. ثار بالفعل قلق أولئك الذين يعتقدون أن تهديد الحمل يشكل عائقًا أخلاقيًا، وخشوا أن التعقيم سيزيد من الإباحية وسيعزز انتشار المرض التناسلى. ومع ذلك، عندما خمدت جذوة العصر الفيكتورى، نال هذا القلق القليل من الأنصار. خلال أواخر العشرينيات من القرن العشرين، كانت المحاجة الأساسية للأطباء الذين عارضوا التعقيم اليوجينى هى أنه ليست هناك معرفة كافية بوراثة الإنسان لتبرير مثل هذه الإجراءات. فعلى سبيل المثال، عندما تحدث طبيب بنيوأورليانز أمام الجمعية الطبية بولايته، حاجّ بأن "من المستحيل تمامًا أن نتنبأ بدقة بنمط النسل لأى زواج معين"[٣٠] ولكن الغالبية كانت مفتونة بالمندلية، وبالتالى فإن هذا كان رأى أقلية.

لعل أول مقال نقد "طبى" مهم للأفكار اليوجينية، هو ما نشره دكتور والتر فيرنالد فى عام ١٩١٩. كان فيرنالد خبيراً فى أسباب التأخر العقلى يعمل فى ماساتشوستس، وقد ظل طوال خمسة وعشرين عامًا وهو يتابع حياة ٦٤٦ من ضعاف العقول الذين لم يعقموا بعد إطلاق سراحهم من مدرسة للولاية على عكس الاعتقاد الشائع، وجد فيرنالد أنهم لديهم معدل زواج منخفض ومعدل مواليد منخفض جداً. فمن ١٧٦ امرأة، تزوجت ٢٧ امرأة فقط، وأنجبن ٥٠ طفلاً فقط، بقيت منهم ثلاث وثلاثون على قيد الحياة. أنجبت إحدى عشرة سيدة غير متزوجة ثلاثة عشر طفلاً. ومن بين ٤٧٠ ذكرًا، تزوج ثلاثة عشر فقط وأنجبوا اثنى عشر طفلاً فقط. استنتج دكتور فيرنالد أن اليوجينيين قد أخطأوا فهم وجود معدل المواليد المرتفع لدى الفقراء غير المتعلمين، على أنه يعنى أيضًا وجود خصوبة لدى ضعاف العقول. هددت دراسته تهديداً جدياً دراسات الأنساب المشهورة لدوجديل ودافينبورت وجودارد التى كانت توفر الأساس المنطقى الفكرى لحركة اليوجينيا. ومع ذلك، لم يكن لدراسته تأثير مباشر فى برامج التعقيم[٣١].

فى عام ١٩٢٨ نشر دكتور أبراهام ميرسون، أستاذ علم الأعصاب فى المدرسة الطبية بكلية توفتس، أول هجوم من سلسلة هجمات على الأساس العلمى لتشخيص سبب وراثى عند ضعاف العقول[٣٢]. سجل هذا علامة بداية لحملة صليبية دامت عشرين عامًا ضد برامج التعقيم اليوجيني. كانت هجماته تسبقها دائمًا دراسة دقيقة. فعلى سبيل المثال، فى عام ١٩٣٠ نشر دراسة توضح أن ضعاف العقول ينزعون إلى أن ينحدروا بنسب متكافئة من جميع الطبقات الاجتماعية ـ الاقتصادية بدلاً من أن ينحدروا من الطبقة الفقيرة بنسبة فيها تفاوت، وبذلك فإنه فضح زيف عقيدة أخرى لليوجينيا[٣٣].

فى عام ١٩٣٤ عندما بدأ برنامج التعقيم الألمانى، عينت الجمعية الأمريكية للأمراض العصبية لجنة برئاسة دكتور ميرسون للتحقيق فى الإيداع وأنماط التعقيم فى مؤسسات المرضى العقليين. مع دعم اللجنة بمنحة من معهد كارنيجى (الذى مول لولين أيضًا على نحو يثير الاستغراب)، عملت الجماعة بشكل متواصل طوال عام ؛ بحلول يونيو عام ١٩٣٥ قدمت اللجنة تقريراً من ١٣٢ صفحة يرفض الأطروحة اليوجينية بأكملها تقريبًا. على الرغم من أن تقرير ميرسون قد استنتج أن معدلات الإيداع فى المؤسسات قد ارتفعت باستمرار فى أمريكا خلال القرن التاسع عشر، إلا أن اللجنة لم تجد أى ارتفاع كبير فى وقوع حالات الشيزوفرينيا أو مرض جنون الهوس الاكتئابى خلال الثلث الأول من القرن. والواقع أن اللجنة قررت أن السبب الرئيسى وراء معدلات الإيداع المرتفعة بشكل كبير، هو توفر الرعاية الطبية الأفضل ومنشآت المستشفيات التى تم تحسينها. المرض الرئيسى الذى يعانى منه معظم المرضى الذين أُدخِلوا مؤخراً، هو حالات "الذهان الدماغية وذهان تصلب الشرايين" (الشيخوخة)، وهى نتيجة لزيادة مدى العمر. لاحظت اللجنة أن الأطفال – عندما تحسنت المستشفيات – "(لم) يشعروا بأنهم (بذلك) هجروا أباءهم ليذهبوا إلى المصحة العقلية". استنتجت اللجنة أن جميع الإحصاءات "توضح أن من المؤكد أنه ليس هناك أى ارتفاع

حقيقى فى معدل الإبداع، وأنه من الوجهة البيولوجية، فيما يتعلق بالمرض العقلى، فإن العرق لا يتجه إلى هلاك سريع كما كان الزعم المفضَّل لبعض الوقت"(٣٤).

لم ترَ اللجنة إلا فائدة صغيرة فى تعقيم من لديهم ضعف عقلى. كما أوصت أيضاً ضد تعقيم الأفراد الأسوياء الذين يُعرف أنهم حاملون لجينات أمراض وراثية شديدة (باستثناء وحيد هو مرض تاى ساكس[١٦]). ولم تجد اللجنة "أى أساس علمى راسخ لإجراء التعقيم بسبب من الفسق أو وجود عيب بالخُلُق". استنتجت أن "العوامل البيئية بالحياة" تكون غالبًا أكبر تأثيراً من الوراثة. وبدلاً من تأييد إنهاء برامج التعقيم، قدمت لجنة ميرسون ثلاث توصيات هى أنه: يجب أن تكون البرامج طوعية تمامًا ؛ وينبغى أن تُطبَّق القوانين المخولة على جميع الأشخاص وليس على نزلاء مؤسسات الولاية فحسب؛ وينبغى أن تصدر التوصيات بالتعقيم عن خبراء علميين فقط.

لايزال تقرير ميرسون هو النقد العلمى الحاسم للتعقيم اليوجينى الذى نُشر فى الولايات المتحدة. بينما رفض الأعضاء التعقيم الإجبارى بوضوح، وجدوا بالفعل أنه يمكن أن يُسمح به إذا وافق المريض أو وَصِيٌّ عليه أو عضو من العائلة على إجراء الجراحة.

ترى لجنتكم باختصار أنها لا يمكن أن توصى بالتعقيم إلا فى حالات مختارة من أمراض معينة وبموافقة المريض أو من يكونون مسئولين عنه. نحن نوصِّى بأن يُؤخذ هذا التعقيم الاختيارى بعين الاعتبار فى حالات الأمراض التالية (وهى مرتبة تقريبًا حسب الترتيب الذى يبدو فيه أن هناك داعيًا لاستعمال التعقيم):

---

(١٦) تاى ساكس: مرض وراثى عند اليهود الأشكناز يسبب تفسخ الخلايا العصبية ويسبب تخلفًا عقليًا والشلل والعمى وينتهى عادة بموت المريض مبكرًا فى طفولته . (المترجم)

١- رقَص هَنْتنْجتون، والضمور البصرى الوراثى، والحالات العائلية من اختلاج فريدريك[١٧]، وأمراض أخرى معينة من أمراض التحلل المؤدية للعجز والتى يُعتقد أنها وراثية.

٢- ضعف العقل العائلى.

٣- الخرف المبتسر (الشيزوفرينيا).

٤- الذهان الهوسى الاكتئابى.

٥- الصرع[٣٥].

كان لتقرير الجمعية الأمريكية للأمراض العصبية تأثير سياسى مباشر، ويكاد يكون من المؤكَّد أنه نسف مشروع قانون للتعقيم فى نيويورك. فى ١٢ فبراير عام ١٩٣٦ كتب مُشرِّع بنيويورك له فكر يوجينى إلى دكتور كلارنس ج. كامبل رئيس "جمعية البحث اليوجينى"، يتذمر من أنه "على حين غرة يبرز من سماء صافية تقرير الجمعية الأمريكية للأمراض العصبية برئاسة دكتور أبراهام ميرسون ببوسطن، والذى مولّته مؤسسة كارنيجى، ليقول فى جوهره إننا لا نعرف ما يكفى عن الوراثة والبيئة واليوجينيا لنقرر ما إذا كان التعقيم الإجبارى مفيداً أم لا". حذر ذلك المشرِّع من أنه لو لم تتم مجابهة التقرير، "سيفنى مشروع قانون التعقيم فى هذه الولاية، وربما أيضاً كل الحركات الأخرى لتحسين السلالة العرقية"[٣٦]. فى نفس اليوم أرسل القاضى فرانك كوبر، وهو يوجينى شارك فى محكمة المقاطعة الفيدرالية بألبانى، نسخة من الخطاب إلى دكتور هنرى بركينز رئيس "الجمعية اليوجينية الأمريكية" سائلاً إياه "أن

(١٧) اختلاج فريدريك: مرض وراثى يسبب تحللاً فى خلايا الجهاز العصبى وعدم تناسق فى الحركات الإرادية خاصة فى الأطراف مع عدم توازن فى المشى وينتهى عادة بموت المريض فى العقد الثالث أو الرابع.(المترجم)

تتكرم وتخبرني بما تعتقد أنه يمكن فعله لمعادلة تأثير تقرير ميرسون هذا"[٣٧].
ولكن "الجمعية اليوجينية الأمريكية" لم تكن قادرة على أن تشن هجومًا مضادًا فعالاً.

فى عام ١٩٣٥ هاجم ميرسون قانون التعقيم النموذجى للولين على صفحات مجلة "أرشيفز أوف نيورولوجى آند سيكياترى"[٣٨] (أرشيفات علم الأعصاب والطب النفسى). واصل ميرسون حملته خلال شتاء عام ١٩٣٦. فى ١٥ مارس نشرت "نيويورك تايمز" خطابًا طويلاً له ينبذ فيه دراسات شجرة الأنساب مثل ما كان عن آل جيوك والكاليكاك حيث إنها "مسوخ أسطورية"، ونبه إلى أن "الحاجة الملحَّة لليوجينيا... ليست التشريع، بل البحث الحقيقى"[٣٩]. عندما نشرت دار ماكميلان نسخة موسَّعة لتقرير "الجمعية الأمريكية للأمراض العصبية" فى عام ١٩٣٦، ضمَّن فيها ميرسون بيانات أكثر ليفنِّد فكرة أن هناك تزايدًا فى معدل وقوع حالات التخلف العقلى الذهنى الخِلقى. كما أدخل عرضًا طويلاً عن دراسات التوائم ينزع إلى المزيد من فضح زيف وجود أساليب مندلية لمعظم حالات التخلف[٤٠].

خلال عام ١٩٣٤ خصصت مجلة "سينتيفيك أمريكان" أربع مقالات لنقاش حول التعقيم. الأبج. هـ. لاندمان، عالم محامى يسوعى، بدأ السلسلة بهجوم قوى على اليوجينيين. وصف لاندمان نظرياتهم بأنها تتميز بعدم البرهنة عليها وحاجّ بأن التكيف السلوكى والتدريب المهنى يوفران ضمانًا لبرنامج ناجح لإطلاق السراح المشروط للمعاقين، أفضل من الذى يوفره التعقيم[٤١]. كُتب رد على هذا بعد شهر، لخص فيه إدوين جوسنى الدراسات التى جرت فى كاليفورنيا، طارحًا أن التعقيم قد أفاد المريض والمجتمع[٤٢]. فى سبتمبر نشرت "سينتيفيك أمريكان" مقالة ثانية تؤيد التعقيم لطبيب ألمانى يُدعى ثومالا، هى "بيان مُصدَّق عليه رسميًا بأهداف ألمانيا فيما يتعلق باليوجينيا العرقية والقومية". حاجّ ثومالا بأن البرنامج الألمانى كان صحيحًا علميًا،

وسليمًا اقتصاديًا، ومقبولاً أخلاقيًا. بل إن دكتور ثوما لا أكد حتى على أن التعقيم الإجبارى يتوافق مع عقائد المسيحية[٤٣]. كتب المقال الأخير اجناتيوس كوكس، أستاذ علم الأخلاق بجامعة فوردهام وقائد للنقاد الكاثوليك، ويرفض كوكس فى مقاله التعقيم بناءً على أسس علمية وأخلاقية وسياسية[٤٤]. يوضح الاهتمام الذى خصصته مجلة "سينتيفيك أمريكان" لهذا الموضوع أن البرنامج الألمانى الجديد جعل لليوجينيا عمومًا لفترة ما أهمية إخبارية لدى الجمهور الأمريكى.

وضع نقد التعقيم اليوجينى الذى قدمته "الجمعية الأمريكية للأمراض العصبية"، معهد كارنيجى فى موقف غير معتاد. ففى عام ١٩٣٥ موَّل المعهد كلاً من"مكتب السجل اليوجينى" فى كولد سبرنج هاربور ودراسة "الجمعية الأمريكية للأمراض العصبية" التى استنتجت أن دراسات أشجار الأنساب التى أجريت فى "مكتب السجل اليوجينى" كانت دراسات غير علمية. فى عام ١٩٣٧ خفض الرسميون فى معهد كارنيجى تمويل الدراسات اليوجينية فى كولد سبرنج هاربور، وفى عام ١٩٣٨ أخبروا لولين بأن "هناك من لا يرون فى عملك وموقفك وربما أيضًا قدراتك، ما يمثل المستوى الفعّال الذى يمكن النظر إليه على أنه بالمقياس الذى يتم الحصول عليه فى معهد كارنيجى"[٤٥]. استقال لولين فى العام التالى.

على الرغم من تقرير ميرسون هو والدراسات الطبية الأخرى التى فضحت زيف النظريات اليوجينية، وعلى الرغم من توقُّف "مكتب السجل اليوجينى" والمعارضة الكاثوليكية القوية للقوانين الجديدة، إلا أن برامج التعقيم ظلت نشطة خلال أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين. فى كل عام أجرى مئات الجراحين ما يقرب من ٢٠٠٠ عملية لقطع الوعاء الناقل للمَنيّ وقطع قناة فالوب عند الأفراد المتخلفين باسم الصالح الاجتماعى. لم تُبطَل أى قوانين وظل التمويل ثابتًا. يختلف الأمر اختلافًا كاملاً بين أن تشجب جماعة رفيعة المستوى من أطباء الأمراض

العصبية التعقيم اليوجيني في بوسطن وبين أن يتم إغلاق العيادات في لينشبرج وسونوما وفاريبولت.

هناك بعض الأدلة على أن انتقادات ميرسون ومعاصريه لم تسهم إلا قليلاً في إعادة تشكيل المواقف العامة. فلنتأمل مقالة في عام ١٩٣٧ في مجلة "فورتشون". عندما أجرى الناشر مسح المجلة السنوى لآراء القراء، تساءل قائلاً : "يؤيد بعض الناس التعقيم الإجبارى لمعتادى الإجرام والمتخلفين عقليًا بحيث لا ينجبون أطفالاً يرثون ضعفهم. فهل توافق على هذا؟". أيد ٦٦٪ من المجيبين تعقيم المتخلفين عقليًا وأيد ٦٣٪ تعقيم المجرمين. وعارض ذلك ١٥٪ فقط من المجيبين عندما نأخذ في الاعتبار أنه في عام ١٩٣٧ اعترف حتى معظم اليوجينيين بأن وجهة النظر الوراثية الصارمة عن السلوك الإجرامى لا يمكن الدفاع عنها، نجد أن استجابة القراء مذهلة. من الواضح أن الآراء المؤيدة للتعقيم كان لها انتشارها الواسع بين قراء مجلة "فورتشون" الأثرياء[٤٦]. كما لم يكن لتقرير ميرسون تأثير كبير لدى "المدرسة الصناعية للفتيات"، وهى معهد إصلاحى للمراهقات في بلويت بكانساس. ففى عام ١٩٣٧ صُدمت المديرة الجديدة عندما علمت بأن ٦٢ فتاة قد عُقمن حديثًا وأن من المخطَّط إجراء ٢٢ عملية (قامت بإلغائها على الفور). في تقرير لمجلة "تايم" عن كشف تلك الجراحة السرية، لاحظت المجلة أن بلويت كانت "أخباراً تتصدر الصفحات الأولى في كل مكان من الولايات المتحدة "[٤٧].

هناك ما يفسر جزئيًا إجابات القراء على سؤال مجلة "فورتشون" وهو أنه خلال الثلاثينيات من القرن العشرين نشرت القوى المؤيدة للتعقيم سيلاً متواصلاً من الدعاية. لعل أكثر دعاة ذلك العصر تطرفًا هو ليون ف. ويتنى الذى حاجّ في كتابه "قضية التعقيم" بأنه حتى نحمى المستقبل البيولوجى للأمة ينبغى أن يعقّم نحو عشرة ملايين أمريكى بأسرع ما يمكن. خمّن أنه ربما كان ربع أفراد السكان كلهم غير صالحين

للوالدية. تم فضح زيف آراء ويتنى المتحمسة حتى فى مجلة "جورنال أوف هيريديتى" (جريدة الوراثة)، إلا أن الكتاب حقق مبيعات جيدة إلى حد ما[٤٨].

لاشك أن الصحفى المرموق لليوجينيا كان ألبيرت إدوارد ويجام. قدم ويجام بدءاً من حوالى عام ١٩٢٠ عدداً لا حصر له من الأعمدة الخاصة فى صحف الأحد وكتباً عديدة تشرح اليوجينيا لملايين الأمريكيين. كان ويجام حريصاً على حقائقه، وهكذا فإنه كثيراً ما كان يتراسل مع دافينبورت ولولين ويوجينيين آخرين؛ (وسرعان ما صادقهم). عندما ظهر كتابه "الوصايا العشر الجديدة للعلم" فى عام ١٩٢٢[٤٩]، حظى بإطراء اليوجينيين المرموقين مثل ج. ستانلى هال رئيس جامعة كلارك[٥٠]. ونظراً لأن ويجام نادراً ما ذكر إفادات لا مرجع لها حتى فى كتبه الجماهيرية، فإنه هكذا كان داعية مؤثراً إلى أقصى حد. وبالتالى، فإنه أثار اهتمام قرائه عندما كتب أن العلماء قد قرروا أن "الوراثة هى بالتأكيد" أكثر أهمية من البيئة فى إحداث الجريمة[٥١]. كان ويجام ماهراً فى أن يجعل التعقيم يبدو وكأنه نعمة. وصف ويجام ضعاف العقول بأنهم "مجرد أطفال من الناحية العقلية" ينبغى أن "يشجعوا على تأسيس بيوت وعلى أن يتزوجوا". وهم لا يغدون خطراً اجتماعياً إلا عندما "يُسمَح لهم بأن يكاثروا أعدادهم بإنجاب الأطفال"[٥٢].

حدث خلال أربعينيات القرن العشرين أن بدأ العلماء الذين يعارضون التعقيم الإجبارى يجهرون بآرائهم. فى عام ١٩٤٦ أبدى عالمان وراثيان مُبرَّزان هما ل. سى. دون وثيودوسيوس دوبزانسكى رفضهما رفضاً مطلقاً التعقيم الإجبارى وذلك فى كتابهما "الوراثة والعرق والمجتمع"[٥٣]، وهو كتاب كان له تأثيره. على أنه خلال الفترة ذاتها نشر كلارنس جامبل، وهو طبيب بماساتشوستس، عشرين مقالة على الأقل تؤيد التعقيم. كتب جامبل مقالاً فى مجلة "الجمعية الطبية الأمريكية" فى عام ١٩٤٩، وصف فيه التعقيم بأنه "طب وقائى بعيد المدى". حث كل طبيب على أن يثقف مرضاه

بحيث "تصل حماية الجيل التالى من وراثة الذهان والتخلف العقلى إلى أن تكون أكثر اكتمالاً"[٥٤].

حدث مؤخراً تغير درامى فى الموقف تجاه المتخلفين ذهنياً كما حدث تأكيد جديد على إمكان مساعدة الكثيرين منهم على بلوغ حياة طبيعية (تكون خارج المؤسسات ومستقلة إلى حد كبير)، وهذه كلها أمور تتجاوز نطاق هذا الكتاب. انبثق مبدأ "التطبيع" فى ستينيات القرن العشرين، وتراجع ليفسح المجال لحركة "الحقوق" الأكثر قوة والتى توجد اليوم. قد يتساءل البعض حالياً عما إذا كان أنصار المتخلفين عقلياً قد وضعوا لأنفسهم أهدافاً غير واقعية. إلا أننا عندما ندرك أن التعقيم فى الثلاثينيات من القرن العشرين كان أحياناً هو "الفائدة" الوحيدة التى تُقدَّم لشخص متخلف؛ يتضح لنا أننا قد قطعنا طريقاً طويلاً.

(٩)

سنوات الهدوء

التطور الأكثر أهمية فى اليوجينيا بعد عام ١٩٣٠ هو انحدارها سريعًا فى شعبيتها ومكانتها

- مارك هالر، "يوجينيكس"، ١٩٦٤.

هل تؤيد عمليات التعقيم القسرى للمرضى عقليًا؟

نعم ــــ ٤٨٪

- "بوسطون جلوب"، مسح للقراء، ٢١ مارس ١٩٨٢.

شهدت ثلاثينيات القرن العشرين قمة التعقيم اليوجينى فى الولايات المتحدة. خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين أدى عدد من الأحداث إلى إجبار الحركة على الانحدار. كان أهمها هو اندلاع الحرب العالمية الثانية. فمن عام ١٩٤٢ حتى نهاية عام ١٩٤٦ كان كل الجراحين المتاحين موجودين فى القوات المسلحة. أما من ظلوا فى البلاد فكان لديهم مهام ثقيلة، ولم يكن لبرامج التعقيم اليوجينى إلا أولوية صغيرة.

علا صوت معارضى التعقيم الجبرى. وعلى وجه خاص رفض علماء الوراثة رفضًا حازمًا الأطروحة اليوجينية بأن ضعف العقل هو اضطراب وراثى مندلى. كذلك فإن الكنيسة الكاثوليكية التى عارضت التعقيم طويلاً، ظلت تنقد اليوجينيا نقدًا لا يكل. فى عام ١٩٤٢ أطاحت المحكمة العليا بالولايات المتحدة بقانون فى أوكلاهوما يجيز تعقيم

المجرمين الذين أُدينوا ثلاث مرات. على الرغم من أن الحكم فى قضية "سكينر ضد أوكلاهوما" قد صدر بناءً على أسس محدودة نسبيًا ولم ينقض قضية "باك ضد بل"، إلا أنه كان إشارة على أن المحكمة العليا كانت تحيا فى جو جديد بالنسبة لبند الحماية المتكافئة، وكان تحذيراً من أن التشريع الفئوى سيُفحَص بدقة[1]. عندما أدرك العالم وحشية هتلر التامة، نشأت حساسية جديدة تجاه قضايا حقوق الإنسان. تولدت فى الأربعينيات من القرن العشرين حركة الحقوق المدنية التى ترى أن برامج التعقيم الإجبارى أمر لا يمكن التوافق معه.

على الرغم من أن هذه التطورات قد حالت دون إقرار مشروعات قوانين للتعقيم وأبطأت معدل إجراء العمليات الجراحية، إلا أن برامج التعقيم ظلت مستمرة. ذلك أن الانحدار الذى بدأ مع اندلاع الحرب العالمية الثانية كان انحداراً تدريجيًا تواصل لعقدين ولم يكن منتظمًا على الإطلاق. كان توقف برنامج كاليفورنيا فى عام ١٩٥٢ حدثًا مهمًا، ولكن عمليات التعقيم ارتفعت خلال ذلك العام فى قليل من الولايات لاسيما نورث كارولينا وفرجينيا. حتى وقت متأخر وصل إلى منتصف الستينيات من القرن العشرين، بعد أن مر وقت طويل على الاعتقاد بأن معظم برامج التعقيم قد انتهت، كانت لا تزال هناك ولايات قليلة تعقم سنويًا مئات عديدة من الأفراد المتخلفين.

سنوات الحرب:

خلال الثلاثينيات من القرن العشرين أُجريت سنويًا نحو ٢٥٠٠ عملية تعقيم إجبارى على نزلاء المؤسسات. كان لدى بعض مؤسسات ومصحات الولايات غرف عمليات صغيرة ولكن الكثير منها كان يعتمد على المستشفيات القريبة لتوفُّر المنشآت اللازمة لإجراء العملية الجراحية. على الرغم من أن معظم مؤسسات الولايات كان لديها أطباء، إلا أن التعزيز السريع للقوات المسلحة فى أوائل عام ١٩٤٢ قد قلل سريعًا من عدد الأفراد العاملين. أثرت الحرب على برامج التعقيم اليوجينى تأثيراً

مباشـراً كمـا يتـضح مـن الإجابات على عـمليات المسح التى أُجـريت خـلال سنوات الحرب.

فى عـام ١٩٤١ رتب الرسـمـيون فـى إنديانا لتـعقـيم ٩٦ شـخـصًا فى مـؤسسـات الولايـة، إلا أنه مع نـهـاية عـام ١٩٤٢ سـجل مـدير مـسـتـشـفى الولاية المركـزى فى إنديانابوليس أن هيئة الجراحين بأكملها كانت فى الخدمة بالقوات المسلحة وأنه لم يتم إجراء أى عملية. على نـحو مماثل سجل مدير مستشفى ولاية ديلوار فى فارنهرست سنة ١٩٤٤ أنه "نظراً لحالة الحرب والعـجـز فى الأفـراد العاملين فى عيادة الصحـة العقليـة لدينا، ظللنا غير قادرين على أن ننظر أمـر مـشكلة تعـقيم أولئك الذين أُطلق سراحـهم "[٢]. فى كانساس حيث كان الرسميون يُعقِّمون نحو ٢٠٠ شخص كل عام، تسببت الحرب فى هبوط كبير أُرجع سببه إلى نقص أفراد الهيئة الطبية. سجل مدير مستشفى ولاية توبيكا أنه لم تُجرَ أى عمليـة تعقيم منذ أن فقد جراح مستشفاه، ولكنه يأمل فـى أن "يبدءوا قريبًـا جـدًا"[٣]. فى فـرجـينيـا التى قـادت الدولة فى تعـقـيم نزلاء المؤسـسـات من عـام ١٩٤٠ حتـى عام ١٩٤٢، كـان ثمـة هبـوط شـديد من ٣٣٢ فـى عـام ١٩٤٢ إلى ٢١٩ فى عـام ١٩٤٣ ثم إلى ١٣١ فـى عـام ١٩٤٤، وذلك مـرة أخـرى بسبب العـجز فى الجراحين. طوال فتـرة السنوات الأربع من بداية عام ١٩٤١ حتى نهاية عام ١٩٤٤ عُقم ٥٧٠٤ أشخاص فى مؤسسات الدولة بمعدل متوسط سنوى من ١٤٢٦ شخـصًا وهو مـا يسـاوى ٤٠٪ من متوسط عدد العمليات التى أُجريت سنويًا خلال الفترة من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٤٠. فى عام ١٩٤٥ أُجريت فقط ١٣٣٦ عملية تعقيم.

شهدت خمسينيات القرن العشرين مناقشة عامة مهمة حول ما إذا كان جائزًا أن يُختار التعقيم كاستراتيجية لتحديد حجم الأسرة. كانت المعارضة الكاثوليكية لكلٍّ من التعقيم اليوجينى والاختيارى معارضة مستدامة. فى خريف عام ١٩٥٣ رد البابا بيوس الثانى عشر على سؤال وُجِّه إليه من ممثلى مؤتمر دولى للوراثة، ردًا يشجب التعقيم

اليوجيني ويصف خطر زواج من لديهم عيوب وراثية بأنه أمر "مشكوك فيه". في رأي البابا أن منع المرض الوراثي هدف لا يشوبه أي عيب أخلاقيًا، ولكنه لا يمكن إنجازه بحظر حق الزواج أو بمنع الإنجاب(٤).

بالإضافة إلى نقص الجراحين لدخول القوات المسلحة ومعارضة الكنيسة الكاثوليكية المستمرة، ربما يكون حكم المحكمة العليا بالولايات المتحدة في قضية "سكينر ضد أوكلاهوما" قد أدى إلى إبطاء معدل برامج التعقيم. سُنَّ في عام ١٩٣٥ قانون أوكلاهوما لتعقيم معتادي الإجرام وكانت دستورية هذا القانون محل الجدل في قضية سكينر. وكان فيه أن أي شخص يُدان بثلاث جنايات "تتضمن فسادًا أخلاقيًا" ثم يُسجن بعد ذلك في مؤسسة عقابية بأوكلاهوما، هو شخص يكون تعقيمه موضع الاحتمال. يمنح القانون النائب العام بالولاية سلطة أن يقيم دعوى قضائية للحكم بتعقيم السجين. يُمنح السجين محاكمة بهيئة المحلِّفين، ولكن السؤال الوحيد الذي يكون على المحلفين أن يجيبوا عنه هو ما إذا كان يمكن له (أو لها) أن يُعَقَّم دون أي ضرر بصحته (أو بصحتها) العامة.

في عام ١٩٢٦ أُدين رجل يدعى سكينر بسرقة دجاج؛ وبعد ثلاثة أعوام أدين بسرقة مُسلَّحة، وفي عام ١٩٣٥ سُجن لإدانته بسرقة ثالثة. في عام ١٩٣٦ قدم النائب العام التماس تعقيم ضده، ولكن سكينر عارض في دستوريته. أيدت المحكمة العليا بأوكلاهوما تنفيذ القانون بتصويت ٥ مقابل ٤، وبعدها استأنف سكينر الحكم.

كان في اعتقاد غالبية القضاة بالمحكمة العليا بالولايات المتحدة أن ظلمًا واحدًا لا يُنكَر يجعل القانون غير دستوري. كان هناك بند خاص من القانون عن الأفراد المدانين بأنواع عديدة من الجرائم"كالتهرب من ضريبة الدخل والاختلاس وارتكاب الجُنَح السياسية" وهؤلاء الأفراد يستثنيهم هذا البند من أن يتناولهم التماس بالتعقيم. يعني هذا على سبيل المثال، أن شخصًا قد أُدين ثلاث مرات بسرقة مائتي دولار عن طريق

الكسر والاقتحام، يمكن تعقيمه ؛ أما صراف البنك الذى يُدان ثلاث مرات باختلاس مائتى دولار بممارسات من تزييف فى مسك الدفاتر، فهو لا يمكن أن يُعقَّم. كان رأى الأغلبية الذى كتبه ويليام و. دوجلاس أن وجود ضرر كامن متأصل فى قانون للتعقيم الجبرى يتطلب "تدقيقًا شديداً" من المحكمة فى الحجج التى تجعل إحدى الولايات تختار أن تطبقه على فئة مختارة من الأشخاص. أدرك دوجلاس أن "سلطة التعقيم إذا مورست، ربما يكون لها آثار مدمرة دقيقة وبعيدة المدى. وهى عندما تكون تحت سيطرة أيادٍ شريرة أو متهورة يمكن أن تسبب دماراً أو اختفاء الأعراق أو الأنماط التى تكون فى حالة عداء مع "الجماعة المهيمنة". تطرح هذه الكلمات أن برنامج التعقيم الألمانى قد أثار قلقًا شديداً فى المحكمة العليا. كتب قاضيان رأيين مختلفين متزامنين، ولكن لم يكن هناك أى صوت معارض فى الحكم بإبطال قانون أوكلاهوما.

استشهد كلٌّ من القاضى دوجلاس ورئيس المحكمة العليا ستون الذى كتب واحداً من الرأيين المتزامنين، بتقرير ميرسون كمصدر رئيسى لملاحظاتهما عن الشرعية العلمية لقانون أوكلاهوما. على الرغم من أنهما قد عبَّرا معًا عن قلقهما من أن سلطة التعقيم قد يُساء استعمالها بسهولة، إلا أن كلمات ستون تدل على أنه يؤمن ببعض معتقدات اليوجينيا. فعلى سبيل المثال، كتب يقول :"اكتشف العلم كما أدرك القانون أن ثمة أنماطًا معينة من التخلف العقلى مرتبطة بالجنوح، هى أنماط وراثية". ومع ذلك فإنه كان يرفض بالفعل الإمكان بأن تكون "الميول الإجرامية لأى فئة من معتادى الانحراف، ميولاً وراثية على نحو كلى أو حتى على نحو عام".

لم تُثِر قضية سكينر اهتماماً جماهيريًا كبيراً أو تعقيبًا فى الدوائر الأكاديمية. فمن عام ١٩٤٣ حتى نهاية عام ١٩٤٩ لم ينشر إلا مقال عرض رئيسى واحد عن التعقيم الإجبارى. لاشك أن قرار المحكمة العليا قد حال دون سَنّ قوانين أخرى لتعقيم معتادى الإجرام، ولكنه لم يغير السياسة القائمة فى الولايات المفردة فيما يتعلق بتعقيم نزلاء المؤسسات غير المجرمين.

عصبة التعقيم بنيوجرسى:

في مواجهة لهذا التيار المتزايد من المعارضة، كان أحد الأسباب فى أن برامج الولايات المؤيدة للتعقيم اليوجينى لنزلاء المؤسسات لم يضعف أمرها بسرعة أكبر ولا حتى فى أربعينيات القرن العشرين، هو وجود عدد من الأنصار المهمين كانوا على قلتهم يعملون جاهدين على استدامتها. وكما كان الحال من قبل مع "مكتب السجل اليوجينى" و"مؤسسة التحسين البشرى"، ازدهرت "عصبة التعقيم بنيوجرسى" بفضل الجهود التى لا تكل لحفنة من الأفراد. كانت مؤسستها والعضو الرئيسى بها هى ماريون س. نورتون، وهى أخصائية اجتماعية تنادى بالمساواة بين الجنسين، وتعادى الكاثوليكية بشدة، وامرأة لها رؤية واسعة وعناد كبير، ونصيرة مخلصة للقضية(٥).

بعد فترة قصيرة من انتقال مسز نورتون إلى نيوجرسى فى أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، أصبحت إحدى الناشطات فى "عصبة النساء الناخبات"، وقادها هذا العمل إلى الدعوة لبدء "إدارة للصحة الاجتماعية" للفرع المحلى للعصبة. أنشأت مسز نورتون سريعًا برنامجًا لسلسلة من المحاضرات عن مشكلات الصحة العامة. اعتمدت على خبرتها مع العائلات المعدمة الكبيرة وحسن درايتها بالنزلاء فى مستشفى ولاية نيوجرسى، لتقيم الحجج المؤيدة للتعقيم. بعد سلسلة محاضرات ناجحة فى الصيف، بدأت فى الخريف برنامجًا أكثر طموحًا يتضمن رحلات ميدانية إلى معظم مؤسسات الولاية.

خلال عام ١٩٣٥ قادت مسز نورتون محاولة بواسطة "عصبة النساء الناخبات" لإعداد مسودة مشروع قانون للتعقيم وجمْع توقيعات من الأطباء الذين يؤيدونه وتقديمه فى مجلس الشيوخ. كما أنها كتبت كتيبًا يؤيد إقرار مشروع قانون التعقيم، ونظمت معارض صغيرة فى اجتماعات مثل اجتماع "مؤتمر نيوجرسى للعمل الاجتماعى". على الرغم من عمل العصبة لصالح مشروع قانون مجلس الشيوخ رقم ٥٠، فإن الهيئة التشريعية لم تولِه اهتمامًا جادًا(٦).

فى نوفمبر عام ١٩٣٦ شعرت نورتون التى كانت قد انفصلت عن "عصبة النساء الناخبات" عندما رفضت العصبة آراءها المتطرفة، شعرت بأنه قد حان الوقت "لتشكيل عصبة للتعقيم بنيوجرسي". وُلدت عصبة التعقيم بنيوجرسى فى ٢٠مارس عام ١٩٣٧ لتبدأ بعدد من ٢٣ عضواً. عُيِّن رئيساً للعصبة القاضى المحترم ت.ل.زيمرمان، وهو قاضٍ من ريدجوود. على الرغم من مرض مسز نورتون مرضًا خطيراً فى ذلك الصيف، إلا أن مسز نورتون التى كانت قد أُختيرت كسكرتيرة، أحرزت بعض النجاحات الرائعة. بحلول نهاية العام الأول كانت قد جندت ٢٧٣ عضواً يدفعون اشتراكًا، وجمعت ١٣٠٠ دولار وأنشأت عرضًا شاملاً بالشرائح المصورة لمحاضراتها لضم الأعضاء[٧] بحلول منتصف عام ١٩٣٨ كانت هناك إشارات بالفعل على أن "عصبة التعقيم" قد أخذت تكتسب بعض النفوذ السياسى. فى يناير ألقت مسز نورتون محاضرة عامة تؤيد تعقيم المتخلفين أمام جمهور كبير فى هاكيتستاون أغضبت جماعة "الفرسان الكاثوليك بكولومبوس" غضباً بلغ من شدته أن عقدت الجماعة جلسة خاصة لشجب العصبة كما أرسلت نسخة من هذا القرار إلى كل مشرِّعى القوانين فى الولاية. ولكن مسز نورتون لم ترتدع. ففى ديسمبر على سبيل المثال، تحدثت أمام "جمعية نيوجرسى لدافعى الضرائب" عن مدخرات الميزانية التى ربما كان سيحققها تنفيذ برنامج للتعقيم اليوجينى[٨].

فى عام ١٩٣٩ أقنعت مسز نورتون زملاءها بإعداد مسودة قانون آخر للتعقيم. طوال عامين ظلت العصبة ومحاموها يناقشون القضية تكراراً، على أنه بحلول نهاية عام ١٩٤١ تم التوصل إلى كل الحلول الوسط الضرورية؛ ففى مارس عام ١٩٤٢ أُعد مشروع قانون من أربع وعشرين صفحة لتكوين لجنة يوجينية بالولاية. ونظراً لأن هذا المشروع كان المشروع الأثير لدى ١٢٠٠ مواطن لهم نفوذهم، فقد طُرح مشروع القانون سريعًا أمام اللجنة القوية "للطرائق والموارد". وُضع للمشروع عنوان "قانون لمساعدة حالات مرضية بتوفير التعقيم الجنسى للأفراد غير اللائقين للوالدية"، وبهذا

العنوان طرح مشروع القانون توظيف "أخصائي يوجيني للولاية" ليجرى تعداداً لجميع الأفراد في نيوجرسي لتحديد الأشخاص غير اللائقين للوالدية. كما أقر مشروع القانون أيضًا بأن الأفراد الذين لم يودعوا في المؤسسات ويُرجَّح أن يمرروا وراثيًا عدداً كبيراً من العيوب الجسدية أو العقلية، لهم الحق في أن يحصلوا على عمليات التعقيم الاختياري. يجب أولاً الحصول على الإذن بالتعقيم من الأخصائي اليوجيني للولاية(٩).

اصطدم مشروع القانون فوراً بمشكلات سياسية خطيرة. لما كان المشروع قد صيغ جزئيًا على غرار القانون الألماني، فإنه فوَّض الأخصائي اليوجيني للولاية بأن يفحص جميع سجون الولاية، والمستشفيات، والملاجئ، والمصحات ليجد الأفراد الذين "يعانون من تخلف عقلي، أو مرض عقلي عائلي، أو صرع عائلي، ويكونون غير قادرين بسبب هذا المرض على تحمل مسئوليات الوالدية". على الأخصائي اليوجيني أن يقدم التماسات تعقيم هؤلاء الأشخاص إلى "مجلس يوجيني" بالولاية ليعقد الجلسات ويحكم في كل قضية. وضُمن للمرضى الحق في الاستئناف. ولكن إذا حكمت المحاكم لصالح نتائج التحقيق القضائي، فإنه يمكن تعقيمهم على الرغم من اعتراضاتهم أو اعتراضات عائلتهم.

أغضب اقتراح إجازة التعقيم اليوجيني قانونيًا القادة الكاثوليك بنيوجرسي، وأثارت البنود الإجبارية لمشروع القانون معارضة مجموعة واسعة من بينهم "عصبة النساء الناخبات". حذر أحد المشرِّعين مسز نورتون من أن اقتراحها قد أصبح "مأزقًا" "لن يورِّط" معظم المشرِّعين "أنفسهم" فيه مهما كانت المشاعر الشخصية مؤيدة له. أحيل مشروع القانون في الوقت المناسب إلى لجنة الأعمال المتنوعة، التي كان يشيع عنها جماهيريًا أنها "معرض الجثث"(١٠).

لعل هذا هو ما عزز الصراع المرير الذي سرعان ما جرف "عصبة التعقيم بنيوجرسي". فخلال أواخر عام ١٩٤٢ سعت جماعة صغيرة إلى أن تنتزع السلطة من

مسز نورتون التى كانت تدير العصبة من منزلها فى برنستون. كانت خطتهم هى أن ينقلوا مركز الرئاسة إلى نيوآرك، وأن يتحدوا ويتخذوا صورة تكون نوعًا أكثر اعتدالاً. حاربت مسز نورتون ضدهم. وأعدت فى يناير عام ١٩٤٢ بيانًا صحفيًا ينتقد معارضيها بقسوة، وهددت بالتوقف عن العمل[١١].

نجح التهديد، حيث وقف الأوفياء من زملائها فى العمل إلى جانبها وطورت خطة جديدة للمنظمة أبقت عليها فى السلطة. فى إبريل عام ١٩٤٣ أسست ماريون س. نورتون أولدن (حيث قد طُلقت وتزوجت مرة ثانية) هى وقليل من زملائها جماعة "حق الميلاد" وهى شركة لا تهدف للربح: هدفها كما تعلنه هو "تكريس نفسها فى المقام الأول لبرنامج للتعقيم الاختيارى للأفراد الذين سينتهك والديتهم "ميثاق حقوق الطفل" (الذى قد أعد مسودته "مؤتمر البيت الأبيض لصحة ووقاية الطفل فى عام ١٩٣٠"). ضمت جماعة "حق الميلاد" العديد من القادة المبرِّزين من بينهم روبرت لاتو ديكينسون، وهو واحد من أشهر أطباء الولادة بالدولة ومكافح من أجل صحة الأم، والبروفسور إ. أ. هوتون الأنثروبولوجى بهارفارد والذى له صلات قوية بحركة اليوجينيا[١٢]. على الرغم من أن مسز أولدن لم تُنتخب فى القائمة الأصلية للرسميين المرشحين، إلا أنها بحلول عام ١٩٤٥ أصبحت السكرتيرة التنفيذية التى تتحكم فى العمليات اليومية.

فى عام ١٩٤٤ زادت قوة جماعة "حق الميلاد" كثيرًا بانضمام طبيب ثرى له آراء يوجينية عنيدة. كان دكتور كلارنس جامبل، وريثًا لثروة عائلة جامبل للصابون، وقد أراد أن يوسع على نحو كبير استخدام برامج التعقيم اليوجينى. أقنع دكتور ديكينسون جامبل بأن أكثر الطرائق فعالية فى أن يصنع ذلك هى أن يساهم فى "حق الميلاد". ولكن جامبل جعل مساعدته المالية مشروطة بالاتفاق على أن تنشئ "حق الميلاد" لجنة بحث يديرها هو. وافقت "حق الميلاد"، ومنح صندوق ائتمان جامبل فى سينسيناتى عشرة آلاف دولار "للبحث التعليمى للجنة الميدانية". كان دكتور جامبل أكثر حماسًا حتى من مسز أولدن. انتقدت مسز أولدن منذ البداية محاولاته لبدء

برامج تعقيم على المستوى القاعدى، إلا أن هذا لم يردعه. خلال أواخر أربعينيات القرن العشرين سافر جامبل إلى كل مكان فى الغرب الأوسط والجنوب، منشئًا ما يزيد على عشرين عيادة للتعقيم في ميتشيجان وإنديانا وأيوا ونبراسكا وكانساس وميسورى وفلوريدا.

كان أعظم نجاح له في نورث كارولينا حيث تحمَّل فى عام ١٩٤٥ نفقات اختبار ذكاء واسع النطاق للأطفال فى سن الدراسة بمقاطعة أورانج. طرحت النتائج أن ٣٪ من عدد السكان كانوا متخلفين عقليًا، وهى نتيجة استغلها جامبل فى الضغط من أجل توسيع برنامج التعقيم بنورث كارولينا. فى ١٦ يونيو عام ١٩٤٥ وافق "المجلس اليوجيني بنورث كارولينا" على توظيف أخصائى اجتماعى (يدفع مرتبه جامبل) ليقرر من الذى قد ينتفع من التعقيم فى مقاطعة أورانج. لمواجهة الشكوك التى كان يشعر بها بعض أهالى نورث كارولينا ممن يتخذون موقفًا مؤيدًا تجاه جماعة "حق الميلاد" التى تتخذ قاعدتها فى الشمال، شجع جامبل تأسيس "عصبة محلية للتحسين البشرى بنورث كارولينا"، وهى استراتيجية نجحت تمامًا فى ولايات أخرى عديدة(١٣).

على الرغم من نجاح جامبل، لم تستطع مسز أولدن وزملاؤها أن يتحملوا أسلوب جامبل المستقل. فى ١١ إبريل عام ١٩٤٧ قرروا أن عمله "ينبغى ألا ينفَّذ بعد ذلك محتميًا باسم "حق الميلاد"(١٤). فقاد هذا إلى صراع ممتد من قِبَل جامبل ليسترد آلافه العشرة من الدولارات، إلا أن هذا لم يبطئ معدل حملته بنورث كارولينا. عندما ساعد جامبل على إعادة تركيز أى اهتمام بالتعقيم اليوجينى بحيث يتحول هذا الاهتمام من مؤسسات الولاية إلى قوائم الإصلاح الاجتماعى فى كل مقاطعة، استطاع جامبل فى ثلاثة أعوام أن يزيد عدد عمليات التعقيم اليوجينى لأكثر من الضعف. فخلال عام ١٩٤٩ أُجريت ٢٤٩ عملية تعقيم فى نورث كارولينا، أى فى المرتبة التالية لكاليفورنيا فقط(١٥).

على الرغم من أساليبه المستفزة، كان جامبل مصدر قوة ثمين وكانت جماعة "حق الميلاد" تدرك هذا. بحلول عام ١٩٤٩ عاد جامبل إلى العمل، على الرغم من أنه لم يُبدِ أى ندم وخطط على نحو مستقل لإنشاء عصباته المحلية للتحسين البشرى. كما أثبت أيضًا أنه فعّال تمامًا فى الدعاية لنجاحات حركة التعقيم. ظهرت مقالاته فى "المجلة الأمريكية للتخلف العقلى" عام ١٩٤٧[١٦]، وفى مجلة "الجمعية الطبية الأمريكية" عام ١٩٤٩[١٧]، وفى كلٍّ من عام ١٩٤٩ و ١٩٥٠ نشرت مجلة "نيوزويك" قصصًا تحبذ عمل جامبل[١٨].

لطالما اهتزت أركان جماعة "حق الميلاد" لمرات عديدة فى نزاع يدور حول ما إذا كان ينبغى أن تتخذ طريقًا أكثر اعتدالاً؟ أدى تأييدها الطويل للتعقيم الإجبارى إلى وضعها فى موقف تحذر من أن تُصنَّف فيه معها منظمة "الوالدية المخططة" هى والمنظمات الأخرى التى تقود الحركة الأكبر للتحكم فى النسل. أدت أيضًا هجمات مسز أولدن الحادة على الكنيسة الكاثوليكية إلى مصاعب معقدة بالنسبة للتحالفات المحتملة مع الآخرين. أثناء عام ١٩٥١ تمكن الأعضاء الأكثر اعتدالاً فى "حق الميلاد" من إجبار أولدن وجامبل على ترك السلطة، وشكلوا تحت قيادة دكتور هـ. كيورتيس وود "جمعية التحسين البشرى بأمريكا". على الرغم من أن كثيراً من أعضائها أيدوا التعقيم اليوجينى، إلا أن "جمعية التحسين البشرى بأمريكا" وجهت طاقاتها وجهة جديدة نحو إقناع الجمهور الأمريكى بأن التعقيم الاختيارى ينبغى أن يُستخدم لتحديد حجم الأسرة، وهو هدف ساعدت الجمعية على تحقيقه فى الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين.

النماذج المتغيرة للتعقيم الإجبارى (١٩٤٥- ١٩٧٠) :

مع موت "مؤسسة التحسين البشرى" بعد وفاة جوسنى فى عام ١٩٤٢، كانت "عصبة التعقيم بنيوجرسى" (وخلفاؤها) المنظمة الوحيدة التى تجرى عمليات مسح

سنوية لبرامج التعقيم فى مؤسسات الولايات المختلفة. على الرغم من التغيرات التنظيمية المتكررة والصراعات الداخلية على السياسة، واصلت العصبة وذريتها عمليات المسح هذه حتى منتصف ستينيات القرن العشرين. توفر إجابات الرسميين بالمؤسسات على استبيانات المسح، بعض التبصر فى السبب الذى أدى إلى تلاشي التعقيم اليوجينى تدريجياً.

خلال سنوات ما بعد الحرب لم تكن هناك أى إشارة مباشرة إلى أن البرامج كانت فى طريقها إلى الزوال. فبعد الانحدار إلى عدد من ١١٨٣ فى عام ١٩٤٤، ارتفع عدد عمليات التعقيم فى عام ١٩٤٥ وارتفع ثانية فى عام ١٩٤٧ لتبلغ فى مجموعها فى ذلك العام ١٤٧٦ عملية. كما تبع هبوط إلى ١٢٣٢ عملية فى عام ١٩٤٧ ثلاث زيادات متعاقبة من جديد. على الرغم من أن العمليات التى أُجريت على نزلاء المؤسسات هبطت فى عام ١٩٥٠ إلى ١٥٢٦ عملية، وهو ما يقل كثيراً عن معدل إجراء العمليات كل عام قبل الحرب الذى يصل تقريباً إلى ٢٥٠٠عملية سنوياً، إلا أن عدد العمليات كان لا يزال هكذا كبيراً. كان هناك هبوط طفيف فى الأعداد فى معظم الولايات وهبوط حاد فى قلة منها (مينيسوتا وميتشيجان)، وفى مقابل هذه الهبوطات، كانت هناك زيادات سريعة فى نورث كارولينا وجورجيا.

ومع ذلك كانت هناك بعض العلامات على أن هناك تغير فى مواقف الدوائر اليوجينية من التعقيم حتى فى أكثر الدوائر عناداً. أثناء أواخر الثلاثينيات وافق كثير من نزلاء سجن سان كوينتين بكاليفورنيا على أن يُعقَّموا (وهم ٩٠ فى عام ١٩٣٨ و١٤٥ فى عام ١٩٣٩)(١٩). ومع ذلك تغير فى عام ١٩٤٧ برنامج السجن تغيراً بلغ من قدره أن الرسميين بالسجن لم يجيبوا حتى على استبيان المسح. تمكن دكتور فريد و. بوتلر مدير ملجأ الولاية بسونوما فى ألدريدج بكاليفورنيا، فى أن يعلم من مهاتفته لزميل فى سان كوينتين فى عام ١٩٤٦ أن سبع عمليات فقط قد أُجريت(٢٠). فى إبريل عام ١٩٥٠ ذكر دكتور ستانلى، رئيس الجراحين، لبوتلر معلومات بأن أربع عمليات

فقط قد أُجريت لقطع الوعاء الناقل للمَنيّ في عام ١٩٤٩، ولاحظ أن موقف "إدارة التصحيحات" الحالية موقف معادٍ تمامًا للتعقيم" حيث يعتبره انتهاكًا لحقوق المسجونين(٢١).

في عام ١٩٤٩ أجرت جماعة "حق الميلاد" مسحًا لتحديد طريقة الحصول على الموافقة على تعقيم نزلاء المؤسسات وكلهم تقريبًا ليسوا مؤهلين قانونيًا. تطرح الإجابات أن معظم البرامج اتخذت سياسة الحصول على الموافقة من قريب للمريض. على أن الرأى عما يشكل الموافقة كان يختلف اختلافًا واسعًا. كتب أحد الرسميين بإنديانا أنه فى حال اعتراض أحد الأقرباء على التعقيم المقترح، لم تكن المؤسسة تدفع بهذه المسألة إلى المحكمة. ومن ناحية أخرى اتخذ الرسميون فى جورجيا طريقة تناول أكثر عدوانية. يُعطَى لآباء الأطفال الذين قد أوُصِي بتعقيمهم مهلة من عشرة أيام فقط ليقدموا احتجاجًا مكتوبًا، ويُعَد التخلف عن تقديم اعتراض موافقة ضمنية. بعد سنوات عديدة عندما كررت "حق الميلاد" مسحها لإجراءات الموافقة، طرحت الإجابات أنه بسبب الشكوك المتزايدة حول اليوجينيا، غدا الرسميون ملتزمين بدقة أكثر بالنص الإجرائى للقانون. فعلى سبيل المثال، كتب أحد الرسميين بمستشفى الولاية الشرقية فى ويليامزبرج بفرجينيا أنه إلى جانب الحصول على موافقة مكتوبة من سلطات الولاية المختصة بذلك، "فإن الآباء أو الوصِي القانونى هم والمريض يُسلَّمون فى الوقت المناسب إشعارًا بالجلسة المعتزمة، ويتم الالتزام بدقة بجميع شروط القانون"(٢٢).

أخذ الاهتمام بالإقلال من تمرير الأمراض الوراثية يتلاشى فى معظم الولايات. فى عام ١٩٤٩ علق هـ. دابليو هوجان، وهو الطبيب المسئول عن برنامج للتعقيم بسوث داكوتا قائلاً: "يتزايد ما نكتشفه من أن ما يسمى بالأساس الوراثى لضعف العقل يتضاءل من حيث النسبة المئوية مع مرور السنين". وهو يعتقد أن معظم الحالات سببها التهاب بالدماغ أو إصابات جروح من الولادة، وأن التعقيم "ليس بأى حال الحل للمشكلة". صرح المدير الطبى "لمستشفى الاستقلال بولاية ميسورى" بأنه قد عقم فقط

النساء ضعيفات العقول اللائى أُعتُقد أنهن كن متسيبات جنسيًا، ولكنه لم يُعقِّم أحداً ليكبح تدفق الجينات الفاسدة. وعلى نحو مماثل حدث فى عام ١٩٥٦ أن أكد ج. م. موريس، وهو الطبيب المسئول عن "قرية إنديانا لمرضى الصرع" على أنه "لا يعتقد أن الصرع فى حد ذاته سبب كافٍ للتعقيم"(٢٣). وكان هذا فى تباين حاد مع البرنامج فى لينشبرج بفرجينيا حيث كان يعقِّم آنذاك أفراد كثيرون بسبب الصرع.

توضح إجابات المسح فى أواخر أربعينيات القرن العشرين أن الاهتمام التشريعى بالتعقيم اليوجينى قد قل كثيراً. ربما كان هذا فى جزء منه بسبب أن العديد من نواب العموم بالولايات (أوكلاهوما ومسيسيبى) قد شجبوا قوانين الولايات الخاصة بكلٍّ منهم باعتبار أنها غير دستورية. ومع ذلك، فإنه بين عام ١٩٤٥و ١٩٥٠ قدم أنصار التعقيم اليوجينى مشروعات قوانين فى ألاباما ونيوجرسى وبنسيلفانيا وإيداهو. بينما لم تُسَن أى قوانين جديدة، فإنه لم يحدث أيضًا إبطال لأى قوانين. كما لم يكن هناك نشاط قضائى كبير. على الرغم مما تطرحه قضية سكينر ضد أوكلاهوما من أن المحاكم قد تستخدم بند الحماية المتكافئة لتطيح ببعض القوانين، إلا أنه قد نشبت صراعات قضائية ولم تنتصر القوى المعادية للتعقيم إلا فى ولايتين اثنتين فقط (هما واشنطن ونبراسكا) من بين الثلاثين ولاية التى لديها قوانين.

فى عام ١٩٤٩ أصبح د. بوتلر الذى أشرف على تعقيم نحو خمسة آلاف من المرضى مختلِّى العقول فى كاليفورنيا طوال ثلاثين عامًا، أصبح المدير الطبى لـ "حق الميلاد". كانت أول مهمة شاقة له هى إجراؤه لدراسة قومية واسعة عن التعقيم، حيث سافر إلى أربع وثلاثين ولاية وزار تقريبًا كل مؤسسة لديها برنامج نشط. ويوفر تلخيصه لتلك الجولة أدلة مفيدة فيما يتعلق بالمواقف العامة. حدد بوتلر سبع ولايات يعتقد أن وجود أروقة ضغط فعالة فيها ربما قد يجلب نصراً تشريعيًا، وهى: أركانساس وألاباما ونيفادا وكنتكى وواشنطن وتنيسى ونيوجرسى. كان بوتلر مدركًا أن هناك "معارضة كاثوليكية متزايدة" فى ألاباما وأركانساس، ولكنه ظل متفائلاً. أما

فى كنتكى ونيفادا وتنيسى، فقد أحس بأن الشعور المؤيد للتعقيم فيها كان من القوة بحيث أن أى قائد قوى يستطيع أن يستخلص الانتصار التشريعى. ومن الناحية الأخرى، بالنسبة لماساتشوستس ونيويورك وأوهايو وإلينوى لم يرَ بوتلر أى أمل لقانون، وهذا غالبًا بسبب "المعارضة الدينية القوية". كما كان بوتلر متشائمًا أيضًا بالنسبة لكاليفورنيا حيث قدم الكاثوليك مشروع قانون لقصر التعقيم اليوجينى على الحالات التى يثبت عنها فى المحكمة وجود خطر لتمرير مرض وراثى. استنتج بوتلر أنه من بين الإحدى والعشرين ولاية التى زارها ولديها قوانين للتعقيم، كانت ثلاث عشرة ولاية آمنة، أما فى الولايات الثمانى الباقية فثمة حاجة لـ "حق الميلاد" لتدعم مجهوداً قوياً للدعاية(٢٤).

ركز بوتلر جهود "حق الميلاد" على لفت النظر إلى الادخارات المحتملة التى يمكن أن تعنيها البرامج القوية للتعقيم بالنسبة لدافعى الضرائب. أصدرت "عصبة التحسين البشرى" بأيوا فى إبريل عام ١٩٤٩، بيانًا صحفيًا يعد أنموذجًا للمواد التى يعدها بوتلر. يقول البيان فى سطوره الأولى: "أتاح التعقيم الجراحى للمرضى ضعاف العقول فى كاليفورنيا أن يعيشوا ٧٢٧٧١ سنة من الحياة خارج المؤسسات منذ عام ١٩١٨ ووفر للولاية ٢١٨٣١٠٠٠ دولار، وفقًا لدكتور فريد. و. بوتلر عندما خطب فى مؤتمر (الجمعية الأمريكية للتخلف العقلى)"(٢٥).

على الرغم من دراسة بوتلر للطب، فإن ثمة شكًا قليلاً فى أن آراءه اليوجينية القوية قد أعمته عن الصعوبات الملازمة لإصدار قرار عما إذا كان أحد المرضى سيستفيد من التعقيم. هناك مثال جيد على تحيُّزه موجود فى ملاحظاته عن زيارة إلى مؤسسة فى سوث كارولينا. فكتب يقول: "عندما تفقَّدنا المبانى، كان من الواضح أن كثيراً منها يوجد فيها مرضى من الإناث والذكور كلهم معًا يجب أن يُعقَّموا قبل ترك المؤسسة"(٢٦). لا يمكن لتقييمات إكلينيكية كهذه أن تُجرَى بلمحة عاجلة.

شهدت الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥١ تغيرين مهمين فى برامج التعقيم اليوجينى. كان التغير الأكثر درامية هو الانحدار الملحوظ لعددها فى كاليفورنيا. ففى عام ١٩٤٩ كانت ثمة ٣٨١ عملية قد أُجريت فى مؤسسات كاليفورنيا، ولكن العدد انخفض إلى ٢٧٥ فى عام ١٩٥٠ وإلى ١٥٠ فى عام ١٩٥١؛ وفى عام ١٩٥٢ أُجريت ٣٩ عملية فقط. وكما رأينا من قبل، اعتمدت هذه البرامج كثيراً على مواقف قلة من الأشخاص الرئيسيين، ومن المحتمل أن هبوط عدد العمليات يمكن أن يعزَى فى غالبه إلى وجود رسميين جدد فى "إدارة كاليفورنيا للصحة العمومية" يعارضون هذه الممارسة بقوة. ولكن الأحداث فى كاليفورنيا كان يقابلها توسع فى برنامج التعقيم فى جورجيا ونورث كارولينا وفرجينيا. فى عام ١٩٤٤ كانت هذه الولايات مسئولة عن تعقيم ٢٨٥ مريضًا أو ٢٤٪ من الإجمالى فى الدولة. فى عام ١٩٥٢ عقمت هذه الولايات ٦٧٣مريضًا أو ٥٣٪، وخلال عام ١٩٥٨ عقمت هذه الولايات ٥٧٤ مريضًا، وهو ما يشكل ٧٦٪ من إجمالى كل العمليات التى وردت فى التقارير.

لا يبدو أن الارتفاع فى برامج التعقيم فى الولايات الجنوبية كان بدوافع عرقية. فمنذ بدايته، بدا وأن برنامج التعقيم بفرجينيا كان يطبَّق على حد سواء تقريبًا على كلٍّ من السود والبيض. فى "مستعمرة الولاية" فى بيترسبرج، وهى مؤسسة للسود ضمت ٢٥٠ سريراً وافُتتحت فى عام ١٩٣٩، أُجريت ١٣٧ عملية تعقيم طوال الأعوام الثمانية التالية. يماثل هذا العدد المعدلات الموجودة فى مؤسسات البيض المشابهة مثل لينشبرج. تدير سوث كارولينا برنامجاً صغيراً للتعقيم، وهى وحدها التى يوجد فيها دليل قوى على التمييز العرقى. فخلال فترة ١٩٥٤– ١٩٥٥ قدمت سوث كارولينا تقريراً لجمعية "حق الميلاد" بأنها عقمت ٣٨ نزيلاً بالمؤسسات. وكان الأفراد الثلاثة والعشرون الذين عُقِّموا فى "مستشفى ولاية سوث كارولينا"، وهى مؤسسة للمرضى عقليًا من كلا العرقين، جميعهم من الإناث الزنوج[٢٧].

الارتفاع السريع فى التعقيم المدعَّم حكوميًا فى نورث كارولينا أمر موثَّق جيداً. كان هذا البرنامج فريداً فى أنه لم يوجَّه إلى نزلاء المؤسسات وحدهم. على الرغم من أن نورث كارولينا قد سنَّت قوانين للتعقيم فى عام ١٩١٩ وفى عام ١٩٢٩، إلا أن البرامج كانت صغيرة. ففى الفترة من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٣ أُجريت ٥٣عملية تعقيم فقط على نزلاء المؤسسات فى نورث كارولينا. وبعد سن قانون جديد فى عام ١٩٣٣ نُفِّذ برنامج تعقيم كبير نسبياً. ففى عام ١٩٣٤ كانت هناك ٦١ عملية تعقيم، وفى عام ١٩٣٥ أُجريت الجراحة اليوجينية على ١٧٨ شخصاً[٢٨].

تغير مركز الاهتمام كثيراً فى عام ١٩٤٥ بعد أن تسلم موظفو الصحة العمومية بالولاية نتائج اختبارات معامل الذكاء التى أُجريت كجزء من دراسة عن الفقراء القرويين كان قد بدأها كلارنس جامبل. هكذا بدأوا برنامجًا للتعقيم اليوجينى "الاختيارى" فى مقاطعة أورانج، ووظفوا أستاذاً فى علم الاجتماع من جامعة نورث كارولينا فى تشابل هيل كانت مهمته أن يحدد الأفراد الذين قد يستفيدون من التعقيم وأن يثقفهم بشأن ما له من قيمة. حُكِم سريعًا على برنامج مقاطعة أورانج بأنه ناجح، وبحلول عام ١٩٤٨ كان الأخصائيون الاجتماعيون فى مقاطعات كثيرة يبحثون عن الأفراد المرشحين للتعقيم، وهى ممارسة تذكِّر بالمهام التى تولاها الباحثون الميدانيون بمكتب السجل اليوجينى قبل الحرب العالمية الأولى. من عام ١٩٤٨ حتى نهاية عام ١٩٥٥ عُقِّم نحو ٢٧٠ شخصاً سنوياً، كان نصفهم من غير نزلاء المؤسسات. وكانت الغالبية (وهى ١٥٠فرداً) من الـ ١٨٦مريضاً الذين أُجريت عليهم العملية فى عام ١٩٤٨ نساء فقيرات فى مقاطعات ريفية[٢٩]. فى وقت متأخر يصل إلى عام ١٩٦٣ دفع "مجلس اليوجينيا بنورث كارولينا" تكاليف تعقيم١٩٣ شخصًا كان معظمهم نساء شابات فقيرات يعشن فى الريف[٣٠].

كان نجاح برنامج نورث كارولينا يرجع فى جزء منه إلى ضغط رواق من "عصبة التحسين البشرى بنورث كارولينا" (وهى فرع من "حق الميلاد") التى تولت كثيراً

القيام بحملات واسعة لإرسال خطابات تؤيد التعقيم. وينص خطاب نموذجي على التالي:

صديقي العزيز:

في العام الماضي في نورث كارولينا، ولد ما يزيد عن ١٢٠٠ طفل لآباء ضعاف العقول. أتى آخرون لعائلات من المجانين. وسيرث كثير من هؤلاء الإعاقة العقلية لوالديهم وسيتربون في بيئة لا تُرضي.

أحد أهداف "عصبة التحسين البشري بنورث كارولينا" هو منع وقوع هذه المآسي في المستقبل. فعندما يعلم المواطن العادي أن التعقيم الجراحي:

(١) لا ينزع أي شيء من الجسم

(٢) ولا يتعارض مع الحياة الزوجية الراضية.

(٣) ولا يُحدث أي تغير في المريض سوى التغير المرغوب فيه وهو ألا يولد أي أطفال، فإنه يمكن هكذا للقانون المتبصر لنورث كارولينا لتعقيم المجانين وضعاف العقول أن يطبَّق بشكل أكثر كفاءة. ومن خلال إرسال الكتيبات على نطاق واسع بالبريد، ومن خلال المحاضرات والاجتماعات والدعاية في الصحف والمجلات، تعطي العصبة لشعب نورث كارولينا المعلومات عن :

(١) أن الصحة العقلية للجيل التالي لها أهمية كبيرة

(٢) وأنه بالتعقيم يمكن أن نمنع وراثة الإعاقة الذهنية من المرضى العقليين والمتخلفين "بدون تضحية".

(٣) وأن التعقيم يستطيع أن يخفف عبء المستقبل على مستشفيات ولايتنا ومدارس ضعاف العقول لدينا، كما سيخفف العبء على صناديق الإعلانات و"دافعي الضرائب".

(٤) وأن الأطفال يمكن أن يُجنَّبوا شقاء أن يربيهم آباء مجانين أو ضعاف العقول. نحن نسألكم المساهمة من أجل توسيع هذا البرنامج الحيوى لأبناء نورث كارولينا من هذا الجيل والجيل التالى[٣١].

نجحت "عصبة التحسين البشرى" أيضًا فى أن تزيد من التعقيم اليوجينى فى أيوا . فمن عام ١٩٤٤ حتى نهاية عام ١٩٤٧ كانت تُجرَى نحو ٥٠ عملية تعقيم هناك كل عام. فى عام ١٩٤٧ بدأت عصبة أيوا، التى حفزتها الأحداث فى نورث كارولينا، فى أن تؤيد بشدة التعقيم اليوجينى لغير نزلاء المؤسسات. فى السنوات الأربع التالية، على الرغم من "وجود نسبة أعلى من الكاثوليك وعلى الرغم من وجود تقييد أكبر لمناقشة المسائل جنسيًا، إلا أن عمليات التعقيم زادت بثلاثة أمثال لتصل إلى متوسط سنوى من ١٤٥ حالة. مع موت العصبة فى أيوا فى عام ١٩٥٢، تراجع العدد السنوى للعمليات إلى حوالى ٧٠[٣٢].

مستشفى فاريبولت:

لم يُكتب إلا القليل عن التعقيم الإجبارى فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. كان هناك أشخاص وافرو الاطلاع، من بينهم أطباء وعلماء وراثة وعاملون بالصحة العقلية، ظنوا جميعهم خطأ أن ممارسة التعقيم اليوجينى قد تلاشت تقريبًا مع أواخر الأربعينيات. حتى أحدد إلى أى مدى كان التعقيم يُمارَس بهدوء، تفحصت أرشيفات مؤسسات بولايات عديدة. فى بعض الولايات مثل كونيكتيكت، لم أستطع أن أجد أى دليل على أن عمليات التعقيم اليوجينى قد أُجريت أبدًا. ومع ذلك، فى مؤسسات بولايات أخرى مثل "مستشفى الولاية بفاريبولت فى مينيسوتا" أمكن لى أن أتتبع سياسة التعقيم منذ الثلاثينيات حتى الوقت الحاضر. تعطى الأحداث هناك النموذج النمطى للفترة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٠.

"مستشفى الولاية بفاريبولت" مجموعة منتشرة من المبانى المؤسسية القرميدية التى تطل على منظر رائع لجانب من التل على بعد خمسين ميلاً جنوب منيابوليس. فى عام ١٨٧٩ فوضت الهيئة التشريعية "مجلس مديرى معهد مينيسوتا للصم والبكم والمكفوفين" بأن ينشئ مدرسة لضعاف العقول فى فاريبولت. أغرى مواطنو مينيسوتا التقدميون جورج هـ. نايت بإدارة المدرسة الجديدة وكان والده قد أسس مؤسسة كهذه تماماً قبل ثلاثين عاماً فى لاكفيل بكونيكتيكت.

تعكس تسمية المؤسسة بالـ "مدرسة" التفاؤل الذى شعر به الباحثون الأوائل للتأخر العقلى. ومع ذلك بحلول عام ١٨٧٩ راح الأمل فى تعليم ضعاف العقول ليصبحوا مواطنين منتجين فى العالم، وأفسح المجال للتأكيد على تدريبهم لأداء وظيفى فى وضع من وصاية دائمة عليهم. ازدهرت فى فاريبولت فكرة أن مدرسة ضعاف العقول ينبغى أن تكون إلى حد كبير ملجأ يكفى نفسه بنفسه بالنسبة لنزلاء يقيمون فيه مدى الحياة، وكان هذا الازدهار تحت توجيه من دكتور آرثر سى. روجرز. ظل روجرز من عام ١٨٨٥ حتى وفاته فى عام ١٩١٧ وهو يعمل بلا كلل على أن يثرى حياة النزلاء الذين أوكل بهم. أنشأ مزرعة للألبان قاموا هم بتشغيلها. كان هناك متحف للتاريخ الطبيعى، وفرقة موسيقى تسير على الأقدام وجابت أنحاء الولاية، وهناك نزهات سنوية بالسفر بالقطار إلى أماكن ذات مشاهد طبيعية خلابة، وحفلات راقصة، وركوب للحمير، ومصنع لصناعة الفُرُش، والكثير من التدريب المهنى. فى عام ١٩٠٦ زار دكتور والتر فيرنالد فاريبولت، وهو مدير مؤسسة مماثلة فى ماساتشوستس، وقد قيَّم فى هذه الزيارة فاريبولت بأنها من بين أفضل المؤسسات فى الدولة[٣٣]. اليوم لا يزال يمكننا أن نزور مؤسسات مثل "مستعمرة تمبلتون" فى ماساتشوستس التى تأثرت تأثراً قوياً بأفكار روجرز.

برزت مناقشة التعقيم اليوجينى لأول مرة فى فاريبولت فى عام ١٨٩٧. رداً على استبيان فيما يتعلق بآراء روجرز عن التعقيم الجراحى (وكان يتم فى تلك الفترة

بعمليـة إخصـاء)، عارض روجرز والدية ضـعاف العقول ولكنه لم يؤيد الجراحة الوقائية. في عـام ١٨٩٩ دعم مشروع قـانون يحظر زواج ضـعـاف العقول، ولكنه في عـام ١٩١١ عارض أول مـشروع قانون للتعقيم اليوجيني بمينيسـوتا. وربما كان هذا الموقف بسبب القلق من رد الفعل العام المناوئ، أكثر منه بسبب مـعارضته للعملية الجديدة التي يُقطَع فيها الوعاء الناقل للمَنيّ وهي عملية تعد أقل تشويهًا. كان هناك مشروع قـانون يجيز تعـقيم "ضـعـاف الـعـقـول، ومرضى الصـرع، والمغـتـصـبين، وبعض المجرمين المعـينين والمتخلفين الآخرين" لاقى بعض التأييد القوى فى عام ١٩١٣، وبعدها وافق روجرز على أن يشترك في عضـوية لجنة لإعداد مـشروع قانون نموذجي للتعقيم. ولم تُنفَّذ توصيات هذه اللجنة(٣٤).

خلال عـشرينيـات القـرن العـشرين ناضلت هيئـة الأفراد العـاملين في فـاريبولت ليدربوا بعض النزلاء للعيش في المجتمع. كان مواطنو مينيسوتا قد شكلوا آنذاك رواقًا للضـغط على الهيئـة التشـريعيـة من أجل قـانون للتـعقـيم، وحـاجّوا بأن وضـع الفـتيـات المتخلفـات للحياة في المجتمع سوف يعزز احتمـال أن تصبح هؤلاء الفتيات حـاملات. فشل مشروع قانون للتعقيم أعد مسودته دكتور تشارلس دايت في عـام ١٩٢٤، ولكن حدث في عـام ١٩٢٥ أن الدكتور فريدريك كولمان مدير قسم الأبحاث بمجلس مينيسوتا للتحكم، أضاف تأييده للمشروع، وتم إقرار قانون للتعقيم(٣٥).

أجاز القانون الجديد تعقيم ضعاف العقول والمجانين في مستشفيات الولاية، ولكن ذلك فقط بعد موافقـة أخصـائي نفسي، وطبيب، ومدير مدرسة الولاية، و"مـجلس الولاية للتحكم". كما يتطلب القانون أيضًا موافقة المريض أو ممثله (أو ممثلها) القانوني. وضـع الرسـمـيـون بالولاية في الحـال برنامـجًا تنفـيـذيًا للقـانون، ولكن عندمـا أُخذت المسائل الإجرائية في الاعـتـبـار، كـان أن بدأ البـرنامـج ببطء(٣٦). عُقِّم ٢١ شـخـصًا فـقط في النصف الأول من عام ١٩٢٦. ولكن المعدل أسرع بعد قضية باك ضد بل، وبحـلول عام ١٩٣٨ كـان قـد عُقِّم ١٢٨٠ شـخـصًا في فـاريبولت. أجرى كل هذه العمليـات تقـريبًا

دكتور جورج ايتل، وهو جراح ذو فكر جماهيرى، عمل هناك يومين تقريبًا فى كل شهر(٣٧). يؤكد تقرير كتبه إ.ج. إنجبرج، وهو مدير المؤسسة خلال معظم تلك الفترة، أن فاريبولت كانت المؤسسة الوحيدة فى الولاية التى تُجرَى فيها العملية، وأن السياسة التى نُفِّذت هى أن يُجرَى التعقيم فقط للأفراد الذين "يعتبر أنهم مرشحون مناسبون فى المستقبل لإطلاق سراحهم إطلاقًا مشروطًا(٣٨). تباطأ برنامج التعقيم فى فاريبولت ولكنه لم يتوقف. بحلول الحرب العالمية الثانية. كان جراحو فاريبولت قد عقموا ٢٧٣شخصًا بين ١ يوليو ١٩٣٨ و٣٠ يونيو ١٩٤٠ فى منتصف صيف عام ١٩٤٢ كانت هناك ٢١٤ عملية تعقيم أخرى، وبحلول منتصف عام ١٩٤٤ كان قد أُجريت١١٣ عملية إضافية. على أنه، فى العامين التاليين كانت هناك ٣٥ عملية فقط، ومن عام ١٩٤٦ حتى نهاية عام ١٩٤٨ عُقِّم أربعة رجال فقط. وفقًا لتقارير تُكتَب كل عامين، ورد فى تقرير عام ١٩٤٨ أن "وجود عجز فى طاقم التمريض حال دون أى عدد أكبر من العمليات"(٣٩).

الحقيقة، كان الهبوط الحاد فى عدد العمليات ناتجًا عن بعض أسباب أكبر من مجرد عجز فى المرضين. أثناء حملة الانتخابات فى عام ١٩٤٦ ادعى بعض الساسة أن النزلاء فى فاريبولت يساء معاملتهم ويخضعون لتعقيم جماعى. وجهت الصحف الكثير من الاتهامات وعبر عدد غير قليل من عائلات النزلاء عن خوفهم. عُقِد اجتماع للهيئة الكبرى من المحلِّفين، وتوصلت الهيئة فى النهاية إلى أن الاتهامات لم تكن مبرَّرة (٤٠). وعلى كلٍّ فقد أصبح البرنامج هامدًا. خلال عامى ١٩٥١ و١٩٥٢ أُجريت ١٧ عملية تعقيم فقط (على ١٥ سيدة ورجلين). كما سجل التقرير الذى يُكتب كل عامين أنه أُجريت فى عام ١٩٤٥ خمس عمليات فقط، وبعد ذلك العام لم تُسجَّل أى عمليات تعقيم أخرى. ميلدريد ثومبسون شخصية رائدة فى رعاية المتخلفين بمينيسوتا، وقد فسرت التغير على هذا النحو :

ساعد نجاح الأفراد الذين كانوا تحت الوصاية فى الصناعة خلال الحرب على إحداث هذا التغير، ربما دون وعى إلى حد ما. ذلك أنهم إذا كانوا قادرين على أن يُظهروا قدرة أكبر وحكماً أفضل مما كنا نتوقعه، فربما إذن لا نكون فى حاجة لأن نقلق قلقًا بالغًا هكذا من إمكان إنجابهم نسلاً. وعلاوة على ذلك، فقد اكتسبنا بعض المعرفة فى علم وراثة الإنسان خلال هذه السنوات الأخيرة، وهى معرفة انتهت معها فكرة أن التخلف العقلى يورَّث ككيان. وبالتالى يمكن أن يُنظر فى أمر التعقيم على أسس فيها تخيُّر أكثر[٤١].

إذا كانت تقارير فاريبولت التى تُكتَب كل عامين لم تسجل عمليات للتعقيم بعد عام ١٩٥٤، فإن هذه الحقيقة لا تعنى أن عمليات التعقيم قد توقفت. دكتور آرثر مادو عالم سيكولوجى بدأ العمل هناك فى أوائل خمسينيات القرن العشرين وكان فى عام ١٩٨١ مدير البرنامج "بمستشفى الولاية فى فاريبولت"، وهو يتذكر أن مهمته خلال الخمسينيات كانت أن يجرى اختبارات سيكولوجية لمن يُنظَر فى أمر تعقيمهم، وذلك عادة قبل إطلاق سراحهم مباشرة. توضح سجلاته فى الأعوام الستة ابتداءً من عام ١٩٥٥ حتى نهاية عام ١٩٦٠ أنه قد فحص ٤٦ أنثى و٨ ذكور مرشحين للتعقيم. على الرغم من أنه لم يكن لديه سجلات عن العمليات، يتذكر دكتور مادو أن المرشحين قد عُقموا فى معظم الحالات[٤٢]. وفقًا لدكتور مادو ودين نيلسون مدير الخدمات الاجتماعية فى فاريبولت، أُجريت عمليات التعقيم فى أواخر الخمسينيات على نحو حصرى تقريبًا على شابات متخلفات بدرجة بسيطة وهن يتركن المؤسسات. كما أُجرِي عدد قليل أيضًا على نساء متخلفات خارج المؤسسات قد أنجبن أطفالاً غير شرعيين. يتذكر دكتور نيلسون أنه فى تلك الفترة، عندما يرفض وَصِيٌ أن يفوض بإجراء التعقيم، لم يكن موظفو فاريبولت يسمحون للمرأة بأن تترك المؤسسة[٤٣].

فى عام ١٩٦١ توقف التعقيم اليوجينى فى فاريبولت. تزامن هذا التغير مع وصول دكتور ديفيد فايل كمدير لقسم الخدمات الطبية بإدارة مينيسوتا للإصلاح

الاجتماعي. وفقًا لدكتور مادو، كان دكتور فايل معارضًا للتعقيم اليوجيني بشكل مطلق مهما كانت الحالة قوية.

في عام ١٩٦٩ كانت المعارضة قوية جدًا لدرجة أن عَجَز موظفو فاريبولت عن أن يقنعوا قاضيًا بحكمة تعقيم سيدة متخلفة بدرجة بسيطة كان لديها خمسة أطفال غير شرعيين فقدت هي الوصاية عليهم بعد فترات متكررة من إساءة معاملة الأطفال. على الرغم من موافقة الطبيب النفسي الذى فحص الحالة على أن "من المرغوب فيه اجتماعيًا ألا تنجب المريضة أى أطفال آخرين"، إلا أنه رفض أن يُوصي بالتعقيم. وأوصى أن توفَّر للسيدة حبوب منع الحمل وأن يوجَّه علاج مكثف إلى تغيير سلوكها تجاه الأطفال. وكما أكد الطبيب، فإن هذا أفضل من "انتهاك حقوقها المدنية عن طريق إجراء تدخل جراحي"(٤٤).

في عام ١٩٧٠ أي بعد تسع سنوات من وصوله، هدَّأ دكتور فايل من سياسته ضد التعقيم. إذ نصت مذكراته عن الموضوع في جزء منها على أنه:

في السنوات التى انقضت، كانت عمليات التعقيم تُجرَى إلى حد كبير نوعًا، لاسيما بالنسبة للأفراد المتخلفين بما فيهم الذكور. في العقد الماضي اتخذنا طريقة تناول متحفظة كثيرًا، وأصبحت عمليات التعقيم الآن نادرة تمامًا. هناك من يعتقدون أن السياسة الحالية صارمة للغاية لاسيما على ضوء المعرفة الجديدة بعلم الوراثة وغير ذلك من التطورات الحديثة.

أعتقد أنه قد حان الوقت فيما يحتمل لنعيد تفحص المسألة وندرس إمكان تعديل سياستنا إذا وضحت لنا إحدى الدراسات أن هذا سيكون مرغوبًا فيه(٤٥).

بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٥ قيَّم الدكتور هينز بروهل، المدير الطبي في فاريبولت، حالة عشر نساء متخلفات بأنهن مرشحات للتعقيم. وافق على تسعة من الطلبات ورفض واحدًا على أساس أن المرأة كانت فيما يحتمل عقيمة بالفعل(٤٦). على أن الاهتمام

بالتعقيم استمر فى الأفول، ولم يعقَّم منذ ذلك الحين أكثر من شخص أو شخصين فى كل عام. ومع ذلك، فإن الدليل واضح على أن التعقيم اليوجينى، وإن كان محدود المدى للغاية، إلا أنه كان يُمارَس بهدوء فى فاريبولت حتى عام ١٩٧٥ على الأقل، أى بعد أن مرت ثلاثة عقود تقريبًا على اعتقاد معظم الناس بأن هذه البرامج قد انتهت.

ليست فاريبولت حالة فريدة، إذ كان هناك برنامج للتعقيم اليوجينى نشيطًا فى أيوا حتى وقت متأخر يصل إلى عام ١٩٧٦. ففى ذلك العام أغلق موظفو الولاية ملجأ مقاطعة جاسبر فى أيوا بعد ادعاءات كثيرة عن إجراءات عنف تجاه المرضى. وكان من بينها أن بعض الموظفين قد أجبروا ست شابات على أن يُعقَّمن كشرط لإطلاق سراحهن. أقر دكتور روى سى. سلوان، الطبيب النفسى بالملجأ بأنه خلال الأعوام الثمانية التى عمل فيها فى جاسبر، أُجريت عمليات التعقيم بشكل روتينى على شابات، وكان ذلك عادة بدون أى محاولة للحصول على موافقة صحيحة قانونيًا. نظرًا لأن "مجلس الولاية لليوجينيا" كان يصر على أنه يوافق "فقط" على تعقيم "المتخلفين عقليًا بدرجة شديدة" (١٧٩ عملية بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٦)، فإن بروتوكول جاسبر كان هكذا ينتهك بوضوح سياسة الولاية. بعد أقل من عام من فضيحة "ملجأ مقاطعة جاسبر"، أنهت الهيئة التشريعية عمليات التعقيم فى مؤسسات الولاية. وهكذا تثبت قضية جاسبر استمرار برامج التعقيم على الرغم من زوال الأطروحة اليوجينية[٤٧].

المعركة من أجل التعقيم الاختيارى:

بينما كانت برامج التعقيم اليوجينى تأفل، كان الكفاح لجعل التعقيم الاختيارى خيارًا للتحكم فى الأسرة قد أخذ يتعاظم أمره. وطبيعى أن حركة التحكم فى النسل يرجع تاريخها على الأقل إلى عشرينيات القرن العشرين عندما أجبرت مارجريت سانجر وزملاؤها المجتمع على مواجهة حقيقة أن حالات الحمل غير المرغوب فيها تقيد

مستقبل النساء وتعرض حياتهن للخطر. كثيراً ما انقسمت المناقشة حسب الخطوط الدينية ؛ عارض الكاثوليك والأصوليون التعقيم، بينما أيد البروتستانت حق الفرد في الاختيار. كان هذا صحيحاً بعد الحرب العالمية الثانية، كما كان في عام ١٩٣٠ عندما نُشر المنشور البابوى "الزواج العفيف". فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٤٧ انتقد "الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية" قرار الرسميين في المستشفيات الكاثوليكية بكونيكتيكت (هي ولاية دارت فيها العديد من المعارك القانونية الحاسمة) بفصل الأطباء غير الكاثوليك لمجرد دعمهم لقانون مقترح سيجيز استخدام وسائل التحكم في النسل(٤٨).

في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٥١ أعاد البابا بيوس الثاني عشر التأكيد على المبدأ الكاثوليكي الذي يحظر استخدام منع الحمل، وأضاف أن الاستخدام المعتاد لطريقة تواتر فترة الأمان من الحمل[١٨] يعد خطيئة (إلا في حالات خاصة). فأثارت إعادة تأكيده المدوّي لعقيدة الكنيسة ارتفاعًا مفاجئًا في الاستجابة السياسية للمستشفيات الكاثوليكية تجاه حركة التحكم في النسل. في يناير عام ١٩٥٢ أمر الرسميون بمستشفى سانت فرانسيس في بوفكيبسى بنيويورك، الأطباء غير الكاثوليك بأن يقطعوا علاقاتهم مع الفرع المحلي لمنظمة "الوالدية المخططة" وإلا سيفقدون امتيازاتهم في هيئة العاملين(٤٩).

بينما أصبح المرضى والأطباء أقل تكتمًا فيما يتعلق باستخدامهم للتعقيم الاختياري، كانت هذه المسألة يتزايد تناولها في دعاوى قضائية على نحو منتظم. تحقق انتصار قانوني مبكر لمؤيدي التحكم في النسل في ريتشموند بفرجينيا في عام ١٩٥٢ عندما حكمت هيئة المحلفين لصالح طبيب قد عقم امرأة لديها أربعة أطفال

(١٨) فترة الأمان من الحمل: ممارسة الجنس بعيداً عن وقت نزول البويضة في الدورة الشهرية للنساء بحيث يقل لأدنى حد احتمال حدوث حمل. (المترجم)

دون الحصول أولاً على موافقة مكتوبة من زوجها(٥٠). لاقت القضية اهتمامًا كبيرًا فى الدوريات الطبية وأثارت تساؤلات كثيرة بين الأطباء. ففى ذلك الوقت لم تكن هناك أى قوانين توضح حق الفرد فى أن يعقَّم. كان الباحثون القانونيون ينصحون عادةً بأنه يمكن إجراء التعقيم (بافتراض أن المريض قد وافق)،لأنه لم يكن هناك أى حظر واضح على التعقيم. وحتى مع ذلك، اتخذ المحامون طريقة تناول حذرة إلى أبعد حد. فعلى سبيل المثال، كان يحدث حتى وقت قريب يصل إلى عام ١٩٥٩ أن يصدر النصح من شركة جرينبوم، وولف، وأرنست، وهى شركة للمحاماة بنيويورك كانت تمثل مؤيدى التحكم فى النسل، وتنصحهم بأن "لا يوجد أقل شك، فى أنه إذا وصلت قضية إلى المحكمة، سينظر القاضى إلى موقف الجراح بشكل أفضل بالنسبة له لو بدا أن العملية كانت علاجية بأولى من أن تكون على نحو صرف عملية لمنع الحمل "(٥١).

بحلول عام ١٩٦٠ تزايد كثيرًا عدد الجراحين المستعدين لإجراء عمليات التعقيم الاختيارى. لاقت القضية دعمًا مهمًا فى إبريل من ذلك العام عندما أعلنت مقالة فى دورية "بوليتين "، للكلية الأمريكية للجراحين، أن خمسًا وثلاثين شركة من شركات التأمين التى تكتب صكوك تأمين عن سوء الممارسة، ستتولى الدفاع عن القضايا الناجمة عن الخلافات حول التعقيم(٥٢). ومع ذلك ظلت سلطات المستشفيات حذرة. ففى ديسمبر عام ١٩٦١ لاحظت "اللجنة المشتركة لاعتماد المستشفيات " أن معظم أعضائها أجازوا عمليات التعقيم " لأسباب مرضية فحسب"، ونصحت بأنه ينبغى الحصول على موافقة مكتوبة من المريض وزوجته أو زوجها(٥٣).

تزايد باضطراد الضغط من أجل حرية استخدام التعقيم الاختيارى. فخلال عام ١٩٦٠ تلقت "جمعية التحسين البشرى بأمريكا" ٢٥٦٧ طلب نصيحة حول مكان يمكن الحصول فيه على الجراحة. فى عام ١٩٦١ نجحت "الجمعية الطبية بولاية فرجينيا" فى الضغط برواق على الهيئة التشريعية من أجل قانون يحمى الأطباء من أى مسئولية قانونية فيما يتعلق بإجراء تعقيم اختيارى على الوجه الصحيح. فى مايو

١٩٦٢ عرضت روث بروسكاوير سميث، وهى ابنة قاضٍ مرموق فى نيويورك ومديرة "جمعية التحسين البشرى بأمريكا"، أن تتحمل نفقات عيادة للتعقيم فى مقاطعة فايت بكنتكي، وهى منطقة فيها فقر كثير. لكن الرسميين فى المقاطعة رفضوا عرضها[٥٤].

فى عام ١٩٦٢ انتبهت الأمة فجأة إلى القضية. ففى ٣ سبتمبر دعت "جمعية التحسين البشرى بأمريكا" عشرين عالم اجتماع كانوا يحضرون مؤتمراً فى واشنطن العاصمة، لزيارة عيادة للتخطيط للأسرة بمستشفى فى مقاطعة فوكير (بفرجينيا) حيث تم تعقيم خمسين امرأة معدمة طوال العامين الماضيين. كان التعقيم يُعرض فقط على النساء اللائى لديهن ثلاثة أطفال، وكان يُجرى فقط بعد الحصول على موافقة المريضة وزوجها، وتسبقه مهلة من ثلاثين يومًا. سجل مسح لمتابعة المرضى أن امرأة واحدة فقط ندمت على اختيارها. نشرت مجلة "واشنطن بوست" قصة عن برنامج فوكير، وخلال أيام كان هناك نقاش قومى حول الأمر.

ألقى باتريك أوبويل، وهو كبير أساقفة واشنطن، عظة تشجب البرنامج على أنه غير أخلاقى. كما اتهم المستشفى بأن لها هدفها "المادى والأنانى على نحو فج" لتقليل رسم الضرائب. وفى ملاحظة لوجود نسبة مرتفعة من المرضى الزنوج (نسبة الثلثين)، اتهم العيادة بالعنصرية[٥٦]. بعد مرور يوم واحد، انضم البروتستانتى الإنجيلى بيلى جراهام مع كبير الأساقفة فى إدانة التعقيم الاختيارى للنساء المعوزات. ورداً على هذا، أشارت "جمعية التحسين البشرى بأمريكا" إلى أن "المجلس القومى للكنائس" قد وافق على التعقيم كوسيلة لتحديد حجم الأسرة.

فى ١٢ سبتمبر نشرت "نيويورك تايمز" قصة عن الجدل فى فوكير، كانت قصة مؤيدة عمومًا[٥٧]. بحلول ٢٤ سبتمبر عندما نشرت مجلة "يو إس نيوز آند ورلد ريبورت" مقالة طويلة، بدا أن المدَّ موَاتٍ لأنصار التعقيم الاختيارى.

استشهدت المقالة بالقس المبجّل ويليام جين مدير "إدارة الحياة الأسرية بالمجلس القومى للكنائس"، إذ يقول أن العقيدة البروتستانتية أقرت بحرية الفرد فى اختيار التعقيم. كما ذكرت أيضاً أن مستشفى فوكير قد غُمرت بطلبات من مستشفيات أخرى كثيرة كانت تسعى لبدء برامج مماثلة[٥٨].

خلال عامى ١٩٦٣ و١٩٦٤ تزايدت أنشطة "جمعية التحسين البشرى بأمريكا" و"الوالدية المخططة" وجماعات أخرى. أدى النجاح فى مقاطعة فوكير إلى أن دارت الرؤوس ابتهاجًا فى "جمعية التحسين البشرى للتعقيم الاختيارى" (وهو الاسم الجديد "لجمعية التحسين البشرى بأمريكا") وبالتالى افتتحت الجمعية برامج جديدة فى أبالاتشيا. فى يوليو ١٩٦٤ حققت الجمعية انتصاراً كبيراً عندما ساهم جيسى هارتمان رجل الأعمال الثرى بنيويورك بخمسة وعشرين ألف دولار لمساعدة المرضى المعدمين فى أن يحصلوا على عمليات التعقيم الاختيارى فى كنتكى[٥٩]. بعد شهور قليلة دفع هارتمان خمسة وعشرين ألف دولار أخرى لإطلاق برامج للتعقيم فى العديد من مقاطعات فلوريدا الفقيرة. ربما أدت الدعاية واسعة الانتشار التى صاحبت هذه التطورات، إلى حفز الاهتمام بين المشرِّعين فى الولايات لإصدار قوانين لتقنين حق الفرد فى أن يُعقَّم.

كانت هناك حكايات محتومة عن إساءة استعمال التعقيم الاختيارى. فعلى سبيل المثال، فى إبريل عام ١٩٦٣ زُعم أن قاضيًا بنورث كارولينا كان قد أدان أمًا لثلاثة أطفال غير شرعيين بالإهمال، أخبرها بأنها يمكن أن تتفادى السجن بالخضوع للتعقيم[٦٠]. وحدث فى حالات غير قليلة أن شوَّه المشرِّعون النقاش باقتراحهم أن تكون منَح مساعدة الولاية للصالح الاجتماعى للأمهات منِحًا مشروطة بإعطاء البرهان على عُقمِهن. بل أن قلة من المشرعين اقترحوا حتى معاقبة المومسات بتعقيمهن، وهى اقتراحات أعادت إلى الذهن الأفكار اليوجينية الرئيسية فى العقود السابقة[٦١]. هناك

جزء من التردد الذى استقبل به المواطنون التعقيم الاختيارى يرجع فيما يحتمل إلى ارتباطه التاريخى ببرامج لكبح تكاثر ضعاف العقول.

مع تقدم الستينيات من القرن العشرين وإصدار المحكمة العليا بالولايات المتحدة لسلسلة من الأحكام التى أيدت حق الفرد فى استخدام التحكم فى النسل، تزايد عدد عمليات التعقيم بسرعة. ومع ذلك، فحتى زمن قريب يصل إلى عام ١٩٧٠ كان من الصعب نسبيًا فى ولايات كثيرة أن يحصل فرد على التعقيم الاختيارى. حفز هذا "جمعية التعقيم الاختيارى" (كما أُعيدت تسمية جمعية التحسين البشرى بأمريكا ثانيةً) على أن تتحد مع جمعية "وقف نمو عدد السكان" و"الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية" لرفع دعوى قضائية من أجل العملية[٦٢].

نمت الدعاوى القضائية بسرعة بدءًا من عام ١٩٧٠ عندما قامت جانيت شتين، وهى أم لثلاثة أطفال فى السابعة والعشرين من عمرها، برفع دعوى قضائية على مستشفى فى مستر كيسكو بنيويورك مطالبةً بتعويض من ٢٥٠٠٠٠ دولار لأن المستشفى رفض أن يسمح بأن تُستخدَم منشآته لإجراء عملية التعقيم الاختيارى لها. كما رفعت نساء غاضبات دعاوى قضائية على مستشفيات فى مدينة نيويورك؛ ومدينة سالت لايك ؛ ويوجين بأوريجون ؛ وتوكسون؛ هاى لاند بارك بميتشيجان. كانت قضية ميتشيجان ذات أهمية خاصة لأن المدعية هاجمت اشتراط موافقة الزوج. فى منتصف عام ١٩٧١ كانت فروع جمعية "وقف نمو عدد السكان" فى جميع أنحاء أمريكا، تجند المدعيات لرفع دعوى قضائية للتعقيم. اكتسب أفراد الجمعية قوة بلغ من شدتها أن جعلت موظفى المستشفيات الكاثوليكية يختارون كثيرًا أن يتفاوضوا لحل وسط معهم بدلاً من أن يجازفوا بخسارة قضية مرفوعة. فى نهاية عام ١٩٧١ كان الائتلاف المؤيد للتعقيم متورطًا فى رفع اثنتى عشرة قضية ضد المستشفيات[٦٣].

طوال أوائل السبعينيات من القرن العشرين، رُفعت الكثير من هذه القضايا بقوة ويرجع هذا فى جزء منه إلى عمل جيرمياه س. جوتمان، وهو عضو "باتحاد نيويورك

للحريات المدنية". نجحت هذه القضايا نجاحًا بالغًا لدرجة أن كان "الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية" قادرًا على أن يجعل المستشفيات تتحرر فى قوانينها بمجرد طرح احتمال رفع دعوى قضائية. وحُسم هذا الانتصار فى يناير عام ١٩٧٣ عندما أصدرت المحكمة العليا بالولايات المتحدة حكمها فى قضية "رود ضد وايد"[٦٤]. أدى هذا الحكم التاريخى الذى أقر بأن حق المرأة المحِميّ دستوريًا بأن تكون لها خصوصيتها هو حق يتضمن حقها أيضًا فى الحصول على الإجهاض، أدى إلى إنهاء الصراع القانونى على التعقيم. عندما يكون هناك مفهوم للخصوصية واسعًا بما يكفى ليشمل إنهاء حمل، فإنه يكون بلا شك واسعًا بما يكفى ليشمل أى تدخلات أقل إثارة.

(١٠)

التعقيم الإجبارى اليوم

"المحكمة ترفض أن تأمر بجلسة استماع عن التعقيم"

– "هوستون بوست"، ١٢مارس١٩٨١

"اقتراح لتعقيم المرأة يثير احتجاجًا"

– "نيويورك تايمز"، ٢٥سبتمبر ١٩٨٨

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين انتهت برامج التعقيم بالمؤسسات فى ولايات كثيرة وقلَّت فى باقى الولايات. لكن القوانين التى خلقتها ظلت باقية. بعد عرض شامل فى عام ١٩٦١، استنتجت المؤسسة الأمريكية للمحاماة أنه كان لا يزال من الممكن قانونيًا أن تُجرى عمليات التعقيم اليوجينى الإجبارى فى ست وعشرين ولاية، وأن نطاق القانون امتد نظريًا إلى جميع المواطنين فى ست ولايات[١].

قامت بعد ذلك خمس ولايات على الأقل (هى كانساس وإنديانا ونبراسكا ونورث وداكوتا وسوث داكوتا) بإبطال قوانين التعقيم فيها. ولكن حتى فى قمة عصر الحقوق المدنية، اختارت ست ولايات (هى كونيكتيكت وماين ومينيسوتا ومونتانا ونورث كارولينا وويست فرجينيا) أن تعدِّل قوانينها بدلاً من إلغائها. فى وقت حديث يرجع إلى عام ١٩٧٥ سنَّت ويست فرجينيا قانونًا للتعقيم. عندما كتب أحد المحامين فى ويست

فرجينيا مؤيداً لهذا القانون، لاحظ أن ٣٤٧٥شخصًا كانوا يقيمون فى مؤسسات الولاية للمتخلفين عقليًا، وفى تكرار لما قاله لولين وبوتلر أكد على أن التعقيم اليوجينى إجراء فيه توفير للضرائب[٢].

خلال السبعينيات من القرن العشرين حظرت ولايات قليلة التعقيم الإجبارى للمتخلفين عقليًا. فى عام ١٩٧٧ حظرت نيوجرسى أن يُجرَى فى أى منشأة تعقيم "للعاجزين من حيث النمو" دون موافقة صريحة وواعية من الفرد أو من الوصيّ عليه أو عليها. فى عام ١٩٧٩ حظرت كاليفورنيا ومقاطعة كولومبيا تعقيم أى شخص تحت رعاية الحكومة. إلا أنه فى وقت حديث يرجع إلى عام ١٩٨٥ كانت لدى تسع عشرة ولاية على الأقل قوانين تجيز تعقيم المتخلفين عقليًا، (وهى أركانساس، وكولورادو، وكونيكتيكت، وديلوار، وجورجيا، وإيداهو، وكنتكى، وماين، ومينيسوتا، ومسيسيبى، ومونتانا، ونورث كارولينا، وأوكلاهوما، وأوريجون، وسوث كارولينا، ويوتاه، وفيرمونت، وفرجينيا، وويست فرجينيا).

خلال ستينيات القرن العشرين بزغ نوع جديد من قضايا التعقيم: قُدمت للمحاكم التماسات للموافقة على تعقيم النساء المتخلفات من غير نزلاء المؤسسات. فى عام ١٩٦٨ رفضت إحدى المحاكم بكنتكى أن تمنح حكمًا تقريريًا يسمح لأحد الرسميين بصحة المقاطعة بأن يُعقِّم أمًا متخلفة لطفلين فى الخامسة والثلاثين من عمرها[٣]. وعلى نحو مشابه، فى عام ١٩٦٩ رفضت إحدى المحاكم بتكساس أن تسمح لوالدة بأن تعقم ابنتها التى كانت امرأة متخلفة ليست من نزلاء المؤسسات فى الرابعة والثلاثين من عمرها وقد أنجبت طفلين متخلفين. كان قرار تكساس فى قضية فرازير ضد ليفى، القرار الأول من سلسلة قضايا رفض القضاة فيها أن يوافقوا على التماسات للتعقيم خصت أشخاصًا من غير نزلاء المؤسسات، بدون تشريع معين يخوِّل ذلك[٤].

خلال أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين كان هناك إجماع وسط الباحثين القانونيين المهتمين بالأمر، على أن قوانين التعقيم اليوجينى لم تعد صحيحة دستوريًا، ولكن حصيلة الهجمات القانونية القليلة على هذه القوانين ليس فيها أى دعم

لذلك. فلنتأمل اعتراضًا في عام ١٩٦٨ على قانون نبراسكا. جلوريا كافيت أم لثمانية أطفال غير شرعيين، كانت قد أُودعت في ملجأ بياتريس بالولاية للمتخلفين. في اختبار معامل الذكاء سجلت كافيت ٧١، وصُنِّفت على أنها متخلفة بدرجة بسيطة. يقضي قانون نبراسكا بتعقيم الأشخاص المتخلفين قبل أن يُطلَق سراحهم، وطبقًا لتلك القاعدة قدم المدير التماسًا لتعقيم كافيت. فعارضت المريضة القانون في التو.

تم تأييد القانون بتصويت من ثلاثة ضد أربعة (ففي نبراسكا لا يمكن الإعلان بأن أي قانون غير دستوري بدون اتفاق من خمسة أصوات، وهكذا استطاعت أقلية من ثلاثة أفراد أن تتحكم في النتيجة). بعد ثلاثة شهور، في تصويت مماثل رفضت المحكمة اقتراحًا لإعادة النظر في القضية. هناك أهمية خاصة لاستدلال القضاة الثلاثة الذين اعتبروا القانون صحيحًا دستوريًا. فقد كتبوا قائلين: "الحكم لا يقضي بتعقيمها. ولكنه يشترط فعلاً، طبقًا للقانون، ألا يُطلَق سراحها إلا إذا عُقِّمت. (وهكذا فإن الاختيار لها) (أقواس التأكيد من قبل المحكمة)[٥]. عندما يؤكِّد على أن المريض الذي يتوقف إطلاق سراحه من إحدى مؤسسات الولاية على خضوعه للجراحة يكون لديه بالرغم من ذلك حرية الاختيار، فإن في هذا سخرية من المبدأ. ليس من المستغرب أنه فيما يتعلق بقضية كافيت تم استقبال الحكم بعاصفة من النقد، وألغت الهيئة التشريعية لنبراسكا قانون التعقيم في دورتها التالية. ومع ذلك كان القانون قد نجا من تحديه دستوريًا.

بعد ثمانية أعوام (أي في عام ١٩٧٦) أيدت إحدى محاكم المقاطعة للولايات المتحدة في رالي بنورث كارولينا، دستورية قانون تلك الولاية الذي يسمح لمديري الخدمات الاجتماعية بالمقاطعة بأن يقيموا إجراءات قضائية للتعقيم ضد أشخاص من غير نزلاء المؤسسات تحت ظروف معينة. عندما وصلت المحكمة إلى قرارها، لاحظت أنه بين يونيو ١٩٧٠ وإبريل ١٩٧٤ كان قد عُقِم ثلاثة وعشرون شخصًا– وهو دليل آخر على المثابرة العنيدة لهذه البرامج[٦].

فى ديسمبر عام ١٩٧٣ توصلت محكمة المقاطعة الأمريكية فى ألاباما إلى قرار تعارض بشكل ملحوظ مع حالة نورث كارولينا وأعلن عن وصول مستوى جديد من تمحيص اقتراحات تعقيم الأشخاص من غير نزلاء المؤسسات. فى وقت سابق من ذلك العام كانت هناك امرأة فى توسكالوزا هى العمة والوصية القانونية لريكى وايات الذى كان نزيلاً فى مدرسة بارتلو للولاية، ورفعت هذه المرأة دعوى قضائية تهاجم دستورية قانون التعقيم اليوجينى لألاباما الذى يسمح للرسميين فى بارتلو بأن يقرروا "تعقيم أى نزيل". فاعتبر القضاة الفيدراليون الثلاثة الذين أصدروا الحكم أن القانون عندما يعطى سلطة التعقيم حسب "حرية التصرف غير المقيدة" لاثنين من الرسميين، فإنه بذلك ينتهك أكثر شرط أساسى للإجراء القانونى المناسب، ويكون بذلك غير دستورى.

عندما دافع الرسميون ببارتلو عن برنامجهم للتعقيم، حاجّوا بمهارة بأنهم "لم يعتمدوا قط" على القانون كسلطة لإجراء العمليات، واعتمدوا بدلاً من ذلك على موافقة عائلة الفرد. وهذا يعنى أن إلغاء القانون لم يحمِ النزلاء أوتوماتيكيًا. قرر رئيس المحكمة جون جونسون أنه يمكن أن يتم هذا فقط بإصدار نظام يحدد بدقة الإجراءات التى يتحتم على الرسميين فى بارتلو أن ينفذوها قبل أن يستطيعوا توقع إجراء التعقيم اليوجينى. حظر جونسون تعقيم أى نزيل إلا إذا كان هناك قرار مسبق بأنه "لا يوجد أى إجراء مؤقت *للتحكم فى النسل*" يلائم احتياجات ذلك النزيل. كما حظر أيضًا أن يُبنَى قرار التعقيم على "*الظروف الملائمة للمؤسسات*". وعلاوة على ذلك، يجب ألا يُعقَّم شخص دون سن الواحد والعشرين إلا "لضرورة طبية". كما أمر جونسون أيضًا بأن يُطلب من النزيل، حيثما أمكن، أن يعطى موافقة مكتوبة متنورة. لن تعتبر الموافقة "متنورة" إلا عندما يحصل عليها بعد محاولات جاهدة لشرح العملية فى مناخ لا يسوده الإكراه. إذا حُكم على النزيل بأنه "غير مؤهَّل قانونيًا"، أو إذا كان المدير غير مستعد للإقرار بأن الفرد قد فهم طبيعة التعقيم المقترح، فإنه لا يمكن أن تُجرى العملية إلا إذا وافقت لجنة عرض خاصة عليها، "و" إذا وافقت محكمة بعد ذلك على أنها فيها أفضل

مصلحة للنزيل. كان على لجنة الفحص (التى يجب أن تضم طبيبًا ومحاميًا وامرأتين وعضوين من جماعة الأقلية ونزيلاً آخر على الأقل من بارتلو) أن تتبع توجيهات إجرائية صارمة. يشمل هذا مراجعة المعلومات المناسبة "الطبية والاجتماعية والسيكولوجية" وإجراء لقاءات مع النزيل. هذا بالإضافة إلى أن الفرد يجب أن يمثله محامٍ. وأخيراً، أمر القاضى بأن تحفظ السجلات المكتوبة بعيداً عن أى تداولات(٧).

فى عام ١٩٧٣ أُعلن بشكل واسع عن فضيحة تتعلق بطبيب بألاباما أُتهم بتعقيم فتيات مراهقات من السود دون موافقتهن، وقد أسفرت هذه الفضيحة عن مستوى غير مسبوق من المراجعة القضائية لعيادات تخطيط الأسرة المدعمة فيدراليًا. على الرغم من أن هذه القضية لم تتضمن نزلاء فى المؤسسات، إلا أن الضحايا بدوا مثلهم بلا حول ولا قوة تقريبًا. سجلت أجهزة التصنت أن جراحًا بعيادة تمولها وزارة الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعى قد عقم أربع شقيقات شابات دون موافقتهن. فى وقت لاحق أقر جوزيف ليفين، وهو محامى النساء الشابات بأنه كانت هناك شقيقتان فقط وبأن واحدة فقط كانت قد عُقمت (وهى فتاة مصابة بتخلف بسيط فى الثانية عشرة من عمرها تدعى مينى رلف)(٨). فى ٣١يوليو عام ١٩٧٣ قامت هى و"المنظمة القومية لحقوق الإصلاح الاجتماعى" برفع دعوى قضائية فذة لحظر استخدام مصادر التمويل الفيدرالية من أجل أى عملية تعقيم.

خلال أسابيع أذاعت وزارة الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعى أول ما صدر عنها بصفة "بيان للتوجيهات بشأن عمليات التعقيم التى تجرى تحت إشراف البرامج التى تدعمها وزارة الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعى"، وهى توجيهات تهدف إلى حماية "القُصَّر والأفراد الآخرين غير المؤهلين قانونيًا" الذين يتلقون خدمات فى العيادات التى تموَّل فيدراليًا. على الرغم من أن قانون خدمات تخطيط الأسرة وأبحاث السكان لعام ١٩٧٠ (الذى يدعم مثل هذه العيادات) لم يكن موجَّهًا للتعقيم، إلا أن وزير الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعى قد عرَّف التعقيم بأنه أحد خيارات منع الحمل التى ينبغى أن تتاح من خلال البرامج التى تدار وفقًا لهذا القانون.

أثناء تداول قضية "رلف"، استمرت وزارة الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعى فى تطوير توجيهاتها الخاصة بالتعقيم. فى ٦ فبراير عام ١٩٧٤ أصدرت وزارة الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعى القواعد النهائية التى بسرعان ما هاجمتها "المنظمة القومية لحقوق الإصلاح الاجتماعى". غطت القواعد التى كانت محلاً للجدل أربع فئات من الأشخاص. تقضى هذه القواعد بأنه يمكن فقط أن يعقِّم البالغون المؤهلون قانونياً بعد التوقيع على موافقة مكتوبة متنورة تقر بأن قرار عدم الخضوع للتعقيم لن يجلب عليهم أى فقدان لمزايا فيدرالية. أما بالنسبة للأشخاص المؤهلين قانونيًا تحت سن الثامنة عشر (مثل الأزواج من الشباب من النساء أو الرجال)، فتقضى القواعد بأن تحدد لجنة مراجعة ما إذا كان التعقيم المقترَح سيكون فيه أفضل مصلحة للمريض. وفيما يتعلق بالقُصَّر غير المؤهلين قانونيًا، تجعل القواعد التعقيم مشروطًا بمراجعة قضائية مسبقة. وأخيراً فيما يتعلق بتعقيم غير المؤهلين عقلياً فى أى سن، لا يسمح بالتعقيم إلا بعد موافقة ممثل الفرد ولجنة المراجعة.

فى ١٥مارس عام ١٩٧٤ أطاحت محكمة المقاطعة الأمريكية لمقاطعة كولومبيا بقواعد وزارة الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعى. حكم القاضى جيرهارت جسيل بأنه ليس لوزارة الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعى أى سلطة لتوفير خدمات التعقيم "لأى شخص غير مؤهل طبقًا لقانون الولاية لأن يُعطى موافقة على مثل هذه العملية، سواء بسبب من عمره القاصر أو من التخلف العقلى". وعلاوةً على ذلك، حكم بأن عمليات التعقيم لا يمكن أن تموَّل بالموارد الفيدرالية إلا فى حال إعطاء أشخاص مؤهَّلين "موافقة طوعية واعية دون إكراه"(٩). استأنفت وزارة الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعى، فأعادت محكمة الاستئناف القضية إلى القاضى جسيل وأعطته توجيهًا ليعيد النظر فى القواعد الجديدة التى سارعت الحكومة باقتراحها. فرفضها جسيل مرة أخرى. فهو لا يعتقد أن وزارة الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعى "تتوفر لها مصادر التمويل لتمكنها من أن تتابع بانتظام القرارات الفردية بالتعقيم"(١٠). فى إبريل عام

١٩٧٤ نشرت وزارة الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعي "قواعد مؤقتة" وضعت المزيد من القيود على استخدام مصادر التمويل الفيدرالية من أجل التعقيم، وهي قيود أكثر حتى من التي اشترطها جسيل. ظلت هذه القواعد المؤقتة نافذة المفعول خلال كل إجراءات الدعاوى القضائية. حُلَّت المسألة نهائيًا عندما أعلنت محكمة الاستئناف إقفال المسألة، بعد أن أدركت عدم اعتراض أي مُدعٍ على القواعد المؤقتة وبأنها ستظل نافذة المفعول حتى تكمل وزارة الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعي خطة جديدة لوضع القواعد(١١).

في ٨ نوفمبر عام ١٩٧٨ نشرت وزارة الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعي "القواعد النهائية" لعمليات التعقيم التي تُجرى تحت إشراف البرامج التي تتلقى مساعدة مالية من الحكومة الفيدرالية (كالبرنامج الحكومي لتقديم الخدمات الطبية، والبند العشرين من برامج الخدمات الاجتماعية، وبرامج أخرى تديرها مصلحة الصحة العمومية). تحظر القواعد استخدام الموارد المالية الفيدرالية لتعقيم الأشخاص الذين هم دون سن الواحد والعشرين، والأشخاص غير المؤهلين عقليًا في أي عمر، ونزلاء المؤسسات في أي عمر. هذا بالإضافة إلى أن القواعد تقضي بأن أي شخص يرغب في أن يعقَّم يجب أن يوقع على استمارة خاصة للموافقة وينتظر ثلاثين يومًا قبل إجراء العملية. للحصول على موافقة صحيحة، يُشترط على الشخص الذي يتولى تثقيف المريض أن يبدي استعداده للإجابة على أي سؤال، وأن ينصح الشخص بأن له أو لها الحرية في سحب الموافقة في أي وقت قبل التعقيم دون التأثير في حرية توصُّلِه أو توصلها للحصول على أي رعاية، وأن يصف الطرائق البديلة لتخطيط الأسرة، وأن يُنصح بأن التعقيم غير قابل لأن يعكس، وأن يُعطى شرحًا شاملاً للعملية، بما فيها من أوجه مشقتها ومخاطرها، وأن يُشرح فوائد العملية، وأن يناقش أمر فترة الانتظار. هذا ويُطلب مترجم إذا كان المريض المحتمل لا يفهم اللغة الإنجليزية. وإذا كان الفرد أعمى أو أصمًا أو معاقًا بأي إعاقة أخرى، يتم إجباريًا تدبير التنظيمات الأخرى المناسبة

لضمان التواصل الكافي معه. كما يُمنح الفرد أيضًا حق حضور شاهد معه. هذا بالإضافة إلى أن القواعد تحظر محاولات الحصول على الموافقة عندما تكون المرأة فى حالة من المخاض، أو تلتمس الإجهاض، أو يكون الفرد تحت تأثير الكحول أو المخدرات. قدمت التوجيهات الفيدرالية هكذا مستوى جديداً من مراجعة تعقيم المصابين بتخلف بسيط، والمرضى العقليين، وغير المتعلمين، والفقراء(١٢).

المتخلفون والحق فى أن يُعقَّموا:

على الرغم من أن الباحثين القانونيين يؤكدون على أن حكم قضية "باك ضد بل" لا يُعد بعد قانونيًا "جيداً"، إلا أنه لم يسقط قط، كما أن المحاكم القليلة التى نظرت أمر دستورية قوانين التعقيم الإجبارى ظلت تؤيدها. فى عام ١٩٧٢ استمعت إحدى المحاكم بأوريجون لدعوى استئناف، أقامتها فتاة فى السابعة عشر من عمرها لديها تاريخ من الاضطرابات الانفعالية الشديدة و"التورطات الجنسية المندفعة بلا تمييز"، وكانت الدعوى ضد حكم بالتعقيم أصدره "مجلس الولاية للحماية الاجتماعية". عندما أيدت المحكمة الحكم، اعتمدت بوضوح على قضية "باك ضد بل" لتستنتج أن "اهتمام الولاية بصالح مواطنيها يمتد إلى الأجيال الأبعد، وأنه حيثما يوجد دليل ساحق، كما هو الحال هنا، على أن والداً محتملاً سيعجز عن توفير بيئة ملائمة للطفل بسبب مرضه العقلى أو تخلفه العقلى"(١٣). كانت الولاية هنا لها من المصلحة ما يكفى لأن تأمر بالتعقيم. بعد أربعة أعوام اعتمدت أيضًا المحكمة العليا لنورث كارولينا على قضية "باك ضد بل" فى رفض هجوم مماثل على قانونها للتعقيم. اختلفت المحكمة مع حجة المدعين بأنه للموافقة على التعقيم، يجب أن يكون هناك دليل واضح ومقنع – (بمستوى أعلى من المعتاد) على أن العملية ستفيد المريض(١٤).

ركزت الدعاوى القضائية الحديثة على توضيح حق الأشخاص المتخلفين فى أن يُعقَّموا. سعت معظم الدعاوى إلى تحديد ما إذا كان للقضاة السلطة – فى ظل

افتقارهم إلى نص قانونى محدد – فى أن يأمروا بالتعقيم، و/ أو لهم السلطة لتوضيح المعايير التى ينبغى أن تُتَّخذ بها هذه القرارات. وعلاوة على هذا، عندما أصبحت التوجيهات الفيدرالية أكثر تقييداً، انتقدها بعض الأشخاص بأنها حمائية أكثر مما ينبغى. حاجّ هؤلاء بأن هناك حقًا فى إجراء التعقيم، وبأنه يمكن إثباته بالنيابة عن شخص آخر، وبأنه من الخطأ أن يقيَّد ممارسة ذلك الحق بشدة لمجرد أن يكون الشخص عضواً بجماعة "مهددة بخطر". فى عام ١٩٧٦ انضم العديد من جرّاحى نيويورك مع مرضاهم الفقراء ليهاجموا القواعد التى ترفض تحت أى ظروف تحمُّل نفقة تعقيم شخص غير مؤهل قانونيًا. اعترض معارضوهم بأنه من المستحيل بالنسبة لمتلقى إعانات الإصلاح الاجتماعى أن يمارسوا حق الاختيار الطوعى الحقيقى فى مسائل تتعلق بالتكاثر، وبناءً عليه، فمن الأفضل أن تتم وقايتهم من أى إكراه.

بحلول عام ١٩٧٩ كان هناك اهتمام واضح بأن القانون قد حرم الأشخاص المتخلفين من حق مهم فى اختيار العلاج. فكما كتب طبيبان: "القانون الحالى والقواعد الحالية إذ تلتمس حماية المتخلفين كجماعة، فإنها تحدث ضرراً كبيراً بالمعاقين بدرجة شديدة. فبينما تجنبهم الإجراءات القانونية المرهقة ما هو نادر من إساءة معاملتهم، فإنها تضع التعقيم بعيداً عن متناولهم. هناك حاجة واضحة لإدراك أن المتخلفين ليسوا متجانسين وأن القرارات المتعلقة بالتعقيم واستئصال الرحم يجب أن تخصَّص فرديًا"(١٥).

طُلِب منذ ذلك الحين من محاكم كثيرة أن توافق على تعقيم أشخاص متخلفين من الشباب من غير نزلاء المؤسسات (عادة من الإناث). كان هذا غالبًا بسبب معارضة الجراحين معارضة مفهومة لأن يُعقِّموا المتخلفين دون ضمان واضح بأنهم بذلك لا ينتهكون القانون. هناك تلك القضايا التى كان يرفعها نمطيًا آباء يقومون برعاية أطفالهم المتخلفين فى بيوتهم، وهى قضايا أثارت خلافًا له قدره حول ما إذا كان سيسمح بإجراء عمليات التعقيم هذه.

فى ست ولايات على الأقل (هى ميسورى وإنديانا وكاليفورنيا وديلوار وألاباما وماريلاند) حكمت المحاكم بأنه لا يمكن أن يؤمر بتعقيم شخص متخلف دون أمر قانونى واضح لفعل ذلك[١٦]. اتخذت محكمة استئناف فيدرالية قراراً غير معتاد بعام ١٩٧٧ يقضى بأن القاضى الذى وافق على تعقيم أنثى "متخلفة إلى حد ما" فى الخامسة عشر من عمرها، يمكن أن تُرفع ضده دعوى بسبب تجاوزه نطاق سلطته القضائية، وقد أثر هذا الحكم بلا شك في القضاة الذين قُدمت لهم الالتماسات بعد ذلك. نشأت قضية "سباركمان ضد مكفارلين" عندما أدركت امرأة شابة قد عُقِّمت دون موافقتها أنها لن تنجب (حيث أُخبرت بأنها فى حاجة لاستئصال الزائدة الدودية). ففازت فى قضية أقامتها ضد أمها التى كانت قد طلبت إجراء العملية، وضد الأطباء الذين أجروها، وضد القاضى الذى وافق عليها[١٧]. وبينما كانت قضية سباركمان تحت الاستئناف، كانت محاكم الولاية راغبةً عن أن توافق على التماسات تعقيم مشابهة[١٨]. فى عام ١٩٧٨ أبطلت المحكمة العليا للولايات المتحدة حكم قضية الاستئناف، لتعيد بذلك التأكيد على مبدأ الحصانة القضائية المهم. لم تعلق المحكمة العليا على سلوك القاضى المثير للتساؤل (كان القاضى قد أمر بالتعقيم حتى بدون أن يعقد جلسة للاستماع إلى الأدلة)، ولم تُنتهز الفرصة لتبطل حكم "باك ضد بل"، وبدلاً من ذلك اقتصر رأيها على حماية مبدأ الحصانة القضائية[١٩].

منذ أوائل السبعينيات فى القرن العشرين، قامت المحاكم العليا فى تسع ولايات على الأقل (هى ألاباما، وألاسكا، وكولورادو، وماساتشوستس، ونيوهامبشير، ونيوجرسى، وفيرمونت، وواشنطن، وويسكونسين) بالاستماع إلى قضايا فيها ما يجبر هذه المحاكم على أن تقرر ما إذا كانت لديها السلطة لتوافق على التماسات لتعقيم الأشخاص المتخلفين، وتجبرها إن كانت لديها هذه السلطة على أن تحدد المعايير التى ستحكم بها على مثل هذه الالتماسات. كثيراً ما تضمنت هذه القضايا نضالاً من آباء لنساء شابات متخلفات يعتقدون بتصميم أن الحمل سيضر بناتهم، كما تضمنت خوف

المستشفيات بشدة من أنها لو وفرت الخدمة المطلوبة ستنتهك بذلك حقوق الأشخاص المتخلفين. لعبت جماعات التأييد أحيانًا دورًا رئيسيًا فى الأمر. ففى فيرمونت أقنع "الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية" إحدى المحاكم بأنه عندما يسعى آباء الأطفال المتخلفين الذين يعيشون فى بيوتهم إلى تعقيم هؤلاء الأطفال، فإنه يجب على الآباء أن يلتزموا باتباع التوجيهات الإجرائية نفسها التى وُضعت لحماية نزلاء المؤسسات[٢٠]. نجح آباء ثلاث فتيات متخلفات بدرجة شديدة فى كونيكتيكت فى أن يحصلوا على أمر من "مركز الصحة بجامعة كونيكتيكت" لإجراء عمليات لاستئصال الرحم[٢١]. عندما أصدرت محكمة المقاطعة الفيدرالية الحكم، ارتأت أنه عندما يتوفر لنزلاء المؤسسات أن يتوصلوا لإجراء عملية التعقيم بدون توفير نفس الخدمة لغير نزلاء المؤسسات، فإنه هذا فيه انتهاك "لبند الحماية المتكافئة".

خلال ثمانينيات القرن العشرين حكمت المحاكم العليا فى ألاسكا وكولورادو وماساتشوستس ونيوهامبشير ونيوجرسى وواشنطن وويسكونسين، بأن المحاكم الأدنى ذات السلطان القضائى العام لديها السلطة للفصل فى التماسات التعقيم. كما أن المحاكم العليا أخذت عادةً توضح المعايير لتوجيه المحاكم الأدنى عندما تحكم فى مثل هذه الالتماسات. أصدرت المحكمة العليا لنيوجرسى الحكم الرائد فى هذا المجال. لى آن جرادى امرأة شابة تعانى من متلازمة داون، عاشت دائمًا فى البيت مع والديها. عندما بلغت سن المراهقة وأصبحت تهتم بالفتية، جعلها والداها تتناول حبوب منع الحمل خوفًا من أن تُغتصَب أو يتم إغواؤها. عندما بلغت السن الذى ستترك فيه المدرسة وتدخل مشغلاً مشمولاً بالحماية، طلب والداها من طبيبيهما أن يُعقّمها لقلقهما بشأن سلامتها. فرفضت المستشفى المحلية أن تسمح بالعملية، وطلبت عائلة جرادى من المحكمة إقرار إجراء التعقيم. وبعد أن حكم القاضى لصالح إجراء العملية، استأنف النائب العام لدى المحكمة العليا لنيوجرسى.

كانت المحكمة العليا قد خوَّلت لوالد كارين آن كوينلان أن يمارس بالوكالة حقها فى أن ترفض الرعاية الطبية الاستثنائية، ولم يكن هناك إلا أدنى شك فى أن هذه المحكمة ستقر بأن القضاة لديهم سلطة الأمر بعمليات التعقيم. إلا أن الحكم فى قضية جرادى كان بعيداً بالفعل بعداً جوهرياً عن الحكم فى قضية كوينلان. ففى قضية كوينلان كانت المحكمة قد تركت للعائلة والأطباء الخيار الرهيب فى إنهاء التدابير الاستثنائية لدعم حياة الأشخاص غير المؤهلين (الذين يكونون فى غيبوبة). أما فى قضية جرادى، فقد قضت المحكمة بأن تعقيم شخص متخلف سيستلزم دائمًا موافقة قضائية. عندما علقت المحكمة على ابتعاد هذا الحكم عن الحكم فى قضية كوينلان، لاحظت أن لتعقيم الضعفاء عقلياً "تاريخ دنىء" من إساءة الاستعمال.

كان النائب العام بنيوجرسى قد حاجّ بأن التعقيم ينبغى أن يقتصر على تلك الحالات التى يمكن أن يتضح فيها أنه من المرجح أن يكون الشخص نشيطًا جنسيًا، وأن الوسائل الأخرى لمنع الحمل لن تنجح. رفضت المحكمة أن تطبق مثل هذا المعيار متخوفةً لأسباب معقولة من أنه قد يخلق وضعًا يجب فيه وجود حالة حمل تسبق التعقيم. ومع ذلك، وضعت المحكمة بالفعل قواعد صارمة لحماية الطرف الذى يُلتمس التعقيم نيابة عنه. فرفضت المحكمة تعيين وصىٍّ ليمثل الشخص المتخلف، ووجود تقييم من خبراء طبيين مستقلين، ومقابلة شخصية بين القاضى والفرد لمناقشة التعقيم. وضحت المحكمة العليا أنه ينبغى ألا يوافق القاضى على التعقيم إلا إذا قرر أن المرأة ذاتها (حيث لا أعلم عن أى قضية تضمنت رجالاً) تفتقر دائمًا إلى القدرة على ممارسة هذا الحق فى الاختيار. كما حكمت المحكمة أيضًا بأن القاضى يجب أن تقنعه أدلة واضحة ومقنعة بأن التعقيم سيكون فيه أفضل مصلحة للشخص. هناك تسعة عوامل يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند الفصل فى هذه المسألة وهى: إمكان الحمل، وإمكان أن يُحدِث الحمل ضرراً سيكولوجيًا، وأرجحية أن ينغمس الفرد طوعيًا فى نشاط جنسى، وعدم القدرة على فهم التكاثر أو منع الحمل، وإمكان تنفيذ الوسائل الأخرى لمنع الـ ـ ـ

واستصواب التعقيم الآن بدلاً مما فيما بعد، والقدرة على رعاية الطفل، وأرجحية وجود أوجه تقدم علاجية ستحسن الحالة الأساسية أو تغير الحاجة للتعقيم، وإثبات حسن النية من قِبَل مؤيدى التعقيم. أدت قضية جرادى إلى توجيه طريقة استدلال عدد من المحاكم التى واجهتها قضايا مشابهة[٢٢].

بو إزاء لينشبرج:

فى ٢٩ ديسمبر عام ١٩٨٠ قام "الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية" نيابة عن خمسة مدعين وكل الأشخاص الأحياء الذين أُجريت لهم العملية طبقًا لقانون فرجينيا للتعقيم اليوجينى بين عام ١٩٢٤ وعام ١٩٧٤ (عندما أُبطل القانون) برفع دعوى قضائية، قضية بو إزاء لينشبرج، ضد المؤسسات المختلفة التى أُجريت فيها تلك العمليات[٢٣]. جوديث دو هو الاسم المستعار لإحدى المدعيات، وهى امرأة فى منتصف العمر كانت قد عُقِّمت فى مدرسة التدريب بلينشبرج فى عام ١٩٤٩ (عندما كانت فى الرابعة عشر من عمرها)، وتعد قصتها قصة نموذجية. ادعت جوديث دو أنها كانت قد قُبلت فى لينشبرج بعد فترة قصيرة من ولادتها لابن قد حملت به عندما اغتصبها زوج أمها. فى لينشبرج أخبروها بأنها فى حاجة لاستئصال الزائدة الدودية وبأنها لا يمكن أن تترك المستشفى إلا إذا خضعت للجراحة. لم تُجرَ لجوديث أى اختبارات سيكولوجية أو اختبارات ذكاء قبل العملية، وتدل سجلات لينشبرج فحسب على أنه لم يكن من المعتقَد أنها "متخلفة". ثم أُطلِق سراحها بعد فترة قصيرة من شفائها من "استئصال الزائدة الدودية". بعد سنوات قليلة تزوجت جوديث؛ وادعت أن طلاقها اللاحق كان بسبب عدم قدرتها على الإنجاب.

وفقًا لأحد محاميّ المدعين، دلت نتائج التحقيقات السابقة للمحاكمة على "أن أفرادًا كثيرين لم يحاطوا علمًا بأن العملية ستؤدى إلى حرمانهم من القدرة على إنجاب

أطفال، وأن الأوصياء الذين عينوا من أجل المرضى الأفراد لم يشاركوا بشكل فعال فى جلسات الاستماع ليحموا موكليهم، وأن هناك وسائل حماية إجرائية وأساسية أخرى لم توفَّر للأفراد المعقَّمين"(٢٤).

فى "قضية بو" التمس المدعون أربعة أشياء هى: التصريح بأن التعقيم الجراحى الإجبارى لنزلاء المؤسسات ينتهك "بند الإجراء القانونى المناسب فى التعديل الرابع عشر"، والتصريح بأن الإهمال المستمر فى إبلاغ الأشخاص الذين عُقِّموا بتلك الحقيقة وبإمكان إعادة خصوبتهم جراحيًا، ينتهك أيضًا الحق فى الإجراء القانونى المناسب، كما التمسوا إصدار أمر يمنع المدَّعى عليهم من إجراء أى عمليات تعقيم أخرى دون الحصول على موافقة متنورة، وإصدار أمر يقضى بإبلاغ جميع الأشخاص الذين عقموا طبقًا للقانون بحالتهم وبتقديم"المساعدة الطبية والجراحية والسيكولوجية" لهم. كانت القضية تهاجم أفعالاً أُرتكبت طبقًا لقانون بالولاية قد أيدته المحكمة العليا للولايات المتحدة فى قضية "باك ضد بل"، وهكذا قدم المدعى عليهم اقتراحًا برفض النظر فى الدعوى. فى إبريل عام ١٩٨١ رفض رئيس محكمة المقاطعة الأمريكية لويست فرجينيا ويدعى ترِك، أجزاء الشكوى التى تهاجم دستورية قانون التعقيم الأصلى، ولكنه قرر أن يستمع إلى الحجج التى تتعلق بما إذا كان الإهمال المستمر فى إبلاغ الأشخاص الذين عُقِّموا بدون علمهم بتلك الحقيقة، يشكل انتهاكًا لحقوقهم المدنية.

أثارت قضية "بو ضد لينشبرج" أعمق دراسة عن التعقيم فى ولاية واحدة منذ أن درس جوسنى وبوبنو برنامج كاليفورنيا فى أواخر العشرينيات من القرن العشرين. كان الحاكم بنفسه قد أصدر أمرًا "لإدارة الصحة العقلية والتخلف العقلى" بأن تُجمع وتُنشر بيانات عن عدد الأشخاص الذين عُقموا(٢٥). تغطى البيانات الموضحة فى جدول (٨) الفترة من عام ١٩٢٤ حتى نهاية عام ١٩٧٩ (منذ عام ١٩٧٣ أجيزت عمليات التعقيم لنزلاء المؤسسات فى فرجينيا وذلك فقط عند وجود أسباب تتعلق بضرورة طبية). يكشف المسح على نحو ملحوظ عن أن عدد العمليات لم يقل كثيراً حتى

عام ١٩٦١، وأن البرنامج كان نشيطًا بشكل معقول فى منتصف الستينيات من القرن العشرين.

تم التوصل إلى تسوية بين المدعين أصحاب هذه الدعوى الفئة وولاية فرجينيا، فى عام ١٩٨٣ . وافقت الولاية حسب بنود الاتفاق على أن تسعى لتعيين جميع الأشخاص الذين عُقِّموا أثناء وجودهم تحت الرعاية المؤسساتية، وإخبارهم بتلك الحقيقة، وعلى أن توفر لهم تعويضًا معتدلاً.

جدول (٨): عمليات التعقيم الإجبارى فى مؤسسات فرجينيا من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٧٩:

السنة	جميع المستشفيات	المركزية	الشرقية	الجنوبية الغربيــــة	الغربية	لينشبرج	بيتر سبرج
١٩٧٩	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	صفر
١٩٧٨	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	صفر
١٩٧٧	٣	صفر	صفر	صفر	صفر	٣	صفر
١٩٧٦	١	صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر
١٩٧٥	٤	صفر	صفر	صفر	صفر	٤	صفر
١٩٧٤	٣	صفر	صفر	صفر	صفر	٣	صفر
١٩٧٣	٨	صفر	٤	صفر	صفر	٤	صفر
١٩٧٢	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	صفر
١٩٧١	٦	صفر	٦	صفر	صفر	صفر	صفر
١٩٧٠	١١	٣	٤	صفر	صفر	٦	صفر
١٩٦٩	٢٢	٧	٧	صفر	٢	٦	صفر
١٩٦٨	٩	٤	٣	صفر	صفر	٢	صفر
١٩٦٧	١٦	٩	٢	صفر	١	٤	صفر
١٩٦٦	٢٣	٦	١	صفر	٢	١٤	صفر
١٩٦٥	٢٨	٢	٢	صفر	٢	٢١	صفر

السنة	جميع المستشفيات	المركزية	الشرقية	الجنوبية الغربيــــة	الغربية	لينشبرج	بيتر سبرج
١٩٦٤	٢٣	١٥	صفر	٢	٣	٣	صفر
١٩٦٣	٣٨	١٠	صفر	٩	٥	١٤	صفر
١٩٦٢	٢٨	٩	٢	٦	٦	٥	صفر
١٩٦١	١٧	١٢	١	١٠	٦	٢	صفر
١٩٦٠	٩٧	٧	٢	١٧	٣٠	٢٧	صفر
١٩٥٩	٧٦	١٩	٩	٢	١٦	١١	١٩
١٩٥٨	١١٠	٢٣	٢	١٢	٤٢	١٧	١٤
١٩٥٧	١١٣	٥٩	٤	صفر	٢٦	٢٤	صفر
١٩٥٦	٨٧	١٦	٤	١٠	٣٧	٢٠	صفر
١٩٥٥	٨٠	٢٣	٤	صفر	٣٩	٤٤	صفر
١٩٥٤	١٩٥	٤٣	١٩	صفر	٣٥	٥٥	١٣
١٩٥٣	١٧٦	٥٥	٦	١٢	٢٣	٨٢	صفر
١٩٥٢	١٥٢	٤٠	٥	صفر	٣٤	٦٥	٦
١٩٥١	٢٠١	٤٤	١٨	١	٥٨	٧٨	٢
١٩٥٠	٢٢٨	٦٢	١١	١٥	٣٢	٧٢	٣٦
١٩٤٩	١١٨	٣٢	٢	صفر	٩	٥٩	١٦
ما قبل عام ١٩٤٩	٥٣٨٠	١١٦٥	٣٠٤	٢٦٨	١٣٠٠	٢٢٠٣	١٤٠

ملحوظة: أُستخلصت هذه البيانات من مجموعة منوعة من تقارير الولاية.

أسباب التخلف العقلى :

كانت برامج التعقيم اليوجينى قد نُفِّذت على أساس المقدمة المنطقية التى تقول بأن معظم حالات التخلف العقلى حالات تورَّث. فى أوائل هذا القرن، كان يُعتقَد أن التخلف

العقلي يحدث نتيجة لأوجه خلل مندلية، هي نتاج لعيب في جين واحد أو في زوج من الجينات، وكان هذا الاعتقاد إلى حد كبير بفضل تأثير تشارلس دافيتبورت. بحلول الثلاثينيات من القرن العشرين أصبح واضحًا أنه في الكثير من العائلات المصابة لا يخضع تاريخ حالة الخلل لقوانين مندل، وهكذا بدأ علماء الوراثة يفترضون أن المسئولية عن هذه الحالات تقع على تفاعل بين جينات عديدة. لا يزال لدينا الكثير لنتعلمه عن أسباب مئات حالات الخلل التي تسمى إجمالاً بالمرض العقلي والتخلف العقلي. ولكننا اليوم قد تقدم إدراكنا بشكل كافٍ يمكِّننا من أن نتناول ما كان يثير اهتمام دافينبورت واليوجينيين.

عادةً ما يصنَّف التخلف العقلي على أنه بسيط أو متوسط أو شديد أو بالغ الشدة. وقد تُوصف كل واحدة من هذه الفئات على وجه التقريب بأنها تشمل الأشخاص الذين تقع نتيجة اختبار ذكائهم في منطقة معينة من مقاييس الاختبار: التخلف البسيط : ٥٥– ٦٩ ؛ والمتوسط: ٤٥–٥٤ ؛ والشديد: ٣٠–٤٤ ؛ والبالغ الشدة: صفر– ٢٩. سنجد أن ٩٠٪ تقريبًا من جميع الأشخاص المتخلفين هم متخلفون بدرجة بسيطة، ومن المؤكد تقريبًا أن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين عُقِّموا كانوا إما متخلفين بدرجة بسيطة أو بدرجة متوسطة. على كلٍّ، كان التعقيم يُجرى عادةً على الأشخاص الذين كان يعتقد أنهم مؤهلون لأن يُطلق سراحهم من المؤسسة إلى المجتمع.

مما يثير السخرية أنه كلما قلت خطورة حالة التخلف، قلت أرجحية أن يشخَّص سببه وقلت أرجحية أن يكون بسبب خلل مندلي. على أن أوجه الخلل المندلية لا تفسر إلا جزءًا صغيرًا نسبيًا من الحالات، حتى بين حالات المتخلفين الأكثر خطورة. فلنتأمل مسحًا حديثًا لأسباب التخلف العقلي الرئيسي (أي باستثناء حالات المتخلفين بدرجة بسيطة). فمن بين ٢٢١ طفلاً كان معامل ذكائهم أقل من ٥٥، كان ١١ طفلاً فقط (أي ٩, ٤٪) يعانون من خلل مندلي معروف. ومن بين باقي الأطفال، عانى ٥٨ طفلاً من خلل في الكروموسومات (عانى معظمهم من متلازمة داون)، وكان لدى ٢٤ طفلاً سبب

بيئى معروف، وعانى ٢٢ طفلاً من متلازمة معروفة دون نمط وراثى معروف، ومن المعتقد أن ١٢ طفلاً منهم كانوا يعانون من مشكلات تتعلق بالمخاض والولادة. تبعثر الآخرون بين فئات أخرى غير وراثية. أُعتبر أن التخلف العقلى للمجموعة الكبرى التى تتكون من ٥٩ فرداً، ليس له أى سبب معروف[٢٦].

لا تختلف هذه النتائج كثيراً عن تلك التى كشف عنها النقاب فى مسح لمدرسة الولاية بفيرنالد في ماساتشوستس فى عام ١٩٧١. فمن بين ١٣٧٨ نزيلاً، كان معامل ذكاء ١٠٧٧ نزيلاً أقل من ٥٠، وكان معامل ذكاء ٣٠١ من النزلاء هو ٥٠ أو أكثر. فى المجموعة الأولى، لم يتسنَّ تعيين أى سبب لتخلف ٣٨٥ شخصاً؛ وفى المجموعة الثانية لم يمكن العثور على أى سبب لتخلف ١٥٦ فرداً. على الرغم من أن المسح لم يسجل أوجه خلل مندلية، إلا أن أى تقدير مهما كان متساهلاً سيدل على أن عدد المصابين بخلل من هذا النوع هو أقل من ١٠٪[٢٧].

حتى عندما ازدادت الأدلة على أن معظم حالات التخلف ليست لأسباب مندلية، فقد أصر الأخصائيون اليوجينيون على تأكيدهم على أن من المرجح بقوة أن ذرية أولئك الذين وُلدوا متخلفين ستولد أيضاً ذرية متخلفة. بدءاً من أوائل الثلاثينيات فى القرن العشرين أُجرى عدد من الدراسات التى تتناول هذه القضية. إحدى أهم هذه الدراسات دراسة عام ١٩٣٣ فى برمنجهام بإنجلترا، حللت الأداء المدرسى لـ ٣٤٥ طفلاً كان آباؤهم أو أمهاتهم قد درسوا فى مدارس خاصة للمَعيبين عقليًا (كما أسمتهم هذه الدراسة). من بين ٣٤٥ طفلاً، كان هناك ٢٥ طفلاً فقط (أى ٧,٥٪) هم أنفسهم مسجلين وقتها فى مدارس خاصة. ومن بين الـ ٣٢٠ طفلاً المتبقين، حدد أن ١٨٪ منهم كانوا "متأخرين"، ولكن الغالبية العظمى كانوا طبيعيين. ومن بين هذه المجموعة الكبيرة، كان لدى ١٣ طفلاً آباء وأمهات كلاهما متخلفين معًا عقليًا. أُعتُبر فرد واحد فقط متخلفًا من بين الأطفال الثلاثة عشر. أدى هذا إلى أن يستنتج ج. ب. س هالداين، وهو عامل رائد فى وراثة العشائر، أن "من المستحيل أن نتنبأ بيقين –

مما نعرفه عن والدَى شخص ما- أنه أو أنها سيكون كعضو فى المجتمع إما أكثر كفاءة أو أقل كفاءة من الغالبية" (٢٨).

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين أجرى شيلدون ريد، وهو أستاذ بعلم وراثة الإنسان فى جمعية مينيسوتا بحثًا واسعًا عن الأطفال الذين وُلدوا من زيجات يكون فيها أحد الوالدين أو كلاهما مصاب بالتخلف. لم يكن للغالبية العظمى من الآباء تشخيص واضح وصنفهم دكتور ريد على أنهم لهم أصول جينية متعددة أو أن حالتهم عائلية. استنتج دكتور ريد أن خطر إنجاب زوجين لطفل متخلف يتناسب عكسيًا مع ذكاء الوالدين، ويكون أكبر إذا كان لديهم من قبل طفل مصاب. كان دكتور ريد قد قدَّر أنه عندما يكون هناك زواج بين شخص متخلف وآخر غير متخلف تكون هناك نسبة خطر من ١١٪ من أنهما سينجبان طفلاً متخلفًا. تطرح نتائج ريد بلا شك أن الأشخاص الذين تكون حالة تخلفهم عائلية، لديهم نسبة خطر أكبر للحمل بأطفال متخلفين(٢٩). ومع ذلك لا تطرح الدراسة أن تقييد تكاثر الأشخاص المتخلفين، سيقلل بشكل كبير من انتشار هذا الخلل فى أجيال تالية.

ربما كان أهم تقدم علمى فى فهمنا لأسباب التخلف العقلى فيما يتعلق بالأطروحات اليوجينية هو الوصف الدقيق لمتلازمة كروموسوم إكس الهش. متلازمة إكس الهش مرض عائلى تحمل فيه المرأة التى عادة ما تكون ذات ذكاء طبيعى، عيبًا وراثيًا يعبِّر عن نفسه كتخلف عقلى فى أبنائها، وهو مرض يشيع تقريبًا بقدر شيوع متلازمة داون. على الرغم من أن متلازمة إكس الهش لا تسلك حقًا وفقًا للقوانين المندلية (التفاصيل تتجاوز مدى هذا الكتاب)، إلا أنه لا يزال يمكننا أن نقلل بقوة من انتشار المرض عن طريق تعيين الحاملين له والأفراد المصابين به وتقييد تكاثرهم. ومع ذلك، سيكون تأثير ذلك فى العبء الإجمالى للتخلف العقلى، تأثيرًا صغيرًا، وستكون التكلفة الاقتصادية كبيرة. هذا بالإضافة إلى أنه ليس من المرجح أن المجتمع الأمريكى المعاصر سيجيز أو ينبغى أن يجيز برامج لتقييد الحق فى التكاثر.

فى بداية تسعينيات القرن العشرين وعلى الرغم من مرور أكثر من قرن من الاهتمام بالأمر، إلا أن فهمنا لأسباب التخلف العقلى، لا يسمح لنا بأن نستنتج أن تعقيم الأشخاص المتخلفين سيغير جوهريًا من انتشار التخلف فى أجيال المستقبل. ذلك أن الأسباب غير المندلية ـ هى ببساطة ـ أكبر بكثير من الإسهام المندلى.

مستقبل التعقيم الإجبارى :

يبدو أن عصر التعقيم الإجبارى لأسباب يوجينية قد انتهى، إذا أخذنا فى الاعتبار القيود التى وضعتها الحكومة على استخدام الموارد المالية الفيدرالية لتوفير خدمات التعقيم للفقراء، والأسلوب الحذر الذى تناولت به محاكم الولايات التماسات تعقيم الأشخاص المتخلفين. وكما رأينا، فإن المشكلة الأكثر إلحاحًا الآن هى كيف نؤكد "حق" الشخص المتخلف فى أن يُعقَّم.

فكرة أن التعقيم الاختيارى يمكنه أن يحصد فوائد اجتماعية بتقليل نفقات الإصلاح الاجتماعى، ما زالت بالفعل فكرة جذابة بشكل مزعج فى بعض النواحى. فعلى سبيل المثال، خلال الستينيات من القرن العشرين درس عدد من الهيئات التشريعية بالولايات مشروعات قوانين صُممت لتثبيط ولادة أطفال غير شرعيين. أقرت مسيسيبى ولويزيانا قوانين جعلت الوالدية بدون زواج، جريمة يُعاقَب عليها بثلاثين إلى تسعين يومًا فى السجن. فى عام ١٩٦٠ أصدر مجلس الشيوخ بماريلاند مشروع قانون جعل من الجنايات أن ينجب المرء أكثر من طفلين غير شرعيين، ولكن مجلس النواب رفض مشروع القانون. وعلى نحو مماثل حدث فى عام ١٩٦٧ أن حكم قاضٍ بأوهايو بأن امرأة لديها طفلان غير شرعيين قد انتهكت قانون الولاية لإهمال الأطفال بعجزها عن أن توفر لهما "بيئة أخلاقية مستقرة"[٣١]. فى ولايات عديدة نظر المشرِّعون فى مسألة أن تُقصَر الإعانات المالية لدعم الأطفال، على الأمهات المتلقيات للإعانة

الاجتماعية اللاتي يوافقن على أن يُعقَّمن. في عام ١٩٨٠ طرح رئيس "مجلس الموارد بتكساس" بجرأة فكرة أن متلقي الإعانات الاجتماعية ينبغي أن يخضعوا لعمليات تعقيم إجبارية[٣٢].

ليست هناك أي عملية مسح رسمية حديثة عن الرأي العام حول التعقيم الإجباري ولكن من الممكن على الأقل أن يكون شيوع عملية ربط قناة فالوب وقطع الوعاء الناقل للمَنيّ كخيار لتخطيط الأسرة أمراً فيه ما يقلل القلق بشأن التهديد الذي يشكله التعقيم على الأشخاص المتخلفين. سجل "المركز القومي للإحصاءات الصحية" أنه بحلول عام ١٩٧٦ كان ثلث الأزواج بالأمة الذين كانت زوجاتهم في سن الإنجاب، قد اختاروا التعقيم كوسيلة للتحكم في النسل[٣٣]. تختلف المواقف تجاه هذه الجراحة اليوم اختلافاً واسعاً عما كانت عليه منذ ستين عاماً مضت، عندما كان الناس يخلطون بين أمر قطع الوعاء الناقل للمَنيّ وأمر الخَصي وعندما لم يكن منظار البطن قد أُخترع بعد.

كانت هناك بعض استفتاءات رأي غير علمية تثير الاهتمام فيما يتعلق بالتعقيم الإجباري. في عام ١٩٨١ سأل عضو بالهيئة التشريعية بتكساس جمهور دائرته الانتخابية في هوستون عما إذا كانوا يؤيدون تعقيم النساء اللاتي يتلقين إعانات اجتماعية ولديهن ثلاثة أطفال على الأقل. أيد أفراد الدائرة استخدام الربط بين الإعانات الاجتماعية والتعقيم بعدد أصوات من ٣٥٣٣ مقابل ٢٦٠٤[٣٤]. وإذا كان هناك خشية من أن يرفض المرء هذا الأمر باعتباره نوع من التواء حاد في سياسة تكساس، دعنا ننظر أمر نتائج استفتاء عبر الهاتف أجرته مجلة "بوسطون جلوب" في مارس عام ١٩٨٢، طرحت "جلوب" سؤالاً هو: "هل تؤيد التعقيم الإجباري للمرضى العقليين؟" أجاب بالتأييد ٤٨٪ من بين ٢٤٩ شخصاً ممن أدلوا بإجابة[٣٥].

ثمة ظن بأن النزعة الإجرامية كامنة في الجينات، وهو ظن له شعبية دائمة تمتد إلى المجتمع العلمي. دكتور سارنوف ميدنيك أخصائي سيكولوجي بكاليفورنيا، حاجّ بمثابرة بأن النزعة إلى الإجرامية قد تورَّث[٣٦]. في عام ١٩٦٨ تم اكتشاف أن

الأشخاص الذين لديهم كروموسوم واى (y) إضافي موجودون بأعداد أكثر من المتوقع فى المؤسسات العقلية- العقابية، وقد أثار هذا الاكتشاف اهتمام جماعة من الباحثين في علم الجريمة ذوى التوجه البيولوجى[٣٧]. عندما تزايد الاهتمام بمشكلة كروموسومات إكس واى واى (xyy)، سارعت وكالة فيدرالية، هى "إدارة مساعدة تنفيذ القانون"، بتمويل العلماء ليدرسوا النزعة الإجرامية "البيولوجية".

تطرح هذه الحكايات أن الاقتراحات التى تقدَّم لإجبار الناس على الخضوع للتعقيم ستستمر فى الظهور. من المحتمَل أن أمهات الإعانات الاجتماعية لا سيما النساء الشابات اللائى لديهن أطفال عديدة، سيبقين هدفًا أثيرًا للتعقيم. ولكن هناك ظروف أخرى قد يُقترح فيها التعقيم. لقد أصبحت سياسة بعض أصحاب العمل أن يمنعوا النساء الخصيبات من العمل فى وظائف تعرضهن لعوامل معروفة أو محتملة لإنجاب وليد مسخ. فى عام ١٩٧٩ سُجل على نطاق واسع أن خُمس نساء كن يعملن فى مصنع أمريكى للسياناميد فى ويلو أيلاند بويست فرجينيا، قد خضعن للتعقيم ليحتفظن بوظائفهن التى عرضتهن لمستويات مرتفعة من الرصاص، وهو عامل معروف لإنجاب المسوخ. أدى هذا إلى تفتيش قامت به "إدارة الصحة والسلامة المهنية"، أُستُنتج منه أن الشركة قد انتهكت واجبها العام بتوفير "مكان للعمل خالٍ من مصادر الخطر المعروفة التى تسبب أو من المرجح أن تسبب الوفاة أو ضررًا جسديًا خطيرًا". عارضت الشركة تلك الدعوى، وأعيد فى النهاية النظر فى القضية من قِبَل محكمة الولايات المتحدة للاستئناف. فى الحكم الذى كتبه القاضى روبرت بورك، فسرت محكمة الاستئناف شرطًا أساسيًا فى قانون الصحة والسلامة المهنية بطريقة وضعت سياسة التعقيم بالشركة بعيدًا عن إشرافها، معلنةً فى الواقع شرعية طريقة معالجة مصنع السياناميد الأمريكى للتعرض لعوامل إنجاب وليد مسخ[٣٨].

فى السنوات التالية كشفت شركات كبرى عديدة عن أنها تتخذ سياسة لإبعاد النساء الخصيبات عن الوظائف التى تعتقد الشركات أنها تعرض العاملين لمستويات

من مواد كيميائية قد تشكل خطراً على الجنين فى تناميه. أدى هذا إلى توجيه اتهامات إلى أصحاب العمل، الذين يفتقرون غالبًا لمعطيات قوية تدعم سياساتهم، فوجه لهم الاتهام بأنهم يستخدمون الاهتمام بشأن "حقوق الجنين" كستار للتمييز ضد المرأة[٣٩].

قامت قلة من النساء بمقاضاة أصحاب عملهن، وحاججن بأن الاختيار بين إثبات العقم أو الإبعاد عن محل العمل ينتهك "الحق السابع" من "قانون الحقوق المدنية" الذى يحظر التمييز فى العمل لأسباب تتعلق بالجنوسة. القضايا المطروحة هكذا عويصة حيث تتطلب تقييم وزن المخاطر الممكنة على الأطفال الذين لم يُحمَل بهم بعد فى مقابل المخاطر الحقيقية للتمييز فى العمل. انقسمت المحاكم فى كيفية تناولها لهذه القضايا. ففى أوهايو حكمت محكمة مقاطعة فيدرالية فى قضية امرأة نُقلت بعيداً عن التعرض لكلوريد الفينيل ولكن صاحب عملها لم يقلل من أجرها ولم تستطع المرأة أن تقدم أى دليل على أن النقل سيضر بمسارها المهنى، فحكمت المحكمة بأنها ليس لها حق المطالبة بالحق السابع. كانت المحكمة متعاطفة مع خوف الشركة من أنها ستقاضَى إذا أنجبت المرأة طفلاً مَعيبًا[٤٠]. فى ديسمبر عام ١٩٨٢ حكمت "محكمة الاستئناف الطوافة" على نحو مختلف، عندما ارتأت أن سياسة شركة أولين لتقييد توصل النساء الخصيبات للعمل فى وظائف معينة لما فى ذلك من خطر ممكن على الجنين وإن كان خطراً غير معروف، هى سياسة يمكن أن تشكل انتهاكًا للحق السابع[٤١]. فى مايو عام ١٩٩٠ أيدت المحكمة العليا لكاليفورنيا حكمًا أصدرته محكمة أدنى بأن صاحب العمل لا يمكن أن يحرم المرأة من وظيفة يمكن أن تضر بجنين ربما تحمل به[٤٢]. حل هذه المشكلة لا يخص المحاكم، فهو يتطلب فهمًا أرقى كثيراً مما لدينا الآن لأسباب العيوب الخلقية فى المواليد. على الرغم من ذلك، إلا أننى أظن أن المحاكم التى تستمع حاليًا إلى دعاوى "الحق السابع" ستطلب من أصحاب العمل أن يقدموا الأدلة العملية التى تدعم سياساتهم فى نقل العاملين بالوظائف. ومع ذلك فإنه لو وجدت هبة عاصفة

من قضايا ناجحة يرفعها أطفال يولدون بعيوب خلقية من نساء يعملن فى بيئات سامة، فقد تبدى محاكم الاستئناف عندها تعاطفًا أكبر مع الإجراءات الوقائية لأصحاب العمل.

يستطيع المرء أن يكتب مجلداً كاملاً عن استخدام التعقيم الإجبارى فى التحكم فى عدد السكان. بينما نجد أنه من غير المرجح أن الولايات المتحدة ستبدأ مثل هذه السياسة بأى حال، فإن هناك برامج من هذا النوع قد اُستعملت بالفعل فى الهند والصين. فى عام ١٩٥١ أصبحت الهند أول دولة تقر برنامجًا لتخطيط الأسرة، إلا أنه فى السنوات العشرين التالية ظل عدد سكانها يرتفع ليصل من ٣٥٦ مليون إلى ٥٤٨ مليون. فى مواجهة لهذا الانفجار، بدأت الحكومة تدعم التعقيم الطوعى. لكن عدد السكان استمر فى الارتفاع، وفى عام ١٩٧٥ أطلقت الحكومة خطة طموحة لخفض معدل المواليد من ٣٥ فى الألف إلى ٢٥ فى الألف فى أقل من عشر سنوات. كان التعبير الأكثر درامية عن هذه السياسة، هو إقرار ولاية ماهاراشترا لمشروع قانون للتعقيم الإجبارى فى عام ١٩٧٦. فشل مشروع القانون فى أن يصبح قانونًا عندما رفض رئيس الهند أن يوقع عليه، وكان المشروع يشترط أنه عندما يكون لدى الزوجين ثلاثة أطفال أحياء، يجب أن يخضع الزوج الذكر للتعقيم خلال ١٨٠ يومًا من ميلاد الطفل الثالث. وضع مشروع القانون استثناءات للعائلات التى يكون فيها الأطفال الثلاثة جميعًا من نفس الجنس، أو إذا كان الطفل الأصغر أكبر من خمس سنوات. أثار مشروع القانون عاصفة من الاحتجاج فى الهند، وسرعان ما خفف رئيس الوزراء ديزاى من دعم الحكومة التعقيم[٤٣].

ما إن كادت العاصفة تخمد فى الهند حتى أعلن قادة الصين أنهم ينشئون سياسة تحبذ عائلة الطفل الواحد. على الرغم من أن النظام الشيوعى الصينى كان قد اعتنق سياسة مؤيدة للمواليد عندما تقلَّد السلطة فى عام ١٩٤٩، إلا أنه بحلول أواخر الخمسينيات من القرن العشرين كان هناك قلق خطير بشأن الحاجة إلى كبح نمو عدد

السكان. بين عام ١٩٦٥ وأواخر السبعينيات من القرن العشرين نجحت الصين فى أن تخفض المعدل التقريبى للمواليد من ٣٧ فى الألف إلى ما يقرب من ٢٠ فى الألف. خلال هذه الفترة كان التركيز الأساسى على تأخير الزواج.

مع القاعدة السكانية الضخمة للصين، فإنه حتى مع هذا الانخفاض الدرامى فى معدل المواليد ظلت الصين تجابه معدل نمو يزيد عن مليون شخص كل شهر. إزاء التوقعات المخيفة للديموغرافيين فى الصين، قرر القادة الصينيون السعى لوقف نمو عدد السكان بحلول عام ٢٠٠٠. فى عام ١٩٧٩ أطلقت الصين برنامج "ميثاق الطفل الواحد" ؛ وبحلول عام ١٩٨٠ كان التنفيذ العنيف لهذه السياسة قد أثار جدلاً قوميًا. كانت المجتمعات القروية وقادة الجيش من بين أولئك الذين عارضوا بقوة هذا الانخفاض الدرامى، ولكن القوى المعادية للنمو هى التى سادت. فى عام ١٩٨١ قدمت الحكومة حوافز اقتصادية قوية لتأخير الزواج، وشكلت حد الطفل الواحد لكل عائلة. فُرضت هذه الحوافز بضغط شديد من الأنداد. يتلقى الأزواج المذعنون مكافآت شهرية إضافية صغيرة وحصصًا من الطعام، ورعاية صحية مجانية، وأفضلية لدخول المدارس، وأفضلية فى الحصول على المسكن والوظائف، وأفضلية التعليم الأعلى للطفل، ومعاشات أعلى (لأولئك الذين يعملون مباشرة بالدولة لا سيما فى المناطق الريفية). الأزواج الذين يوقعون على الميثاق ولكنهم ينقضونه فيما بعد بحمل طفل ثانٍ، يجب أن يعيدوا جميع ما تلقوه من مزايا الطفل الواحد. تدّعي تقارير مبكرة من سيتشوان، وهى مقاطعة من مائة مليون فرد، أنه كان هناك انخفاض مذهل فى معدل المواليد وصل إلى ٧٢٪ فى السنوات القليلة الماضية(٤٤).

لكن برنامج التحكم فى النسل فى الصين أحدث سخطًا كبيرًا. استشهد أحد المراسلين بمراقب أجنبى فى مقاطعة هيبى يقول: "هناك أفراد يذهبون ويطرقون على الأبواب كل ليلة ويجادلون مع من لا يتقبلون الميثاق". كان موظفو المحليات الذين يعملون فى الحملة قد حُذروا من أنه "يجب ألا تخافوا من أن تفشلوا". عندما سُئل أحد

موظفى المحليات عن أولئك الذين لم يوقعوا على الميثاق، رد ببساطة قائلاً: "سيوقع كل فرد على الميثاق"(٤٥). دفعت سياسة الطفل الواحد لكل عائلة فى الصين عدداً من الصينيين إلى طلب اللجوء السياسى فى الولايات المتحدة. يسجل محامو الهجرة أن عدداً من موكليهم يدَّعون أنهم قد أُجبروا على الخضوع للتعقيم. أنكر ممثلو الحكومة الصينية تنفيذ أى عمليات للتعقيم الإجبارى، ولكن يبدو أن ضغطًا كبيرًا يمارَس على الأشخاص ليخضعوا طوعًا للجراحة(٤٦).

إذا أخذنا فى الاعتبار طريقة الصينيين العدوانية للحد من نمو عدد السكان، ينبغى ألا نفاجأ من أن الصينيين يُعقِّمون الأفراد المتخلفين بشكل روتينى. فى عام ١٩٨٩سجلت صحيفة "نيويورك تايمز" أن إقليمًا فى الصين قد سن قانونًا للتعقيم لا يختلف عن تلك القوانين التى سادت كثيراً ذات يوم فى الولايات المتحدة. خلال عام واحد نتج عن هذا القانون الذى يستهدف المتخلفين المتزوجين، أكثر من ألف عملية تعقيم. لاحظت "مجلة تايمز" أن "القانون قد رُحب به على مستوى الدولة، وأن الرسميين يقولون إن الهيئة التشريعية القومية وست حكومات محلية يفكرون بإقرار تشريع مشابه"(٤٧).

لا أقصد بالإشارة إلى تهديدات التعقيم الإجبارى فى الهند والصين، أن ألمح إلى أن الولايات المتحدة معرَّضة لخطر مماثل. على أنه فى عصر به موارد محدودة وجدل دائم حول نفقة برامج الإصلاح الاجتماعى، لن يكون خياليًا أن نتصور وجود حملات لتشكيل أنشطة الإنجاب فى جماعات معينة من الأفراد. من بين أكثر الجماعات المستهدفة وضوحًا، الأشخاص المعرضون للعوامل التى تسبب الطفرات أو عوامل إنجاب طفل مسخ، وأولئك غير القادرين على رعاية أطفالهم (إما لأسباب طبية أو اقتصادية)، والأشخاص المعرضون بشكل خاص لخطر حمل أطفال يصابون بأمراض خطيرة لا علاج لها. فى حالة واحدة على الأقل، كان هناك زوجان لديهما طفل مصاب بالتليف الكيسى (وهو مرض لا يُشفى تسببه كروموسومات جسدية متنحية، ويؤثر فى

الرئتين والبنكرياس) وقد حذرهما أفراد هيئة العاملين فى منظمتهم للحفاظ على الصحة من أن التغطية الصحية لن تمتد لطفل ثانٍ يصاب بالمرض. إلا أن المنظمة قد تراجعت بعد شكاوى من الوالدين والمستشارين الوراثيين الذين طلبت منهم العائلة تشخيصًا سابقًا للولادة.

يثبت تاريخ التعقيم الإجبارى لنزلاء المؤسسات أن المجتمع لم يتردد أحيانًا فى أن يتبع إجراءات أدرك أنها توفر النفقات، على حساب الحريات الشخصية. هناك إغراء بأن نرفض حكايات آل جيوك وآل كاليكاك ورد فعل مجتمعنا عليها باعتبار أنها حكايات غريبة من عصر مضى. على أن السبيل الأفضل هو أن نتذكر أنه منذ عهد ليس ببعيد جداً، كان ستون ألف مواطن أمريكى قد أُخضعوا باسم العلم للتعقيم اليوجينى. يجب علينا أن نحترس دائمًا ضد نوع الفكر المختل الذى دعم هذا النشاط.

معجم بالمصطلحات الإنجليزية

(عربى- إنجليزى)

(أ)

ابله	imbecile
إثنية	ethnicity
اختلاج	ataxia
اضطراب – خلل – مرض	disorder
إطلاق السراح المشروط	parole
التهاب العصب البصرى	opti neuritis
التهاب بالدماغ	encephaliti
التهاب ببطانة الرحم	endometritis
التهاب قناة فالوب	salpingiti
الإثنولوجيا	ethnolog
الارتداد إلى الجريمة	recidivis
الاستيلاد الداخلى	breeding in

الانتخاب الطبيعى	natura selectio
انحراف	devianc
انحطاط	degeneratio
انقسام الخلية الفتيلى	mitosis

(ب)

الباليونتولوجيا	paleontology
البلاجرا	pellagra

(ت)

التأسل	atavism
تاى ساكس (مرض)	tay - sachs
تخلف عقلى	mental retardation
التزاوج البينى	intermarriag
التعقيم	sterilizatio
التليف الكيسى	cysti fibrosis
تمازج الأجناس	miscegenatio
التمييز العرقى	racial discriminatio

(ج)

sex	جنس
sexuality	الجنسانية
gende	جنوسية
paranoia	جنون العظمة
manic - depressiv illness	جنون الهوس الاكتئابى
gen recessiv	جين متنحٍ
genic	جينى

(ح)

spermati cord	الحبل المنوى
biologica determinism	الحتمية البيولوجية
cultura determinism	الحتمية الثقافية
occipita fossa	حفرة قذالية

(خ)

dementia praecox	الخرف المبتسر
congenital	خِلقى
inborn	خَلقى

(ذ)

ذهان (مرض عقلى)	psychosis

(ر)

رقص هنتنجتون	Huntingto chorea
رواق ضغط	lobby

(س)

سلسلة النسب	genealogy

(ش)

شبيه المجرمين	criminaloid
شجرة نسب	pedigree
الشيزوفرينيا	schizophrenia

(ض)

ضعيف العقل	feebleminded
ضمور بصرى	opti atrophy

(ط)

mutation	طفر

(ع)

disabled	عاجز
race	عـرق
neuropathy	عصـاب
cosmology	علم الكونيات
psycholog behaviora	علم النفس السلوكى
populatio genetics	علم وراثة العشائر
racis	العنصرية - العرقية
defec	عيب - تخلف

(غ)

comatos	غيبوبة

(ف)

caco genics	فساد الأعراق

(ق)

heritability	قابلية الوراثة
euthanasia	القتل الرحيم
salpingectomy	قطع قناة فالوب
vasectomy	قطع الوعاء الناقل للمنى

(ك)

chromosome	كروموسوم
freckle	كلف
chloride viny	كلوريد الفينيل

(م)

retarded	متخلف
Dow Syndrome	متلازمة داون
Fragil Syndrome	متلازمة كروموسوم الهش
poo gen	المستودع الجينى
handicappe	معاق
I	معامل الذكاء
idio	معتوه

منع الإنسال	asexualizatio
منظار البطن	laparoscope

(ن)

ناقلات الصفات	gemmules
نزعة إجرامية	criminality
نسيج جرثومى	ger tissue

(هـ)

هجين	mongrel
الهوس الاكتئابى	manic depressiv illness
الهومينيد	hominid

(و)

والدية	parenthood

(ى)

اليوجينيا	eugenics

معجم بالمصطلحات الإنجليزية

(إنجليزى - عربى)

(a)

anthropology	الأنثروبولوجيا
anthropometry	الأنثروبومترية
asexualization	منع الإنسال
atavism	التأسل
ataxia	اختلاج

(b)

behavioral psychology	علم النفس السلوكى
biological determinism	الحتمية البيولوجية
breeding in	الاستيلاد الداخلى

(c)

caco- genics	فساد الأعراق

chromosome	كـرومـوسـوم
comatose	غيبوبة
congenital	خِلقى
cosmology	علم الكونيات
criminality	النزعة الإجرامية
criminaloid	شبيه المجرمين
cultural determinism	الحتمية الثقافية
cystic fibrosis	التليف الكيسى

(d)

defective	متخلف – معيوب
degeneration	انحطاط
dementia praecox	الخرف المبتسر
deviance	انحراف
disabled	عاجز
disorder	اضطراب
Down Syndrome	متلازمة داون

(e)

encephalitis	التهاب بالدماغ

endometritis	التهاب ببطانة الرحم
ethnicity	إثنية
ethnology	الإثنولوجيا
eugenics	اليوجينيا
euthanasia	القتل الرحيم

(f)

feebleminded	ضعيف العقل
Fragile X Syndrome	متلازمة كروموسوم X الهش
freckle	كلف
Fredrich ataxia	اختلاج فريدريك

(g)

gemmules	ناقلات الصفات
gender	جنوسية
genealogy	سلسلة النسب
gene pool	المستودع الجينى
genic	جينى
germ tissue	نسيج جرثومى

(h)

handicapped	معاق
heritability	قابلية الوراثة
hominid	الهومينيد
Huntington chorea	رقص هنتنجتون

(i)

idiot	معتوه
imbecile	أبلـه
inborn	خَلقى
inbreeding	الاستيلاد الداخلى
intermarriage	التزاوج البينى
IQ	معامل الذكاء

(L)

laparoscope	منظار البطن
lobby	رواق ضغط

(m)

manic- depressive illness	جنون الهوس الاكتئابى

mental retardation	تخلف عقلى
miscegenation	تمازج الأجناس
mitosis	انقسام الخلية الفتيلى
mongrel	هجين
mutation	طفر

(n)

natural selection	الانتخاب الطبيعى
neuropathy	العصاب

(O)

occipital fossa	حفرة قذالية
optic atrophy	الضمور البصرى
optic neuritis	التهاب العصب البصرى

(p)

paleontology	الباليونتولوجيا (علم الإحاثة)
paranoia	جنون العظمة
parenthood	والدية

parole	إطلاق السراح المشروط
pedigree	شجرة نسب
pellagra	البلاجرا
population genetics	علم وراثة العشائر
psychosis	ذهان (مرض عقلي)

(r)

race	عرق
racial discrimination	التمييز العرقى
racism	العنصرية - العرقية
recessive genc	جين متنحٍ
recidivism	الارتداد إلى الجريمة
retarded	متخلف

(s)

salpingectomy	قطع قناة فالوب
salpingitis	التهاب قناة فالوب
schizophrenia	الشيزوفرينيا (الفُصام)

sex	جنس
sexuality	جنسانية
sterilization	التعقيم

(t)

Tay- sachs	مرض تاى ساكس

(v)

vasectomy	قطع الوعاء الناقل للمنى
vinyl chloride	كلوريد الفينيل

المراجع

Chapter 1: The Heritability of Degeneracy

1. A. E. Sturtevant, "The early Mendelians," *Proc. Amer. Phil. Soc.*, 1965, 109 (no. 4): 199-204.
2. F. Galton, *Hereditary Genius: An Inquiry into Its Laws and Consequences.* (London: Macmillan, 1869), p. 14.
3. F. Galton, *English Men of Science: Their Nature and Nurture* (London: Macmillan, 1874).
4. D. W. Forrest, *Francis Galton: The Life and Work of a Victorian Genius* (New York: Taplinger, 1974), p. 122.
5. F. Galton, *Inquiries into Human Faculty and Its Development* (London: Macmillan, 1883).
6. Forrest, *Francis Galton,* p. 260.
7. A. Weismann, *The Germ-Plasm: A Theory of Heredity* (London: Walter Scott, 1893).
8. E. Haeckel, *The Evolution of Man* (New York: Appleton, 1896).
9. R. Hofstadter, *Social Darwinism in American Thought* (Boston: Beacon Press, 1965), p. 33.
10. H. Spencer, *Social Statistics* (London: John Chapman, 1851), p. 44.
11. J. C. Greene, "Some early speculations on the origin of human races," *Amer. Anthropol.,* 1954, 56: 31-41.
12. W. Stanton, *The Leopard's Spots: Scientific Attitudes toward Race in America, 1815-1859* (Chicago: University of Chicago Press, 1960), pp. 1-14.
13. S. G. Morton, *Crania Americana* (Philadelphia: John Pennington, 1839).
14. S. J. Gould, *The Mismeasure of Man* (New York: Norton, 1981), p. 171.
15. E. Jarvis, "Statistics of insanity in the United States," *Boston Med. Surg. J.,* 1842, 27: 116-21, 281-82.
16. A. Deutsch, "The first U.S. census of the insane (1840), and its use as pro-slavery propaganda," *Bull. Hist. Med.,* 1944, 5: 469-82.
17. J. C. Nott, "The mulatto a hybrid—probable extermination of the two races if the whites and blacks are allowed to intermarry," *Am. J. Med. Sci.,* 1843, 6: 252-56.
18. Stanton, *Leopard's Spots,* p. 175.
19. G. Lombroso-Ferrero, *Lombroso's Criminal Man* (reprint, Montclair, New Jersey: Patterson Smith, 1972), p. vii.
20. Ibid., pp. xxiv-xxv.
21. H. M. Boies, *Prisoners and Paupers* (New York: Putnam, 1893), pp. 267-68.

22. Ibid., pp. 269-70.
23. A. H. Estabrook, *The Jukes in 1915* (Washington, D.C.: Carnegie Institute, 1916), pp. v-vi.
24. R. L. Dugdale, *The Jukes: A Study in Crime, Pauperism, and Heredity*, 4th ed. (New York: Putnam, 1910), p. 7.
25. Ibid., pp. 26-27.
26. R. L. Dugdale, "Hereditary pauperism as illustrated in the Juke family" (Paper read at the American Social Science Association meetings, Saratoga, New York. This paper is cited in *The Jukes in 1915*, p. 1).

Chapter 2: The Cost of Degeneracy

1. R. C. Scheerenberger, *A History of Mental Retardation* (Baltimore: Brookes, 1983), pp. 109-36.
2. "Status of the Work before the People and the Legislatures," in *The Proceedings of the Association of Medical Officers of American Institutions for Idiotic and Feeble-Minded Persons* (hereafter *Proc. AMO*) (Philadelphia: Lippincott, 1878), p. 96.
3. Ibid., pp. 103-6.
4. "Status of the Work," in *Proc. AMO* (Philadelphia: Lippincott, 1880), pp. 163-66.
5. "Status of the Work," in *Proc. AMO* (Philadelphia: Lippincott, 1885), p. 361.
6. "Status of the Work," in *Proc. AMO* (Philadelphia: Lippincott, 1888), pp. 77-78.
7. R. A. Mott, "Welcoming Remarks," in *Proc. AMO* (Philadelphia: Lippincott, 1890), pp. 117-22.
8. A. W. Wilmarth, "Presidential Address," in *Proc. AMO* (Philadelphia: Lippincott, 1895), p. 607.
9. Dugdale, *The Jukes*, p. 167.
10. I. Kerlin, "Report to the Eleventh National Conference of Charities and Reforms," in *Proc. AMO* (1885), p. 404.
11. I. Kerlin, "Report of Standing Committee on Provision for Idiots," in *Proc. AMO* (Philadelphia: Lippincott, 1886), pp. 506-7.
12. O. McCulloch, "The Tribe of Ishmael: A Study in Social Degradation," in *Proc. Fifteenth Nat. Conf. Char. Corrections* (Buffalo, N.Y., 1888).
13. Boies, *Prisoners and Paupers*, p. 10.
14. F. W. Robertson, "Sterilization for the criminal unfit," *Amer. Med.*, 1910, 5: 349-61.
15. Dugdale, *The Jukes*, p. 160.
16. C. E. Rosenberg, "Charles Benedict Davenport and the beginning of human genetics," *Bull. Hist. Med.*, 1961, 35: 266-76.
17. C. B. Davenport, "Heredity of some human physical characteristics," *Proc. Soc. Exp. Biol. Med.*, 1908, 5: 101-2.
18. G. E. Allen, "The Role of Experts in Scientific Controversy," in *Scientific Controversies: Case Studies in the Resolution and Closure of Disputes in Science and Technology*, ed. H. T. Engelhardt, Jr., and A. L. Caplan (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 183.

19. F. Danielson and C. Davenport, *The Hill Folk: Report on a Rural Community of Hereditary Defectives* (Cold Spring Harbor, New York: Eugenics Record Office, 1912), pp. 11-12.
20. A. Estabrook and C. Davenport, *The Nam Family: A Study in Cacogenics*. (Cold Spring Harbor, New York: Eugenics Record Office, 1912), p. 1.
21. Estabrook, *Jukes in 1915*, p. 1.
22. H. H. Goddard, *The Kallikak Family* (New York: Macmillan, 1912).
23. The biographical material on Goddard is based largely on an interview with Dr. M. S. Crissey at her home in Flint, Michigan, in 1982. She did graduate work with Dr. Goddard.
24. H. H. Goddard, *Heredity of Feeblemindedness*, Bulletin no. 1 (Cold Spring Harbor, New York: Eugenics Record Office, 1910).
25. H. H. Goddard, *Feeble-mindedness: Its Causes and Consequences* (New York: Macmillan, 1914).
26. M. S. Crissey, "Ghosts of the Jersey pines," Paper delivered at the Annual Meeting of the American Psychological Association, New York, Sept. 4, 1979.
27. Goddard, *Kallikak Family*, p. 50.
28. Gould, *Mismeasure of Man*, p. 171.
29. J. Higham, *Strangers in the Land* (New York: Atheneum, 1965), p. 72.
30. Ibid., p. 104.
31. R. L. Garis, *Immigration Restriction* (New York: Macmillan, 1927), pp. 239-49.
32. Ibid., pp. 89-102.
33. Ibid., p. 112.
34. K. M. Ludmerer, *Genetics and American Society* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1972).
35. W. Wadlington, "The Loving case: Virginia's antimiscegenation statute in historical perspective," *Virg. Law Rev.*, 1966, 52: 1189-1223.
36. J. G. Mencke, *Mulattoes and Race Mixture: American Attitudes and Images, 1865-1918* (Ann Arbor: UMI Research Press, 1959), p. C39.
37. "Intermarriage with negroes—a survey of the states," *Yale Law J.*, 1927, 36: 858-66, 862.
38. H. M. Applebaum, "Miscegenation statutes: a constitutional and social problem," *Georgetown Law J.*, 1964, 53: 49-91.
39. "Status of the Work," in *Proc. AMO* (Philadelphia: Lippincott, 1886), p. 350.
40. Mott, "Welcoming Remarks," p. 117.
41. Wilmarth, "Presidential Address," p. 607.
42. "Report of the Standing Committee on the Criminal Law," in *Proc. Ann. Cong. Nat. Prison Assoc. U.S.* (Pittsburgh: NPA Press, 1897), p. 152.
43. C. B. Davenport, *State Laws Limiting Marriage Selection* (Cold Spring Harbor, New York: Eugenics Record Office, 1913).
44. C. B. Davenport, *Huntington's Chorea in Relation to Heredity and Eugenics*, Bulletin no. 17 (Cold Spring Harbor, New York: Eugenics Record Office, 1916).
45. Davenport, *State Laws Limiting Marriage Selection*, p. 44.
46. *Gould v. Gould*, 78 Conn. 242, 61 Atl. 604 (1905).

47. G. L. Cannon and A. J. Rosanoff, "Preliminary report of a study of heredity in insanity in the light of the Mendelian laws," *J. Nerv. Ment. Dis.*, 1911, 38 (no. 5): 272-79.
48. F. E. Daniel, "Emasculation for criminal assaults and for incest," *Tex. Med. J.*, 1907, 22: 347.
49. P. I. Nixon, "A pioneer Texas emasculator: a chapter from the life of Dr. Gideon Lincecum," *Tex. Med. Hist.*, May 1940, 34-48.
50. F. E. Daniel, "Emasculation of masturbators—is it justifiable?" *Tex. Med. J.*, 1894, 10: 239-44.

Chapter 3: The Surgical Solution

1. A. J. Ochsner, "Surgical treatment of habitual criminals," *JAMA*, 1899, 53: 867-68.
2. J. E. Mears, "Asexualization as a remedial measure in the relief of certain forms of mental, moral, and physical degeneration," *Boston Med. Surg. J.*, 1909, 161: 584-86.
3. *Dictionary of American Biography*, vol. 13 (1934), s.v. "Oschner, Albert John."
4. H. C. Sharp, "The severing of the vasa deferentia and its relation to the neuropsychopathic constitution," *N.Y. Med. J.*, 1902, 411-14.
5. Ibid., p. 411.
6. R. C. Ellinwood, "Vasectomy," *Cal. St. Med. J.*, 1904, 2: 60-62.
7. S. D. Risley, "Is asexualization ever justifiable in the case of imbecile children?" *J. Psycho-Asthenics*, 1905, 9: 92-98.
8. H. H. Laughlin, *Eugenical Sterilization in the United States* (Chicago: Chicago Psychopathic Laboratory, 1922).
9. H. C. Sharp, "Rendering Sterile of Confirmed Criminals and Mental Defectives," *Proc. Ann. Cong. Nat. Prison Assoc. U.S.* (Pittsburgh: NPA Press, 1907), pp. 177-85.
10. M. Madlener, "Uber sterilisierende operationen an den tuben," *Zentralbl. F. Gynak.*, 1919, 43: 380-84.
11. American Urological Association, *History of Urology*, ed. E. G. Ballenger et al. (Baltimore: Williams & Wilkins, 1954), pp. 50-51.
12. W. T. Belfield, "Race suicide for social parasites," *JAMA*, 1908, 50: 55-56.
13. Mears, "Asexualization as a remedial measure."
14. H. C. Sharp, "Vasectomy as a means of preventing procreation of defectives," *JAMA*, 1909, 53: 1897-1902.
15. Ibid., p. 1902.
16. C. B. Davenport and D. F. Weeks, *A First Study of Inheritance in Epilepsy* (Cold Spring Harbor, New York: Eugenics Record Office, 1911).
17. C. V. Carrington, "Sterilization of habitual criminals," *Virg. Med. Semi-Mo.*, 1909, 36: 421-22.
18. P. Popenoe, "The progress of eugenic sterilization," *J. Heredity*, 1933, 28: 19-25.
19. L. F. Barker, "The importance of the eugenic movement and its relation to social hygiene," *JAMA*, 1910, 54: 2017-22.
20. G. F. Lydston, "Sex mutilations in social therapeutics," *N.Y. Med. J.*, 1912, 95: 677-85.

21. *Dictionary of American Biography,* vol. 11 (1933), s.v. "Lydston, George Frank."
22. G. F. Lydston, *Diseases of Society* (Philadelphia: Lippincott, 1906), p. 564.
23. Ibid.
24. F. E. Daniel, "Castration of sexual perverts," *Tex. Med. J.,* 1894, 12: 255.
25. F. E. Daniel, "Sterilization bill rejected," *Tex. Med. J.,* 1907, 23: 42-44.
26. F. E. Daniel, "Sterilization of male insane," *Tex. Med. J.,* 1909, 25: 110-12.
27. Popenoe, "Progress of eugenic sterilization," p. 23.
28. B. Owens-Adair, "Human sterilization," Undated pamphlet, Sterling Memorial Library, Yale University, New Haven, Connecticut.
29. J. H. Landman, *Human Sterilization* (New York: Macmillan, 1932).

Chapter 4: Sterilization Laws

1. Rhode Island State Library Legislative Reference Bureau, "Sterilization of the unfit," Undated pamphlet, Connecticut State Library, Hartford.
2. Laughlin, *Eugenical Sterilization in the United States.*
3. W. W. Foster, "Hereditary criminality and its certain cure," *Pearson's Magazine,* Nov. 1909, pp. 565-72.
4. "The science of breeding better men," *Scientific American,* 1911, 104: 562.
5. See the Davenport-Harriman Letters in the Charles Benedict Davenport Papers (hereafter Davenport Papers), Laughlin folder 2, American Philosophical Society Library, Philadelphia.
6. C. B. Davenport (C.B.D.) to H. H. Laughlin (H.H.L.), Nov. 28, 1911, Davenport Papers, Laughlin folder 2.
7. *Proceedings of the Third Race Betterment Conference* (Battle Creek, Michigan: Race Betterment Foundation, 1928).
8. T. R. Roosevelt, "Twisted eugenics," *Outlook,* 1904, 106: 30-34.
9. M. Grant, *The Passing of the Great Race* (New York: Scribner, 1916).
10. F. Boas, *Changes in Bodily Form of Descendants of Immigrants,* Report by the Immigration Commission to the Committee on Immigration of the 61st Congress (Washington, D.C.: GPO, 1910).
11. A. Johnson, "Race improvement by control of defectives (negative eugenics)," *Ann. Am. Acad. Penal Soc. Sci.,* 1910, 34: 22-29.
12. F. Boas, "Eugenics," *Scientific Monthly,* 1916, 3: 471-78.
13. L. Ward, "Eugenics, euthenics, and endemics," *Am J. Soc.,* 1913, 18: 737-54.
14. Editorial, *New York Times,* "Race homicide," n.d., quoted in *Medico-Legal J.,* 1910, 27: 140.
15. Rhode Island State Library Legislative Reference Bureau, "Sterilization of the unfit," pp. 18-19.
16. Laughlin, *Eugenical Sterilization in the United States,* pp. 1-96.
17. Ibid., p. 19.
18. Ibid., p. 9.
19. Ibid., p. 42.
20. Ibid., p. 85.
21. Ibid., p. 86.
22. Ibid., p. 71.

23. Ibid., p. 72.
24. Ibid., p. 73.
25. *State v. Feilen,* 70 Wash. 65, 126 P. 75 (1912).
26. *Mickle v. Henrichs,* 262 F. 687 (1918).
27. *Smith v. Board of Examiners of Feeble-Minded,* 88 Atl. 963 (1918).
28. *Davis v. Berry,* 216 F. 413 (1914).
29. *In re Thomson,* 103 Misc. Rep. 23, 169 N.Y.S. 638 (1918).
30. Laughlin, *Eugenical Sterilization in the United States,* pp. 22-24.
31. E. R. Spaulding and W. Healy, "Inheritance as a Factor in Criminality," in *The Physical Bases of Crime* (Easton, Pennsylvania: American Academy of Medicine Press, 1914), pp. 19-42.

Chapter 5: Harry H. Laughlin: Champion of Sterilization

1. *Dictionary of American Biography,* suppl. 3 (1941-45), s.v. "Laughlin, Harry Hamilton."
2. H.H.L. to C.B.D., Feb. 25, 1907, Davenport Papers, Laughlin folder 1.
3. H.H.L. to C.B.D., Mar. 30, 1908, Davenport Papers, Laughlin folder 1.
4. C.B.D. to H.H.L., Dec. 24, 1908, Davenport Papers, Laughlin folder 1.
5. C.B.D. to M. W. Harriman, Davenport Papers, Laughlin folder 1.
6. F. J. Hassencahl, "Harry H. Laughlin, Expert Eugenics Agent for the House Committee on Immigration and Naturalization, 1921 to 1931" (Ph.D. diss., Case Western Reserve University, 1970; Ann Arbor: Univ. Microfilms, 50).
7. C. B. Davenport, "Report of Committee on Eugenics (Report of the meeting held in Omaha, December 8-10, 1910, and for the year ending December 31, 1909)," *Amer. Breeders Assoc.,* 1911, 6: 92-94.
8. Hassencahl, "Laughlin," pp. 95-97.
9. H. H. Laughlin, *The Scope of the Committee's Work,* Bulletin no. 10A (Cold Spring Harbor, New York: Eugenics Record Office, 1914), pp. 12-14.
10. H. H. Laughlin, *The Legal, Legislative, and Administrative Aspects of Sterilization,* Bulletin no. 10B (Cold Spring Harbor, New York: Eugenics Record Office, 1914).
11. H. H. Laughlin, "Calculations on the Working Out of a Proposed Program of Sterilization," in *Proc. Nat. Conf. Race Betterment,* Jan. 8-12, 1914 (Battle Creek, Michigan: Race Betterment Foundation, 1914), pp. 478-92.
12. Hassencahl, "Laughlin," p. 62.
13. H. H. Laughlin, "The dynamics of cell division," *Proc. Soc. Exp. Biol. Med.,* 1918, 15 (no. 8): 32-44.
14. H.H.L. to C.B.D., Mar. 11, 1916, Davenport Papers, Laughlin folder 3.
15. H. H. Laughlin, "Nativity of Institutional Inmates," in *Eugenics in Race and State,* vol. 2, Scientific Papers of the Second International Congress of Eugenics, 1921 (Baltimore: Williams & Wilkins, 1923), pp. 402-6.
16. C. B. Davenport, "Eugenics Record Office," in *Carnegie Institute Yearbook 18* (Washington, D.C.: Carnegie Institute, 1919), p. 149.
17. K. B. Davis to R. D. Fosdick, Apr. 14, 1921, Davenport Papers, Laughlin folder 7.
18. See Chapter 3, note 7, for full citation.

19. H. H. Laughlin, "Biological Aspects of Immigration," in *Hearings before the Committee on Immigration and Naturalization, House of Representatives,* 66th Cong., 2d sess. (Washington, D.C.: GPO, 1921).
20. Hassencahl, "Laughlin," p. 179.
21. H. H. Laughlin, "Analysis of America's Modern Melting Pot," in *Hearings before the House Committee on Immigration and Naturalization, House of Representatives,* 67th Cong., 3d sess. (Washington, D.C.: GPO, 1922).
22. B. Lasker to H. Jennings, Nov. 24, 1923, quoted in Ludmerer, *Genetics and American Society,* p. 103.
23. Letter from R. Pearl to H. Jennings, Nov. 24, 1923, quoted in ibid., p. 113.
24. Garis, *Immigration Restriction,* pp. 240-51.
25. Hassencahl, "Laughlin," p. 190.
26. H. H. Laughlin, "Europe as an Emigrant Exporting Continent and the United States as an Immigrant Receiving Nation," in *Hearings before the House Committee on Immigration and Naturalization,* 68th Cong., 1st sess. (Washington, D.C.: GPO, 1924).
27. H. H. Laughlin, *Eugenical Sterilization: 1926* (New Haven: American Eugenics Society, 1926).
28. H. H. Laughlin, "Eugenical sterilization of the feeble-minded," *J. Psycho-Asthenics,* 1926, 31: 210-18.
29. "Harvard declines a legacy to found a eugenics course," *New York Times,* May 7, 1927, clipping in Harry Hamilton Laughlin Archives, Pickler Memorial Library, Northeast Missouri State University, Kirksville, Missouri (hereafter, Laughlin Archives).
30. R. J. Cynkar, "*Buck v. Bell:* 'Felt Necessities' v. 'Fundamental Values?'" *Colum. Law Rev.,* 1981, 81: 1418-61.
31. Ibid., pp. 1438-39.
32. *Buck v. Bell,* 274 U.S. 200 (1927).
33. Hassencahl, "Laughlin," p. 321.
34. C.B.D. to C. C. Tegethoff, Nov. 7, 1914, Davenport Papers, Eugenics Record Office folder.
35. C.B.D. to H.H.L., Apr. 16, 1928, Davenport Papers, Laughlin folder 21.
36. Memorandum for Dr. Laughlin from C.B.D., Apr. 19, 1929, Davenport Papers, Laughlin folder 22.
37. "Relaxing quotas for exiles fought," *New York Times,* May 4, 1934, clipping in Laughlin Archives.
38. "A long-wanted textbook," *Saturday Evening Post,* Aug. 4, 1934, clipping in Laughlin Archives.
39. L. C. Dunn to J. C. Merriam, July 3, 1935, Davenport Papers, Laughlin folder 32.
40. J. C. Merriam to H. H. Laughlin, Dec. 31, 1938, Davenport Papers, Laughlin folder 37.
41. Personal communication from Dr. Sheldon Reed, University of Minnesota, Dec. 14, 1982.

Chapter 6: The Resurgence of Eugenics

1. Laughlin, *Eugenical Sterilization in the United States,* pp. 1-50.

2. Second International Congress of Eugenics, *Eugenics, Genetics, and the Family,* ed. Committee on Publication (C. B. Davenport, H. F. Osborn, C. Wissler, and H. H. Laughlin), vol. 1 (Baltimore: Williams & Wilkins, 1923).
3. Second International Congress of Eugenics, *Eugenics in Race and State,* vol. 2 (Baltimore: Williams & Wilkins, 1923).
4. Wadlington, "The Loving case," pp. 1189-1223.
5. Mencke, *Mulattoes and Race Mixture,* p. 39.
6. Virginia Acts of Assembly, 1924, chap. 371.
7. H. M. Applebaum, "Miscegenation statutes: a constitutional and social problem," *Georgetown Law J.,* 1964, 53: 49-91.
8. L. Thompson and W. S. Downs, eds., *Who's Who in American Medicine 1925* (New York: Macmillan, 1925).
9. H.H.L. to W. A. Plecker, Feb. 23, 1928, Laughlin Archives.
10. W.A.P. to H.H.L., Feb. 25, 1928, Laughlin Archives.
11. W.A.P. to H.H.L., Nov. 28, 1928, Laughlin Archives.
12. W.A.P. to Stewart, May 24, 1929, Laughlin Archives.
13. W.A.P. to H.H.L., May 24, 1929, Laughlin Archives.
14. W.A.P. to H.H.L., Mar. 19, 1930, Laughlin Archives.
15. W.A.P. to H.H.L., June 18, 1931, Laughlin Archives.
16. C. B. Davenport, *Heredity of Skin Color in Negro-White Crosses* (Washington, D.C.: Carnegie Institute, 1913), p. 29.
17. M. Parmelee, *Criminology* (New York: Macmillan, 1918), pp. 128-31.
18. E. H. Sutherland, *Criminology* (Philadelphia: Lippincott, 1924), pp. 621-22.
19. F. Strother, "The cause of crime: defective brain," *World's Work,* 1924, 48: 275-81.
20. "Hickson back ready to test gunmen's minds," *Chicago Daily Tribune,* p. 12, Undated clipping in Laughlin Archives.
21. F. Strother, "The cure for crime," *World's Work,* 1924, 48: 389-95.
22. F. Strother, "How human traits are inherited," *World's Work,* 1925, 49: 281-86.
23. H. Olson, "Crime and Heredity," in *Research Studies of Crime* (Chicago: Municipal Court, 1926), pp. 9-61.
24. Memorandum from H.H.L. to the Eugenics Society of the United States of America on the matter of the proposed state aid in New York for local classes for the feebleminded, Mar. 23, 1923, Laughlin Archives.
25. L. F. Whitney, *The Basis of Breeding* (New Haven: Fowler, 1928).
26. E. Huntington to H. F. Perkins, Oct. 19, 1936, Ellsworth Huntington Archives, Unnumbered folder, Manuscripts and Archives, Yale University Library, New Haven, Connecticut (hereafter Huntington Archives).
27. I. Fisher, Memorandum to E. Huntington, Undated, Huntington Archives, folder 307.
28. E. P. Hamilton (J. Wiley & Sons) to E. Huntington, Sept. 8, 1936, Huntington Archives, folder 319.
29. Program of the American Eugenics Society (draft), sec. 9, Dec. 22, 1937, Huntington Archives, folder 347.
30. C. B. Davenport to E. Huntington, Apr. 3, 1937, Huntington Archives, folder 284.

31. F. Osborn to E. Huntington, May 10, 1938, Irving Fisher Archives, Manuscripts and Archives, Yale University Library, New Haven, Connecticut.
32. S. J. Holmes to F. Osborn, May 19, 1938, Huntington Archives, Unnumbered folder.
33. W. Kaempffert to F. Osborn, Aug. 31, 1939, Huntington Archives, Unnumbered folder.
34. *Pasadena Community Book* (1943), s.v. "Ezra Seymour Gosney."
35. E.S.G. to H.H.L., Jan. 26, 1926, Laughlin Archives.
36. E.S.G to H.H.L., Feb. 13, 1926, Laughlin Archives.
37. H.H.L. to E.S.G., Mar. 3, 1926, Laughlin Archives.
38. E.S.G. to H.H.L., Mar. 10, 1926, Laughlin Archives.
39. P. Popenoe, "Sterilization and Criminality," in *Proc. Fifty-First Ann. Meet. Am. Bar Assoc.* (Chicago: ABA Press, 1928), pp. 575-81.
40. E. S. Gosney and P. Popenoe, *Sterilization for Human Betterment* (New York: Macmillan, 1929).
41. Human Betterment Foundation, "Annual report for the year 1935," Feb. 6, 1936, Association for Voluntary Sterilization Records, Social Welfare History Archives, University of Minnesota, Minneapolis, Minnesota (hereafter AVS Archives).
42. D. H. Brush, "The Brush Foundation," *Eugenics,* 1929, 2 (no. 2): 17-19.
43. B. Shepard, "Purpose of the Brush Foundation," in *Race Betterment,* Brush Foundation Pub. no. 4 (Dayton, Ohio: Ohio Race Betterment Association, 1929), pp. 11-15.
44. W. S. Pritchard, "The Principle of Population," in *Race Betterment,* Brush Foundation Pub. no. 4 (Dayton, Ohio: Ohio Race Betterment Association, 1929), pp. 17-20.
45. R. Miles to V. Wing, secretary, Ohio Race Betterment Association, Sept. 12, 1930, Laughlin Archives.
46. H.H.L. to J. Fisher, Jan. 8, 1931, Laughlin Archives.
47. "Harvard declines a legacy to found a eugenics course," *New York Times,* May 7, 1927, Clipping in Laughlin Archives.
48. *Estate of J. Ewing Mears, Deceased,* Pennsylvania Sup. Ct. Case no. 124, January Term, 1930, Laughlin Archives.
49. R. V. Patterson to H. H. Laughlin, Nov. 24, 1931, Laughlin Archives.
50. E. Huntington to F. Osborn, Dec. 19, 1938, E. Huntington Archives.
51. M. Hillel and C. Henry, *Of Pure Blood* (New York: McGraw-Hill, 1976).
52. F. Osborn to E. Huntington, May 22, 1939, Huntington Archives, folder 349.
53. Laughlin, *The Legal Status of Eugenical Sterilization,* p. 49.
54. Rhode Island State Library Legislative Reference Bureau, "Sterilization of Degenerates," 1925, Pamphlet collection, Connecticut State Library, Hartford.
55. Ibid., p. 3.
56. Ibid., p. 4.
57. Ibid., p. 6.
58. *Smith v. Probate,* 231 Mich. 409 (1925).
59. Laughlin, *Eugenical Sterilization,* p. 148.
60. Cynkar, *Buck v. Bell,* pp. 1418-61.

61. *Buck v. Bell*, 143 Va. 310 (1925).
62. Cynkar, *Buck v. Bell*, p. 1439.
63. *Buck v. Bell*, 274 U.S. 200 (1927), p. 205.
64. Cynkar, *Buck v. Bell*, p. 1450.

Chapter 7: Sterilization Data

1. M. S. Edwards, "Legislative trends in 1931," *J. Soc. Hygiene*, 1931, 17: 402.
2. R. Johnson, "Legislation," *Eugenics*, 1931, 4 (no. 1): 28.
3. "Eugenical sterilization at the meeting of the A.M.A," *Eugenical News*, 1928, 13: 115.
4. "Notes and news," *Eugenical News*, 1929, 14: 136.
5. H. M. Watkins, "Selective sterilization," *J. Psycho-Asthenics*, 1930, 35: 51-67.
6. M. W. Barr and E. A. Whitney, "Preventive medicine and mental deficiency," *N.E.J. Med.*, 1930, 203: 872-76.
7. E. A. Whitney and M. M. Shick, "Some results of selective sterilization," *J. Psycho-Asthenics*, 1931, 36: 330-38.
8. E. B. Swanson, "A biographical sketch of Charles Fremont Dight, M.D.," in *Bulletin* No. *1* (Minneapolis: Dight Institute, 1943), pp. 14-15.
9. F. Kuhlman to C. F. Dight, Feb. 14, 1927, Charles Fremont Dight Papers, box 10, Minnesota Historical Society, St. Paul, Minnesota.
10. D. G. Taylor to R.P.C. Wilson, Nov. 19, 1933, Robert P. C. Wilson Papers, Western Historical Manuscript Collection, University of Missouri, Columbia, Missouri.
11. R.P.C. Wilson to F. A. Carmichael, Jan. 12, 1937, Robert P. C. Wilson Papers.
12. R. H. Johnson, "Legislation," *Eugenics*, 1929, 2 (no. 6): 29.
13. R. H. Johnson, "Legislation," *Eugenics*, 1931, 4 (no. 1): 28.
14. Watkins, "Selective sterilization," pp. 51-67.
15. L. P. Harshman, "Medical and legal aspects of sterilization in Indiana," *J. Psycho-Asthenics*, 1935, 40: 58-68.
16. Ibid.
17. A. L. Develin to E.S.G., Jan. 9, 1933, AVS Archives.
18. C. Denham to E.S.G., Feb. 17, 1933, AVS Archives.
19. W. D. Partlow to E.S.G., Mar. 26, 1934, AVS Archives.
20. W. F. Dunham to E.S.G., Jan. 9, 1935, AVS Archives.
21. F. O. Willhite to E.S.G., Mar. 21, 1934, AVS Archives.
22. R. E. Brown to E.S.G., Mar. 24, 1934, AVS Archives.
23. Dept. of Public Welfare, Boise, Idaho, to E.S.G., Jan. 9, 1935, AVS Archives.
24. Utah State Training School, American Fork, Utah, to H.B.F., reporting on 1939, Undated, AVS Archives.
25. S. B. Folsom to E.S.G., Feb. 21, 1936, AVS Archives.
26. F. L. McAvinchey to P. Popenoe, June 24, 1936, AVS Archives.
27. T. C. Dale to J. G. Crick, Feb. 5, 1941, AVS Archives.
28. State Board of Control of Wisconsin, *Thirteenth Biennial Report: Period Ending June 30, 1916* (Madison: Democratic Printing, 1916), p. 6.
29. State Board of Control of Wisconsin, *Twenty-first Biennial Report: Period Ending June 30, 1932* (Madison: Democratic Printing, 1932), p. 26.

30. E. J. Engberg, "The sterilization of mental defectives in Minnesota," *J. Psycho-Asthenics*, 1939, 44: 167-72.
31. G. B. Arnold, "A brief review of the first thousand patients eugenically sterilized at the state colony for epileptics and feeble-minded," *J. Psycho-Asthenics*, 1938, 43: 56-83.
32. B. W. Baker, "Parole and sterilization," *Training School Bulletin*, 1939, 35: 177-87.
33. Gosney and Popenoe, *Sterilization for Human Betterment*, p. 132.
34. J. H. Craft, "The effects of sterilization," *J. Heredity*, 1936, 27: 379-87.
35. M. Woodside, *Sterilization in North Carolina* (Chapel Hill: Univ. North Carolina Press, 1950).
36. E. J. Engberg, "The sterilization of mental defectives in Minnesota," *J. Psycho-Asthenics*, 1939, 44: 167-72.
37. State Board of Control of Wisconsin, *Nineteenth Biennial Report: Period Ending June 30, 1928* (Madison: Democratic Printing, 1928), p. 28.
38. State Board of Control of Minnesota, *Thirteenth Biennial Report: Period Ending June 30, 1926* (Stillwater: State Prison Printing Dept., 1926), pp. 98-99.
39. State Board of Control of Minnesota, *Fourteenth Biennial Report: Period Ending June 30, 1928* (Stillwater: State Prison Printing Dept., 1928), p. 42.
40. Craft, "Effects of sterilization," p. 82.
41. Arnold, "Brief review," p. 69.
42. Baker, "Parole and sterilization," p. 183.
43. H. Maier, "On practical experience of sterilization in Switzerland," *Eugenics Rev.*, 1934, 26: 19-25.
44. G. R. Searle, *Eugenics and Politics in Britain, 1900-1914* (Leyden: Noordhoff International, 1976), p. 93.
45. Ibid., p. 242.
46. *Report of the Departmental Committee on Sterilization* (London: HMSO, 1934).
47. H. Herd, "Sterilization of the mentally defective," *Lancet*, Sept. 30, 1933, pp. 783-86.
48. F. D. Turner, "Mental deficiency and sterilization," *Med. Officer*, 1933, 50: 121-23.
49. D. Gibson, "Involuntary sterilization of the mentally retarded: a western Canadian phenomenon," *Can. Psychiatr. Assoc. J.*, 1974, 19: 59-63.
50. F. Lenz, "Eugenics in Germany," *J. Heredity*, 1924, 15: 223-31.
51. Ibid.
52. Ibid.
53. Quoted in P. Popenoe, "The German sterilization law," *J. Heredity*, 1935, 26: 257-60.
54. Ibid.
55. M. Kopp, "The German sterilization program," Undated typescript, AVS Archives.
56. H. H. Laughlin to H. Olson, Feb. 11, 1927, Laughlin Archives.
57. Hassencahl, "Laughlin," p. 350.
58. Popenoe, "German sterilization law," p. 258.
59. Kopp, "German sterilization program," p. 8.

60. R. Cook, "A year of German sterilization," *J. Heredity,* 1935, 26: 485-89.
61. W. C. Whiteside, "Leber's hereditary optic neuritis through six generations: a sterilization problem," *Can. Med. Assoc. J.,* 1939, 39: 347-48.
62. R. Cook, "Errors in German sterilization totals," *J. Heredity,* 1936, 27: 26.
63. For an excellent discussion of the influence of eugenics in Germany, see R. Proctor, *Racial Hygiene* (Cambridge: Harvard University Press, 1988).
64. "Summary of Swedish laws on sterilization, abórtion, and castration," Typescript, May 1951, AVS Archives.
65. H. Von Hofsten, "Steriliseringar i Sverige, 1935-39," *Nordisk Med.,* 1940, 7 (no. 34): 1417-30, English summary, AVS Archives.
66. "Germans made sterile by Nazis seek pensions," *New York Herald Tribune,* Jan. 14, 1951.
67. Hillel and Henry, *Of Pure Blood,* p. 192.
68. "German Sterilization by Death Sentence," Summary of SHAEF Intelligence investigation, AVS Archives.

Chapter 8: Critics

1. Rosenberg, "Davenport and the beginning of human genetics."
2. M. Haller, *Eugenics: Hereditarian Attitudes in American Thought* (New Brunswick, New Jersey: Rutgers Univ. Press, 1963), p. 167.
3. R. C. Punnett, "Eliminating feeblemindedness," *J. Heredity,* 1917, 8: 464-65.
4. Ludmerer, *Genetics and American Society,* pp. 179-89.
5. H. S. Jennings, "Undesirable aliens," *Survey,* Dec. 15, 1923, pp. 309-12, 364.
6. H. S. Jennings, "Proportions of defectives from the Northwest and from the Southwest of Europe," *Science,* 1924, 59: 256-57.
7. H. S. Jennings, *The Biological Basis of Human Nature* (New York: Norton, 1930), p. 249.
8. T. H. Morgan, *Evolution and Genetics* (Princeton: Princeton Univ. Press, 1915), pp. 206-7.
9. R. Pearl, "The biology of superiority," *American Mercury,* 1927, 47: 257-66.
10. W. Wolfensberger, "The extermination of handicapped people in World War II Germany," *Ment. Retard.,* 1981 (Feb.): 1-7.
11. E. A. Carlson, *Genes, Radiation, and Society* (Ithaca: Cornell Univ. Press, 1982), p. 179.
12. E. A. Hooton, "Human Heredity or Forbidden Fruit of the Tree of Knowledge," in *Medical Genetics and Eugenics,* vol. 2, ed. R. R. Gates et al. (Philadelphia: Women's Medical College of Pennsylvania, 1943), p. 53.
13. L. Ward, "Social Darwinism," *Am. J. Soc.,* 1907, 12: 693-716.
14. D. Freeman, *Margaret Mead and Samoa* (Suffolk: Pelican Books, 1985), pp. 24-26.
15. Ibid., p. 32.
16. Boas, *Changes in Bodily Form.*
17. M. Mead, *Coming of Age in Samoa* (New York: Morrow, 1928).
18. J. E. Coogan to Eugenics Record Office, Nov. 12, 1940, Davenport Papers, Laughlin box 20.
19. L. Penrose, *The Biology of Mental Defect* (London: Sidgwick and Jackson, 1949), p. 234.

20. Ibid.
21. S. L. Halpern, "Human heredity and mental deficiency," *Am. J. Ment. Def.*, 1947, 51: 153-63.
22. S. M. Donovan, "A Catholic, some eugenicists speak," *Eugenics*, 1930, 3 (no. 5): 181.
23. R. H. Johnson, "Legislation," *Eugenics*, 1927, 2 (no. 4): 64.
24. F. L. Broderick, *Right Reverend New Dealer: John A. Ryan* (New York: Macmillan, 1963), pp. 148-50.
25. J. Mayer, "Eugenics in Roman Catholic literature," *Eugenics*, 1930, 3 (no. 2): 43-51.
26. *Five Great Encyclicals* (New York: Paulist Press, 1939), pp. 96-97.
27. E. Schmiedeleer, *Sterilization in the United States* (Washington, D.C.: National Catholic Welfare Conference, 1943).
28. M. S. Olden, "Present status of sterilization legislation in the United States," *Eugenical News*, 1945, 30: 3-14.
29. Ibid., p. 13.
30. C. Pierson, "Are we sufficiently progressed scientifically for the legal sexual sterilization of inmates of state institutions in certain cases?" *New Orleans Med. Surg. J.*, 1929, 82: 350-59.
31. W. Fernald, "After-care study of the patients discharged from Waverly for a period of twenty-five years," *Am. J. Ment. Def.*, 1919, 4: 62-81.
32. A. Myerson, "Some objections to sterilization," *Birth Control Rev.*, 1928, 12: 81-84.
33. A. Myerson and R. Elkind, "Researches in feeblemindedness," *Bull. Mass. Dept. Ment. Dis.*, 1930, 16: 108-229.
34. A. Myerson et al., *Eugenical Sterilization: A Reorientation of the Problem* (New York: Macmillan, 1936).
35. Ibid., p. 4.
36. Letter to C. Campbell, Feb. 12, 1936, Huntington Archives, box 30, folder 302.
37. Judge Frank Cooper to Dr. Harry Perkins, Feb. 12, 1936, Huntington Archives, box 30, folder 302.
38. A. Myerson, "Critique of proposed 'ideal' legislation," *Arch. Neur. Psy.*, 1935, 33: 453-66.
39. A. Myerson, "Research urged," Letter to the editor, *New York Times*, Mar. 15, 1936, Huntington Archives, box 30, folder 302.
40. Myerson et al., *Eugenical Sterilization.*
41. J. H. Landman, "Race betterment by human sterilization," *Sci. Am.*, 1934, 150: 292-95.
42. E. S. Gosney, "Eugenical sterilization," *Sci. Am.*, 1934, 150: 18-22.
43. C. Thomalla, "The sterilization law in Germany," *Sci. Am.*, 1934, 150: 118-22.
44. I. Cox, "The folly of human sterilization," *Sci. Am.*, 1934, 150: 188-90.
45. J. C. Merriam to H.H.L., Dec. 31, 1938, Davenport Archives, Laughlin folder 37.
46. "Sterilization of criminals," *Fortune*, 1937 (June): 106.
47. "Finishing schools," *Time*, Nov. 8, 1937, p. 15.

48. J. H. Kempton, "Sterilization for ten million Americans," *J. Heredity,* 1935, 26: 415-18.
49. A. E. Wiggam, *The New Decalogue of Science* (Indianapolis: Bobbs-Merrill, 1923).
50. G. S. Hall to G. Drank, Undated, Davenport Archives, Laughlin folder 20.
51. A. E. Wiggam, *The Fruit of the Family Tree* (Indianapolis: Bobbs-Merrill, 1924), p. 334.
52. A. E. Wiggam, *The Next Age of Man* (Indianapolis: Bobbs-Merrill, 1927), p. 355.
53. L. C. Dunn and T. Dobzhansky, *Heredity, Race, and Society* (New York: New American Library, 1952), pp. 90-94.
54. C. Gamble, "Preventive sterilization in 1948," *JAMA,* 1949, 141: 773.

Chapter 9: The Quiet Years

1. *Skinner v. Oklahoma,* 316 U.S. 535 (1942).
2. M. A. Taromianz to the New Jersey Sterilization League (NJSL), May 7, 1944, AVS Archives, folder 58.
3. M. L. Perry to NJSL, May 4, 1945, AVS Archives, folder 59.
4. "Pope again denounces sterilization of humans," *New York Herald Tribune,* Sept. 8, 1953, AVS Archives, folder 13.
5. The material on the New Jersey Sterilization League and Marion S. Norton is based on my review of the AVS Archives.
6. See the collection of letters from New Jersey legislators to M. S. Norton, Dec. 1935, AVS Archives, folder 3.
7. Minutes of NJSL meetings during 1937, AVS Archives, folder 1.
8. Minutes of NJSL meetings during 1938, AVS Archives, folder 1.
9. "Model sterilization law," Manuscript, 1941 or 1942, AVS Archives, folder 4.
10. R. C. Hardy to NJSL, Apr. 11, 1942, AVS Archives, folder 4.
11. Resignation of Marion Norton, Jan. 1943, AVS Archives, folder 2.
12. Minutes of organizational meeting of Birthright, Inc., Apr. 12, 1943, AVS Archives, folder 7.
13. Report of the Field Committee of Birthright, Dec. 1946, AVS Archives, folder 10.
14. Minutes of Executive Committee of Birthright, Apr. 11, 1947, AVS Archives, folder 7.
15. "Sterilization officially reported up to January 1, 1950, from states having a sterilization law," AVS Archives, Unnumbered folder.
16. F. O. Butler and C. J. Gamble, "Sterilization in a California School for the mentally deficient," *Am. J. Ment. Def.,* 1947, 51 (no. 4): 745-47.
17. C. Gamble, "Preventive sterilization in 1948," *JAMA,* 1949, 141 (no. 11): 773.
18. "State sterilization," *Newsweek,* Nov. 28, 1949; "For fewer unfit," *Newsweek,* Oct. 30, 1950.
19. L. L. Stanley to NJSL, Feb. 3, 1940, AVS Archives, folder 55.
20. F. O. Butler to NJSL, May 3, 1947. AVS Archives, folder 61.
21. L. L. Stanley to AVS, Apr. 21, 1950, AVS Archives, folder 69.
22. See replies to annual sterilization surveys for 1949 and 1950 conducted by

Birthright, AVS Archives, folders 76-81.The letters are dated June 13, 1950 (Indiana); June 15, 1950 (Georgia); and Feb. 7, 1951 (Virginia).

23. See replies to annual sterilization surveys for 1948, 1949, and 1955, AVS Archives, folders 76-81. Letters are dated Jan. 11, 1949 (S. Dakota); Apr. 20, 1950 (Missouri); and Jan. 3, 1956 (Indiana).
24. Report of Dr. F. O. Butler, Dec. 1, 1950, AVS Archives, folder 11.
25. Human Betterment League of Iowa, 1949, Press Release: "72,771 years saved by sterilization in California," AVS Archives, folder 16.
26. "Dr. Butler's reports on field trips and other activities from September 27 through December 15, 1949," AVS Archives, folder 20.
27. W. S. Hall to AVS, Jan. 4, 1956, AVS Archives, folder 81.
28. Woodside, *Sterilization in North Carolina.*
29. "Sterilizations performed in the year 1948 by Eugenics Board of North Carolina," Jan. 7, 1949, AVS Archives, folder 64.
30. Eugenics Board of North Carolina to Human Betterment Association of America, Jan. 15, 1963, AVS Archives, Unnumbered folder.
31. Human Betterment League of North Carolina, Form letter, AVS Archives, folder 18.
32. E. Speas to AVS, Mar. 19, 1956, AVS Archives, folder 84.
33. M. Thompson, *Prologue: A Minnesota Story of Mental Retardation* (Minneapolis: Gilbert, 1963).
34. Ibid., p. 57.
35. Ibid., p. 59.
36. State Board of Control of Minnesota, *Thirteenth Biennial Report.*
37. Interview with Arthur Madow, Faribault, Minnesota, Nov. 11, 1982.
38. State Board of Control of Minnesota, *Twenty-Fourth Biennial Report* (Stillwater, Minnesota: State Prison Printing Dept., 1948).
39. Ibid., p. 64.
40. Thompson, *Prologue,* p. 142.
41. Ibid., pp. 182-83.
42. Interview with Madow.
43. Interview with Dean Nelson, Faribault, Minnesota, Nov. 11, 1982.
44. This material is based on records in the office of Dr. Madow. I do not further identify it out of respect for patient privacy.
45. Memorandum from Dr. David Vail. This was provided to me by Arthur Madow, Nov. 11, 1982.
46. Interview with Madow.
47. *Howard v. Des Moines Register & Tribune Co.,* 283 N.W. 2nd 289 (1979).
48. Letter from Clifford Forster (Acting Director, ACLU), May 7, 1947, AVS Archives, folder 14.
49. "Catholic hospital bids 7 doctors quit birth control unit or leave," *New York Herald Tribune,* Feb. 1, 1952, AVS Archives, folder 94.
50. L. K. Champlin and M. E. Winslow, "Elective sterilization," *U. Penn. Law Rev.,* 1965, 113 (no. 3): 415-44.
51. B. H. Singer to AVS, Apr. 17, 1957, AVS Archives, folder 21.
52. Memorandum, "For physicians concerned with voluntary sterilization," Apr. 1960, AVS Archives, folder 23.

53. *Operation for Purposes of Human Sterilization,* Bulletin of the Joint Commission on Accreditation of Hospitals, Dec. 1961, AVS Archives, folder 24.
54. "Aid for sterilization program is discussed," *Lexington Herald,* May 30, 1961, AVS Archives, folder 99.
55. "50 indigent mothers sterilized in Fauquier County," *Washington Post,* Sept. 4, 1962, AVS Archives, folder 100.
56. "O'Boyle assails sterilization," *Washington Star,* Sept. 10, 1962, AVS Archives, folder 100.
57. "Virginians calm on sterilization," *New York Times,* Sept. 12, 1962, AVS Archives, folder 100.
58. "Sterilization: new argument," *U.S. News & World Report,* Sept. 24, 1962, AVS Archives, folder 101.
59. "$25,000 fund starts sterilization plan," *Boston Globe,* July 9, 1964, AVS Archives, folder 102.
60. "Sterilization bill favored by judge," *Raleigh News & Observer,* Apr. 20, 1963, AVS Archives, folder 102.
61. J. Paul, "The return of punitive sterilization laws," *Law & Soc. Policy,* 1970, 1: 1-64.
62. Memorandum, "Operation Lawsuit—status," Mar. 20, 1970, AVS Archives, folder 2.
63. "Hospitals refusing to perform sterilization operations hit in suits," *Harrisburg News,* Dec. 28, 1971, AVS Archives, folder 1.
64. *Roe v. Wade,* 410 U.S. 113, 1973.

Chapter 10: Involuntary Sterilization Today

1. F. T. Landman and D. M. McIntyre, Jr., eds., *The Mentally Disabled and the Law* (Chicago: University of Chicago Press, 1961), pp. 183-97.
2. J. A. Varner, "Rights of mentally ill—involuntary sterilization—analysis of recent statutes," *W. Virg. Law Rev.,* 1975, 78: 131-42.
3. *Holmes v. Powers,* 439 S.W. 2d 579 (1968).
4. *Frazier v. Levi,* 440 S.W. 2d 393 (1969).
5. *In re Cavitt,* 157 N.W. 2d 171 (1968).
6. *North Carolina Association for Retarded Children v. North Carolina,* 420 F. Supp. 451 (1976).
7. *Wyatt v. Aderholt,* 368 F. Supp. 1382 (1973).
8. Telephone interview with J. J. Levin, Jr., Washington, D.C., Jan. 22, 1983.
9. *Relf v. Weinberger,* 372 F. Supp. 1196 (1974).
10. *Relf v. Matthews,* 403 F. Supp. 1235 (1975).
11. *Relf v. Weinberger,* 565 F. 2d 722 (1977).
12. *Federal Register,* Nov. 8, 1978, 43 (no. 217): 52146-75.
13. *Cook v. State,* 495 P. 2d 768 (1972).
14. *In re Moore,* 289 N.C. 95, 221 S.E. 2d 307 (1976).
15. E.P.C. Vining and J. M. Freeman, "Sterilization and the retarded female: is advocacy depriving individuals of their rights?" *Pediatrics,* 1978, 62 (no. 5): 850-52.
16. *Interest of M.K.R.,* 515 S.W. 2d 467 (1974); *A.L. v. G.R.H.,* 325 N.E.2d 501 (1975); *Guardianship of Tulley,* 146 Cal. Rptr. 64 (1974); *In the Matter of*

S.C.E., 378 A. 2d 144 (1977); *Hudson v. Hudson*, 373 So. 2d 310 (1979); *In re Flanary*, 6 *Fam. L. Rep.* 2345 (1980).
17. *Sparkman v. McFarlin*, 552 F. 2d 172 (1977).
18. *In the Matter of S.C.E.*, 378 A. 2d 144 (1977).
19. *Stump v. Sparkman*, 435 U.S. 349 (1978).
20. *In re Marcia R.*, 383 A. 2d 630 (1978).
21. *Ruby v. Massey*, 452 F. Supp. 361 (1978).
22. *In the Matter of Grady*, 426 N.E. 2d 467 (1981).
23. *Poe v. Lynchburg*, 518 F. Supp. 789 (1981).
24. Eliot Mincberg, Esq., to the author, Sept. 16, 1982.
25. Office of Virginia governor John Dalton, Press Release, Feb. 29, 1980.
26. P. C. McQueen et al., "Causal origins of major mental handicap in the Canadian maritime provinces," *Devel. Med. Child Neurol.*, 1986, 28: 697-707.
27. H. W. Moser and P. A. Wolf, *The Nosology of Mental Retardation*, Birth Defects Original Article Series, vol. 8, no. 1 (Feb. 1971), pp. 117-34.
28. J.B.S. Haldane, *Heredity and Politics* (New York: Norton, 1938), pp. 92-93.
29. E. W. Reed and S. C. Reed, *Mental Retardation: A Family Study* (Philadelphia: Saunders, 1965).
30. L. M. Spano and J. M. Opitz, "Bibliography on X-linked mental retardation, the fragile X, and related subjects IV," *Am. J. Med. Gen.*, 1988, 30: 51-60.
31. J. Paul, "The return of punitive sterilization proposals," *Law & Society Rev.*, 1968, 4: 77-110.
32. "Official urges sterilization of Texas welfare recipients," *New York Times*, Feb. 28, 1980.
33. *American Medical News*, Sept. 8, 1978, p. 22.
34. *Texas Observer*, Mar. 20, 1981.
35. *Boston Globe*, Mar. 31, 1982.
36. S. A. Mednick and K. O. Christiansen, eds., *Biosocial Bases of Criminal Behavior* (New York: Gardner Press, 1977).
37. P. A. Jacobs et al., "Chromosome studies in men in a maximum security hospital," *Ann. Hum. Gen.*, 1968, 31: 339-42.
38. *Oil, Chemical and Atomic Workers v. American Cyanamid Co.*, 741 F. 2d 444 (1984).
39. Office of Technology Assessment, *The Role of Genetic Testing in the Prevention of Occupational Disease* (Washington, D.C.: GPO, 1983).
40. *Doerr v. Goodrich*, 484 F. Supp. 320 (1979).
41. P. R. Reilly, "Screening Workers: Privacy, Procreation, and Prevention," in *Reproduction: The New Frontier in Occupational and Environmental Health Research*, ed. J. E. Lockey et al. (New York: Liss, 1984), pp. 1-11.
42. "Women get access to jobs with rule," *New York Times*, May 19, 1990.
43. A. Chakravarti, "Compulsory Sterilization: A Valid Population Policy? or, Carrie Buck goes to India," Manuscript. The author interviewed Mr. Chakravarti about his research on Feb. 5, 1981, in Houston, Texas.
44. "China's one-child population future," *Intercom*, 1981, 9 (no. 8): 1, 12-14.
45. Ibid.
46. "Officials debate asylum for Chinese fleeing abortion policy," *New York Times*, Apr. 3, 1989.
47. "Chinese region uses new law to sterilize mentally retarded," *New York Times*, Nov. 21, 1989, p. 1.

المؤلف في سطور :

فيليب ر. رايلى طبيب و عالم وراثة ومحامٍ تخصص فى القضايا القانونية التى أثارتها أوجه التقدم فى علم وراثة الإنسان. رايلى هو المدير التنفيذى لمركز شريفر للتخلف العقلى فى والزام بماساتشوستس، ومؤلف كتاب "كى لا تفعل أى ضرر"، وكتاب "علم الوراثة والقانون والمجتمع" وحاز مؤخراً على جائزة جافيل للجمعية الأمريكية للمحاماة التى تمنح عن الكتابات القانونية المميزة.

المترجم فى سطور :

داليا محمد محمد عبد السميع

تخرجت من كلية الألسن جامعة عين شمس فى عام ٢٠٠٢ وقد تخصصت فى اللغة الإنجليزية.

قامت بترجمة بعض النصوص فى علم النفس والسياسة. أما فيما يتعلق بهذا الكتاب، وتدين بالمساعدة إلى دكتور أحمد مستجير – رحمه الله – ودكتور مصطفى إبراهيم فهمى.

المراجع فى سطور :

مصطفى إبراهيم فهمى

– أستاذ بالأكاديمية العسكرية، دكتوراه الكيمياء الاكلينيكية من جامعة لندن .

– عضو لجنة الثقافة العلمية بالمجلس الأعلى للثقافة بمصر، ورئيس لجنتها الفرعية للثقافة الطبية .

– ترجم ما يقرب من أربعين كتابًا فى الثقافة العلمية، ونال عدة جوائز عن ترجمة أحسن كتب فى الثقافة العلمية فى معرض الكتاب بالقاهرة والكويت .

التصحيح اللغوى : **معتز العجمى**
الإشراف الفنى : **حسن كامل**



" من الأفضل للعالم بأسره أن يكون فى إمكان المجتمع أن يمنع الأفراد غير اللائقين بوضوح من الإبقاء على استمرار نوعهم، بدلاً من الانتظار حتى يتم إعدام النسل المنحط بسبب الجريمة أو تركهم يموتون جوعًا بسبب بلاهتهم " .

القاضى أوليفر ويندل هولمز فى قرار المحكمة العليا لفرجينيا عام 1927 بتأييد قانون التعقيم الإجبارى لفرجينيا.

تصميم الغلاف: سارة أحمد صالح